



تجليد مكتب  
مسح الدقر

297.08: K19 KA

الغاسي جمال الدين

قواعد التحديث من فنون مصطلح الدرس

DEC 2

A555

297.08

K19 KA

~~14 Oct 60~~

AP 5 '56

AP 19 '56

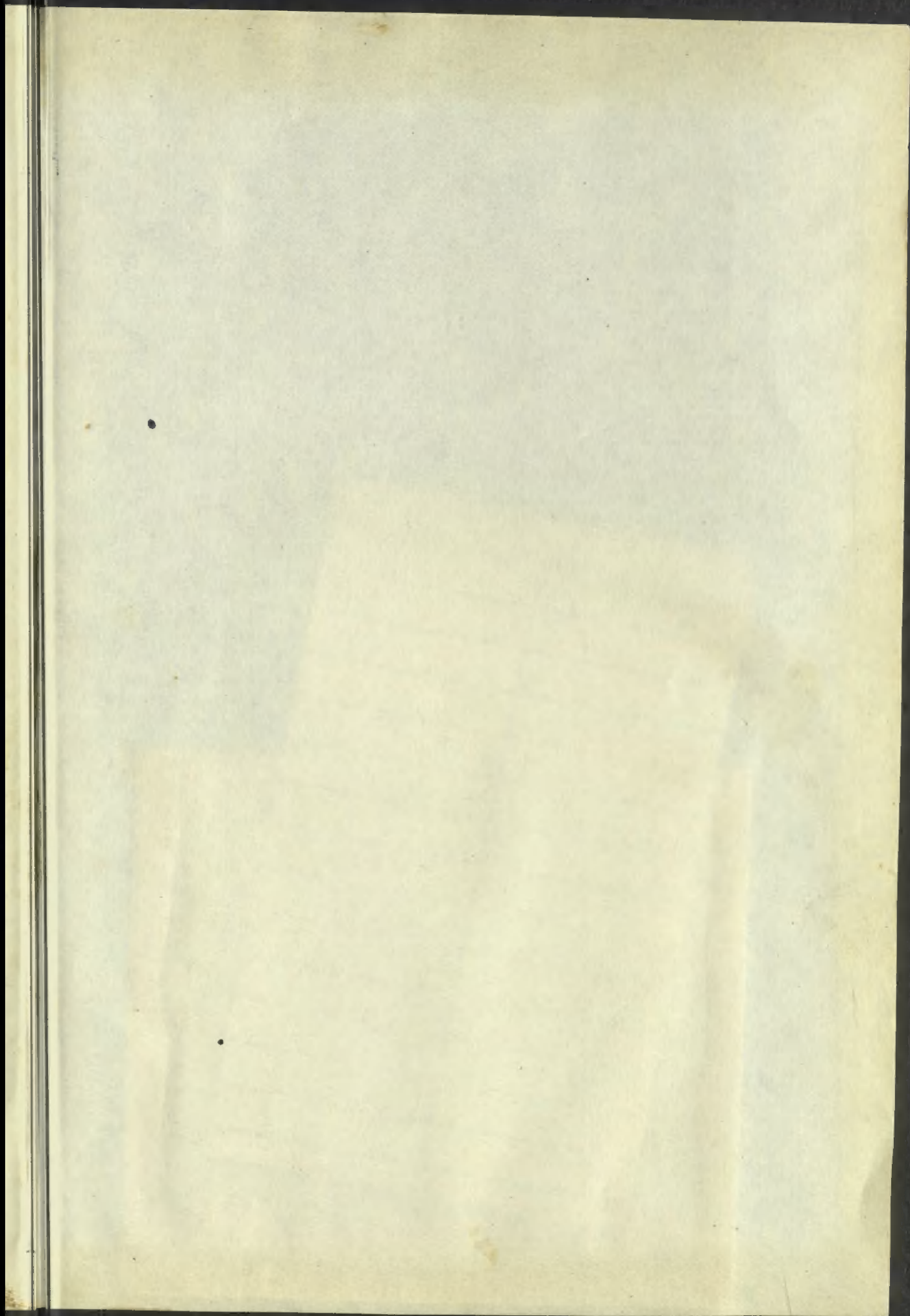
~~19 '56~~

~~22 Oct 68~~

==

==

AP 19 '62





هدية  
لخزانة الجامعة الأميركية  
مكتبة النشر العربي

297.08

K194A  
C.1

مكتب النشر العربي

قواعد التحديث

من فنون مصطلح الحديث

تأليف

السيد جمال الدين القاسمي

وقف على طبعه وعلق عليه

محمد بن عبد الباق

مضو النجم للعربي

مصدر بمقدمتين

الأولى : للأستاذ شكيب أرسلان

والثانية : للأستاذ محمد رشيد رضا

48456

مطبعة ابن زيدون بدمشق

١٩٢٥ - ١٩٢٥ م

Exchange

Oct. 5, 1935



جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة النشر العربي



## أهداء الكتاب

« ٠٠٠ » وإنما جمعتُ هذا المختصرَ المبارك ، إن شاء الله تعالى ، لمن صُنِّفَتْ لَهُمُ  
 « النِّصَانِيفُ ، وَعُنِيَتْ بِهَدَايَتِهِمُ الْعُلَمَاءُ ،  
 « وَهُمْ مَنْ جَمَعَ خَمْسَةَ أَوْصَافٍ ،  
 « مَعْظَمُهَا : الْإِخْلَاصُ وَالْفَهْمُ  
 « وَالْإِنْصَافُ ، وَرَابِعُهَا - وَهُوَ أَقْلُهَا -  
 « وَجُودٌ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ - الْحَرَصُ  
 « عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ مِنْ أَقْوَالِ الْمُخْتَلِفِينَ ،  
 « وَشِدَّةُ الدَّاعِي إِلَى ذَلِكَ ، الْحَامِلُ  
 « عَلَى الصَّبْرِ وَالطَّلَبِ كَثِيرًا ، وَبَذَلِ  
 « الْجُهْدَ فِي النَّظَرِ عَلَى الْإِنْصَافِ ،  
 « وَمَفَارِقَةِ الْعَوَائِدِ وَطَلَبِ الْأَوَابِدِ »

ص ٨ - ٩ من هذا الكتاب

# بسم الله

« يا ذا الجلال والإكرام استغفر الله استغفر الله استغفر الله »  
 « يا ذا الجلال والإكرام استغفر الله استغفر الله استغفر الله »  
 « يا ذا الجلال والإكرام استغفر الله استغفر الله استغفر الله »  
 « يا ذا الجلال والإكرام استغفر الله استغفر الله استغفر الله »  
 « يا ذا الجلال والإكرام استغفر الله استغفر الله استغفر الله »  
 « يا ذا الجلال والإكرام استغفر الله استغفر الله استغفر الله »  
 « يا ذا الجلال والإكرام استغفر الله استغفر الله استغفر الله »  
 « يا ذا الجلال والإكرام استغفر الله استغفر الله استغفر الله »  
 « يا ذا الجلال والإكرام استغفر الله استغفر الله استغفر الله »  
 « يا ذا الجلال والإكرام استغفر الله استغفر الله استغفر الله »

بسم الله

بسم الله

بسم الله



## السيد جمال الدين القاسمي

لغزب الشرق الأكبر مطوفه امبر البيان

## الأمير شكيب ارسلان

لا يخفى على أهل الأدب ، أن الجمال والقسام في العربي واحد ، وأن  
معنى القاسم هو الجمل . فلا يوجد إذن لتأدية هذا المعنى أحسن من قولنا :  
« الجمال القاسمي » ، الذي جاء أسماً على مسمى ، مع العلم بأن الجمال الحقيقي ،  
هو الجمال المعنوي ، لا الجمال الصوري ، الذي هو جمال زائل . فالجمال  
المعنوي هو الذي ورد به الحديث الشريف : « إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ وَبِجَبِّ  
الْجَمَالِ » .

وعلى هذا يمكنني أن أقول : إنه لم يُعطَ أحدٌ شظراً الجمال المعنوي الذي  
يحببه الله تعالى ، ويشغف به عبادُ الله تعالى ، بدرجة المرحوم الشيخ جمال  
الدين القاسمي الدمشقي ، الذي كان في هذه الحقة الأخيرة جمال دمشق ،  
وجمال القطر الشامي بأسره ، في غزارة فضله ، وسعة علمه ، وشفوف حسه ،  
وزكاء نفسه ، وكرم أخلاقه ، وشرف منازعه ، وجمعه بين الشائل الباهية ،  
والمعارف المتناهية ، بحيث أن كل من كان يدخل دمشق ، ويشعر إلى ذاك

الحبر الفاضل والجهيد الكامل ، كان يرى أنه لم يكن فيها إلا تلك الذات  
 البهية ، المتحلية بتلك الشائل السرية ، والعلوم العبقريّة ، لكان ذلك كافياً في  
 إظهار مزيته على سائر البلاد ، وإثبات أن أحاديث مجديها موصولة الإسناد .  
 لقد تعرّفت إلى العلامة المشار إليه رحمه الله ، منذ ثلاث وعشرين سنة  
 أو أكثر ، وذلك بواسطة صديقه الأستاذ العلامة نادرة عصره ، الشيخ عبد  
 الرزاق البيطار ، قدس الله روحه اللطيفة . فقد كان هذان الجهيدان فرقدين في  
 سماء الشام ، يتشابهان كثيراً في سجاحة الخلق ، ورجاحة العقل ، ونبالة القصد  
 وغزارة العلم ، والجمع بين العقل والنقل ، والرواية والفهم . ولم يكن في وقتها  
 أعلى منهما فكراً ، وأبعد نظراً ، وأثقب ذهنًا ، يفهم المتون والنصوص ،  
 والتمييز بين العموم والخصوص ، وكان وجودهما ضربة شديدة على الحشوية ،  
 وتلك الطبقة الجامدة ، التي هي وأمثالها صارت حجة على الإسلام في ندهوره  
 وانحطاطه ، وفقدته معاليه السالفة .

وقد كنت لا أغشى دمشق مرة من المرات - والله يعلم كم كنت  
 أزورها كل سنة - إلا كان أول ما أبادر إليه زيارة الأستاذين : الشيخ  
 عبد الرزاق البيطار ، والشيخ جمال القاسمي ، رحمهما الله ، وجزاهما عن الإسلام  
 خيراً . وكانت تستمرّ مجالسي مع كل منهما أو معهما مجتمعين ، الساعات  
 الطوال ، في الأيام والليال ، ولا أشعر بمرورها ، بسبب طرافة الحديث ،  
 ولطافة النكات ، وجلالة المواضع ، ونصاعة البراهين ، وغزارة الشواهد ،  
 والنظم بين المعقول والمنقول ، والجمع بين الفروع والأصول . فكنت إذا  
 سمعت محاضراتهما نسيت نفسي ، ورأيتني في حياة غير الحياة التي أعهد لها .  
 وكم حفظت مما سمعته منهما من شوارد ، وعلقت من نوادر ، وفهمت من حقائق ،



ونذوقت من رقائق . أنا فيها عبال عليهما - وإني لأجرُّ ذبلَ أُنْيِه بهذا  
السند .

وقد كان للشيخ جمال رحمه الله عدا إحاطته العلمية ، معارف لا يساويه  
فيها أحدٌ من المجتمع الإسلاميِّ عموماً ، والعربيِّ الشاميِّ خصوصاً . فقد صحَّ  
فيه ذلك التعريفُ الذي عرّف بعضهم « العالم » فقالوا : « هو قبل كلِّ شيءٍ  
العالمُ بأحوال عصره ومصره . »

وقد كنتُ إذا فارقت ذينك الأستاذين ، لا أفتأ أعشو إلى منارهما ،  
وأجاذبهما حبال المراسلة . استفادةً منهما على البعد ، واستحضاراً في الخيال  
لروحيهما اللتين هما معدنُ الأُنس . وعندِي من كتب أعدّها من أنفس  
الذخائر . وأثنى ما بُورئهُ الأوّل للآخر . وربما أنشر بعض كتابات الشيخ  
جمال في أول فرصة يتسنى لي .

وكنت أعلم أن للشيخ جمال تأليفٌ مُمتعة ، وربما كان يُطاعني على  
بعضها . وربما طالعني ببعض آرائه فيها . واستأنس برأيي القاصر ، واستورى  
زندي الفاتر . وهو مع ذلك صاحب الرأي الذي انتهت إليه الأصاله ، وألقول  
الذي اندمجت فيه الدقّة مع الجلالة . ولكنني لم أكن أطلّعتُ على كتابه الذي  
هو تحت الطبع الآن ، المسمى « قواعد التحدّث » من فنون مصطلح الحديث .  
فقد بعث به إليّ ولده الأديب السيد ظافر القاسمي . أظفروه الله بما أَراده ، وجعله  
فرعاً صالحاً لذلك الأصل المنقطع النظير . فرأيت من هذا الكتاب في حُسْنِ  
ترتيبه وتنويهه ، وتقريب الطُرُق على مرید الحديث ، والإحاطة بكلِّ ما يلزم  
المسلم معرفته من قواعد هذا العلم الشريف ما يقضي بالعجب لمن لم يكن يعرف

«علو درجة المؤلف» ولكنه مما لا يعجب منة مثلي ممن حضروا مجالسه الزاهرة ،  
وسمعوها تقريراته الساحرة . وإني لأوصي جميع الناشئة الإسلامية ، التي تريد  
أن تفهم الشرع فهماً توتاجُ إليه ضمائرُها ، ونفع قد عليه خناصرُها ، أن لا تقدمُ  
شيئاً على قراءة نصايف المرجوم الشيخ جمال القاسمي . الذي قسم الله له من  
أكتناه أسرار الشرع ، ما لم يقسمه إلا لكبار الأئمة ، وأحبار الأمة . والله  
نعالى ينفع المسلمين بآثاره ، ويهديهم في ظلمات هذه الحياة بزاهر أنواره آمين .

سكيب ارسلان

جنيف ٥ رجب الفرد ١٣٥٣





## قواعد التحديث

من فنون مصطلح الحديث

لمصالح العصر الامام السيد محمد رشيد رضا

نُعي إلينا القاسمي في شهر رجب من سنة ١٣٣٢ فكتب له ترجمة نشرتها في هذا الشهر والذي بعده من مجلد المنار السابع عشر وصفته في أولها بقولي :  
« هو علامة الشام ، ونادرة الأيام ، والمجدد لعلوم الإسلام ، محي السنة بالعلم والعمل والتعليم ، والتهذيب والتأليف ، وأحد حلقات الاتصال بين هدي السلف ، والارتقاء المدني الذي يقنضيه الزمن ، الفقيه الاصولي ، المفسر المحدث ، الأديب المثقف ، التقى الأواب ، الحلیم الأواه ، الغيف الزبه ، صاحب التصانيف الممتعة ، والأبحاث المقنعة صديقنا الصفي ، وخلصنا الوفي ، وأخونا الروحي ، قدس الله روحه ، ونور ضريحه »  
وأحسن عزاءنا عنه .»

ثم ذكرت تصانيفه ورسائله <sup>(١)</sup> مرتبة على الحروف فبلغت ٧٩ ؛ ومنها هذا الكتاب قواعد التحديث « الذي عني بطبعه نجلة الكريم السيد ظافر القاسمي <sup>(٢)</sup> فتم في هذا الشهر ( شوال سنة ١٣٥٣ ) وكان يرسل إلي ما يتم طبعه منه متفرقا لانظر فيه ، وأكتب للقراء تعريفا به ، على علم تفصيلي بمباحثه وأسلوبه ، ونقسيمه وترتيبه ، فأقول :

لبني كنت أملك من وقتي الحاشك بالضروريات ، الحاشد بالواجبات ، فرصة واسعة أو مهزأ متفرقة في شهر او شهرين أقرأ فيه هذا السفر النفيس كله ، فأتذكر به من هذا العلم ما لمي نسيت ، وأتعلم مما جمعه المؤلف فيه ما جهلت ، فهو الحقيق بأن يُقرأ ما كتب .»

(١) ص ٥٥٨ (٢) ص ٦٢٨ (٣) أما عني بطبع الكتاب مكتب النشر العربي ،  
ولشرقي بصوته ، وعلاقتي الوشيعة بالسيد الامام كنت صلة الوصل بينهما .  
( ظافر )

وبعض ما جمع ، التحريه النفع ، وحسن اختياره في الجمع ، وسلامه ذوقه في التعبير  
والنسيم والترتيب والوضع ، وقد بلغ في مصنفه هذا سذرة المنتهى من هذا العلم الاصطلاحي  
المحض ، الذي يوعى بكسد الحافظة ، ويستنبط بقوة الذاكرة ، فلا يستلذه الفكر  
القواص على حقائق المعقولات ، ولا الخيال الجوال في جواء الشرقيات ، ولا الروح المرفرف  
في رياض الأدب أو المحدث في ساء الإلهيات — إذ جملة كأنه مجموعة علوم وفتون  
وأدب وتاريخ وتهذيب وتصوف ، مصطفاة كلها من علم حديث المصطفى صلوات الله عليه  
وعلى آله ، ومن كتب طبقات العلماء المهتدين به ، كأنه قرص من أقراص أبكار النحل  
جنته من طرائف الأزهار العطرية ، ومجّت فيه عسلها المشتار من طوائف الثمار الشبيهة ،  
فلعل الظمان لهذا العلم لا يجد فيه كتاباً تطيب له مطالعته كله ، فينهله ويعلمه ولا يمله ، كأنه  
أقصوصة حب ، أو ديوان شعر ، اللهم إلا هذا الكتاب .

أقول هذا بعد أن طُفّت بجميع أبوابه ، كثير من مباحثه وفصوله طوافاً مريماً  
كأشواط الرّمّل في طواف النسك ، ثم قرأت فيه بعض ما اختلف العلماء في تحقيقه ،  
وبعض ما لم يسبق لي الاطلاع عليه من مختارات نقوله ، فصع لي أن أحفه وصفاً صحيحاً  
بجملته يهدي إلى تفصيل :

### صفة للكتاب وما فيه

فأما تقسيمه وترتيب أبوابه وفصوله ومباحثه ووضع عناوينها ، فهو غاية في الحسن  
وتسهيل المطالعة والمراجعة بكثرتها ، وجعلها عامة شاملة لوسائلها كقاصدها ، وفروعها  
كأصولها ، وزادها حسناً مراعاته في الطبع ، يجعلها على أحدث وضع : من ترك بياض  
واسع بين سوادها ، شامل للمعدود بالأرقام من مباحثها ، مع إفراط فيه بترك بعض  
الصفحات بعد ختام للفصل أو البحث خالية كلها .

ومن آيات إخلاص المؤلف وحسن اختيار الناشر ، أن طبعه في هذا العهد الذي  
توجهت فيه همم الكثيرين من أهل الدين وطلاب العلم إلى الاشتغال بما كان متروكاً من



علم الحديث ، والاهتداء بالسنة الصحيحة في هذه الأقطار العربية ، واجتناب الروايات  
الموضوعة والمنكرة ، والواهي ، واشتدت حاجتهم إلى معرفة الشذوذ والعلل والتعارض  
والترجيح فيها ، وبيان ذلك في كتاب سهل العبارة ، جامع لأهم ما يحتاجون إليه من  
المصطلحات في الرواية والدراية ، ووصف دواوين السنة من المسانيد والصحاح والسنة ،  
وكل ما يرشد إلى الاحتجاج والعمل ، وأحسن أقوال الحفاظ ، ورجال الجرح والتعديل  
وعلماء أصول الفقه في ذلك ، وإنهم ليجدون كل هذه المطالب في هذا الكتاب دانية  
القطوف ، مع زيادة بندر فيها المنكر ويكثر المعروف .

وأما طريقة المؤلف في تدوينه فهو أنه طالع كثيراً من مصنفات المحدثين والأصوليين  
والفقهاء والصوفية والمتكلمين والأدباء من المتقدمين والمتأخرين ، وكتب مذكرات  
فيما اختار منها في هذا الفن وما ينصل به من العلم ، ثم جمعها ورتبها كما صفتها ، وقد وفي  
بعض المسائل حقها ، ببيان كل ما تمس إليه حاجة طلابها ، وأوجز في بعضها واختصر ،  
إما لم يحصه في فرصة أخرى ، وإما ليفوض أمره إلى أهل البحث والنظر ، ولا غشاة  
عليه في هذا ، فإمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري قد سبقه في بعض أبواب جامع  
الصحيح إلى مثله .

وقد فتح فيه بعد الخطبة والمقدمة تسعة أبواب لمباحث الحديث من : فضله وعلومه  
ومصطلحاته ورواته وكتبه ومصنفيه ودرجاته وما يحتاج به وما لا يحتاج به وحكم العمل  
به ، وغير ذلك من المسائل في نوعي الرواية والدراية ، فاستغرق ذلك ٢٥٤ صفحة ،  
وفتح الباب العاشر لفقه الحديث ومكانه من أصول الدين والمذاهب فيه ، وما روي وألف  
في الاهتداء والعمل به ، فبلغت صفحاته بهذه المباحث ٣٨٣ ، يليها الخاتمة وهي في فوائد  
مترقة يضطر إليها الأثري .

#### الكتب التي استعمل منها هذا الكتاب

وأما المصنفات التي استعمل منها مباحث الكتاب ومسائله ، فأكثرها لأشهر علماء

الإسلام من الأئمة المستقلين أو المنتسبين إلى المذاهب المتبعة في الأمصار المعتمدة عند أهلها ، وأقلها للمشهورين عند عوام القراء ومقلدة العلماء بالعلم والعرفان ، أو بالولاية والكشف والإلهام . لهذا تجد فيه كل فئة من القراء ما تنقده عليه ونقله من حيث تجد فيه كل فئة ما تعتمد من قبل علمه ورأيه .

وأما المؤلف ففرضه من هذا وذاك ، أن تنتفع بكتابه كل فئة من هذه الفئات ، فأهل البصيرة والاستدلال يزدادون علماً ونوراً بما اختاره لهم من كتب الأئمة وعلماء الاستقلال ، ولا يضرهم ما لا يوثق به من أقوال المقلدين ومدعي الكشف والإلهام ، ولكن الذين يقدسون هؤلاء يجدون من أقوالهم ونقولهم وكشفهم أنهم يتفوقون مع الآخرين على أن أصل هذا الدين « الإسلام » الاسامي المقدس المعصوم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو كتاب الله وكلامه القرآن العظيم وبليته ما بينه للناس بأمره من سنة رسوله خاتم النبيين ، التي تواترت أو اشتهرت بعمل الصحابة والتابعين وأئمة الأمصار ، وبليتها ما صح عند هؤلاء الأئمة من حديثه صلى الله عليه وسلم المروي بنقل الثقات ، وما دون هذا من الاخبار والآثار التي اختلف الحفاظ في أسانيدھا أو استشكل فقهاؤهم متونها ، فهو محل اجتهاد .

وبجد قارىء هذا الكتاب من أقوال أصناف العلماء فيه ما اهله لا بجده مجموعاً في غيره ، وإنني أورد نموذجاً من مباحثه وطريقته في نقوله :

### المذاهب في الضعيف والمرسل والموقوف

من أهم هذه المباحث : أقوال المحدثين في معنى الحديث الضعيف الذي وقع الاختلاف في العمل به ، فاستحبه بعضهم في فضائل الاعمال ، والأخذ به في المناقب . ومن فروع هذا الاختلاف أن الضعيف في جامع الترمذي دون الضعيف في مسند أحمد ، فيقبل من ضعف المسند ما لا يقبل من ضعف الترمذي لأنها تساوي الحسن فيه . ومنها : الاحتجاج بالحديث المرسل واختلاف المذاهب فيه ، واستثناء الجمهور مراسيل



الصحابة ، وحجتهم وحجة مخالفهم ، والاقوال في الموقوف على الصحابي الذي له حكم المرفوع ، والذي يمتد رأياً له ، والاقوال في عدالة جميع الصحابة في الرواية عند جمهور أهل السنة وحجة مخالفهم فيها ، وغير ذلك من المسائل التي لا يستغني عن معرفتها الذين هدام الله في هذا العهد الى الابداء بهدي محمد صلى الله عليه وسلم على صراط الله الذي استقام عليه السلف الصالح وهي كثيرة . وقد بين المؤلف رحمه الله تعالى رأيه وفهمه في بعضها دون بعض ، وما كان لمن يعنى بكثرة النقل ، وعرض وجوه الاختلاف في العلم ، أن يمحص المسائل كلها فيه ، ويكون له حكم الترجيح بينها . على أن رأي كل مؤلف في مسائل الخلاف ينظم في ملك سائر الآراء ، والواجب على المطلع عليه من أهل العلم أن ينظر في دليله كدلائل غيره ، ويعتمد ما يظهر له رجحانه ، كما فعل المؤلف في بحث الجلال الدواني في الحديث الضعيف وأبدى رأيه في الاختلاف فيه إذ قال :

### ( ٣٥ ) بحث الدواني في الضعيف

« قال المحقق الجلال الدواني في رسالته أنموذج العلوم : اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا تثبت به الاحكام الشرعية ، ثم ذكروا أنه يجوز بسل يستحب العمل بالاحاديث الضعيفة في فضائل الاعمال ، ومن صرح به النووي في كتبه لا سيما كتاب الاذكار » وفيه إشكال : لان جواز العمل واستحبابه كلاهما من الاحكام الشرعية الخمسة ، فاذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف كان ثبوته بالحديث الضعيف ، وذلك يتنافى ما نقرر من عدم ثبوت الاحكام بالاحاديث الضعيفة . »

ثم نقل عن الدواني أن بعضهم حاول التفتيش من هذا الاشكال ، وتصحيح كلام النووي بما أورده وناقش فيه ، ثم نقل عن الشهاب الخفاجي مناقشة للدواني في المسألة من شرحه للشفاء ، ورد عليه رداً شديداً فوق المعهود من لين الاستاذ القاسمي ، بأن حكم على كل مناقشات الخفاجي بأنها عادة استحكمت في مصنفاته لا يمحلى واقف عليها بطائل ، وأنه سود وجه القرطاس هنا ، وأن كلام الجلال لا غبار عليه . وأن مؤاخذته بمطلق الفضائل اقتراباً أو

مشاغبة ، وختم الرد بقوله : « فتأمل لملك تجدد القوس في بد الجلال ، كآراء الجمال » .  
وأقول : نعم ! إنها قد تحلست وتجلت بحلة الجلال والجمال ؛ ولو أن الثاني حول نظره  
عن كتب هذه الطبقة الوسطى من العلماء المستدلين كالدواني والنووي والمناقشة العلمية فيها  
إلى كتب المناقب والفضائل الجامعي كل ماروي من المحدثين ، وكتب الأوراد والتصوف  
التي لفقها من دونهم من المؤلفين ، لوجد فيها من الغلو في الاطراء المنهي عنه والتشريع  
الذي لم يأذن به الله ، ومن الاحتجاج بأقوال الصوفية ومقلدة الفقهاء وعبادتهم المبتدعة ،  
مافيه جنابة على عقائد الاسلام القطعية ، ومخالفة لنصوص القرآن والأحاديث الصحيحة ،  
ولو جدهم يحتجون عليها بقول من قالوا إنه يجوز الأخذ والعمل بالأحاديث الضعيفة ، وهم  
لا يميزون بين الضعاف التي أحقوها بالحسن ، والمنكورة الواهية التي لم يقل بالأخذ بها أحد  
والتي نقل لنا القاسمي عن الامام مسلم في مقدمة صحيحه وعن غيره من الانكار عليها ما نقل ،  
ولعقد لهذا البحث فصلاً خاصاً به .

#### الموضوعات والاماريت غير المحرمة

عقد المؤلف المقصد ٤٨ من الباب الرابع للكلام على الحديث الموضوع بعد أن تكلم على  
الحديث الضعيف بما نقلنا بعضه عنه آتياً ، وأورد في هذا المقصد ١٤ مسألة ، الخامسة منها  
فتوى الشيخ أحمد بن حجر الفقيه الشافعي في خطيب لا يبين مخرجي الأحاديث ، نقلها من  
كتابه الفتاوى الحديثية ملخصة ، فلم يذكر فيها اعتماده على ما نقله عن الخافظ ابن حجر في  
منع ولي الأمر لهذا الخطيب من الخطابة إذا لم يكن محدثاً يروي الحديث بنفسه ، فعلم  
بهذا أن ما اشترطه على نفسه من التزام نقل الاقوال بحرفها أصلي لا مطرد .

#### اهم فوائد الكتاب المقصودة من بالذات

الجمال القاسمي رحمه الله تعالى من المصلحين المجددين في هذا القرن ( الرابع عشر  
للهجرة ) وغرضه الاول من هذا الكتاب بث هداية الكتاب والسنة في الأمة على منهاج  
(١) ناقش السيد الامام ما نقله المؤلف عن نهج البلاغة ( ص ١٤٤ ) ، ولما لم يكن هذا البحث داخلاً  
في التعرف بالكتاب ، وكان السيد قد خیرنا بين ابقائه وحذفه ، فقد تركناه للقاري مطالعته في الميزان .



السلف الصالح وتسهيل سبيلها ، وما أهلك المسلمين في دينهم وديارهم إلا الاعراض عن هذه الهداية التي شرع الله الدين لاجلها .

ولهذا الاعراض سببان : أحدهما الجهل البسيط ، وهو عدم العلم بما خاطب الله الناس في كتابه ، وبما بينه لهم رسوله صلى الله عليه وسلم منه بسنته وهديه ، وبما كانت عليه أهل العصر الاول عصر النور من الاهتداء بالكتاب والسنة علماً وعملاً وخلقاً وجهاداً وفتحاً وحكماً بين الناس ؛ وأعسرهما وأضرهما : الجهل المركب وهم التعليم التقليدي لكتب المتأخرين من المتكلمين والفقهاء والصوفية ، والاستغناء بها عما كان عليه السلف ومنهم أئمة الامصار من المحدثين والفقهاء بشبهة شيطانية ، هي أن فهم الكتاب والسنة خاص بالمجتهدين وأن المتأخرين من العلماء أعلم بما فهمه المصنفون المقلدون للائمة في القرون الوسطى ، وأولئك أعلم بما فهمه الائمة المجتهدون منهما مباشرة ، وأن العلماء على طبقات في تقليد بعضهم لبعض ، عدها بعض متأخري الفقهاء خمساً ، وعدها الشرعاني من متأخري الصوفية ستاً ، كل طبقة تحجب أهل عصرها عما قبله ، حتى تجرأ بعض من هؤلاء ويكتفون في المجالات ممن أعطوا لقب « كبار علماء الازهر » — وهم الطبقة العاشرة على حساب الشرعاني — على التصريح في عصرنا هذا بأن من يؤمن بآيات القرآن في بعض صفات الله تعالى على ظاهرها يكون كافراً ( !!! ) وتجترأ بعض من قبله منهم على التصريح في مجلس إدارة الازهر بأن من يقول إنه يعمل بما صح من الاحاديث على خلاف فقهاء المذهب فهو زنديق ( كما بيناه في المنار وفي تاريخ الاستاذ الامام ) هؤلاء بكمهون علم الحديث وأهله . وقد صرح الحفاظ الاولون بأن الواقعة في أهل الاثر من دأب أهل البدع كما نقله المؤلف "

### نقوله ووروسه وغرضه الاصلاحي فيها

نقل الى الجمال القاسمي بحسن اختياره وجماله وقسامته في إرشاده ، نصوصاً من كتب أشهر الائمة من علماء الملة المستقلين ، وكتب المنسبين الى مذاهب الكلام والفقهاء والصوف

المقلدين ، صريحة في اتفاق الجميع على وجوب الاهتداء والعمل بكتاب الله وسنة رسوله ،  
واتباع سلف الملة في الدين ، وعلى خطئ من يخالفهم في هذا بما يقطع السنة الذين بصدور  
عن سبيل الله من عريان الجهل المركب ، الذين لا يعلمون ، ولا يعلمون أنهم لا يعلمون ،  
وهم الذين وصفهم أبو حامد الغزالي بقوله : « وأولئك هم العميان المنكوسون ، وعمام سيف  
كلنا العينين » فهذه حكمة نقلت عن كل طبقة من العلماء المشهورين حتى المعاصرين له ولنا من  
المصنفين ، ومحوري المجالات العلمية ، ومنها المنار ، ومما نقله عنه ماترى في ص ٢٥٠ ولكنه  
لم يصرح باسمه ولا باسم صاحبه خوفاً من الحكومة .

وصفت الأستاذ القاسمي في ترجمة المنار له بالاصلاح ، ورددت على من ينكر على  
هذا الوصف بما بينت به طريقته فيه ، واستنبطت مما اطلعت عليه من كتبه ومن حديثي معه  
أربعاً من مزاياه في الاستقامة على هذه الطريقة :

أولهم سبب قدرسه لبعض الكتب المتداولة كجمع الجوامع وكتب السعد  
الفتازاني وما هي كتب إصلاح ، بل فنون اصطلاح أشبه بالألغاز ؟

الثاني الاستعانة بنقول بعض المشهورين على إقناع المقلدين والمسندين جميعاً من  
المعاصرين بما يقوم عليه الدليل ؟

الثالث أنه كان يتحرى مذهب السلف في الدين ويتصره في دروسه ومصنفاته ؟  
وما مذهب السلف إلا العمل بالكتاب والسنة بلا زيادة ولا نقصان .  
وذكرت شاهدين من شعره على مذهبه هذا .

الرابع أنه كان يتحرى في المسائل الخلافية الاعتدال والانصاف ، واتباع ما يقوم  
عليه الدليل من غير تشنيع على المخالف ولا تحامل .

وقد أطلت في هذه بما لم أطل فيما قبلها ، وذكرت ما أنكره عليه بعض متبعي السلف  
من أنه خالفهم في كتابه « تاريخ الجهمية والمعتزلة » وكتابه « نقد النصائح الكافية »  
وبينت ما توخاه من التأليف بين فرق المسلمين الكبرى فيهما ، بما لا محل لاعادته هنا .



وإنما ذكرت هذا الموضوع لأذكر به من يستنكر مثله في هذا الكتاب ، وقد نقل فيه عن داعية السلف المحقق العلامة ابن القيم سبقه الى مثله ، وتصريحه بأن في كلام كل فرقة ومذهب حقاً وباطلاً .

كذلك : وقد ألف الاستاذ الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله بعده كتاب « توجيه النظر » الى أصول أهل الاثر ، وهو في موضوع « كتاب قواعد التحديث » والعلامتان الجزائري والقاسمي كانا سبيين في سعة الاطلاع وحسن الاختيار ، إلا أن الجزائري أكثر اطلاعاً على الكتب ، وولوعاً بالاستقصاء والبحث ، والقاسمي أشد تحريماً للاصلاح وعنايةً بما ينفع جماهير الناس ، فمن ثم كان كتاب الجزائري « وهو اطول ، قاصراً على المسائل الخاصة بمصطلح الحديث وكتب المحدثين التي قلما ينفع بها إلا المشتغلون بهذا العلم ، فقد وفي بعض مسائلها حقه من الاستقصاء بما لم يفعله القاسمي ، ولكنه أطال كل الاطالة بتلخيص « كتاب علوم الحديث » للحاكم النيسابوري وهي اثنان وخمسون نوعاً ثم بما خصه من « كتاب علل الحديث » لابن أبي حاتم الرازي ، ثم بما استورد من الكلام في مبحث كتابة الحديث الى الكلام في « الخط العربي وتدرجه بالتروقي الى وصوله للكمال الذي عليه الآن ، وما يحتاج اليه بعد هذا الكمال من علائم الوقف والابتداء » وهو على اطالته في هذا الفن لم يراع في العمل فكتابته كأكثر الكتب القديمة ، وكتاب القاسمي كما علمت في تقسيمه وتفصيل عناوينه والبياض بينها لتسهيل المطالعة والمراجعة ، فهو في هذا وفي طبعه على أحسن ما انتهت اليه الكتب الحديثة ، كما أنه أكثر جمعاً وأعم تفهماً .

وخلاصة القول في تقريب هذا الكتاب أننا لانعرف مثله في موضوعه وسيلة ومقصداً ومبدأ وغاية ، فنسأل الله تعالى ان يحسن جزاء مؤلفه وطاقبه ، وأن يوفق الامة للانتفاع به .

محمد رشيد رضا

صاحب المنار



## كلمة الواقف على طبع الكتاب

الاستاذ العلامة الشيخ محمد بهجة البطار

أحمدك اللهم حمداً خالداً دائماً ، لا منتهى له دون علمك ، ولا أجر له إلا رضاك .  
اللهم اجعل أشرف صلواتك ، ونواحي بركانك ، ورأفك ورحمتك وتحننك ، على سيدنا  
محمد فأنح البر ، وقائد الخير ، وعلى آله وصحبه ، حمة القرآن والسنة ، ومصابيح هذه  
الامة ، ومن تبعهم بإحسان .

في شهر ربيع الأول سنة ١٣٥٣ ، الموافق لشهر تموز من صيف العام الفات ١٩٣٤  
كأنني « مكتب النشر العربي » أن أف على طبع كتاب من أجل كتب شيخنا علامة  
الشام ، الشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي رحمه الله تعالى ورضي عنه ، ألا وهو  
كتاب « قواعد التحديث » من فنون مصطلح الحديث . فسمعت أن نسخة من أقاصه  
الطاهرة قد هبت علي ، ودبت في جسدي ديب دم الحياة في الهيكل البالي ، وتمشت في  
أعضائي تمشي البرء في البدن السقيم . لبث الطالب فرحاً مستبشراً ، وشكراً للمكتب  
هذه اليد البيضاء التي اتخذها عندي ، وكنت من قبل أرجو أن أقوم لأستاذنا ولو يعض  
حقه ، وأفيته ولو جزءاً يسيراً من فضله .

أصاب مني الكتاب عطلة من عمل ، وسعة في الوقت — وإن اشتد القبط في تموز  
وآب — فأخذت أقابله مع الاخ الاعز السيد ظافر — نجل المؤلف — وقرؤه مراراً  
قبل الطبع وبعده ، ونراجع فيه كتب والده الامام ، ونشير الى مراجع « القواعد »  
ومصنفاتها ، وأنا أعلق على بعض الاحاديث حواشي ، أشير بها الى مخرجها ورواتها . ولما  
تم طبع نحو ثمانين صفحة منه ، رأينا أن نرفعها الى علامة الاسلام ، ومصلح العصر الشهير



السيد الامام الأستاذ محمد رشيد رضا ، منشئ النور المنير ، لما نعلمه من سروره — أطال الله عمره — بظهور آثار صديقه عالم الشام ، واهتمامه بطبع ما لم يطبع منها الى الآن ، ولما توقعه من نصحه لنا ، وإرشاده إيانا ، الى ما به نتم فائدة الكتاب . وقد تكرم حفظه الله بالجواب ، ومما جاء فيه : « وصلت الكرامات المطبوعة من قواعد التحديث ، ومرتبت بتوفيق ولدنا الظافر لطبعه ، وعنايتكم بتصحيحه » وأنتم أولى به . . . . . ثم أشار علينا بتخريج أحاديثه فقال : « فانه خير ما تتم به فائدة الكتاب . »

وأقول : إن تخريج الأحاديث التي وردت في الكتاب ، وبيان مراتبها ، لم يكن داخلاً من قبل في القصد ، وكل ما اقترحه عليّ الاخ السيد ظافر ، وأراد به ، هو الدلالة بايجاز على مواضع الاحاديث التي يشكل على القراء علمها أو فهمها ، من كتب السنة وشروحيها ، وكان يمنع من ذلك عجلة الطبع أيضاً . على أنه اذا فاتني بيان مرتبة الاحاديث التي لم يخرجها الشيخان ، أو التي لا تبلغ درجة الصحة عند غيرهما ، فلم يفتني بحمد الله ذكر مخرجيها ، وعزوها الى كتبهم ، وهي الخطأ التي جربنا عليها بعد ورود جواب السيد الامام ، أطال الله بقاءه ، وأدام فضله .

أما ما لم يخرج من الاحاديث ، فهو مما جاء في كلام شيخ الاسلام ابن تيمية في ص ( ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ) وما أورده من الاحاديث هو في الصحيحين أو أحدهما ، وما لم يخرج لغيره فقليل جداً .

\* \* \*

إن مما يقضي بالمعجب من أمر أستاذنا المؤلف رحمه الله تعالى ، هو كونه خلف زمام مئة مصنف أو أكثر ، ولم يبلغ الخمسين من عمره ، وندر جداً أن ترى كتاباً في خزائنه الواسعة ، مخطوطاً كان أو مطبوعاً ، خالياً من التعليقات الكثيرة ، والنصحيات على الأصول الخطيئة الصحيحة . ولقد كان رحمه الله آية في المحافظة على الوقت ، والمواظبة على العمل ، ولو طال عمره لرأينا من آثاره النافعة ، أكثر مما رأينا ، ومن قامة تأليفه فوق ما شاهدناه ، فان الاستاذ رحمه الله كان في تجدد مستمر ، استمد من علوم العصر وحقائقه ، وانكشف

له به عن كثير من أسرار الشريعة وغوامضها .

\* \* \*

وقد قام الشيخان الفاضلان : الشيخ حامد النقي ، والشيخ أحمد الجبان — وكلاهما من كبار تلاميذ المصنف — بقراءة الكتاب بعد الطبع ، بدقة وعناية ، وإحصاء الاغلاط المطبعية لتصحيحها ، فجزأهما المولى عن المؤلف وعنا خيراً . ولا أكتفم القراء الكرام أنا بعد انقضاء عطلة الصيف . ضاق وقتنا جداً ؛ فقد عاد السيد ظافر الى مكابدة الدروس في معهد الحقوق . ودعنتي جمعية المقاصد الاسلامية الجليلة في بيروت الى تولي تدريس العلوم الدينية في الفرع الديني الذي أنشأته هذا العام . في جميع الصفوف الثانوية من كلية البنين ، والى تدريس العلوم الدينية وتاريخ الادب العربي والانشاء والخطابة في كلية البنات . ثم دعنتي وزارة المعارف الجليلة في سورية الى تدريس الدين في الصفوف الثانوية من دار التجهيز والمعلمات بدمشق ، فتم لي الشرف هذا العام بخدمة المعمرين الكبارين : دمشق وبيروت .

ولكنني بفضل الله لم أنقطع عن خدمة هذا الكتاب ، بل صرت أراجع وأصحح في السيارة والقطار مساء كل ثلاثاء في طريقي الى دمشق ، ومساء كل جمعة في عودتي الى بيروت . وفي حصص الفراغ القصيرة ، وبعض ساعات النوم . وقد وفقني الله تعالى الى إحياء ليال متفرقة بالمراجعة والتصحيح ، لم أذق فيها مناماً . وقد اضطرنا الى ذلك استعداد المطبعة بعد انقضاء عطلة الصيف لانجاز ملزمة من كتابنا كل يوم .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات . اللهم اجعل عملنا خالصاً لوجهك الكريم ، واجز شيوخنا المؤلف أفضل ماجازيت عبادك المخلصين ، واجعل اللهم النفع عمياً بكتاباه هذا ، وسائر مصنفاته . وسلام على سائر المرسلين . والحمد لله رب العالمين .

محمد بهجة البيطار

الثلاثاء ١ ذو القعدة ١٣٥٣

First main paragraph of handwritten text, consisting of approximately 10 lines.

Second main paragraph of handwritten text, consisting of approximately 10 lines.

Third main paragraph of handwritten text, consisting of approximately 10 lines.



قول النجاشي  
من سنون مصطلح الحديث

تأليف

السيد جمال الدين القاسمي القزويني



مطبعة ابن زبرون بدمشق



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد لله الذي أنزل أحسن الحديث ۥ وأودع دُررَ بيانه في مُحكم الحديث ۥ  
 وألهم حاملته العُدول ۥ وحفظته الفُحول ۥ وإيضاح مُصطلحه وقواعده ۥ  
 ليدنو اجتناء ثمرات فوائده ۥ فإنه لسماء المعارف الشمسُ البازغة ۥ وللهداية إلى طريق  
 الحق الحجة الدامغة ۥ أحمدُه حمدَ مَنْ أَعْمَلَ بالحمد لسانه ۥ وشغل بالشكر أركانَه وجنانه ۥ  
 وأشكره شكر معترف بامتنانه ۥ معترفٍ من بحر يره وإحسانه ۥ وأصلي وأسلم على  
 مَنْ أوتي جوامع الكلم ۥ وخُصَّ ببدايع الحِكم ۥ سيدنا محمد أفضل مَنْ كُتِلت به  
 الرسالةُ أجفانها ۥ ونظمت به النبوةُ جُمانها ۥ وعلى آلهِ الفائزين بملقي إرساله ۥ  
 واتباع أقواله وأفعاله ۥ وعلى أصحابه الذين دأبوا في المآثر الصالحة ۥ ونصبوا في تعاطي  
 التجارات الرابحة ۥ وعلى السادة الأتباع ۥ الذين أقتفوا مسالك الاتباع ۥ وجانبوا  
 مُحذات الإبداع ۥ وعلى مَنْ تبعهم بإحسان ۥ وثأمى بهم في حفظ الهدى  
 النبوي المصون ۥ ما أرسل راوٍ الإسناد وعنَّته ۥ وصحح متنه وحسنه .

أما بعد ۥ فإنَّ من سعادة الأمة أن يكون لديها من العلماء طاقة مهتمة ۥ  
 يختص عملها بتنوير عقولهم بالمعارف الحقَّة ۥ وتحليلتها بالعلوم الصافية بكمال الدقة ۥ



لابنون في تبيين طرق السعادة وموادها ، ولا بألون جهداً في السلوك بهم في  
جوادها ، وذلك أن بداهة العقل حاكمة بأن جُلّ المعارف البشرية ، والمقائيد  
الدينية ، والاحكام الشرعية ، مكتسبة أي من العلوم النظرية ، فإن لم يكن  
في الناس معلّم حكيم ، قصرت العقول عن درك ما ينبغي لها دركه من النجوم ،  
وانقطعت دون الكفاية مما يلزم لسدّ ضرورات الحياة الأولى ، والاستعداد لما  
يكون في الأخرى ، وساوى الانسان في مبعثه سائر الحيوانات ، وحرم  
سعادة الدارين وفارق هذه الدنيا على أنعس الحالات . وإن من أعظم ما يسعى  
إليه الساعون ، ويتنافسون في الدعوة إليه المتنافسون ، علوم الحديث الكاشفة  
النقاب ، عن جمال وجوه مجملات الكتاب ، والمدار لتفصيل الأحكام ،  
وتبيين أقسام الحلال والحرام : إذ مستندّها ماصح من الأخبار ، وثبت حسنه  
من الآثار ، ولا طريق لتعرف ذلك ، إلا بما أصطلح عليه من أصول تلك  
المسالك . ولما كان الشيء يشرف بشرف موضوعه أو بميسر الحاجة إليه ، كان  
فن المصطلح مما جمع الأمرين ، وفاز بالشرفين ، لأنه يُبصر من سواء السبيل  
الجواد ، ويرقي الهم لتعرف سنن الرشاد ، وإني منذ نشئت من علم الحديث  
أرج أردانه ، حتى عمت من بحره في زاهره ، وجريت طلقاً في ميدانه ،  
لم أزل أُمسحُ طرف الطرف في رياضه ، وأورد ذود الفكر في حياضه ،  
أستشيم بارقه إذا مرى ، وأجري مع هواه حيث جرى ، أنظم فرائده ،  
وأقيد أوابده ، وأدل على مقاصده ، وأعوج إلى معاهده ، حتى أشحذت  
كليل العزم ، وأيقظت نائم الهم ، وأجبت داعي الفكر لمقترحه ، من جمع  
ما كنت وعيت من مصطلحه ، إذ هو قطب تدور عليه أفلاك الأخبار ، وعباب  
تنصب منه جداول معاني الآثار ، قد سجم وأبل فضل في الأصول فازهرها ،  
وتبسّم وجه إقباله في الفروع فنورها ، فاستخرت الله فيما قصدت ، وتوكلت  
عليه فيما أردت ، وشرعت في جمع لبابه ، والمهمات من أبوابه ، وإبراز  
دقائقه وكنوزه وحل غوامضه ورموزه ، من الكتب المول عليها ، والأصول

## خطبة الكتاب

المرجوع إليها ، حتى غدا جامعاً لمجامع المصطلحات ، وحاصراً لأهمياتها المعتبرات .  
مع تفهيمات نافعة ، وتنويرات ساطعة ، توضح معالم أمرار الآثار ، ونصيرها  
كالشمس في رائعة النهار . وضممت إليه فرائد تجميع الألباب ، عثرت على خباياها  
في غير ما كتاب ، مما لم يذكر في أسفار المصطلح ، ولا يعلم مظانها إلا من  
لنذر الثقب أقتدح ، فقيدت سواردها ، وقصرت أوابدها على أسلوب  
جديد ، بسهل الوقوف على أمرار هذا الفن الباهرة ، ويرقي إلى الرسوخ في  
مقاصد السنة الطاهرة ، والحذق في ردة الخلاف إلى الحق المأثور ، الذي نطمئن  
به القلوب وتشرح الصدور ، مما يتنافس فيه الكاملون ، ويتباهى بتحصيل  
معرفة الراغبون . وقد سميت : « قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث »  
ورقبتها على مقدمة عشرة أبواب ، مذيلة بخاتمة في فوائده متنوعة يضطر إليها  
الأثري ، ثم بتتمة في مقصدين بديعين . وعلى الله التكلان . في كل وقت  
وأوان ، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .



# مقدمة الكتاب

في

## مطالع صرمة

### المطالع الأول

قال الزر كشيء في قواعده : « إن تصنيف العلم فرض كفاية على من منحه الله فيها واطلاعا فلو ترك التصنيف لضيع العلم على الناس ، وقد قال تعالى : « وإذا أخذ الله ميثاق النبيين » (١) الآية ، ولن تزال هذه الأمة في ازدياد وترقي في المواهب والعلم . » انتهى

وقال نابغة البلغاء ابن المقفع في مقدمة الدرّة اليزيدية (٢) : « وجدنا الناس قبلنا لم يرضوا بما فازوا به من الفضل لأنفسهم حتى أشركونا معهم فيما أدرّكوا من علم الأولى والآخرة ، فكثبوا به الكتّاب الباقية ، وكفونا مؤونة التجارب والفطن ، وبلغ من اهتمامهم بذلك : أن الرجل منهم كان يفتح له الباب من العلم ، والكلمة من الصواب ، وهو بالبلد غير المأهول ، فيكتبه على الصخور مبادرة منه للأجل ، وكراهية لأن يسقط ذلك على من بعده (٣) ، فكان صنيعهم في ذلك صنيع الوالد الشفيق ، على ولده الرحيم بهم ، الذي يجمع لهم الأموال والعقد (٤) إرادة أن لانكون عليهم مؤونة في الطلب ، وخشية عجزهم إن هم طلبوا . فتمتبهى علم عالمنا في هذا الزمان أن يأخذ من علمهم ، وغاية إحسان محسننا أن يقندي بسيرتهم ، وأحسن ما يصيب من

(١) سورة آل عمران ، آية ٨١

(٢) ص ٩ - بيروت المطبعة الادبية ١٨٩٧ ، طبعة ثانية

(٣) اي يفوته

(٤) جمع عقدة : ما فيه بلاغ الرجل وكفايته « قاموس »



الحديث محدثنا ، أن ينظر في كتبهم ، فيكون كأنه إياهم يحاور ، ومنهم يستمع ، غير أن الذي نجد في كتبهم هو المختل في آرائهم ، والمنقح من أحاديثهم ، ولم نجدهم غادروا شيئاً يجدوا وصفه بليغ في صفة له مقالاً لم يسبقوه إليه ، لا في تعظيم الله عز وجل ، وترغيب فيما عنده ، ولا في تصغير الدنيا وتزهيد فيها ، ولا في تحرير صنوف العلم ، وتقسيم أقسامه وتجزئة أجزائها وتوضيح سبلها ، وتبيين مآخذهم ، ولا في وجوه الأدب ، وضرور الأخلاق . فلم يبق في جليل من الأمر لقائل بعدهم مقال ، وقد بقيت أشياء من لطائف الأمور ، فيها مواضع لصغار الفطن ، مشنقة من جسام الحكم الأولين وقولهم ، ومن ذلك بعض ما أنا كاتب في كتابي من أبواب الأدب التي يحتاج إليها الناس . انتهى كلامه .

وفي قوله : « وقد بقيت . . . » ففتح لباب التصنيف على نحو هذا المعنى . وقد قالوا : ينبغي أن لا يخلو تصنيف من أحد المعاني الثانية التي تصنف لها العلماء وهي : اختراع معدوم ، أو جمع مفترق ، أو تكميل ناقص ، أو تفصيل مجمل ، أو تهذيب مطوّل ، أو ترتيب مخلط ، أو تعيين مبهم ، أو تبين خطأ ، كذا عدها أبو حيان ويمكن الزيادة فيها .

قال ملأ كاتب جلبي رحمه الله : « ومن الناس من ينكر التصنيف في هذا الزمان مطلقاً ، ولا وجه لإنكاره من أهله ، وإنما يحمله عليه التنافس والحسد الجاري بين أهل الأعصار والله در القائل :

قُلْ لِمَنْ لَا يَرَى الْمَعَاوِرَ شَيْئاً وَيَرَى لِلْأَوَائِلِ التَّقْدِيمَا

إِنَّ ذَاكَ الْقَدِيمَ كَانَ حَدِيثاً وَسَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ قَدِيمَا

واعلم : أن نتائج الأفكار لا تقف عند حد ، وتصرفات الأنظار لا تنتهي إلى غاية ، بل لكل عالم ومتعلم منها حظ يحوزه في وقته المقدّر له ، وليس لأحد أن يزاحمه فيه ، لأن العالم المعنوي واسع كالبحر الزاخر ، والفيض الإلهي ، ليس له انقطاع ولا آخر ، والعلوم منبع إلهية ، ومواهب

صمدانيه ، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ، ما لم يدخر لكثير من المتقدمين ، فلا نغتر بقول القائل : « ما ترك الأول للآخر ! » بل القول الصحيح الظاهر : « كم ترك الأول للآخر ! » فإنما يستجد الشيء ويستردل لجودته وردائه في ذاته ، لا لقدمه وحدوثه . ويقال : « ليس كلمة أضرب بالعلم من قولهم : ما ترك الأول شيئاً » لأنه يقطع الآمال عن العلم ، ويحمل على التقاعد عن العلم ، فيقتصر الآخر على ما قدم الأول من الظاهر ، وهو خطر عظيم ، وقول سقيم ، فالأوائل وإن فازوا باستخراج الأصول وتمهيدها ، فالأواخر فازوا بتفريع الأصول ونشيدها كما قال عليه الصلاة والسلام : « أمتي أمة مباركة لا يدرى أولها خيرٌ أو آخرها » وقال ابن عبد ربّه في العقد : « إني رأيت آخر كل طبقة ، واضعي كل حكمة ، ومؤلفي كل أدب ، أهذب لفظاً ، وأسهل لغة ، وأحكم مذاهب ، وأوضح طريقة من الأول ، لأنه ناقض متعقب ، والأول بادي متقدم . »

وفي كتاب « جامع بيان العلم وفضله » للحافظ ابن عبد البر (١) : عن علي رضي الله عنه أنه قال في خطبة خطبها : « واعلموا أن الناس أباة ما يحسنون وقدروا كل امرئ ما يحسن ، فتكلموا في العلم تنبين أقداركم . » قال ابن عبد البر : « ويقال إن قول علي بن أبي طالب : قيمة كل امرئ ما يحسن ، لم يسبقه إليه أحد ، وقالوا : « ليس كلمة أحض على طلب العلم منها » وقالوا : « ولا كلمة أضرب بالعلم والعلماء والمتعلمين من قول القائل : « ما ترك الأول للآخر شيئاً » انتهى .

\*\*\*\*

### المطلع الثاني

أتأتمى في هذا التصنيف الميمون بقول السيد مرتضى اليانعي رحمه الله في كتابه « إنباء الحق على الخلق » (٢) : « وإنما جمعت هذا المختصر المبارك ، وإن

(١) ص ٥٠ - القاهرة . مطبعة للوسوط ١٢٢٠ هـ

(٢) ص ٢٤ - القاهرة ، ١٢١٨ ، مطبعة الاداب والمزبد

شاءَ الله تعالى ، لمن صُنِفَتْ لَهُمُ التَّصَانِيفُ ، وَتُنِيتْ بِهَدَايَتِهِمُ الْعُلَمَاءُ ، وَهُمْ مِنْ جَمْعِ خَمْسَةِ أَوْصَافٍ ، مَعْظَمُهَا : الْإِخْلَاصُ وَالْفَهْمُ وَالْإِنْصَافُ ، وَرَابِعُهَا — وَهُوَ أَقْلُهَا وَجُودًا فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ — الْحَرَصُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ مِنْ أَقْوَالِ الْمُخْتَلِفِينَ ، وَشِدَّةُ الدَّاعِي إِلَى ذَلِكَ ، الْحَامِلُ عَلَى الصَّبْرِ وَالطَّلَبِ كَثِيرًا ، وَبَذْلُ الْجُهْدِ فِي النَّظَرِ عَلَى الْإِنْصَافِ وَمُفَارَقَةُ الْعَوَائِدِ ، وَطَلَبُ الْأَوَابِدِ . « قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : » فَإِنْ الْحَقُّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَعْصَارِ قَلَّمَا يَعْرِفُهُ إِلَّا وَاحِدٌ ، وَإِذَا عَظُمَ الْمَطْلُوبُ قَلَّ الْمُسَاعَدُ ، فَإِنْ الْبِدْعَ قَدْ كَثُرَتْ ، وَكَثُرَتْ الدَّعَاةُ إِلَيْهَا ، وَالنَّعْوِيلُ عَلَيْهَا ، وَطَالِبُ الْحَقِّ الْيَوْمَ ، شَبِيهٌ بِطُلَّابِهِ فِي أَيَّامِ الْفِتْرَةِ وَهُمْ : سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ ، وَزَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ قَيْسٍ ، وَأَصْرَابُهَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَإِنَّهُمْ قَدَوَةُ الطَّالِبِ لِلْحَقِّ ، وَفِيهِمْ لَهُ أَعْظَمُ أُسْوَةٍ ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا حَرَصُوا عَلَى الْحَقِّ وَبَذَلُوا الْجُهْدَ فِي طَلَبِهِ ، بَلَغَهُمُ اللَّهُ إِلَيْهِ ، وَأَوْقَفَهُمْ عَلَيْهِ ، وَفَازُوا مِنْ بَيْنِ الْعَوَالِمِ الْجَمَّةِ ، فَكَمْ أَدْرَكَ الْحَقَّ طَالِبُهُ فِي زَمَنِ الْفِتْرِ ! وَكَمْ عَمِيَ عَنْهُ الْمَطْلُوبُ لَهُ فِي زَمَنِ النَّبَوَةِ ! فَاعْتَبِرْ بِذَلِكَ ، وَاقْتَدِرْ بِأَوْلَئِكَ ، فَإِنَّ الْحَقَّ مَا زَالَ مَصُونًا عَزِيزًا ، قَيْسًا كَرِيمًا ، لَا يُبَالُ مَعَ الْإِضْرَابِ عَنْ طَلَبِهِ وَعَدَمِ التَّشَوُّفِ وَالتَّشَوُّقِ إِلَى صِدِّيقِهِ ، وَلَا يَهْجُمُ عَلَى الْمُبْطِلِينَ الْمُؤْرَضِينَ ، وَلَا يَفَاجِي أَشْبَاهَ الْأَنْعَامِ الْغَافِلِينَ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُبْطِلٌ وَلَا جَامِلٌ ، وَلَا بَطَّالٌ وَلَا غَافِلٌ . « انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . »

### الطَّلَعُ الثَّالِثُ

لَاخْفَاءَ أَنْ مِنَ الْمَدَارِكِ الْمُهْمَةِ فِي بَابِ التَّصْنِيفِ ، عَزَوَافُ الْفَوَائِدِ وَالْمَسَائِلِ وَالشُّكُكِ إِلَى أَرْبَابِهَا تَبَرُّوًا مِنْ اتِّحَالٍ مَا لَيْسَ لَهُ ، وَتَرْفَعًا عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَابِسَ ثَوْبِي زُورٍ . لِهَذَا تَرَى جَمِيعَ مَسَائِلِ هَذَا الْكِتَابِ مَعْرُوءَةً إِلَى أَصْحَابِهَا بِجُرُوفِهَا وَهَذِهِ قَاعِدَتُنَا فِيهَا جَمْعُهَا وَنَجْمُهَا .

وَقَدْ اتَّفَقَ أَنِّي رَأَيْتُ فِي « الْمُزْهَرِ » لِلْسَيُوطِيِّ هَذَا الْمُلْحَظَ حَيْثُ قَالَ فِي تَرْجُمَةِ

« ذكر من سئل عن شيء فلم يعرفه فسأل من هو أعلم منه » مانصه (١) : « ومن بركة العلم وشكره ، عزوه إلى قائله ؛ قاله الحافظ أبو طاهر السلفي : سمعت أبا الحسن الصيرفي يقول : سمعت أبا عبد الله الصوري يقول : قال لي عبد الغني ابن سعيد : « لما وصل كتابي إلى أبي عبد الله الحاكم ، أجابني بالشكر عليه ، وذكر أنه أملاه على الناس ، وضمن كتابه إلي الاعتراف بالفائدة وأنه لا يذكرها إلا عني . » وأن أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم حدثهم ، قال : حدثنا العباس ابن محمد الدوري ، قال : سمعت أبا عبيد يقول : « من شكر العلم أن تستفيد الشيء ، فإذا ذكر لك قلت : خفي علي كذا وكذا ولم يكن لي به علم ، حتى أفادني فلان فيه كذا وكذا ، فهذا شكر العلم . » قال السيوطي : « ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء ميثماً كتابه الذي ذكر فيه . » انتهى

### المطامع الرابع

قال الحافظ أبو الفضل ابن حجر (٢) : « أول من صنف في الاصطلاح القاضي أبو محمد الرامهرمزي ، فعمل كتابه « المحدث الفاضل » لكنه لم يستوعب ، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهتد به ولم يرتب ، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل كتابه مستخرجاً ، وأبقى أشياء للمتعب ، ثم جاء بعده الخطيب البغدادي فعمل في قوانين الرواية كتاباً سماه « الكفاية » ، وفي آدابها كتاباً سماه : « الجامع » ، لآداب الشيخ والسامع » ، وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : « كل من أنصف علم أن المحدثين بعده عيال على كتبه . » ثم جمع من تأخر عنه القاضي عياض كتابه « الإلماع » وأبو حفص الميانجي جزءاً سماه ■ مالا يسمع المحدث جهله » والحافظ أبو بكر بن أحمد القسطلاني في « المنهج المبهج عند الاستماع ،

(١) ص ١٦٤ ج ٢ المطبعة الكبرى السنية : ١٢٨٢ هـ .

(٢) تدريب الراوي ، ص ٩ ■ ذ . ■ .



لمن رغب في علوم الحديث على الاطلاع « إلى أن جاء الحافظ الامام ثقي الدين  
 أبو عمرو بن عثمان بن الصلاح الشهرزوري نزيل دمشق ، فجمع لما وُليّ تدريس  
 الحديث بالمدرسة الأشرفية المعروفة بدار الحديث ، كتابه المشهور ، فهدب فنونه ،  
 وأملأه شيئاً فشيئاً ، وأعتق بتصانيف الخطيب المرفقة ، فجمع شتات مقاصدها ،  
 وضم إليها من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره ، فلماذا  
 عكف الناس عليه ، وساروا بسيره ، فمنهم المختصر له كالنووي في تفرّبه ،  
 والناظم له كالعراقي ، والمستدرك ، والمعارض ، فجزام الله خيراً . » انتهى .

\*\*\*

وكتابتنا هذا حوى بمعونه تعالى أبواب مقاصد هذا الفن ، من خلاصة  
 المصنفات المنوّمة بها ، ومن نخب كتب الأصول ، ومن حام حول خدمة فقه  
 السنّة ، مما استفاد على العزّ وإليه بمجّوله تعالى وقوّته ، وهو نعم المعين .



1871

1872

1873

1874

# الباب الأول

في

## التقوية بثناء الحميت

وفيه مطالب

١

شرف علم الحرب

عن أبي نجيج العرياض بن سارية السلمي رضي الله عنه ۞ قال : وَعَظَنَا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظةً وجلت منها القلوب ۞ وذرقت منها  
العبوات ۞ قلنا : « يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا ! » قال :  
« أوصيكم بتقوى الله ، والسمع والطاعة ، وإن تأمر عليكم عبدٌ . وإنه  
من بعش منكم فسيري اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء  
الراشدين المهديين . عضوا عليها بالنواجذ . وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن  
كل بدعة ضلالة . » رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وقال : « حديث  
حسن » وأبو نعيم وقال : « حديث جيد من صحيح حديث الشاميين . » وفي  
بعض الطرق : « فماذا تعهد إلينا ؟ » قال : « تركتكم على البيضاء ليلها  
كنهارها ، فلا يزيف عنها إلا هالك ، ومن بعش منكم فسيري اختلافاً كثيراً  
فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين . عضوا عليها بالنواجذ . » وفي  
بعضها : « فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار . »

قال الحافظ المنذري : « وقوله صلى الله عليه وسلم : عضوا عليها بالنواجذ ، أي : اجتهدوا على السنة والزموها ، وأحرصوا عليها ، كما يلزم العاض على الشيء بتواجذه خوفاً من ذهابه ونفاته . والنواجذ : الأنياب أو الأضراس . »  
وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العلم ثلاثة : آية محكمة ، أو سنة قائمة ، أو فريضة عادلة ؛ وما سوى ذلك فهو فضل . » رواه أبو داود وابن ماجه .

وعن جابر رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته : « أما بعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وإن أفضل الهدى هدى محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة .... »  
فهو ما تقدم . » رواه الامام أحمد ومسلم وغيرهما .

وفي رواية : « أما بعد ؛ فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد ... الحديث »

قال الامام النووي قدس الله سره : « إن من أهم العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبوية ، أعني معرفة متونها ، صحيحها وحسنها وضعيفها وبقيتها أنواعها المعروفة ، ودليل ذلك : أن شرعنا مبني على الكتاب العزيز والسنن المرويات ، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهية ؛ فإن أكثر الآيات الفروعية مجملات وبيانها في السنن المحكمات . وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالماً بالأحاديث الحكميات . ثبت بما ذكرناه : أن الاشتغال بالحديث من أجل العلوم الراجحات وأفضل أنواع الخير وأكثر القربات . وكيف لا يكون كذلك وهو مشتمل على بيان حال أفضل المخلوقات عليه من الله الكريم أفضل الصلوات والسلام والبركات ؟ ولقد كان أكثر اشتغال العلماء بالحديث في الأعصار الخاليات ؛ حتى لقد كان يجتمع في مجلس الحديث من الطالبين ألوف متكاثرات ، فتناقص ذلك وضعت الهمم ، فلم يبق إلا آثار من آثارهم قليلات ، والله المستعان على هذه المصيبة وغيرها من البليات . وقد جاء في



فضل إحياء السنن المماتات أحاديث كثيرة معروفة مشهورات . فينبغي الاعتناء بعلم الحديث والتحريض عليه لما ذكرنا من الدلالات ولكونه أيضاً من النصيحة لله تعالى وكتابه ورسوله وللأئمة والمسلمين والمسلمات ، وذلك هو الدين كما صحَّ عن سيد البريات . ولقد أحسن القائل « من جمع أدوات الحديث استنار قلبه واستخرج كفوذه الخفيات ؛ وذلك لكثرة فوائده البارزات والكامنات ، وهو جديرٌ بذلك ، فإنه كلامٌ أفصح الخلق ومن أُعطي جوامع الكلمات صلى الله عليه وآله وسلم صلوات متضاعفات . »

وقال العلامة الشهاب أحمد المنيني الدمشقي الحنفي في القول السديد : « إن علم الحديث علمٌ رفيع القدر ، عظيمُ الفخر ، شريفُ الذكر ، لا يعني به إلا كلُّ حبرٍ ، ولا يُجرمه إلا كلُّ غمرٍ ، ولا تفتي محاسنه على ممر الدهر ؛ لم يزل في القديم والحديث يسمو عزةً وجلالةً ، وكم عزَّ به من كشف الله له عن مخبات أمراره وجلَّ له ، إذ به يعرف المراد من كلام رب العالمين ، ويظهر المقصود من حبله المتصل المتين ، ومنه يُدرى شمائل من سما ذاتاً ووصفاً واسماً ، ويوقف على أمرار بلاغة من شرف الخلائق عرباً وعجماً ، وتمتدُّ من بركانه للمعني به موائد الإكرام من رب البرية ، فيدرك في الزمن القليل من المولى الجليل المقامات العلية والرتب السنية من كرم من حياضه أورتع في رباضه قلبه الأنس بجنى ، جنانته السنة المحمدية ، والتمتع بمقصورات خيام الحقيقة الأحمدية ، وناهيك بعلم من المصطفى صلى الله عليه وسلم بدابته ، وإليه مسنده وغايته . وحسب الراوي للحديث شرفاً وفضلاً ، وجلالةً ونبلًا ، أن يكون أوَّل سلسلة آخرها الرسول ، وإلى حضرته الشريفة بها الانتباه والوصول . وطالما كان السلف الصالح يقاسون في تحمله شدائد الأسفار ، ليأخذوه عن أهله بالمشاهدة ولا يقنعون بالنقل من الأسفار ؛ فربما ارتكبوا غارب الغتراب بالارتحال إلى البلدان الشامعة لأخذ حديث عن إمام انحصرت روايته فيه . أو لبيان وضع حديث تتبعوا سنده حتى انتهى إلى من يختلق الكذب ويفتره ؛ وقاسى بهم

منْ بَعْدَهُمْ مِنْ نَقْلَةِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ، وَحِفْظَةِ السَّنَةِ الْمُصْطَفَوِيَّةِ ، فَضَبَطُوا الْأَسَانِيدَ وَقَيَّدُوا مِنْهَا كُلَّ شَرِيدٍ ، وَسَبَرُوا الرِّوَاةَ بَيْنَ تَجْرِيعٍ وَتَعْدِيلٍ ، وَسَلَكُوا فِي تَحْوِيلِ الْمَتْنِ أَقْوَمَ سَبِيلٍ ، وَلَا غَرَضَ لَمْ إِلَّا الْوُقُوفُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَقْوَالِ الْمُصْطَفَى وَأَفْعَالِهِ ، وَنَفْيُ الشُّبْهِ بِتَحْقِيقِ السَّنَدِ وَاتِّصَالِهِ . فَهَذِهِ هِيَ الْمُنْقَبَةُ الَّتِي تَتَسَابَقُ إِلَيْهَا الْأَهْمُ الْعَوَالِي ، وَالْمَأْثَرَةُ الَّتِي يُصْرَفُ فِي تَحْصِيلِهَا الْإِيَّامُ وَالْيَالِي . »

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الطَّيِّبِ السَّيِّدُ صَدِيقُ خَانَ الْحُسَيْنِيِّ الْأَثَرِيِّ ، عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ وَالرِّضْوَانُ ، فِي كِتَابِهِ « الْخُطَّة » : « إِنْ أَعْلَمَ أَنَّ آتِفَ (١) الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَمِفْتَاحِهَا ، وَمَشْكَاتِ الْأَدَلَةِ السَّعْيِيَّةِ وَمَصْبَاحِهَا ، وَعِمْدَةَ الْمَتَاهِجِ الْيَقِينِيَّةِ وَرَأْسَهَا ، وَمَبْنَى شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَأَسَاسَهَا ، وَمُسْتَنْدَ الرِّوَايَاتِ الْفَقْهِيَّةِ كُلِّهَا ، وَمَأْخَذَ الْفَنُونِ الدِّينِيَّةِ دِقِّهَا وَجِبَّهَا ، وَأُسُوءَ جَمَلَةِ الْأَحْكَامِ وَأَسْأَهَا ، وَقَاعِدَةَ جَمِيعِ الْعَقَائِدِ وَأُسْطُقْسَهَا ، وَمِمَاءَ الْعِبَادَاتِ وَقُطْبَ مَدَارِهَا ، وَمَرْكَزَ الْمَعَامِلَاتِ وَمَحْطَ حَارِّهَا وَقَارِّهَا ، هُوَ عِلْمُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ الَّذِي تُعْرَفُ بِهِ جَوَامِعُ الْكَلِمِ ، وَتَنْفَجِرُ مِنْهُ بَنَائِعُ الْحِكْمِ ، وَتَدُورُ عَلَيْهِ رَحَى الشَّرْعِ بِالْأَمْرِ ، وَهُوَ مِلَّالُ كُلِّ نَهْيٍ وَأَمْرٍ ، وَلَوْلَا لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ ، وَخَبِطَ النَّاسُ خَبِطَ عَشَوَاءَ ، وَرَكِبُوا مِنْ عَمِيَاءَ ، فَطُوبَى لِمَنْ جَدَّ فِيهِ ، وَحَصَلَ مِنْهُ عَلَى نَتَوِيهِ ، يَمْلِكُ مِنَ الْعُلُومِ النَّوَاصِي ، وَيَقْرُبُ مِنْ أَطْرَافِهَا الْبَعِيدَ الْقَاصِي . وَمَنْ لَمْ يَرْضَعْ مِنْ دَرَرِهِ ، وَلَمْ يَخْضُ فِي بَحْرِهِ ، وَلَمْ يَقْتَطِفْ مِنْ زَهْرِهِ ، ثُمَّ تَعَرَّضَ لِلْكَلامِ ، فِي الْمَسَائِلِ وَالْأَحْكَامِ ، فَقَدْ جَارَ فِيمَا حَكَمَ ، وَقَالَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَعْلَمْ ؛ كَيْفَ وَهُوَ كَلَامُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالرَّسُولُ أَشْرَفُ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ أَجْمَعِينَ ، وَقَدْ أُوتِيَ جَوَامِعُ الْكَلِمِ ، وَسَوَاطِعُ الْحِكْمِ ، مِنْ عِنْدِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . فَكَلَامُهُ أَشْرَفُ الْكَلِمِ وَأَفْضَلُهَا ، وَأَجْمَعُ الْحَكْمِ وَأَكْمَلُهَا ، كَمَا قِيلَ : « كَلَامُ الْمَلُوكِ مَلُوكُ الْكَلَامِ » وَهُوَ تَلَوُّ كَلَامِ اللَّهِ الْعَلَامِ وَثَانِي أَدَلَةِ الْأَحْكَامِ . فَانْ عَلُومَ الْقُرْآنِ وَعَقَائِدَ الْإِسْلَامِ بِأَمْرِهَا ، وَأَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ الْمَطْهُرَةِ بِتَامِهَا ، وَقَوَاعِدَ الطَّرِيقَةِ الْحَقَّةِ بِجَذَائِرِهَا ؛ وَكَذَا الْكَشْفِيَّاتُ

والعقليات بغيرها وقطعها ، لتوقف على بيانه صلى الله عليه وسلم ، فإنها ما لم  
توزن بهذا القسطاس المستقيم . ولم تضرب على ذلك المعيار القويم ، لا يعتمد  
عليها ، ولا يُصار إليها . فهذا العلم المنصوص ، والبناء المرصوص ، بمنزلة الصراف  
لجواهر العلوم ، عقليتها ونقليتها . وكالتقاد لنقود كل الفنون : أصليتها وفرعيها ، من  
وجوه التفاسير والفقهيات ونصوص الأحكام ، وماخذ عقائد الإسلام ، وطرق  
السالك إلى الله سبحانه وتعالى ذي الجلال والإكرام ، فما كان منها كاملاً العيار ،  
في نقد هذا الصراف ، فهو الخري بالترويع والاشتهار . وما كان زهياً غير جيد  
عند ذاك النقاد ، فهو القمين بالرد والطرد والانكار ، فكل قول يصدق خبر  
الرسول ، فهو الأصلح للقبول ، وكل ما لا يساعده الحديث والقرآن ، فذلك في  
الحقيقة سنسطة بلا برهان . فهي مصايح الدجى ، ومعالم الهدى ، وبمنزلة  
البدر المنير ، من انقاد لها فقد رشد واهتدى ، وأوتي الخير الكثير ، ومن  
أعرض عنها وتولى فقد غوى وهو . وما زاد نفسه إلا التفسير ، فإنه  
صلى الله عليه وسلم نهى وأمر ، وأنذر وبشر ، وضرب الأمثال وذكر ، وإنها  
مثل القرآن بل هي أكثر (١) . وقد ارتبط بها أتباعه صلى الله عليه وسلم الذي هو  
ملاك سعادة الدارين ، والحياة الأبدية بلا من . كيف وما الحق إلا فيما قاله صلى الله  
عليه وسلم أو عمل به أو قرره أو أشار إليه ، أو شكر فيه أو خطر بباله أو هجس في خلد  
واسنقام عليه . فالعلم في الحقيقة هو علم السنة والكتاب ، والعمل ، والعمل بهما في كل باب  
وذهاب ، ومنزلته بين العلوم منزلة الشمس بين كواكب السماء ، ومزية أهله على غيرهم  
من العلماء ، مزية الرجال على النساء . « وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ » (٢) . فيأله من  
علم سيط (٣) بدمه الحق والهدى ، ونيط بعنقه الفوز بالدرجات العلى . وقد كان الامام  
محمد بن علي بن الحسين عليه السلام يقول : « ان من فقه الرجل بصيرته أو فطنته

(١) المراد بالثلية ههنا . مثلية العدد ، بقرينة قوله : « بل هي أكثر » (محمد بهجة البطار)

(٢) سورة المائدة . آية ٥٧ ، والحديد آية ٢١ وغيرهما .

(٣) سيط : خلط

بالحديث . « ولقد صدق ، فانه لو تأمل المتأمل بالنظر العميق ، والفكر الدقيق ، لعلم أن لكل علم خاصية ، لتحصل بمزاوته للنفس الانسانية كيفية من الكيفيات الحسنة أو السيئة ، وهذا علمٌ تعطي مزاوته صاحب هذا العلم معنى الصحابة ، لأنها في الحقيقة هي الاطلاع على جزئيات أحواله صلى الله عليه وسلم ، ومشاهدة أوضاعه في العبادات والعادات كلها . وعند بُعد الزمان ، يتمكن هذا المعنى بمزاوته في مدركة المزاول ، ويرسم في خياله بحيث يصير في حكم المشاهدة والعيان . واليه أشار القائل بقوله :

أهل الحديث هم أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا  
ويروى عن بعض الصلحاء أنه قال : « أشد البواعث وأقوى الدواعي لي على تحصيل علم الحديث لفظ » قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « فالحاصل أن أهل الحديث ، كثرت الله تعالى سوادهم ، ورفع عمادهم ، لهم نسبة خاصة ، ومعرفة مخصوصة بالنبي صلى الله عليه وسلم ، لا يشار إليهم فيها أحد من العالمين ، فضلاً عن الناس أجمعين . لأنهم الذين لا يزال يجري ذكر صفاته العليا وأحواله الكريمة وشماله الشريفة على لسانهم ، ولم يبرح تمثال جماله الكريم ، وخیال وجهه الوسيم ، ونور حديثه المستبين ، يتردد في حلق وسط جناتهم ، فعلاقة باطنهم بباطنه العلي متصلة ، ونسبة ظاهرهم بظاهره النقي مستسلة . فأكرم بهم من كرام يشاهدون عظمة المسمى حين يذكر الامم ، وبصون عليه كل لحظة ولحظة بأحسن الحد والرسم . .

\*\*\*

## ٢

### فضل راوي الحديث

كفى خادماً الحديث فضلاً دخوله في دعوته صلى الله عليه وسلم حيث قال :  
« نَصَرَ اللهَ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي ، فَحَقَّقَهَا وَوَعَاَهَا وَأَدَّاهَا . » رواه الشافعي



والبيهقي عن ابن مسعود ؓ وأخرجه أبو داود والترمذي بلفظ : « نضر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه ، فربّ مبلغ أوعى من سامع . » قال الترمذي : « حسنٌ صحيح » . وعن زيد بن ثابت ؓ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « نضر الله المرء سمع منا حديثاً فبلغه غيره ؓ فربّ حامل فقهٍ إلى مَنْ هوَ أفقه منه ؓ ورّبّ حامل فقهٍ ليسَ بفقيه . » رواه أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه بزيادة . وعن أنس بن مالك ؓ قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسجد أخیف من مَنى فقال : « نضر الله امرأً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وبلغها من لم يسمعها . . . . الحديث . » رواه الطبراني . وروى نحوه الامام أحمد وغيره عن جبير بن مطعم . قال سفيان بن عيينة : « ليس من أهل الحديث أحدٌ إلا وفي وجهه نضرة لهذا الحديث . »

وقال صلى الله عليه وسلم : « اللَّهُمَّ أَرْحَمْ خُلَفَائِي » قيل : ومن خلفائك ؟ قال : « الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي يَرَوْنَهُ أَحَدِيهِ ، وَبُعَلُّوْنَهَا النَّاسَ . » رواه الطبراني وغيره .

وكان تلقى الحديث بأمر المؤمنين مأخوذاً من هذا الحديث ، وقد أُقْبِ به جماعة منهم سفيان وابن راهوية والبخاري وغيرهم . وقد قيل في قوله تعالى : « يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَسٍ بِإِسْمِهِمْ » (١) « ليس لأهل الحديث منقبة أشرف من ذلك ، لأنه لا إمام لهم غيره صلى الله عليه وسلم . » كذا في التدريب (٢) وعن أسامة بن زيد رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « بِجَمَلٍ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ بَنَفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفُ الْغَالِينَ » وَأَنْتِجَالِ الْمُبْطِلِينَ » وَتَأْوِيلُ الْجَاهِلِينَ . » ورواه من الصحابة غير واحد ، أخرجه ابن عدي ، والدارقطني ، وأبو نعيم .

(١) سورة الاسراء ، آية ٧١ .

(٢) ص ١٧٠ - القاهرة ، المطبعة الخيرية ١٣٠٧ هـ .

وتعدُّ طرقه يقضي بحسنه كما جزم به العلاني . وفيه تخصيص حملة السنة بهذه المنقبة العلية ، وتعظيم لهذه الأمة المحمدية ، وبيان لجلالة قدر المعدين ، وعلو مرتبتهم في العالمين . لأنهم يحمون مشاريع الشريعة ومتون الروايات من تحريف الغالين ، وتأويل الجاهلين ، بنقل النصوص المحكمة لرد المُنشابه إليها . وقال النووي رحمه الله تعالى في أول تهذيبه : « هذا إخبارٌ منه صلى الله عليه وسلم بصيانة هذا العلم وحفظه . وعدالة ناقله . وإن الله يوفق له في كل عصر خلفاً من العدول . يحمونه وينفون عنه التحريف ، فلا يضيع . » وهذا تصريح بعدالة حامله في كل عصر . وهكذا وقع والله الحمد . وهو من أعلام النبوة ؛ ولا يضرُّ كون بعض الفساق يعرف شيئاً من علم الحديث ، إنما هو إخبارٌ بأن العدول يحملونه ، لا أن غيرهم لا يعرف شيئاً منه .

ومن شرف علم الحديث ، ما رويناه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً » . قال الترمذي : « حسنٌ غريبٌ » وقال ابن حبان في صحيحه : « في هذا الحديث بيان صحيح على أن أَوْلَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقِيَامَةِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، إذ ليس من هذه الأمة قومٌ أكثر صلاةً عليه منهم . »

وقال أبو نعيم : « هذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار وتقلتها ؛ لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما يعرف لهذه العصابة . »

وكان الامام الشافعي رحمه الله تعالى يقول : « لو لا أهل الحجاز ، لخطبت الزنادقة على المنابر . »

وقال أيضاً : « أهل الحديث في كل زمان كالصحابة في زمانهم . »  
وقال أيضاً : « إذا رأيتُ صاحب حديثٍ فكأنني رأيتُ أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . »

وكان أحمد بن مريبج يقول : « أهل الحديث أعظم درجة من الفقهاء »  
 لا إعتنائهم بضبط الأصول . .  
 وكان أبو بكر بن عياش يقول : « أهل الحديث في كل زمان ؛ كأهل  
 الاسلام مع أهل الأدبان . .  
 وكانت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : « سيأتي قومٌ يجادلونكم  
 بِشبهات القرآن ، فخذوهم بالسُّنن ، فان أصحاب السُّنن أعلم بكتاب الله عزَّ  
 وجل . . نقله الشعرا في مقدمة ميزانه (١) .  
 وقال الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي قدس الله سره في فتوحاته في  
 الباب الثالث عشر وثلاثمائة (٢) : « وللورثة حظٌّ من الرسالة ، ولهذا قيل في  
 معاذ وغيره : « رسولُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم » وما فاز بهذه الرتبة ويُحشَرُ  
 يومَ القيامة مع الرسل إلا المحدثون الذين يروون الأحاديث بالأسانيد المنصلة  
 بالرسول عليه السلام في كل أمة ؛ فلهم حظٌّ في الرسالة . . وهم نَقَلَةُ الوحي وهم  
 ورثة الأنبياء في التبليغ . . والفقهاء إذا لم يكن لهم نصيب في رواية الحديث . . فليست  
 لهم هذه الدرجة ، ولا يحشرون مع الرسل ، بل يحشرون في عامة  
 الناس . . ولا ينطلق اسم العلماء إلا على أهل الحديث ، وهم الأئمة على الحقيقة ،  
 . . وكذلك الزهاد والعابدُ وأهل الآخرة ، ومن لم يكن من أهل الحديث  
 منهم ، كان حكمه حكم الفقهاء ، لا يتميزون في الورثة ، ولا يُحشرون مع الرسل ، بل  
 يحشرون مع عموم الناس ويتميزون عنهم بأعمالهم الصالحة لا غير ؛ كما أن الفقهاء أهل الاجتهاد  
 يتميزون بعلمهم عن العامة . . انتهى

\*\*\*

(١) ص ٦٢ - القاهرة ، المطبعة الكسنية ، ١٢٧٩ هـ .

(٢) ص ٦٥ ، ج ٣ - القاهرة ، المطبعة الاميرية ١٢٩٣ هـ .

٣

## الذكر النبوي برواية الحديث واسماء

روى الامام أحمد والبخاري والترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً » وَحَدِّثُوا  
عَنْ نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ؛ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ  
مِنَ النَّارِ . . »

وروى الطبراني عن أبي قرصافة رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله  
وسلم ، قال : « حَدِّثُوا عَنِّي يَمَا تَسْمَعُونَ ، وَلَا تَقُولُوا إِلَّا حَقًّا ، وَمَنْ  
كَذَبَ عَلَيَّ بُنْسِي كَلُّهُ يَنْتَ فِي جَهَنَّمَ يَرْتَعُ فِيهِ . . »

وروى الامام أحمد ، والبخاري في الأدب ، عن ابن عباس عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه قال : « عَدُّوا وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا ، وَبَشِّرُوا وَلَا  
تُنْفِرُوا ؛ وَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْكُتْ ! »

وروى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : « تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَالْقُرْآنَ وَعَلِّسُوا النَّاسَ » فإني مقبوض . . »

قال العارف الشمراني قدس سره في العهد الكبرى (١) : « وفي كتابة  
الحديث وإسماعه للناس فوائد عظيمة » منها : عدم أندراس أدلة الشريعة ، فإن  
الناس لو جهلوا الأدلة جملة - والعياذ بالله تعالى - لربما عجزوا عن نصره شريعتهم  
عند خصمهم ، وقولهم : « إنا وجدنا آباءنا على ذلك » لا بكني . وماذا يضرك  
الفقيه أن يكون محدثا يعرف أدلة كل باب من أبواب الفقه ، ومنها : تجديد  
الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث . وكذلك تجديد  
الترضي والترحيم على الصحابة والتابعين من الرواة إلى وقتنا هذا ؛ ومنها : - وهو



اعظمها فائدة - الفوز بدعائه صلى الله عليه وسلم لمن بلغ كلامه إلى أمته في قوله : « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها » . ودعاؤه صلى الله عليه وسلم مقبول بلا شك ، الا ما استثنى ، كعدم إجابته صلى الله عليه وسلم في أن الله تعالى لا يجعل بأس أمته فيما بينهم كما ورد : « انتهى »

\*\*\*



### حس السلف على الحديث

قال الشعراfi قدس سره في مقدمة ميزانه (١) : كان الأعمش رضي الله عنه يقول : « عليكم بملازمة السنة ، وعلموها للأطفال ، فانهم يحفظون على الناس دينهم إذا جاء وقتهم » . وكان وكيع رحمه الله تعالى يقول : « عليكم باتباع الأئمة المجتهدين والمحدثين ، فانهم يكتبون ما لهم وما عليهم بخلاف أهل الأهواء والرأي فانهم لا يكتبون قط ما عليهم » . وكان الشعبي وعبد الرحمن بن مهدي يزجران كل من رأياه يتدين بالرأي ويثسدان :

دين النبي محمد أخبار نعم المطية للفنى الآزار

لا ترغبن عن الحديث وأهله فالرأي ليل والحديث نهار

وكان مجاهد يقول لأصحابه : « لا تكتبوا عني كل ما أفيت به ، وإنما يكتب الحديث . ولعل كل شيء أفتيتكم به اليوم أرجع عنه غداً » . وكان أبو عاصم رحمه الله تعالى يقول : « إذا تبحر الرجل في الحديث ، كان الناس عنده كالبقرة » . وكان الامام أبو حنيفة رضي الله عنه يقول : « إياكم والقول في دين الله تعالى بالرأي » ، وعليكم باتباع السنة ، فمن خرج عنها ضل . « ودخل عليه سره رجل من أهل الكوفة والحديث يقرأ عنده ، فقال

الرجل : دعونا من هذه الأحاديث ! » فزجره الإمام أشد الزجر وقال له : « لولا السنة ما فهم أحد منا القرآن . » وقيل له مرة « قد ترك الناس العمل بالحديث » وأقبلوا على سماعه . فقال رضي الله عنه : « قس سماعهم للحديث عمل به . » وكان رضي الله عنه يقول : « لم تزل الناس في صلاح . » مادام فيهم من يطلب الحديث . فاذا طلبوا العلم بلا حديث فسدوا . » وكان يقول : « لا ينبغي لأحد أن يقول قولاً حتى يعلم أن شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله . » وكانت الإمام مالك رضي الله عنه يقول : « إياكم ورأي الرجال . » إلا إن أجمعوا عليه ، « وأنسيعوا ما أنزل إليكم من ربكم . » (١) وما جاء عن نبيكم ، وأن لم تفهموا المعنى فسلّموا لعلمائكم ، ولا تجادلوه ، فان الجدال في الدين من بقايا النفاق . وروى الحاكم والبيهقي عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه كان يقول : « إذا صحّ الحديث فهو مذهبي » قال ابن حزم : أي صحّ عنده أو عند غيره من الأئمة . وفي رواية أخرى : « إذا رأيتم كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعملوا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأصربوا بكلامي الخاطئ . » وقال مرة للربيع : « يا أبا إسحق ، لا تقلدني في كل ما أقول ، وانظر في ذلك لنفسك فانه دين . » وكان رضي الله عنه إذا توقّف في حديث يقول : « لو صحّ ذلك لقلنا به . » وكان يقول : « إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم — بأبي هو وأمي — شيء لم يحلّ تركه لشيء أبداً . » وروى البيهقي عن الإمام أحمد رضي الله عنه أنه كان إذا سئل عن مسألة يقول : « أو لأحد كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ » وكان يتبرأ كثيراً من رأي الرجال ويقول : « لا ترى أحداً ينظر في كتب الرأي غالباً إلا وفي قلبه دخل » (٢) . وكان ولده عبد الله يقول : « سألت الإمام أحمد عن الرجل يكون في بلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمته ،

(١) مودة الأعراف . آية ٢

(٢) الدخول بفتح الحاء . الفصل .

وصاحب رأي ، فمن يسأل منهما عن دينه ؟ فقال : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي . « وبلغنا أن شخصاً استشاره في تقليد أحد من علماء عصره فقال : لا تقلدني ، ولا تقلد مالكا ، ولا الاوزاعي ، ولا النخعي ، ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث اخذوا . « قال الشمراني : « وهو محمول على من له قدرة على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة . »

وقال الشمراني أيضاً في العهود <sup>(١)</sup> : « سمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : ليس مراد الأكابر من حثهم على العمل على موافقة الكتاب والسنة إلا بمجالسة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر لا غير ، فإنهم يعلمون أن الحق تعالى لا يجالسهم إلا في عمل شرعه هو ورسوله صلى الله عليه وسلم ؛ أما ما ابتدع فلا يجالسهم الحق تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم فيه ، وإنما يجالسون فيه من ابتدعه من عالم أو جاهل . » انتهى  
والآن تأر في الحث على الحديث عن السلف وافترة ، وفي هذا القدر كفاية .

\*\*\*

## ٥

## أصول الحديث

## وتعظيمه والرهبة من الزبغ عنه

عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » رواه البخاري ومسلم ، وأبو داود ولفظه : « من صنع أمراً على غير أمرنا فهو رد » . وفي رواية لمسلم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من رغب عن سنتي فليس مني » رواه مسلم .

وعن العرياض بن سارية رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لَقَدْ تَرَكَكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ ، لَيْلَهَا كَنَهَارُهَا ، لَا يَزِيغُ غَنَمًا إِلَّا هَالِكٌ » رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة بإسناد حسن .

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « سِتَّةٌ لَعَنَهُمُ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ ، وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٍ : الرَّائِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَالْمُكَذِّبُ بِقَدَرِ اللَّهِ ، وَالْمُسَلِّطُ عَلَى أُمَّيِّ بِالْجَبَرُوتِ لِيَذِلَّ مَنْ أَعَزَّ اللَّهُ ، وَبُعِزَّ مَنْ أَذَلَّ اللَّهُ ، وَالْمُسْتَحِلُّ حُرْمَةَ اللَّهِ ، وَالْمُسْتَحِلُّ مِنْ عَثَرَتِي مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، وَالتَّارِكُ السُّنَّةَ . » رواه الطبراني ، وابن حبان في صحيحه ، والحاكم وقال : « صحيح الاسناد . » قال المنذري : « ولا أعرف له علة . »

وعن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ » رواه البغوي في شرح السنة . وقال النووي في أربعينه : « هذا حديث صحيح روينا في كتاب الحجة بإسناد صحيح . »

قال الشافعي رضي الله عنه في باب الصَّيْدِ مِنَ الْأَمِّ : « كُلُّ شَيْءٍ خَالَفَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَقَطَ ، وَلَا يَقُومُ مَعَهُ رَأْيٌ وَلَا قِيَاسٌ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَطَعَ الْعَذْرَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَنَبِيٌّ لِأَحَدٍ مَعَهُ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ ، غَيْرَ مَا أَمَرَ بِهِ . »

وكان رضي الله عنه يقول : « رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْلٌ فِيهِ أَعْبَدْنَا مَنْ أَنْ نَحْبَ غَيْرَ مَا قَضَى بِهِ . »

وقال الإمام محمد الكوفي رضي الله عنه : « رَأَيْتُ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ بِمَكَّةَ : وَهُوَ يُفْتِي النَّاسَ ، وَرَأَيْتُ الْإِمَامَ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوبَةَ حَاضِرِينَ ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ ؟ » فَقَالَ إِسْحَاقُ : « رَوَيْنَا عَنْ الْحَسَنِ وَإِبْرَاهِيمَ ، أَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا يَرِيَانَهُ ،



وكذلك عطاء ومجاهد ! فقال الشافعي لا إسحق : « لو كان غدرُك موضعك  
لفرکتُ أذنه !! أقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونقول : قال  
عطاء ومجاهد والحسن ! ! وهل لأحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة  
— بأبي هو وأمي — ، كذا في ميزان الشعراني <sup>(١)</sup> قدس سره .

وقال الامام الصغاني رحمه الله تعالى في « مشارق الأنوار » : « أخذتُ  
مضجعي ليلة الأحد الحادية عشرة من شهر ربيع الأول سنة اثنتين وعشرين  
وسمائة ، وقلت : اللهم أرني الليلة نبيك محمداً صلى الله عليه وسلم في المنام  
وإنك تعلم اشتياقي اليه ، فرأيت بعد هجعة من الليل ، كأنني والنبي صلى الله  
عليه وسلم في مشربة ، وقرر من أصحابنا أسفل منا عند درج المشربة ، فقلت :  
يا رسول الله ! ما نقول في ميت رماء البحر ، أحلال ؟ فقال وهو مبتسم إلي : « نعم » ،  
فقلت : وأنا أشير إلى من بأسفل الدرج : « فقل لأصحابي فإنهم لا يصدقوني »  
فقال : « لقد شتممتني وعابوني ! » فقلت : « كيف يا رسول الله ؟ » فقال  
كلاماً ليس يحضرني لفظه وإنما معناه : عرضت قولي على من لا يقبله ، ثم  
أقبل عليهم بلومهم وبِعِظهم ! فقلت صبيحة تلك الليلة : « وأنا أعوذ بالله من أن  
أعرض حديثه بعد ليلتي هذه إلا على الذين بحكمونه فيما شجر بينهم » ثم  
لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضى ويسلموا تسليماً . انتهى

وسياتي ان شاء الله تعالى في الباب العاشر في فقه الحديث مزيد لهذا بحوله

سبحانه وقوه .

## ٦

## فضل المحامي عن الحديث والمجيب للسنة

عن عمرو بن عوف رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
لبلال بن الحرث يوماً : « إعلم يا بلال » قال : « ما أعلم يا رسول الله ؟ »  
قال : « إن من أحببى سنة من سنتي أميتت بعدي ، كان له من  
الأجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً ، ومن  
ابتدع بدعة ضلالة لا يرضاها الله ورسوله ، كان عليه مثل آثام من  
عمل بها ، لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئاً . » رواه ابن ماجه  
والترمذي وحسنه . قال الحافظ المنذري : « والحديث شواهد » .

وعن أنس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أحب  
سنتي فقد أحبني ، ومن أحبني كان معي في الجنة . » رواه الترمذي .

قال الإمام السيد محمد بن المرتضى اليافعي رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه « إنبات  
الحق على الخلق »<sup>(١)</sup> : « ما نصه : » المحامي من السنة ، الذاب عن حجاجها ، كالجهاد  
في سبيل الله تعالى ، بُدئ للجهاد ما استطاع من الآلات والعدة والقوة ، كما  
قال الله سبحانه : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ »<sup>(٢)</sup> . وقد ثبت  
في الصحيح أن جبريل عليه السلام كان مع حسان بن ثابت يؤيده ما نافع  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أشعاره ، فكذلك من ذب عن  
دينه وسنته من بعده إيماناً به وحباً ونصحاً له ، ورجاء أن يكون من الخلف  
الصالح الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحمل هذا  
العلم من كل خلف عدو له ، بنفون » تحريف الغالين ، وأتجال  
المبطلين » والجهاد باللسان أحد أنواع الجهاد وسيله . وفي الحديث : « أفضل

(١) ص ٢٠ « ذ ٥ »

(٢) سورة الانفال ، آية ٦١ .

الجهاد كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ ۝ وقد أحسن من قال في هذا المعنى شعراً :  
 جَاهَدْتُ فِيكَ بِقَوْلِي يَوْمَ يَخْتَصِمُ آلُ أَبْطَالٍ إِذْ فَاتَ سَبْغِي يَوْمَ يَمْتَصِعُ<sup>(١)</sup>  
 إِنْ اللِّسَانَ لَوْ صَالَ إِلَى طُرُقٍ فِي الْحَقِّ لَا تَهْتَدِيهَا اللَّهُ بَلِ السُّرْعُ  
 ثم قال : « ولا ينبغي أن يستوحش الظالم بالحق من كثرة المخالفين له ،  
 كما لا يستوحش الزاهد من كثرة الراغبين ، ولا المتقي من كثرة العاصين ،  
 ولا الذاكر من كثرة الغافلين ، بل ينبغي منه أن يستعظم المنّة باختصاصه بذلك ،  
 مع كثرة الجاهلين له ، الغافلين عنه ، وليؤظن نفسه على ذلك ، فقد صرح عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله أنه قال : « إِنَّ هَذَا الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا ،  
 وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ ! » رواه مسلم في الصحيح من حديث  
 أبي هريرة ، ورواه الترمذي من حديث ابن مسعود وقال : « هذا حديث حسن  
 صحيح ۝ ورواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد من حديث أنس . وروى البخاري  
 نحوه بغير لفظه من حديث ابن عمر . وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه  
 أفضل السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « طَلَبُ الْحَقِّ  
 غُرْبَةٌ » رواه الحافظ الأنصاري في أول كتابه « منازل السائرين إلى الله »  
 من حديث جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن جده ۝ وقال : « هذا حديث  
 غريب ، لم أكتبه عالياً إلا من رواية علان ، ولذلك شواهد قوية عن تسعة  
 من الصحابة ذكرها البيهقي في مجمع الزوائد » فנסأل الله أن يرحم غربتنا في  
 الحق ويهدي ضالتنا ولا يردنا من أبواب رجائه ودعائه وطلبه محرومين ۝ وإنه  
 عجيب الداعين ، وهادي المهتدين ۝ وأرحم الراحمين . »

## ٧

أجر المتمسك بالصحة إذا تبعت الأهواء واوثرت الدنيا -

عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« ابْتِمِرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتُمْ شُحًّا مُطَاعًا ، وَهُوَ مَتَّبَعٌ ، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةٌ ، وَإِعْجَابٌ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ ، فَعَلَيْكَ بِنَفْسِكَ وَدَعِ عَنْكَ أَمْرَ الْعَوَامِّ ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَبَاكَ ، الصَّبرُ فِيهِ كَالْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ ، لِلْعَامِلِ فِيهِ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ . » رواه ابن ماجه ، والترمذي وقال : « حديث حسن غريب » ، وأبو داود وزاد : قيل « يا رسول الله أجر خمسين رجلاً منا أو منهم ؟ » قال « بَلْ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ . »

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الْمُتَمَسِّكُ بِسُنَّتِي عِنْدَ فُسَادِ أُمِّي لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ » رواه الطبراني ، ورواه البيهقي من رواية الحسن بن قتيبة عن ابن عباس رفعه : « مَنْ تَمَسَّكَ بِسُنَّتِي عِنْدَ فُسَادِ أُمِّي ، فَلَهُ أَجْرُ مِثْلِ شَهِيدٍ . »

وعن معقل بن يسار رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
« عِبَادَةُ فِي الْمَرْجِ<sup>(١)</sup> ، كَهَجْرَةِ الْيَمِّ » رواه مسلم والترمذي وابن ماجه .





# ٨

## بيان

### أن الوقعة في أهل الأثر من علامات أهل البدع

قال الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي : « علامة أهل البدع الوقعة في أهل الأثر ، وعلامة الجهمية أن يُسموا أهل السنة مُشَبَّهة ونابغة ، وعلامة القدرية أن يسموا أهل السنة مُجَرَّرة ، وعلامة الزنادقة أن يسموا أهل الأثر حشوبة . » نقله عنه الذهبي في كتاب « العلل » .

وقال الإمام العارف الرباني الشيخ عبد القادر الجيلاني قدس الله سره في كتاب « الفتن » نحو ما ذكر وزاد : <sup>(١)</sup> « وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناهبية . وكل ذلك عصبية وغياظ لأهل السنة ولا آمم لهم إلا آمم واحد وهو « أصحاب الحديث » ولا يلتصق بهم ما لقبهم به أهل البدع كما لم يلتصق بالنبي صلى الله عليه وسلم تسمية أكفار مكة : ساحراً ، وشاعراً ، ومجنوناً ، ومفتوناً ، وكاهناً ، ولم يكن اسمه عند الله وعند ملائكته وعند إلهه وجنائه وسائر خلقه إلا رسولاً نبياً برياً من العاهات كلها » أنظر : كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلاً <sup>(٢)</sup> . » انتهى

وزاد شيخ الإسلام ابن تيمية : « أن المُرَجَّة تسميتهم شككاً ، قالوا : وهذا علامة الإلحاد الصحيح والمتابعة التامة فإن السنة هي ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً . فكما كان المنحرفون عنه يسمونه بأسماء مذمومة مكذوبة وإن اعتقدوا صدقها بناءً على عقيدتهم الفاسدة فكذلك التابعون له على بصيرة ، الذين هم أولى الناس بها في الحياء والمات باطناً . » انتهى

(١) ص ٧١ - مكة المكرمة ، المطبعة الميرية ١٣١٤ هـ .

(٢) سورة الاسراء ، آية ٤٨ ، والفرقان آية ٩ .

## ٩

## ماروي أن الحديث من الرومي

عن المقدم بن معدبكرب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ » أَلَا بُوْشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ عَلَى أَرْبَكَيْتِهِ  
يَقُولُ : عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ قَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ  
فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ ، وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَمَا حَرَّمَ  
اللَّهُ . » رواه أبو داود والدارمي وابن ماجه .

وعن حسان بن عطية قال : « كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن ، ويعلمه إياها كما يعلمه  
القرآن . »

وعن مكحول قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « آتَانِي اللَّهُ  
الْقُرْآنَ وَمِنْ الْحِكْمَةِ مِثْلَيْهِ . » أخرجهما أبو داود في مراسيله .

قال أبو البقاء في كليائه : « والحاصل أن القرآن والحديث يتحدان في  
كونهما وحياً منزلاً من عند الله ، بدليل : « إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى » (١) ،  
إلا أنهما يتفارقان من حيث أن القرآن هو المنزل للإعجاز والتعدي به بخلاف  
الحديث ، وأن ألفاظ القرآن مكتوبة في اللوح المحفوظ ، وليس لجبريل عليه  
السلام ولا للرسول عليه الصلاة والسلام أن يتصرفا فيها أصلاً . وأما الأحاديث  
فيحتمل أن يكون النازل على جبريل معنى صرفاً فكساه حلة العبارة ، ويُن  
الرسول بتلك العبارة أو ألمه ، كما نفقه (٢) ، فأعرب الرسول بعبارة تفصح  
... انتهى

(١) سورة النجم ، آية ٥

(٢) كذا في كليائه أبي الفهد ص ١٥٥ - القاهرة : المطبعة الاميرية ، ١٢٨١ ، طبعة ثانية (معد بهجة البطار)

وفي المرفقة أن (منهم) <sup>(١)</sup> من قال بأنه عليه الصلاة والسلام كان مجتهداً بنزل  
اجتهاده منزلة الوحي لأنه لا يخطئ ، وإذا أخطأ بنبه عليه ؛ بخلاف غيره .  
وفيها عن الشافعي أنه قال : « كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فهو مما فهمه من القرآن » قال : لقوله صلى الله عليه وسلم : « إني لا أحل  
إلا ما أحل الله في كتابه ، ولا أحرّم إلا ما حرّم الله في كتابه »  
وقال : « جميع ما نقوله الأئمة شرح للسنة ، وجميع السنة شرح للقرآن » وقال :  
« ما نزل بأحد من الدين نازلة إلا وهي في كتاب الله تعالى » .

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود : « إذا حدثتكم بحديث أنبأكم  
بصدقه من كتاب الله . » وعن ابن جبير : « ما بلغني حديث على وجه إلا  
وجدت مصداقه في كتاب الله تعالى » . انتهى

\*\*\*

١٠

أبادي المحدثين البيضاء على الأمة وشكر مساعدهم

بقول جامع الفقير :

من أين للبليغ أن يحصي أبادي المحدثين ، وهم الذين عشقوا الهدى النبوي  
دون العالمين ، فتنبعوه بمن بدا وحضر ، وكابدوا لأخذهم أهوال السفر ! فكـ  
جابوا صحارى تلظى تلظى الرمضاء ، وقطعوا عن العمران فيافي تستدعي اليأس  
وتروّع الأحشاء ! فحفظوا دواعيهم ، ولعمد التفرّ لتنفقه في الدين رعواً ، ودفعوا  
عن الدين صنع الوضاعين ، وانتحال المفترين ، وذبوا الكذب عن كلام الرسول  
الصادق . بما مهدوه من تحري كل راوٍ موافق ، فدوّنوا ما سمعوه بالسند فراراً

(١) لفظ - منهم - غير موجود في الأصل ، ولكن اقتضاه السياق فانتداه بين هلالين ( محمد بهجة البيطار )

عن الرَّمْيِ بِاتِّبَاعِ الْإِهْوَاءِ ، وَتَحْكِيمِ الْآرَاءِ ، فَاسْتَبْرَوْا لِدِينِهِمْ بِجَلِيلِ هَذَا الْإِحْتِيَاظِ  
وَدَرَّبُوا الْأُمَّةَ عَلَى التَّثَبُّتِ فِي تَوْثِيقِ عَمْرِى الْإِرْتِبَاطِ ! رُحِمَاكَ اللَّهُمَّ ! فَالاعْتِرَافُ  
بِمَآثِرِهِمُ الْحَسَنَةِ أَمْرٌ وَاجِبٌ ، وَشُكْرُ فَضْلِهِمْ لَا يَقْصِرُ عَنْهُ إِلَّا مَنْ هُوَ عَنْ  
الْإِتِّبَاعِ نَاكِبٌ . أَفَلَيْسَتْ دَوَابُّهُمْ بَعْدَ الْقُرْآنِ دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ الَّتِي قَامَتْ عَلَيْهَا  
صُرُوحُهُ ، وَأَعْضَادُ الدِّينِ الَّتِي بَانَ مِنْهَا صَرْيَحُهُ ؟ لَا جَرَمَ لَوْلَا أَخْذُهُمْ بِنَاصِيَةِ  
مَادُونُوهِ مِنْ صَحِيحِ السَّنَةِ ، لَانْتَالَتْ عَلَى النَّاسِ جَرَائِمُ الْإِبَاطِيلِ الْمُسْتَكْفَنَةِ ، الَّتِي  
رَزَى بِهَا الدِّينَ ، فِي عَصْرِ الْوَضَّاعِينَ الْمُنَافِقِينَ ، الَّذِينَ دَخَلُوا فِي دِينِ اللَّهِ  
لِلنَّشْوِيشِ ، فَرَدَّ اللَّهُ كَيْدَهُمْ بِتَنْقِيبِ الْمُحَدِّثِينَ عَنْ خِرَافَتِهِمْ وَدَائِبِهِمْ فِي التَّفْنِيشِ  
حَتَّى أَشْرَقَتْ شَمْسُ صِحَاحِ الْأَخْبَارِ ، وَأَنْبَعَثَ أَشْعَثُهَا فِي الْأَقْطَارِ ، وَتَمَزَّقَتْ  
عَنِ الْبَصَائِرِ حُجُبُ الْجَهَالَةِ وَأَغْشِيَةُ الْفَلَالَةِ ، فَوَحَّيَ اللَّهُ تِلْكَ الْأَنْفُسَ الَّتِي نَهَضَتْ  
لِلْأَيْدِ الدِّينِ ، وَرَضَى عَنْ أَحِبِّي آثَارِهِمُ مِنَ الْلَاخِقِينَ ، آمِينَ .





# الباب الثاني

في

## معنى الحديث

وفيه مباحث :

١

### ماهية الحديث والخبر والوثر

اعلم : أن هذه الثلاثة مترادفة عند المحدثين على معنى ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة ؛ وفقهاء خراسان يسمون الموقوف أثراً ، والمرفوع خبراً ، وعلى هذه التفرقة جرى كثير من المصنفين . وقال أبو البقاء <sup>(١)</sup> : « الحديث هو اسم من التحديث ، وهو الإخبار ، ثم سمي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام ؛ ويجمع على أحاديث ، على خلاف القياس . قال الفقهاء : « واحد الأحاديث أحذوثة » ثم جعلوه جمعاً للحديث ، وفيه أنهم لم يقولوا أحذوثة النبي . . وفي الكشف : « الأحاديث اسم جمع ، ومنه حديث النبي » وفي البحر : « ليس الأحاديث باسم جمع ، بل هو جمع تكسير لحديث على غير القياس كأباطيل ؛ واسم الجمع لم يأت على هذا الوزن وإنما سميت هذه الكلمات والعبارات أحاديث كما قال الله تعالى : « فليأتوا بحديث مثله <sup>(٢)</sup> » لأن الكلمات إنما تتركب من الحروف

(١) ص ١٥٢ ذ ٥ .

(٢) سورة الطور ، آية ١٨ .

المتعاقبة المتوالية ، وكل واحد من تلك الحروف يحدث عقيب صاحبه ، أو لأن سماعها يحدث في القلوب من المعلوم والمعاني ، والحديث تقيض القديم ، كأنه لوحظ فيه مقابلة القرآن ، والحديث ما جاء عن النبي ، والخبر ما جاء عن غيره ، وقيل : بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل حديث خبر من غير عكس . « والاثر : ما روي عن الصحابة ويؤوز إطلاقه على كلام النبي أيضاً . » انتهى

وفي التدريب <sup>(١)</sup> : « يقال أثرت الحديث : بمعنى رويته ، ويسمى الحديث أثرياً نسبة للأثر . »

وقال الإمام نقي الدين بن تيمية في بعض فتاويه : « الحديث النبوي : هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به عنه صلى الله عليه وسلم بعد النبوة ، من قوله ، وفعله ، وإقراره ، فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة ، فما قاله ، إن كان خبراً ، وجب تصديقه ، وإن كان تشريعاً : إيجاباً أو تحريماً ، أو إباحتاً وجب اتباعه فيه ، فإن الآيات الدالة على نبوة الأنبياء ، دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله عز وجل ، فلا يكون خبرهم إلا حقاً ، وهذا معنى النبوة ، وهو يتضمن أن الله يُنبئه بالغيب ، وأنه يُنبئ الناس بالغيب ، والرسول مأمورٌ بدعوة الخلق وتبليغهم رسالات ربه . » وقد روي أن عبد الله بن عمرو كان يكتب ما يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم فقال له بعض الناس : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتكلم في الغضب فلا تكتب كل ما تسمع » فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال : « اكتب ! فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، مَا خَرَجَ مِنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا حَقٌّ » . يعني شئيه الكريمتين . وقد ثبت عن أبي هريرة أنه قال : « لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحفظ مني إلا عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب بيده ، وبني بقلبه ، وكنت أعني بتالي ولا أكتب بيدي . » وكان

عند آل عبد الله بن عمرو بن العاص نسخة كتبها عن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
وبهذا طعن بعض الناس في حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه شعيب ، عن  
جده ، وقالوا : « هي نسخة » - وشعيب هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن  
عمرو بن العاص - وقالوا : « إن عني جدّه الأدي محمداً فهو مرسل ، فإنه  
لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن عني جدّه الأعلى ، فهو منقطع ،  
فإن شعبياً لم يذكره . » وأما أئمة الاسلام ، وجمهور العلماء ، فيخرجون  
بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، إذا صح النقل إليه ، مثل مالك  
ابن أنس ، وسفيان بن عيينة ، ونحوهما ، ومثل الشافعي وأحمد بن حنبل ،  
واسحق بن راهوية ، وغيرهم . قالوا : « الجدّ هو عبد الله فإنه يجي مسمى ،  
ومحمد أدركه ، قالوا : « وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي صلى  
الله عليه وسلم ، كان هذا أَوْ كَدَ لها ، وأدلّ على صحتها ، ولهذا كان في  
نسخة عمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية ، التي فيها مقدرات ما احتاج إليه  
عامة علماء الاسلام . والمقصود أن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذا  
أُطلق دخل فيه ذكر ما قاله بعد النبوة ، وذكر ما فعله ، فإن أفعاله التي أقرّ عليها  
حجة ، لا سيما إذا أمرنا أن نتبعها ، كقوله : « صلّوا كما رأيتموني  
أصلي » ، وقوله : « لتأخذوا عني مناسككم » ، وكذلك ما أحله الله له فهو  
حلال للأمة ، ما لم يقم دليل التخصيص ؛ ولهذا قال : « قلما قضى زيد  
منها وطراً زوجناكم إكْبَالاً يكون على المؤمنين حرج في أزواج  
أدعيائهم إذا قنسوا منهم وطراً » ، <sup>(١)</sup> ولما أحلّ الله له الموهوبة قال :  
« وأمراً مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها  
خالصة لك من دون المؤمنين » <sup>(٢)</sup> . ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا  
سئل عن الفعل يذكر للسائل أنه يفعله ليبين للسائل أنه مباح ؛ وكان إذا

(١) سورة الاحزاب ، آية ٢٧

(٢) سورة الاحزاب ، آية ٥٠

قيل له قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، قال : « إني أخشاكم  
 الله وأعلمكم بمجوديه » . وما يدخل في مسمى حديثه ما كان بقرئهم  
 عليه ، مثل إقراره على المضاربة التي كانوا يعتادونها ، وإقراره لعائشة على اللعب  
 بالبنات ، وإقراره في الأعياد على مثل غناء الجاريتين ، ومثل لعب الحبشة بالحرا  
 في المسجد ، ونحو ذلك ، وإقراره لهم على أكل الضب على مائدته ، وإن كان  
 قد صح عنه أنه ليس بحرام ، إلى أمثال ذلك ؛ فهذا كله يدخل في مسمى  
 الحديث ، وهو المقصود بعلم الحديث ، فإنه إنما يطلب ما يستدل به على الدين ،  
 وذلك إنما يكون بقوله أو فعله أو إقراره ؛ وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل  
 النبوة وبعض سيرته قبل النبوة ، مثل تحنثه بغار حراء ومثل حسن سيرته  
 لأن الحال يستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة من كرائم الاخلاق ، ومحاسن  
 الأفعال ، كقول خديجة له : « كلا والله ، لا يُخزبك الله ، إنك لتصل الرحم  
 وتحمل الكل ، وتقري الضيف ، وتكسب المعدوم ، وتعين على نوائب الحق »  
 ومثل المعرفة : فإنه كان أمياً لا يكتب ولا يقرأ ، وأنه كان معروفاً بالصدق  
 والأمانة ، وأمثال ذلك مما يستدل به على أحواله التي تنفع في المعرفة بنبوته  
 وصدقه . فهذه الأمور ينتفع بها في دلائل النبوة كثيراً . ولهذا يذكر مثل  
 ذلك في كتب سيرته كما يذكر فيها نسبه وأقاربه ، وغير ذلك من أحواله .  
 وهذا أيضاً قد يدخل في مسمى الحديث ، والكتب التي فيها أخباره ، منها  
 كتب التفسير ، ومنها كتب السيرة والمغازي ، ومنها كتب الحديث . وكتب  
 الحديث : هي ما كان بعد النبوة أخص ، وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوة  
 فإن تلك لا تذكر لتوحد وشرع فعله قبل النبوة ، بل قد أجمع المسلمون  
 على أن الذي فرض على العباد الإيمان ، والعمل هو ما جاء به بعد النبوة . « انتهى



## ٣

## بيان الحديث القدسي

قال العلامة الشهاب ابن حجر الهيتمي في شرح الأربعين النووية : « في شرح الحديث الرابع والعشرين المسلسل بالدمشقيين ، وهو حديث أبي ذرٍّ الغفاري رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فيما يرويه عن ربه تعالى أنه قال : « يَا أَيُّدِي ! إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي ، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا ..... الحديث » مانصه :

« فائدة يعمُّ نفعها ، ويعظم وقعها ، في الفرق بين الوحي المتلو وهو القرآن ، والوحي المروي عنه صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل ، وهو ماورد من الأحاديث الإلهية ، وتسمى « القدسية » ، وهي أكثر من مئة ، وقد جمعها بعضهم في جزء كبير . وحديث « أبي ذر » هذا من أجلها :  
« اعلم : أن الكلام المضاف إليه تعالى أقسام ثلاثة :

أولها - وهو أشرفها « القرآن » ، لتمييزه عن البقية بإعجازه من أوجه كثيرة ، وكونه معجزة باقية على عمر الدهر ، محفوظة من التغير والتبدل ، وبجرمة مسه للمحدث ، وتلاوته لنحو الجنب ، وروايته بالمعنى ، وتعيينه في الصلاة وتسميته قرآناً ، وبأن كل حرفٍ منه عشر حسنة ، وبامتناع يعه في رواية عند أحمد ، كراهته عندنا . وتسمية الجملة منه آية وسورة ، وغيره من بقية الكتب والأحاديث القدسية لا يثبت لها شيء من ذلك ، فيجوز مسه وتلاوته لمن ذكر ، وروايته بالمعنى ، ولا يُجزى في الصلاة ، بل يُطْلَم ، ولا يسمى قرآناً ، ولا يعطى قارئه بكل حرف عشرين ، ولا يُمنع يعه ، ولا يُكره اتفاقاً ولا يسمى بعضه آية ولا سورة اتفاقاً أيضاً .

ثانيها - كُتِبُ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، قبل تغييرها وتبديلها .

ثالثها - بقية الأحاديث القدسية ، وهي ما نُقل إلينا آحاداً عنه صلى الله عليه وسلم ، مع إسناده لها عن ربه ، فهي من كلامه تعالى ، فتُضاف إليه ، وهو الأغلب ؛ ونسبها إليه حيفتد نسبة إنشاء ، لأنه المتكلم بها أولاً وقد تُضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه المخبر بها عن الله تعالى . بخلاف القرآن ، فإنه لا يُضاف إلا إليه تعالى ، فيقال فيه : « قال الله تعالى » ، وفيها : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، فيما يروى عن ربه تعالى « واختلف في بقية السنة » هل هو كله بوحى أو لا ؟ وآية « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (١) » تؤيد الأول ؟ ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم : « ألا إني أُوتيت الكتاب ومثله معه » . ولا ننحصر تلك الأحاديث القدسية في كيفية من كيفية الوحي ، بل يجوز أن تنزل بأي كيفية من كيفية ، كرويا النوم ، والإلقاء في الرُّوع ، وعلى لسان الملك . ولراويها صيغتان : إحداهما أن يقول : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : » ، فيما يروى عن ربه « وهي عبارة السلف . ومن ثم آثرها النووي . ثانيتهما : أن يقول : « قال الله تعالى » ، فيما رواه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمعنى واحد » انتهى .

وفي كلمات أبي البقاء « في الفرق بين القرآن والحديث القدسي » (٢) : « أن القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلي ، وأما الحديث القدسي ، فهو ما كان لفظه من عند الرسول ، ومعناه من عند الله بالالهام أو بالمتام . وقال بعضهم : « القرآن لفظ معجز » ، ومُنزَل بواسطة جبريل ؛ والحديث القدسي غير معجز . وبدون الوساطة ، ومثله يسمى بالحديث القدسي والإلهي والرباني . » وقال الطيبي : « القرآن هو اللفظ المنزَل به جبريل على النبي ، والقدسي إخبار الله معناه بالالهام أو بالمتام ؛ فأخبر النبي أمته بعبارة نفسه ،

(١) سورة النجم ، آية ٤ .

(٢) ص ٢٨٨ « ذوق » .

وسائر الأحاديث لم يُضِفْها إلى الله تعالى ، ولم يَرَوْها عنه تعالى . » انتهى  
وقال العلامة السيد أحمد بن المبارك رحمه الله تعالى في الإبريز<sup>(١)</sup> : « وسألته — يعني  
استاذَه نجم العرفان السيد عبد العزيز الدباغ قدس الله مره — الفرقَ بين هذه الثلاثة  
يعني : القرآن ، والحديث القدسي ، وغير القدسي ، فقال قدس مره :  
« الفرقُ بين هذه الثلاثة » وإن كانت كلها خرجت من بين شفيعه صلى الله عليه وسلم  
وكلها معها أنوارٌ من أنواره صلى الله عليه وسلم : أن النورَ الذي في القرآن « قديمٌ من ذات  
الحق سُبْحانه ، لأن كلامَه تعالى قديمٌ والنورُ الذي في الحديث القدسي من روحه صلى  
الله عليه وسلم ، وليس هو مثل نور القرآن ، فإن نور القرآن قديمٌ ، ونور هذا ليس  
بقديم ، والنور الذي في الحديث الذي ليس بقدسي من ذاته صلى الله عليه وسلم ،  
فهي أنوارٌ ثلاثة ، اختلفت بالإضافة » فنورُ القرآن من ذات الحق سُبْحانه ،  
ونور الحديث القدسي من روحه صلى الله عليه وسلم ، ونور ما ليس بقدسي من ذاته  
صلى الله عليه وسلم . »

فقلت : « ما الفرق بين نور الروح ونور الذات ؟ »

فقال رضي الله عنه : « الذات خُلِقَتْ من تراب ، ومن التراب خُلِقَ سائرُ  
العباد ، والروح من المَلَأُ الأعلى ، وهم أعرف الخلق بالحق سُبْحانه ، وكل واحد  
يَجِيْئُ إلى أصله ؛ فكان نورُ الروح متعلِّقًا بالحق سُبْحانه ، ونور الذات متعلِّقًا بالخلق ؛ فلذا  
تَرى الأحاديث القدسية تتعلَّقُ بالحق سُبْحانه وتعالى بَتَيْنِ عَظَمَتِهِ ، أو بإظهار رحمته ، أو  
بالتنبيه على سعة ملكه وكثرة عطائه . فمن الأول حديث : « يَا عِبَادِي ! لَوْ أَنَّ  
أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنُّكُمْ . . . إلى آخره » وهو حديث  
أبي ذر في مسلم . ومن الثاني حديث : « أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ »<sup>(٢)</sup> . . .  
الحديث . ومن الثالث حديث : « يَدُ اللَّهِ مَلَأَى ، لَا يَفِيضُهَا نَفَقَةٌ ، سَحَابُ  
اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ »<sup>(٣)</sup> . . . الخ » وهذه من علوم الروح في الحق سُبْحانه . وتري

(١) ص ٦٦ - طبع حجر ، ١٢٧٨ .

(٢) أخرجه في الصحيحين من رواية عبد الرزاق ، وغيرهما .  
(٣) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد من حديث أبي هريرة .

الأحاديث التي ليست بقدرسية تشكك على ما يصلح البلاد والعباد ، بذكر الحلال والحرام ،  
والحث على الامتثال بذكر الوعد والوعيد . ■ هذا بعض ما فهمت من كلامه رضي الله  
عنه ، والحق أني لم أوف به ، ولم آت بجميع المعنى الذي أشار إليه .

فقلت : « الحديث القدسي من كلام الله عز وجل أم لا ؟ »

فقال : « ليس هو من كلامه ، وإنما هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم »

فقلت : « فلم أضيف الرب سبحانه » ف قيل فيه : « حديث قدسي » وقيل فيه :  
« فيما يرويه عن ربه » ، وإذا كان من كلامه عليه السلام ، فأين رواية له فيه عن  
ربه ، وكيف نعمل مع هذه الضائر ، في قوله : « يا عبادي لو أن أولكم  
وآخركم ٠٠ النخ » وقوله : « أعددت لعبادي الصالحين ٠٠٠ » وقوله : « أصبح  
من عبادي مؤمن بي وكفر<sup>(١)</sup> ٠٠٠ » ؟ فإن هذه الضائر لا تليق إلا بالله ! فتكون  
الأحاديث القدسية من كلام الله تعالى وإن لم تكن ألفاظها للأعجاز ، ولا تعبدنا  
بتلاوتها .

فقال رضي الله عنه مرة : « إن الأنوار من الحق سبحانه » تهب على ذات  
النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى تحصل له مشاهدة خاصة — وإن كان دائماً  
في المشاهدة — فان سمع مع الأنوار كلام الحق سبحانه ، أو نزل عليه  
ملك ، فذلك هو « القرآن » ؛ وإن لم يسمع كلاماً ، ولا نزل عليه ملك ،  
فذلك وقت الحديث القدسي . فيتكلم عليه الصلاة والسلام ، ولا يتكلم حينئذ  
إلا في شأن الربوبية ، بتعظيمها وذكر حقوقها ؛ ووجه إضافة هذا الكلام إلى  
الرب سبحانه ، أنه كان مع هذه المشاهدة التي اختلطت فيها الأمور ، حتى  
رجع الغيب شهادة ، والباطن ظاهراً ، فأضيف إلى الرب ، وقيل فيه :  
« حديث رباني » ، وقيل فيه : « فيما يرويه عن ربه عز وجل » ؛ ووجه  
الضائر ، أن كلامه عليه السلام ، خرج على حكاية لسان الحال التي شاهدها  
من ربه عز وجل . وأما الحديث الذي ليس بقدرسي ، فإنه يخرج مع النور

(١) أخرجه الشيخان في صحيحهما وغيرها بالفائدة مختلفة . ( محمد بهجة البطار )

السالكين في ذاته عليه السلام ، الذي لا يغب عنها أبداً ، وذلك أنه عز وجل ، أمد ذاته عليه السلام بأنوار الحق ، كما أمد جرماً الشمس بالأنوار المحسوسة ، فالنور لازم للذات الشريفة لزوم نور الشمس لها . »  
وقال مرة أخرى : « وإذا فرضنا محمداً دامت عليه الحمى على قدر معلوم ، وفرضناها تارة نقوى ، حتى يخرج بها عن حسه ، ويتكلم بما لا يدري ، وفرضناها مرة أخرى نقوى ولا نخرجها عن حسه ، ويبقى على عقله ، ويتكلم بما يدري ، فصار لهذه الحكي ثلاثة أحوال : قدرها المعلوم ، وقوتها المخرجة عن الحس ، وقوتها التي لا تخرج عن الحس ، فكذا الأنوار في ذاته عليه السلام ، فإن كانت على القدر المعلوم ، فما كان من الكلام حينئذ فهو الحديث الذي ليس بقدسي ، وإن سطعت الأنوار ، وشغلت في الذات ، حتى خرج بها عليه السلام عن حاله المعلوم ، فما كان من الكلام حينئذ ، فهو كلام الله سبحانه . وهذه كانت حاله عليه السلام عند نزول القرآن عليه ، وإن سطعت الأنوار ولم تخرجه عن حاله عليه السلام ، فما كان من الكلام حينئذ قيل فيه : حديث قدسي . »

وقال مرة : « إذا تكلم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان الكلام بغير اختياره ، فهو « القرآن » ، وإن كان باختياره ، فإن سطعت حينئذ أنوار عارضة ، فهو الحديث القدسي ، وإن كانت الأنوار الدائمة ، فهو الحديث الذي ليس بقدسي ، ولأجل أن كلامه صلى الله عليه وسلم ، لا بد أن تكون معه أنوار الحق سبحانه ، كان جميع ما يتكلم به صلى الله عليه وسلم وحياً بوحى ، وباختلاف أحوال الأنوار . »  
افترق إلى الأقسام الثلاثة ، والله أعلم . »

قال السيد أحمد بن المبارك : « فقلت هذا كلام في غاية الحسن ، ولكن ما الدليل على أن الحديث القدسي ليس من كلامه عز وجل ؟ »  
فقال رضي الله عنه : « كلامه تعالى لا يخفى . فقلت : « بكشف ؟ »  
فقال رضي الله عنه : « بكشف وبغير كشف . وكل من له عقل ، وأنصت للقرآن ، ثم أنصت لغيره ، أدرك الفرق لا محالة . والصحابة رضي الله عنهم ،



أَعْقَلُ النَّاسِ وَمَا تَرَكُوا دِينَهُمُ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ الْآبَاءُ ۖ إِلَّا بِمَا وَضَعَ مِنْ  
كَلَامِهِ تَعَالَى ۖ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَا يُشَبَّهُ الْأَحَادِيثَ  
الْقُدْسِيَّةَ ، مَا آمَنَ مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ ۖ وَلَكِنْ الذِّبِّي ظَلَّتْ لَهُ الْأَعْنَاقُ  
خَاضِعَةً ، هُوَ الْقُرْآنُ الْعَزِيزُ ، الَّذِي هُوَ كَلَامُ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

فَقُلْتُ لَهُ : « وَمِنْ أَيْنَ لَمْ أَنَّهُ كَلَامُ الرَّبِّ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا كَانُوا عَلَى عِبَادَةِ  
الْأَوْثَانِ ، وَلَمْ تَسْبِقْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، حَتَّى يَعْلَمُوا أَنَّهُ كَلَامُهُ ؟  
وَعَابَةُ مَا أَدْرَكَوهُ أَنَّهُ كَلَامٌ خَارِجٌ عَنْ طَوْقِ الْبَشَرِ ، فَلَعَلَّهُ مِنْ عِنْدِ الْمَلَائِكَةِ  
مِثْلًا ؟ »

فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « كُلُّ مَنْ أَسْمَعَ الْقُرْآنَ ، وَأَجْرَى مَعَانِيَهُ عَلَى  
قَلْبِهِ ، عِلْمٌ عِلْمًا ضَرُورِيًّا ، أَنَّهُ كَلَامُ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ ، فَانَّ الْعِظَمَةَ الَّتِي فِيهِ ،  
وَالسُّطُوَّةَ الَّتِي عَلَيْهِ ، لَيْسَتْ إِلَّا عِظَمَةُ الرِّبَوِيَّةِ ، وَسَطُوَّةُ الْأُلُوهِيَّةِ ۖ وَالْعَاقِلُ  
الْكَيِّسُ ، إِذَا اسْتَمَعَ لِكَلَامِ السُّلْطَانِ الْحَادِثِ ، ثُمَّ اسْتَمَعَ لِكَلَامِ رَعِيَّتِهِ ،  
وَجَدَ لِكَلَامِ السُّلْطَانِ نَفْسًا بِهِ يَعْرِفُ ۖ حَتَّى أَنَا لَوْ فَرَضْنَاهُ أَعْمَى ، وَجَاءَ إِلَى جَمَاعَةٍ  
يَتَكَلَّمُونَ ، وَالسُّلْطَانُ مَغْمُورٌ فِيهِمْ ، وَهُمْ يَتَنَاقَبُونَ الْكَلَامَ ، لَمَيَّزَ كَلَامَ  
السُّلْطَانِ مِنْ غَيْرِهِ ، بِحَيْثُ لَا يَدْخُلُهُ فِي ذَلِكَ رَيْبٌ ، هَذَا فِي الْحَادِثِ مَعَ الْحَادِثِ ۖ  
فَكَيْفَ بِالْكَلَامِ الْقَدِيمِ ، وَقَدْ عَرَفَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ  
رَبَّهُمْ عَزَّ وَجَلَّ ، وَعَرَفُوا صِفَاتِهِ ۖ وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ رَبُّوبِيَّتِهِ ۖ وَقَامَ لَهُمْ مِمَّا عُرِ  
الْقُرْآنَ فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ ، مَقَامَ الْمَعَانِيَةِ وَالْمُشَاهَدَةِ ۖ وَحَتَّى صَارَ  
الْحَقُّ سُبْحَانَهُ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْجَلِيلِ ، وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ جَلِيلُهُ ؟ »

ثُمَّ نَقَلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ كَلَامَ أَسْتَاذِهِ الْمُنَوَّهَ بِهِ ، فِي مَا يَعْرِفُ بِهَا كَلَامَهُ  
تَعَالَى ، فَأَنْظَرَهُ . وَمَا نَقَلْنَاهُ بِحَقِّهِ الْمَذْكُورَ إِلَّا لِفَاسْتِنَاةٍ ، لِأَنَّهُ مَنْرَعٌ بِدَيْعٍ ۖ  
يُنْشَرَحُ لَهُ الْقَلْبُ ، وَاللَّهُ الْعَلِيمُ .

٣

ذكر أول من دوت الحديث

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري <sup>(١)</sup> : « اعلم - علمني الله وإياك -  
أن آثار النبي صلى الله عليه وسلم ، لم تكن في عصر أصحابه وكبار  
تبعهم مدونة في الجوامع ، ولا مرتبة ، لا مرين : .....

أحدهما : أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك ، كما ثبت في صحيح  
مسلم ، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم .

وثانيهما : لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم ، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون  
الكتابة .

ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار ، وتبويب الأخبار ، لما  
انتشر العلماء في الأمصار ، وكثر الابتداع من الطوارج والروافض ومنكري  
الأقذار .

فأول من جمع ذلك « الربيع بن صبيح » و « سعيد بن أبي عروبة »  
وغيرهما . وكانوا يصفون كل باب على حدة ، إلى أن قام كبار أهل  
الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام . فصنف الإمام مالك « الموطأ » وتوخى فيه  
القوي من حديث أهل الحجاز ، ومنزجه بأقوال الصحابة ، وفناوى التابعين ،  
ومن بعدهم ؛ وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة ؛  
وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي بالشام ؛ وأبو عبد الله سفيان بن سعيد  
الثوري بالكوفة ؛ وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة . ثم تلام  
كثير من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم ، إلى أن رأى بعض الأئمة منهم

أَنْ يُفَرَّدَ حَدِيثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَةً ، وَذَلِكَ عَلَى رَأْسِ الْمُتَتَبِعِينَ ،  
فَصَنَّفَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى الْعَبْسِيُّ الْكُوفِيُّ مُسْنَدًا ، وَصَنَّفَ مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرَّهَدٍ  
الْبَصْرِيُّ مُسْنَدًا ، وَصَنَّفَ أَسَدُ بْنُ مُوسَى الْأَمْوِيُّ مُسْنَدًا ، وَصَنَّفَ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ  
الْخَزَاعِيُّ تَرْجُلَ مِصْرَ مُسْنَدًا .»

« ثُمَّ اقْتَفَى الْأُئِمَّةُ بَعْدَ ذَلِكَ أَثَرَهُمْ ، فَقَلَّ إِمَامٌ مِنَ الْخُفَّاءِ الْأَوَّلِ وَصَنَّفَ حَدِيثَهُ  
عَلَى الْمُسَانِيدِ ، كَالْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُويَةَ ، وَعُثْمَانُ بْنُ شَيْبَةَ ،  
وغيرهم من النبلاء .»

« وَمِنْهُمْ مَنْ صَنَّفَ عَلَى الْأَبْوَابِ وَعَلَى الْمُسَانِيدِ مَعَا كَأَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ .»  
« وَلَمَّا رَأَى الْبُخَارِيُّ هَذِهِ التَّصَانِيفَ وَرَوَاهَا ، وَجَدَهَا جَامِعَةً لِلصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ ،  
وَالكَثِيرِ مِنْهَا يُشْمَلُهُ التَّضْعِيفُ ، فَجَرَّكَ هِمَّتُهُ لِمَجْمَعِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَقَوَّى  
هِمَّتَهُ لِذَلِكَ ، فَاسْمَعَهُ مِنْ أَسَاتِذِهِ الْإِمَامِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُويَةَ حَيْثُ قَالَ لَمَنْ عَنْده  
وَالْبُخَارِيُّ فِيهِمْ : « لَوْ جَمَعْتُمْ كِتَابًا مَخْتَصَرًا لِصَحِيحِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » قَالَ الْبُخَارِيُّ : « فَوَقَعَ ذَلِكَ فِي قَلْبِي فَأَخَذْتُ فِي جَمْعِ الْجَامِعِ  
الصَّحِيحِ » . انتهى .

قال السيوطي : « وهؤلاء المذكورون ، في أوَّل من جمع ، كلُّهم من  
أثناء المئة الثانية ، وأما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المئة في خلافة  
عمر بن عبد العزيز .» وأفاد الحافظ في الفتح أيضاً : أن أوَّل مَنْ دَوَّنَ  
الحديث ابن شهاب بأمْر عمر بن عبد العزيز كما رواه أبو نُعَيْمٍ من طريق محمد  
ابن الحسن عن مالك ؛ قال : « أول من دون العلم ابن شهاب - يعني الزهري - »  
وأخرج المروئي في ذم الكلام من طريق يحيى بن سعيد ، عن عبد الله بن دينار  
قال : « لم يكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الأحاديث ، إنما كانوا يؤدونها  
لفظاً ، وبأخذونها حفظاً ، إلا كتاب الصدقات ، والشئ اليسير الذي يقف  
عليه الباحث بعد الاستقصاء ، حتى خيف عليه الدُّرُوس ، وأمرع في العلماء  
الموت » . أمْر عمر بن عبد العزيز أبا بكر الجزمي فيما كتب إليه أن : انظر

ما كان من سنة أو حديث فاكتبه . .

وقال مالك في الموطأ ، رواية محمد بن الحسن : « أخبرنا يحيى بن سعيد ، أن عمر بن عبد العزيز ، كتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم أن : « انظروا ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو سنة أو حديث أو نحو هذا » فاكتبه لي ، فأني خفتُ دُرُوسَ العلم ، وَذَهَابَ العلماء . . علقه البخاري في صحيحه ، وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان بلفظ : كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق : « انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه . . »

وروى عبد الرزاق عن ابن وهب ، سمعت مالكا يقول : « كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه ، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى ، وأن يعملوا بما عندهم ، ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع السنن ، ويكتب بها إليه . فتوفي عمر وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه . . انتهى

\*\*\*

٤

### بيان أكثر الصحابة حديثاً وفتوى

في القريب ومترجه<sup>(١)</sup> : « أكثرهم — يعني الصحابة — حديثاً ، أبو هريرة ، روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً ، وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل ، وهو أحفظ الصحابة . أسند البيهقي عن الشافعي أنه قال : « أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره . . » وروى ابن سعد أن ابن عمر كان يترحم عليه في جنازته ويقول : « كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم . . » ثم عبد الله بن عمر ، روى ألفي حديث وستائة وثلاثين

حديثاً . ثم أنس بن مالك . روى ألفين ومئتين وستة وثمانين حديثاً . ثم ابن عباس ، روى ألفاً وستائة وستين حديثاً . ثم جابر بن عبد الله روى ألفاً وخمسمائة وأربعين حديثاً . ثم أبو سعيد الخدري سعد بن مالك ، روى ألفاً ومئة وسبعين حديثاً . ثم عائشة الصديقة أم المؤمنين ، روت ألفين ومئتين وعشرة . وليس في الصحابة من يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء . وإياهم عنى من أشد : **سَبْعٌ مِنَ الصَّحْبِ فَوْقَ أَلْفٍ قَدْ قَلُّوا** مِنَ الْحَدِيثِ عَنْ الْمُخْتَارِ خَيْرِ مُضَرٍّ أَبُو هُرَيْرَةَ . سَعْدٌ ، جَابِرٌ ، أَنَسٌ ، صَدِيقَةٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، كَذَا ابْنُ عُثْمَرَ وَأَمَّا أَكْثَرُهُمْ فَتَوَى ، فَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ : « أَكْثَرُهُمْ فَتَوَى مُطْلَقًا عُمَرُ وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ . وَابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَعَائِشَةُ . » قال : **« وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمَعَ مِنْ فُتَيَا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ مَجْلَدٌ ضَخْمٌ . »** قال : **« وَبِلَهُمْ عَشْرُونَ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُثْمَانُ ، وَأَبُو مُوسَى ، وَمَعَاذٌ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَنَسٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ ، وَسَلْمَانٌ ، وَجَابِرٌ ، وَأَبُو سَعِيدٍ ، وَطَلْحَةُ ، وَالزُّبَيْرُ . وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، وَعُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، وَأَبُو بَكْرٍ ، وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ ، وَمَعَاوِيَةُ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَأُمُّ سَلَمَةَ . »**

قال : **« وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمَعَ مِنْ فُتَيَا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ صَغِيرٌ . »** قال : **« وَفِي الصَّحَابَةِ نَحْوُ مِئَةِ وَعَشْرِينَ قَسًّا ، يَقْلُونَ فِي الْفُتَيَا جَدًّا . »** لا يُروى عن الواحد منهم إلا المسألة أو المسألتان أو الثلاث ، كَأَبِي أَنَسٍ كَسِبَ . وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، وَأَبِي طَلْحَةَ . . . . . وَمَرَدَ الْبَاقِينَ . وقال الإمام محمد بن سعد في الطبقات : قال محمد بن عمر الأسلمي : **« إِنَّمَا قَلَّتِ الرِّوَايَةُ عَنِ الْأَكْبَرِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »** لأنهم ماتوا قبل أن يحتاج إليهم . وإنما كثرت عن عمر بن الخطاب وعليّ ابن أبي طالب . لأنهما وليا قسلا . وقضيا بين الناس . وكل أصحاب



رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أئمةً يقتدى بهم ويُحفظُ عنهم ما كانوا يفعلون •  
 وَيُسْتَفْتَوْنَ فِيهِمْ • وسمِعوا أحاديثَ فأدَّوْها ، فكان الأَكْبَرُ من أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أقلَّ حديثاً عنه من غيرهم ، مثل : أبي بكر ،  
 وعثمان ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ،  
 وأبي عبيدة بن الجراح ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن قهيل ، وأبي بن كعب ،  
 وسعد بن عباد ، وعبادة بن الصامت ، وأُسَيد بن حُضَير ، ومعاذ بن جبل ،  
 ونظرائهم • فلم يأتِ عنهم من كثرة الحديث مثل ما جاء عن الأحداث من  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مثل : جابر بن عبد الله ، وأبي سعيد  
 الخدري ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمرو بن  
 العاص ، وعبد الله بن عباس ، ورافع بن خديج ، وأنس بن مالك ، والبراء  
 بن عازب ونظرائهم ؛ لأنهم بقوا وطالت أعمارهم في الناس ، فاحتاج الناسُ  
 إليهم • ومضى كثيرٌ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله وبعده  
 بعلمه لم يؤثِرْ عنه شيءٌ ، ولم يُحتَجَّ إليه لكثرة أصحاب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم • ومنهم من لم يُحدِّثْ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ،  
 ولعله أكثرُ له صُحبةً ومجالسةً وممّاعاً من الذي حدَّث عنه • ولكننا حملنا الأمر  
 في ذلك منهم على التوقي في الحديث ، وعلى أنه لم يُحتَجَّ إليه لكثرة أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى الاشتغال بالعبادة والأسفار في الجهاد في  
 سبيل الله حتى مضوا ولم يُحفظْ عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم شيءٌ • انتهى

\*\*\*

## ذكر

## صدور التابعين في الحديث والفتيا

وهم المعروفون بالفقهاء السبعة من أهل المدينة : سعيد بن المسيَّب ، والقاسم  
 ابن محمد بن أبي بكر الصديق ، وعروة بن الزبير ، وخارجة بن زيد بن ثابت ،  
 وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود ،  
 وسليمان بن يسار الحلالي . هكذا عدَّهم أكثر علماء أهل الحجاز ، وجعل ابن  
 المبارك سالم بن عبد الله بن عمر بدل أبي سلمة ، وجعل أبو الزناد بدلها أبا بكر  
 ابن عبد الرحمن ، وعدَّهم ابن المديني اثني عشر ، وزاد إسماعيل أخا خارجة ،  
 وسالمًا ، وحمة ، وزيدًا ، أو : عبيد الله ، وبلا لآبني عبد الله بن عمر ،  
 وأبان بن عثمان ، وقبيصة بن ذؤيب .  
 وعن الإمام أحمد بن حنبل : « أفضل التابعين ابن المسيَّب » قيل له :  
 فعلقمة والأسود ؟ قال : هو وهما .  
 وعنه أيضاً : « لا أعلم فيهم مثل أبي عثمان النهدي » وقيس بن أبي حازم ،  
 وعلقمة ، ومسروق .  
 وعنه أيضاً : « ليس أحدٌ أكثر فتوى في التابعين من الحسن ، وعطاء »  
 كان عطاء مفتي مكة ، والحسن البصري مفتي البصرة . كذا في الثقريب  
 وشرحه (١) .



# الباب الثالث

في

## بيان علم الحديث

وفيه مسائل:

١

ماهية علم الحديث

رَوَايَةٌ وَدِرَايَةٌ - وَمَوْضُوعُهُ وَغَايَتُهُ

قال عز الدين بن جماعة : « علم الحديث علمٌ بقوانين يُعرف بها أحوال السند والمتن ، وموضوعه السند والمتن ، وغايته معرفة الصحيح من غيره . »  
وقال ابن الأَكْفَانِي : « علم الحديث الخاص بالرواية علمٌ يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها ؛ وعلم الحديث الخاص بالدِّرَايَةِ علمٌ يُعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها ، وحالُ الرواة وشروطهم ، وأصنافُ المرويات وما يتعلق بها . »  
قال السَّهَوِيُّ : « فحقيقة الرواية نقلُ السَّنة ونحوها وإِسنادُ ذلك إلى من عَزَى إليه بتحديث وإخبار وغير ذلك ؛ وشروطها : تحمُّلُ راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل ، من سماع ، أو عرض ، أو إجازة ونحوها ؛ وأنواعها : الاتصال والانقطاع ونحوهما ؛ وأحكامها : القبول والرد ؛ وحالُ الرواة : العدالة والجرَح ؛ وشروطهم في التحمل وفي الاداء سيأتي نبذة منه ؛ وأصنافُ المرويات

المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء وغيرها أحاديث وآثاراً وغيرهما ؛ وما يتعلق بها : هو معرفة اصطلاح أهلها . .

## ٢

### المقصود من علم الحديث

قال الإمام النووي قدس الله سره في شرح خطبة مسلم مانصه <sup>(١)</sup> : « إن المراد من علم الحديث ، تحقيق معاني المتن ، وتحقيق علم الإسناد والمعلّل ، والعلة عبارة عن معنى في الحديث خفي يقتضي ضعف الحديث ، مع أن ظاهره السلامة منها ، وتكون العلة نارة في المتن ، ونارة في الإسناد ؛ وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع ولا الإجماع ولا الكتابة ، بل الاعتناء بتحقيقه ، والبحث عن خفي معاني المتن والأسانيد والفكر في ذلك ، ودوام الاعتناء به ، ومراجعة أهل المعرفة به ، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه ، ولقبيد ما حصل من قرائنه وغيرها ، فيحفظها الطالب بقلبه ، ويقيدّها بالكتابة ، ثم يديم مطالعة ما كتبه ، ويتحرى التحقيق فيما يكتبه ويثبت فيه ، فإنه فيما بعد ذلك يصير معتمداً عليه ، ويذكر بمحفوظاته من ذلك من يشتغل بهذا الفن ، سواء كان مثله في المرتبة ، أو فوقه ، أو تحته ؛ فإن بالذاكرة ثبت الحفوظ ويتحرر ، وبتأكد ويتحرر ، ويزداد بحسب كثرة المذاكرة . ومذاكرة حاذق في الفن ساعة ، أنفع من المطالعة والحفظ ساعات ، بل أياماً ؛ وليكن في مذاكرته متحرراً بالإنصاف ، فاصداً الاستفادة والإفادة ، غير مترفع على صاحبه بقلبه ولا بكلامه ولا بغير ذلك من حاله ، مخاطباً له بالعبارة الجميلة اللينة ، فهذا ينمو علمه ، وتزكو محفوظاته والله أعلم . . »

\* \* \*

## ٣

## حد المسند والمحدث والحافظ

كثيراً ما يوجد في الكتب تلقيبٌ من بُعاني الآثار بأحدها ۞ فيظن من لا وقوف له على مصطلح القوم ترادفها ۞ وجواز التلقيب بها مطلقاً ۞ وليس كذلك .

بيانہ : أن المسند ۞ بكسر النون ۞ هو من يروي الحديث بإسناده ۞ سواء كان عنده علم به ۞ أو ليس له إلا مجرد روايته ۞ وأما المحدث ۞ فهو أرفع منه بحيث عرّف الأمانيد والعلل ۞ وأسماء الرجال ۞ وأكثر من حفظ المتن وسماع الكتب الستة والمسانيد والمعجم والأجزاء الحديثية ۞ وأما الحافظ ۞ فهو مرادف للمحدث عند السلف .

وقال الشيخ فتح الدين بن سيّد الناس : ۞ الحديث في عصرنا ۞ من اشتغل بالحديث رواية ودراسة ۞ وجمع بين روايته ۞ وأطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره ۞ وتميز في ذلك حتى عرف فيه حظّه ۞ واشتهر فيه ضبطه ۞ فإن توسع في ذلك حتى عرّف شيوخه وشيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجمله ۞ فهذا هو الحافظ . وأما ما يُحكى عن بعض المتقدمين من قولهم : كنا لنعُدُّ صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإيملاء فذلك بحسب أزمנתهم ! ۞

وقال الإمام أبو شامة : « علوم الحديث الآن ثلاثة : أشرفها : حفظ متونها ۞ ومعرفة غريبها وفقهاها ۞ والثاني : حفظ أسانيدها ۞ ومعرفة رجالها ۞ وتميز صحيحها من سقيمها ۞ والثالث : جمعه وكتابه وسماعه ونظريه وطلب العلو فيه . »

قال الحافظ ابن حجر : « من جمع هذه الثلاث كان فقيهاً محدثاً كاملاً ۞ ومن انفردَ بأثنين منها كان دونه . » كذا في التدريب .



1844

Received of the Hon. the Secy. of the Navy  
the sum of \$1000.00 for the purchase of  
the ship "Albatross" for the service of the  
Navy.

The said ship was purchased of the  
Hon. the Secy. of the Navy for the sum of  
\$1000.00 and was delivered to the  
Hon. the Secy. of the Navy on the 1st day of  
January 1844.

The said ship was purchased of the  
Hon. the Secy. of the Navy for the sum of  
\$1000.00 and was delivered to the  
Hon. the Secy. of the Navy on the 1st day of  
January 1844.

The said ship was purchased of the  
Hon. the Secy. of the Navy for the sum of  
\$1000.00 and was delivered to the  
Hon. the Secy. of the Navy on the 1st day of  
January 1844.

The said ship was purchased of the  
Hon. the Secy. of the Navy for the sum of  
\$1000.00 and was delivered to the  
Hon. the Secy. of the Navy on the 1st day of  
January 1844.

# الباب الرابع

في

## معرفة أنواع الحديث

وفيه مقاصد

١

بيان المجموع من أنواعه

اعلم : « أن أئمة المصطلح ، مردوا في مؤلفاتهم من أنواعه ما أمكن تقريبه ، وجملة ما ذكره النووي والسيوطي في التدريب » خمسة وستون نوعاً ، وقال : « ليس ذلك بآخر الممكن في ذلك ، فإنه قابل للتبويب ، إلى ما لا يحصى ، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم » ولا أحوال متون الحديث وصفاتها . »

وقال الحازمي في كتاب العجالة : « علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مئة ؛ كل نوع منها علم مستقل . » اهـ  
ومع ذلك ، فإنواع الحديث لا تخرج عن ثلاثة : حسنٌ صحيح ، وحسن ، وضعيف . لأنه إن اشتمل من أوصاف القبول على أعلاها فالصحيح ، أو على أدناها فالحسن ، أو لم يشتمل على شيء منها فالضعيف ؛ وسترى تفصيلاً ما ذكر مع معات أنواعه على غلط بديع .

\*\*\*

## ٢

## بيان الصحيح

قال أئمة الفن : « الصحيح ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله ، وسلم عن شذوذ وعلة ؛ ونفي بالمتصل ما لم يكن مقطوعاً بأي وجه كان ، فخرج المنقطع والمعضل والمرسل على رأي من لا يقبله ، وبالعدل من لم يكن مستور العدالة ولا مجروحاً فخرج ما نقله مجهول عيناً أو حالاً أو معروف بالضعف ؛ والضابط من يكون حافظاً متيقظاً فخرج ما نقله مغفل كثير الخطأ . وبالشذوذ ما يرويه الثقة مخالفاً لرواية الناس . وبالعلة ما فيه أسباب خفية فادحة ، فخرج الشاذ والمعلل . وسيأتي بيان هذه المخرجات كلها إن شاء الله تعالى .

\*\*\*

## ٣

## بيان الصحيح لذاته والجميع لقبره

اعلم : « أن ماعرفناه أولاً هو الصحيح لذاته ، لكونه اشتمل من صفات القبول على أعلاها ؛ وأما الصحيح لقبره ، فهو ماصحح لأمر أجنبي عنه ، إذ لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها ؛ كالحسن : فإنه إذا روي من غير وجه ، ارتقى بما عَصَدَه من درجة الحسن إلى منزلة الصحة . وكذا ما اعتضد بتلقي العلماء له بالقبول ، فإنه بخبركم له بالصحة ، وإن لم يكن له إسناد صحيح . » وكذا ما وافق آية من كتاب الله تعالى أو بعض أصول الشريعة .

قال ابن الحصار : « قد يعلم الفقيه صحة الحديث ، إذا لم يكن في سنده كذب ، بموافقة آية من كتاب الله ، أو بعض أصول الشريعة ، فيجمله ذلك على قبوله والعمل به . »



## تفاوت رتب الصحيح

لتفاوت رتب الصحيح بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية لتصحيح في القوة .  
 فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها  
 درجات بعضها فوق بعض ، بحسب الأمور المقوية ؛ وإذا كان كذلك فما يكون  
 رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط ، وسائر الصفات التي توجب الترجيح .  
 كان أصح مما دونه ، فمن المرتبة العليا في ذلك ، ما أطلق عليه بعض الأئمة  
 أنه أصح الأسانيد ، كالزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ،  
 ومحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمر والسلماني عن علي ، وكأبراهيم النخعي  
 عن علقمة عن ابن مسعود ، وكذلك عن نافع عن ابن عمر . وهذا قول البخاري .  
 قال الإمام أبو منصور التميمي : « فعلى هذا ، أجل الأسانيد : الشافعي  
 عن مالك عن نافع عن ابن عمر للاجماع ؛ على أن أجل الرواة عن مالك  
 الشافعي ؛ وعليه فأجلها رواية الإمام أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك  
 للاتفاق ؛ على أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الإمام أحمد ؛  
 وتسمى هذه الترجمة « سلسلة الذهب » . والمتمم عدم إطلاق أصح الأسانيد لترجمة  
 معينة منها . نعم ، يستفاد من مجموع ما أطلق الأئمة عليه ذلك أرجحيته على ما  
 لم يطلقوه . ويلتحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه بالنسبة إلى ما انفرد  
 به أحدهما ، وما انفرد به البخاري بالنسبة إلى ما انفرد به مسلم ، للاتفاق العلماء  
 بعدهما على تلقي كتابيهما بالقبول . كذا في شرح النخبة والتدريب <sup>(١)</sup> .

\*\*\*



### ثبت البلاد في الحديث الصحيح في عهد السلف

قال الإمام نبي الدين بن تيمية رحمه الله تعالى : « اتفق أهل العلم بالحديث ، على أن أصح الأحاديث ، ما رواه أهل المدينة ، ثم أهل البصرة ، ثم أهل الشام . »

وقال الخطيب : « أصح طرق السنن ، ما يرويه أهل الحرمين ، مكة والمدينة ، فإن التدليس عنهم قليل ، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز . ولأهل اليمن روايات جيدة ، وطرق صحيحة ، إلا أنها قليلة ، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً . ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ، ما ليس لغيرهم مع إكثارهم ، والكوفيون مثلبهم في الكثرة ، غير أن رواياتهم كثيرة الدغل ، قليلة السلامة من العلل . وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع ، وما أنصل منه مما أسنده الثقات ، فإنه صالح ، والغالب عليه ما يتعلق بالمواظ . »  
وقال هشام بن عروة : « إذا حدثك العراقي بألف حديث ، فآلق تسعمائة وتسعين ، وكن من الباقي في شك . »

قال الحاكم : « ثبت أسانيد الشاميين الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة . »

وقال الخافظ ابن حجر : « رجح بعض أئمتهم رواية سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر . » كذا في التدريب .  
اقول : نعرف حديث رواية هذه البلاد من مثل مسند أحمد ، فإنه يترجم فيه بمسند البصريين ، ومسند الشاميين وهكذا . . . . .



## ٦

### أقسام الصحيح

قال النووي رحمه الله تعالى : « الصحيح أقسامٌ : أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ، ثم ما انفرد به البخاري ، ثم ما انفرد به مسلم ، ثم ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه ، ثم على شرط البخاري ، ثم على شرط مسلم ، ثم ما صححه غيرهما من الأئمة ؛ فهذه سبعة أقسام . »

قال العلامة قاسم قُطُوبُوغَا في حواشيه على شرح النخبة لشيخه ابن حجر : « الذي يقتضيه النظر ، أن ما كان على شرطهما ، وليس له علة ، يقدم على ما أخرجه مسلم وحده ، لأن قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجاله ، لا بالنظر إلى كونه في كتاب كذا . » انتهى

\*\*\*

## ٧

### معنى قولهم : أصح شيء في الباب كذا

قال النووي رحمه الله تعالى : « لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث ، فانهم يقولون : « هذا أصح ما جاء في الباب » ، وإن كان ضعيفاً ، ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً . »

\*\*\*

## ٨

### أول من دون الصحيح

قال النووي في التقريب <sup>(١)</sup> : « أول مصنف في الصحيح المجرد ، صحيح البخاري » ، واحتراز « بالمجرد » عن المؤطأ للإمام مالك ، فإنه وإن كان أول

(١) ص ٢٤ من تدريب السيوطي شرح التقريب « ذ من »

مصنّف في الصحيح ، لكن لم يجرّد فيه الصحيح ، بل أدخل المرسل ، والمنقطع ،  
والبلاغات ، وذلك حجة عنده . وأما البخاري فإنه ، وإن أدخل التعاليق  
ونحوها ، لكنه أوردتها استئناساً ، واستشهاداً ، فذكرها فيه لا يخرجها عن  
كونه جرّد الصحيح . كذا فرق ابن حجر ، وتعقبه السيوطي بأن ما في الموطأ  
من المراسيل مع كونها حجة عنده بلا شرط ، وعند من وافقه من الأئمة هي حجة  
عندنا ؛ لأن المرسل حجة عندنا إذا اعتضد ، وما من مرسل في الموطأ إلا  
وله عاخذ أو عواضد ؛ وقد صنف ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في الموطأ من  
المرسل والمنقطع والمعضل . . انتهى .

وعليه فأول من صنف في الصحيح الإمام مالك رضي الله عنه .

\*\*\*

٩

### بيان أن الصحيح لم يستوعب في مصنف

قال العلامة الأمير في شرح « غرامي صحيح » : « لم يستوعب الصحيح في  
مصنّف أصلاً ، لقول البخاري : « أحفظ مئة ألف حديث من الصحيح ، ومثني  
ألف من غيره . » ولم يوجد في الصحيحين بل ولا في بقية الكتب الستة  
هذا القدر من الصحيح . .

وقال النووي رحمه الله : « إن البخاري ومسلم رضي الله عنهما لم يلتزما  
استيعاب الصحيح ، بل صحّ عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا ، وإنما قصدا  
جمع جُمَل من الصحيح ، كما يقصد المصنّف في الفقه جمع جملة من مسائله ،  
لا أنه يحصر جميع مسائله ؛ لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه  
أحدهما ، مع صحة إسناده في الظاهر ، أصلاً في باب ، ولم يخترجا له نظيراً  
ولا ما يقوم مقامه ، فالظاهر من حالهما أنهما أطاعا فيه على علة إن كانا رأياه .

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمَا تَرَكَاهُ نِسْيَانًا ، أَوْ إِثَارًا ، تَرَكَ الْإِطَالَةَ ، أَوْ رَأَى أَنَّ غَيْرَهُ  
مِمَّا ذَكَرَاهُ يَسَدُّ مَسَدَّهُ ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقال السخاوي في الفتح : « إن الشيخين ، لم يستوعبا كل الصحيح في  
كتابيهما ، بل لو قيل إنهما لم يستوعبا مشروطهما لكان مَوْجَهًا ؛ وقد صرح  
كلُّ منهما بعدم الاستيعاب ، وحينئذ فإلزام الدارقطني لهما في جزء أفوده  
بالتصنيف بأحاديث من رجال الصحابة رُوِيَتْ عنهم من وجوه صحاح ، تركاها  
مع كونها على شرطهما . »

وكذا قول ابن حبان : « ينبغي أن يناقش البخاري ومسلم في تركهما إخراج  
أحاديث هي من شرطهما » ليس بلام ؛ ولذلك قال الحاكم : « ولم يحكما ، ولا  
واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ماخرجه هذا » وذكر السلفي في معجم  
السفر : « أن بعضهم رأي في المنام أبا داود صاحب السنن في آخرين مجتمعين  
وأن أحدهم قال : « كلُّ حديث لم يروِه البخاري فأُفِلت عنه رأس دابتك . »

\*\*\*

١ .

### بيان ان الأصول الخمسة لم يفتها من الصحيح إلا اليسير

قال النووي : « الصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة من الصحيح إلا اليسير »  
أعني الصحيحين ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، ولا يقال : إن  
أحاديثها دون المقدار الذي عدّه البخاري المتقدم بكثير ، لأننا نقول : « أراد  
البخاري بلوغ الصحيح مئة الف بالمكرر ، والموقوف ، وآثار الصحابة ، والتابعين  
وفقائهم ، مما كان السلف يطلقون على كل منها أتم الحديث وهو متعين . »

\*\*\*

## ١١

## تذكر من صنف في اصح الاسانيد

جميع الحفاظ أبو الفضل عبد الرحيم العراقي فيما عد من أصح الأسانيد كتاباً في الأحكام رتب على أبواب الفقه ، سماه « تقريب الأسانيد » و ترتيب المسانيد ، وهو كتاب لطيف ، جمعه من تراجم ستة عشر ، قيل فيها إنها أصح الاسانيد ، إما مطلقاً أو مقيداً ، ومع ذلك فقد فاتته جملة من الأحاديث كما قاله ابن حجر .

\* \* \*

## ١٢

## بيان الثمرات المختلفة من شجرة الحديث المصوب المباركة

٩

الثمرّة الأولى :

صحة الحديث توجب القطع به ، كما اختاره ابن الصلاح في الصحيحين ، وجزم بأنه هو القول الصحيح .

قال البخاري في فتح المغيث : « وسبقه إلى القول بذلك في الخبر المتلقى بالقبول الجمهور من الحديثين والأصوليين ، وعامة السلف ، بل وكذا غير واحد في الصحيحين . »

قال أبو إسحق الأوسفراييني : « أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل اختلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواياتها ؛ قال : « فمن خالف حكمه خبراً منها وليس له تأويل سائق للخبر ، نقضنا حكمه ، لأن هذه الأخبار تلقىها الأمة بالقبول . »

ونقل السيوطي في التدريب <sup>(١)</sup> ، في آخر الكلام على الفائدة الرابعة من مسائل الصحيح عن الحافظ ابن نصر السجزي أنه قال : « أجمع الفقهاء وغيرهم ، أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في البخاري صحيح » ، قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شك فيه ، لم يُجَنَّبْ . . انتهى

ونقل بعد أيضاً <sup>(٢)</sup> أن إمام الحرمين قال : « لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في الصحيحين مما حكى بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما أَلَزَمَتْهُ الطَّلَاق ، لا يجتمع المسلمون على صحته . . انتهى

واستثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيها ما نُكِّلِمَ فيه من أحاديثها وقد أجاب عنها الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح بتمامها ، قال النووي : « ما ضَعُفَ من أحاديثها مبنيٌّ على علل ليست بقادحة . . »

هذا وقيل : إن صِحَّةَ الحديث لا توجب القطعَ به في نفس الأمر ، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة ، وعزاه النووي في التقريب <sup>(٣)</sup> للأكثرين والمحققين ، وأنهم قالوا : « إنه يفيد الظن ما لم يتواتر » ، قال في شرح مسلم : « لأن ذلك شأنُ الآحاد ، ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما ، وتَلَقَّى الأمة بالقبول إنما أفادَ وجوبَ العمل بما فيها من غير توقفٍ على النظر فيه ، بخلاف غيرهما ، فلا يعمل به حتى يُنظَرَ فيه ، وبوجود فيه شروطُ الصحيح ، ولا يُلزَمُ من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلامُ النبي صلى الله عليه وسلم . . »

وناقش البلقيني النووي فيما اعتمده ، وذكر أن ما قاله ابن الصلاح محكيٌّ عن كثير من فضلاء المذاهب الأربعة ، وأنه مذهب أهل الحديث قاطبةً ، ومذهب السلف عامةً ، بل بالغ ابن طاهر المقدسي فألحق به ما كان على شرطهما وإن لم يُخَرَّجَاهُ .



وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة <sup>(١)</sup> : « الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم »  
 خلافاً لمن أبي ذلك » قال : وهو أنواع » منها : ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما  
 مما لم يبلغ التواتر ، فانه احتف به قرائن » منها : جلالتهما في هذا الشأن »  
 وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما » وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول » وهذا  
 التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطُرُق القاصرة عن التواتر ؛  
 إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ ، وبما لم يقع التجاذب بين  
 مدلوليه » حيث لا ترجيح ، لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير  
 ترجيح لأحدهما على الآخر ؛ وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته . »  
 ثم قال : « ومنها المشهور » إذا كانت له طُرُق متباينة سالمة من ضعف الرواة  
 والعلل ؛ ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ » حيث لا يكون غريباً ، كحديث  
 يرويه أحمد مثلاً » ويشاركه فيه غيره عن الشافعي » ويشاركه فيه غيره عن مالك  
 فانه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رِوَايته . »  
 قال : « وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم فيها إلا للعالم المتبحر  
 في الحديث ، العارف بأحوال الرواة والعلل ، وكون غيره لا يحصل له العلم  
 لقصوره عن الأوصاف المذكورة ، لا يفي حصول العلم للمتبحر المذكور . » انتهى  
 قال ابن كثير : « وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه . » قال  
 السيوطي : « قلت وهو الذي اختاره ولا أعتقد سواه . » انتهى

أقول :

تلخص في القول بأن صحة الحديث توجب القطع به » ثلاثة مذاهب :

الأول : إيجابها ذلك مطلقاً ولو لم يخرجها الشيخان وهو ما قاله ابن طاهر

المقدمي .

الثاني : إيجابها ذلك فيأروياه » أو أحدهما ، وهو ما اعتمده ابن الصلاح وغيره .

الثالث : إيجابها ذلك في الصحيحين وفي المشهور وفي المسلسل بالأئمة ، وهو ما اعتمده ابن حجر كما بينا .

٢

### الثمرّة الثانية :

قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : « اتفق العلماء على وجوب العمل بكل ما صحح ، ولو لم يُخَرَّجه الشيخان . »

وقال الإمام شمس الدين بن القيم في « إعلام الموقعين » : « ترى كثيراً من الناس إذا جاء الحديثُ موافق قول من قلده ، وقد خالفه راويه ، يقول : « الحجةُ فيما روي » لا في قوله » فإذا جاء قول الراوي موافقاً لقول من قلده ، والحديثُ يخالفه ، قال : « لم يكن الراوي يُخالف ما رواه ، إلا وقد صحح عنده نسخه ، وإلا كان قدحاً في عدالته . » فيجمعون في كلامهم بين هذا وهذا . بل قد رأينا ذلك في الباب الواحد ، وهذا من أقيح التناقض .

« والذي ندين الله به ، ولا يسعنا غيره : أن الحديث إذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يصح عنه حديث آخر بنسخه ، أن القرض علينا وعلى الأمة الأخذُ بحديثه ، وترك ما خالفه ، ولا تركه بخلاف أحد من الناس كائناً من كان ، لا راويه ولا غيره ، إذ من الممكن أن ينسى الراوي الحديث ، ولا يحضره وقت الفتيا ، أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة ، أو يتأول فيه تأويلاً مرجوحاً ، أو يكون في ظنه ما يعارضه ، ولا يكون معارضاً في نفس الأمر ، أو يقلد غيره في فتواه بخلافه ، لا اعتقاده أنه أعلم منه ، وأنه إنما خالفه لما هو أقوم منه ، ولو قدر انتفاء ذلك كله — ولا سبيل إلى العلم بانتفاءه ولا ظن — لم يكن الراوي معصوماً ، ولم توجب مخالفته لما رواه سقوط عدالته حتى تغلب سبائنه حسناته ، وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصل له ذلك . » انتهى

وفي كتاب « قاموس الشريعة » للسعدي : « إذا رفع الصحابي خبراً عن الرسول صلى الله عليه وسلم بإيجاب فعل ، وجب العمل به على من بلغه من المكلفين ، إلى أن يأتي خبراً غيره ينسخ ذلك الخبر ، وحينئذ فعل من عمل بالخبر الأول الرجوع إلى الثاني ، وترك العمل بالأول . »

وفيه أيضاً : « كل مسألة لم يحل الصواب فيها من أحد القولين ففسد أحدهما لقيام الدليل على فساد ، صح أن الحق في الآخر . قال الله تعالى : « فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ! فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ؟ »<sup>(١)</sup>

وقال الامام ابن القيم في إعلام الموقعين<sup>(٢)</sup> : « كن الامام أحمد إذا وجد النص أفتى بموجبه ، ولم يلتفت إلى ما خالفه ، ولا من خالفه ، كأنما من كان ، ولذا لم يلتفت إلى خلاف عمر رضي الله عنه في المبتوتة ، لحديث فاطمة بنت قيس<sup>(٣)</sup> ، ولا إلى خلافه في التيمم للجنب ، لحديث عمار بن ياسر<sup>(٤)</sup> ، ولا خلافه في استدامة الحريم الطيب الذي يطيب به قبل إحرامه ، لصحة حديث عائشة في ذلك<sup>(٥)</sup> ؛ ولا خلافه في منع المفرد والقارن من الفسخ إلى

(١) سورة يونس ، آية ٣٢

(٢) ص ٣٢ ج ١ - القاهرة ، مطبعة النيل ١٢٢٥

(٣) تجد حديثها في الصحيحين والسنن ، وسلاسته : أن زوجها قد طلقها ثلاثاً ولم يحمل لها الرسول (ص) سكناً ولا نفقة ؛ وقد انكر عليها عمر وعائشة هذا الحديث وقال عمر : « لا تترك كتاب الله وسنة نبيها لقول امرأة لا تدري لعلها حفظت أو نسيت » ؛ فقالت فاطمة : « بيني وبينكم كتاب الله » قال الله تعالى : « فطلقوهن لعدتهن » . حتى قال « لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » (سورة الطلاق ، آية ١) فاي امر يحدث بعد الثلاث ؟ راجع : نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٢٢٨ محمد بهجة البيطار

(٤) يشير إلى ما أورده البخاري في صحيحه ومنه قول عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما : « أما تذكر أنا كنا في سفر ، أنا وأنت ، فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتممكت (أي تفرغت في القرب) فصببت فذكرت ذلك للنبي (ص) فقال النبي (ص) : كان يكفك هكذا : فضرب النبي (ص) بكفيه الأرض وفتح فيها ، ثم مسح بها وجهه وكفيه . » - أي إلى الرسفين - وهذا مذهب أحمد فلا يجب عليه المسح إلى المرفقين ، ولا الضربة الثانية إلى الكفين . راجع شرح القسطلاني للبخاري ، ج ١ ، ص ٧٢ محمد بهجة البيطار

(٥) يشير إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عائشة ، قالت : « كنت أطيب رسول الله (ص) لأحرامه حين يحرم ، ولعله قل أن يطوف بالبيت . » واستدل به على استحباب التطيب عند -

التمتع لصحة أحاديث الفسخ <sup>(١)</sup> ؛ وكذا لم يلتفت إلى قول علي وعثمان وطلحة وأبي بن كعب رضي الله عنهم في ترك الغسل من الإكسال <sup>(٢)</sup> ، لصحة حديث عائشة <sup>(٣)</sup> أنها فعلته هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأغسلا ؛ ولم يلتفت إلى قول ابن عباس ، وإحدى الروابطين عن علي ، أن عدة المتوفى عنها الحامل أقصى الاجلّين ، لصحة حديث مبيعة الأسلمية <sup>(٤)</sup> ؛ ولم يلتفت إلى قول معاذ ومعاوية في توريت المسلم من الكافر ، لصحة الحديث المانع من التوارث بينهما <sup>(٥)</sup> ؛ ولم يلتفت إلى قول ابن عباس في الصرف ، لصحة الحديث بخلافه <sup>(٦)</sup> ؛ ولا إلى قوله بإباحة لحوم الخمر كذلك <sup>(٧)</sup> ، وهذا كثير جداً .

إرادة الاحرام ، وجواز استدامته بعد الاحرام . راجع فتح الباري ، ج ٣ ، ص ٣١٥ - ٣١٦

( محمد بهجة البيطار )

(١) أحاديث الفسخ من الحج إلى العمرة في البخاري وغيره ، وفيها امر النبي ( ص ) بحول الحج عمرة لم لم يسق الحدي منه . راجع فتح الباري ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ - ٢٤٤ ( محمد بهجة البيطار )

(٢) أكل الرجل : إذا جامع ثم ادركه فتور ، فلم يزل . راجع النهاية لابن الأثير ج ٤ ، ص ٢١ ( محمد بهجة البيطار )

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عائشة ( رض ) أن رجلاً سأل النبي ( ص ) عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل ، وعائشة ( رض ) جالسه ، فقال رسول الله ( ص ) : [ اني لأفعل ذلك أنا وهذا ، ثم نفقسل .

(٤) وضعت سبعة بعد وفاة زوجها بليل ، فجاءت النبي ( ص ) فاستأذنته أن تنكح ؛ فأذن لها . فزكمت والحديث مروي بطرق ، وتجدد في الصحيحين وغيرهما . راجع فتح الباري ، ج ٩ ، ص ٤١٤ ( محمد بهجة البيطار )

(٥) الحديث المشار إليه ، هو حديث أسامة بن زيد الذي أخرجه البخاري في صحيحه ، أن النبي ( ص ) قال : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم . » وقد رواه أصحاب السنن أيضاً .

( محمد بهجة البيطار )

(٦) الحديث المشار إليه هو حديث أبي سعيد الخدري ( رض ) قال : قال رسول الله [ ص ] : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، ونقر بالنقر ، والمالح بالمالح ؛ مثلاً بمثل بدا بيد . فمن ازداد أو استزاد فقد أربى . الأخذ والمعطي فيه سواء » رواه أحمد والبخاري . وفي الصحيحين والسنن أحاديث أخرى بمعناه .

(٧) « نهى النبي [ ص ] عن لحوم الخمر . » أخرجه البخاري في صحيحه من حديث البراء بن عازب وفي الصحيحين وغيرهما أيضاً أحاديث بمعناه .

محمد بهجة البيطار

ولم يكن يُقَدِّم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب ولا عدم علمه بالخالف ، الذي يسميه كثير من الناس إجماعاً ، ويقدمونه على الحديث الصحيح . وقد نص الشافعي في رسالته الجديدة على أن : « ما لا يُعلم فيه الخلاف لا يقال له إجماع » . ولفظه : « ما لا يُعلم فيه الخلاف فليس إجماعاً » . ثم قال ابن القيم : « ونصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الإمام أحمد ، وسائر أئمة الحديث ، أجل من أن يُقدَّم عليها قوتهم وإجماع » . مضمونه عدم العلم بالخالف ، ولو ساغ فتعطلت النصوص ، وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة ، أن يُقدِّم جهله بالخالف على النصوص ؛ فهذا هو الذي أنكره الإمام أحمد والشافعي من دعوى الإجماع ، لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاد لوجوده . » انتهى

وقال العارف الشمراني قدس الله سره في الميزان <sup>(١)</sup> : « فان قلت : » فما أصنع بالأحاديث التي صححت بعد موت إمامي ، ولم يأخذ بها ؟ » فالجواب : « ينبغي لك أن تعمل بها ، فان إمامك لو ظفر بها ، وصححت عنده ، وربما كان أمرك بها ، فان الأئمة كلهم أمرى في يد الشريعة ، ومن فعل ذلك فقد حاز الخير بكتابتنا بدنه ، ومن قال : « لا أعمل بالحديث إلا إن أخذ به إمامي ! » فاته خير كثير ، كما عليه كثير من المقلدين لأئمة المذاهب ، وكان الأولى لهم العمل بكل حديث صح بعد إمامهم ، انفيذاً لوصية الأئمة ، فان اعتقادنا فيهم ، أنهم لو عاشوا وظفروا بتلك الأحاديث التي صححت بعدهم ، لأخذوا بها ، وعملوا بها وتركوا كل قياس كانوا قاسوه ، وكل قول كانوا قالوه . وقد بلغنا من طرق صحيحة أن الإمام الشافعي أرسل يقول للإمام أحمد ابن حنبل : « إذا صح عندكم حديث فاعلمونا » ، لتأخذ به وترك كل قول قلناه قبل ذلك ، أو قاله غيرنا ، فانكم أحفظ للحديث . ونحن أعلم به . »

وقال الشمراني <sup>(٢)</sup> قدس سره أيضاً في الرد على من يزعم أن الإمام أبا حنيفة

(١) الميزان - ص ٢٠ « ذ . س »

(٢) ص ٧١ « ذ . س »



رضي الله عنه ، يُقدِّم القياس على الحديث مانصه : « وَيُحْتَمَلُ أَنْ الَّذِي أَضَافَ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُقَدِّمُ الْقِيَاسَ عَلَى النَّصِّ ، ظَفِرَ بِذَلِكَ فِي كَلَامٍ مَقْلَبِهِ الَّذِينَ يُلْزَمُونَ الْعَمَلَ بِمَا وَجَدُوهُ عَنْ إِمَامِهِمْ مِنَ الْقِيَاسِ ، وَيَبْتَزُونَ الْوَجْهَ الَّذِي صَحَّ بَعْدَ مَوْتِ الْإِمَامِ ، فَالْإِمَامُ مُعْذَرٌ ، وَاتِّبَاعُهُ غَيْرُ مُعْذَرٍ ، وَقَوْلُهُمْ : « إِنْ إِمَامُنَا لَمْ يَأْخُذْ بِهَذَا الْحَدِيثِ » لَا يَنْهَضُ حُجَّةً ، لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَظْفَرْ بِهِ أَوْ ظَفِرَ بِهِ لَكِنْ لَمْ يَصَحَّ عِنْدَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ الْأَئِمَّةِ كُلِّهِمْ : « إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبُنَا » وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مَعَهُ قِيَاسٌ وَلَا حُجَّةٌ ، إِلَّا طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ بِالتَّسْلِيمِ لَهُ . » انتهى

وقال العمدة الشهير السيد محمد عابدين الدمشقي في شرح المنظومة المسماة بعقود رَسْمِ الْمُفْتِي : « إِنْ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، مِنْ شِدَّةِ احْتِيَاطِهِ وَوَرَعِهِ وَعِلْمِهِ بِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ مِنْ آثَارِ الرَّحْمَةِ قَالَ لِأَصْحَابِهِ : إِنْ تَوَجَّهَ لَكُمْ دَلِيلٌ فَقُولُوا بِهِ . » وقال بعد أسطر : « فَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي . » وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ عَنْ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَنَقَلَ فِيهَا عَنِ الْبَحْرِ قَالَ : إِنْهُمْ نَقَلُوا عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُفْتِيَ بِقَوْلِنَا حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ آيِنَ قُلْنَا ، حَتَّى نَقُلَ فِي السَّرَاجِيَةِ أَنَّ هَذَا سَبَبُ مُخَالَفَةِ عَصَامَ لِلْإِمَامِ ، وَكَانَ يُفْتِي بِخِلَافِ قَوْلِهِ كَثِيرًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ الدَّلِيلَ ، وَكَانَ يَظْهَرُ لَهُ دَلِيلٌ غَيْرُهُ فَيُفْتِي بِهِ . »

وفيها أيضًا عن العلامة قاسم أنه قال في رسالته المسماة رفع الاشتباه ، عن مسألة المياه : « لَمَّا مَنَعَ عَلَاؤُنَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ مَنْ كَانَ لَهُ أَهْلِيَّةُ النَّظَرِ مِنْ مُحَضِّ نَقْلِهِمْ عَلَى مَارَوَاهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ يَوْسُفَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو يَوْسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفْتِيَ بِقَوْلِنَا مَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْ آيِنَ قُلْنَا ، تَقْبَلُ مَا خَذَمَ ، وَحَصَلَتْ مِنْهَا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْكَثِيرِ ، وَلَمْ أَفْنَعْ بِتَقْلِيدِ

ما في صحف كثير من المصنفين ٠٠٠ الخ »  
وقال في رسالة أخرى : « وإني ، والله الحمد ، لأقول كما قال الطحاوي  
لاين حربويه : لا يقبل إلا عَصِي أو غبي » انتهى

٣

### الثمرّة الثالثة :

في « حصول المأمول من علم الاصول » مانصه <sup>(١)</sup> : « اعلم أنه لا يضر الخبر  
الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه ، لأن قول الأكثر ليس بحجة ؛ وكذا عمل  
أهل المدينة بخلافه ، خلافاً للمالك وأتباعه ، لأنهم بعض الأمة ، ولجواز أنهم  
لم يبلغهم الخبر . ولا يضره عمل الراوي له بخلافه ، خلافاً لجمهور الحنفية وبعض  
المالكية ، لأننا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر ، ولم نتعبد بما فهمه الراوي ، ولم  
يأت من قديم عمل الراوي على روايته بحجة تصلح للاستدلال بها ، ولا يضره  
كونه مما تعم به البلوى ، خلافاً للحنفية وأبي عبد الله البصري ، لعمله حجة  
والتابعين بأخبار الآحاد في ذلك . ولا يضره كونه في الحدود والكفارات ،  
خلافاً للكرخي من الحنفية ، ولا وجه لهذا الخلاف فهو خبر عدل في حكم  
شرعي ، ولم يثبت في الحدود والكفارات دليل يخصها من عموم الاحكام الشرعية  
ولا يضره أيضاً كونه زيادة على النص القرآني ، أو السنة القطعية ، خلافاً  
للحنفية ، فقالوا إذا أورد بالزيادة كان نسخاً لا يقبل . والحق القبول ، لأنها  
زيادة غير منافية للمزيد ، فكانت مقبولة ، ودعوى أنها ناسخة ممنوعة . وهكذا  
إذا ورد الخبر مخصصاً للعام من كتاب أو سنة ، فإنه مقبول ، ويبني العام على  
الخاص ، خلافاً لبعض الحنفية ، وهكذا إذا ورد مقيداً لمطلق الكتاب أو السنة  
المتواترة . ولا يضره أيضاً كون راويه انفرد بزيادة فيه ، على ما رواه غيره ، إذا  
كان عدلاً ؛ فقد يحفظ الفرد ما لا تحفظه الجماعة ، وبه قال الجمهور ؛ وهذا في

(١) صديق حسن خان : ص ٥٩ - القسطنطينية ، مطبعة الجواب ١٢٩٦ هـ .

صورة عدم المنافاة . إلا أن رواية الجماعة أرجح ؛ ومثل انفراد العدل بالزيادة انفرادُهُ يرفع الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي وقفه الجماعة ؛ وكذا انفرادُهُ بإسناد الحديث الذي أرسلوه . وكذا انفرادُهُ بوصل الحديث الذي قطعه ، فإن ذلك مقبول منه ، لأنه زيادة على ماردِّه ، وتصحيح لما أعلوه . ولا يضره أيضا كونه خارجاً مخرج ضرب الأمثال .»

٤

### الشمرة الرابعة :

قال الامام شمس الدين ابن القيم الدمشقي في كتاب الروح : . ينبغي أن يفهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم مراده من غير غلو ولا نقصير ، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله ، ولا يقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان . وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال عن الصواب ، ما لا يعلمه إلا الله ؛ بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الاسلام . بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع ، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد ، فيتفق سوء الفهم في بعض الاشياء من المتبوع ، مع حسن قصده ، وسوء القصد من التابع . فيامحنة الدين وأهله ! والله المستعان . وهل أوقع القدرية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والروافض وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس . هو موجب هذه الأفهام ! والذي فهمه الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومن تبعهم عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو هجور لا يلتفت إليه ، ولا يرفع هؤلاء به رأساً ؛ والكثرة أمثلة هذه القباعدة تركناها ، فإننا لو ذكرناها لزادت على عشرات ألوف ، حتى أنك لتعمر على الكتاب من أوله إلى آخره . فلا تجد صاحبه فهم عن الله ورسوله مراده كما ينبغي في موضع واحد ، وهذا إنما يعرفه من عرف ما عند الناس وعرضه على ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم . وأما من عكس الأمر

فعرض ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم على ما اعتقده وانتحلته ، وقلد فيه من أحسن به الظن . فليس بجدي الكلام معه شيئاً ، فدعه وما اختاره لنفسه ودله ماتولى . وأحمد الذي عافاك مما ابتلاه به . . انتهى

وقال الامام غلم الدين الشيخ صالح الفلاني المالكي الأثري في كتابه « إيقاظ الهمم »<sup>(١)</sup> :  
 « ترى بعض الناس إذا وجد حديثاً يوافق مذهبه ، فرح به وأنقاد له وسلم ؛ وإن وجد حديثاً صحيحاً سالماً من النسخ والمعارض ، مؤيداً لمذهب غير إمامه ، فتح له باب الاحتمالات البعيدة ، وضرب عنه الصفح والمعارض . ويلتمس لمذهب إمامه أو جهة من الترجيح ، مع مخالفته للصحابة والتابعين والنص الصريح ؛ وإن شرح كتاباً من كتب الحديث حرّف كل حديث خالف رأيه الحديث ؛ وإن عجز عن ذلك كله أدعى النسخ بلا دليل . أو الخصوصية ، أو عدم العمل به ، أو غير ذلك مما يحفر ذهنه العليل ؛ وإن عجز عن ذلك كله أدعى أن إمامه اطلع على كل مروية أو جليلة . فما ترك هذا الحديث الشريف ، إلا وقد اطلع على طعن فيه برأيه المنيف ، فيتخذ علماء مذهبه أرباباً ، ويفتح لمناقبتهم وكراماتهم أبواباً ، ويعتقد أن كل من خالف ذلك لم يوافق صواباً ؛ وإن نصحه أحد من علماء السنة اتخذه عدواً ، ولو كانوا قبل ذلك أحياباً ؛ وإن وجد كتاباً من كتب مذهب إمامه المشهورة قد تضمن نصحه وذم الرأي والتقليد ، وحرّض على اتباع الأحاديث المشهورة نبذه وراء ظهره . وأعرض عن نهيه وأمره ، واعتقده حجةً محجوراً . . انتهى  
 أقول : إن الشيخ الفلاني هو من كبار من أخذ عنه مسند الشام الشيخ عبد الرحمن الكزبري ومن طريقه ارتفع علو إسناده في البخاري هو ومن شاركه في الأخذ عنه رحمه الله تعالى .



### الشجرة الخامسة :

لزوم قبول الصحيح وإن لم يعمل به أحد - قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في رسالته الشهيرة : « ليس لأحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول إلا بالاستدلال ، ولا يقول بما استحسن ، فإن القول بما استحسن شيء يُجَدُّهُ لا على مثال سبق . » وقال أيضاً : « إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الإبهام بخمس عشرة ، فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الأبل ، صاروا إليه . » قال : ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم - حتى ثبت لم أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي هذا الحديث دلالتان : إحداهما قبول الخبر ، والأخرى : أن يُقبل الخبر في الوقت الذي يثبت فيه ، وإن لم يمتص عمل من أحد من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا ، ودلالة على أنه لو مضى أيضاً عمل من أحد من الأئمة ثم وجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودلالة على أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبت بنفسه لاجتماع غيره بعده . »

قال الشافعي : « ولم يقل المسلمون قد عمل فينا عمر بخلاف هذا من المهاجرين والأنصار ، ولم تذكروا أنتم أن عندكم خلافة ، ولا غيركم ، بل صاروا إلى ماوجب عليهم من قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وترك كل عمل خالفه ، ولو بلغ عمر هذا صار إليه إن شاء الله ، كما صار إلى غيره مما بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بتقواه ، وتأديته الواجب عليه ، في اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلمه بأن ليس لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمر ، وأن طاعة الله في اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم . » انتهى وقال علم الدين القلاني المتقدم ذكره في كتابه « إيقاظ الهمم » : قال شيخ



مشايخنا محمد حياة السندي ، قال ابن الشحنة في « نهاية النهاية » : « وإن كان - أي ترك الإمام الحديث - لضعفه في طريقه ، فيَنْظُرُ إن كان له طريق غير الطريق الذي ضعفه به ، فينبغي أن نعتبر ، فإن صحَّ عمل بالحديث ، وبكون ذلك مذهبه ، ولا يخرج مقلده عن كونه حنفياً بالعمل به ؛ فقد صحَّ أنه قال : « إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي » كذا قال بعض من صنف في هذا المقصود . »

وقال في البحر : « وإن لم يستفت ولكن بلغه الخبر ، وهو قوله ، عليه وعلى آله الصلاة والسلام : « أَنْظِرِ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ » وقوله « الغيبة تُنْظَرُ الصَّائِمِ » ولم يعرف النسخ ولا تأويله ، فلا كفارة عليه عندهما ، لأن ظاهر الحديث واجب العمل ، خلافاً لأبي يوسف لأنه قال : « ليس للعامة العمل بالحديث لعدم علمه بالناسخ والمنسوخ . »

ونقل ابن العز في حاشية الهداية ذلك أيضاً عن أبي يوسف ، وعمل بأن على العامة الاقتداء بالفقهاء ، لعدم الاهتداء في حقه إلى معرفة الأحاديث ؛ قال : « في تعليقه نظر ، فإن المسألة إذا كانت مسألة النزاع بين العلماء ، وقد بلغ العامي الحديث الذي احتج به أحد الفريقين ، كيف يقال في هذا إنه غير معذور ؟ فان قيل : « هو منسوخ » ، فقد تقدم أن المنسوخ مابعارضة ؛ « من سمع الحديث فعمل به وهو منسوخ ، فهو معذور إلى أن يبلغه الناسخ ؛ ولا يقال لمن سمع الحديث الصحيح ؛ لا تعمل به حتى تقرضه على رأي فلان أو فلان » وإنما يقال له : أنظر هل هو منسوخ أم لا ؟ أما إذا كان الحديث قد اختلف في نسخه كما في هذه المسألة ، فالعامل به في غابة العذر ؛ فإن تطرَّق الاحتمال إلى خطأ المفتي أولى من تطرَّق الاحتمال إلى نسخ ما سمعه من الحديث . » إلى أن قال : « فإذا كان العامي يسوغ له الأخذ بقول المفتي ، بل يجب عليه مع احتمال خطأ المفتي ، كيف لا يسوغ الأخذ بالحديث ؟ فلو كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها فلان ، لكان قولهم شرطاً في العمل بها ، وهذا من أبطل الباطل ؛ ولذا أقام الله الحجة برسوله صلى الله عليه وسلم ،

دون آحاد الأمة ؛ ولا يفرض احتمال خطأ لمن سعمل بالحديث وأفتى به بعد فهمه  
إلا وأضعاف أضعافه حاصل لمن أفتى بتقليد من لا يعلم خطاه من صوابه ۝ ويجوز  
عليه التناقض والاختلاف ۝ ويقول القول ويرجع عنه ، ويحكي عنه عدة أقوال ،  
وهذا كله فيمن له نوع أهلية ، وأما إذا لم يكن له أهلية ففرضه ما قال الله  
تعالى « فاسألوا أهل الذکر إن كنتم لاتعلمون <sup>(١)</sup> » وإذا جاز اعتماد  
المستفتي على ما يكتب له من كلامه أو كلام شيخه وإن علا ، فلا يجوز  
اعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى  
بالجواز ؛ وإذا قدر أنه لم يفهم الحديث فكما إذا لم يفهم فتوى المفتي فيسأل من  
من يعرف معناها فكذلك الحديث . انتهى بحروفه .

٦

### الثمرة السادسة .

قال علم الدين القلاني في « إيقاظ الهمم <sup>(١)</sup> » نقلاً عن الإمام السندي  
الحنفي قدس سره ما نصه « تقرر أن الصحابة ما كانوا كلهم مجتهدين على اصطلاح  
العلماء ، فإن فيهم القروي والبدوي ، ومن سمع منه صلى الله عليه وسلم حديثاً  
واحداً ، أو صحبه مرة . ولا شك أن من سمع حديثاً عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أو عن واحد من الصحابة رضي الله عنهم كان يعمل به حسب  
فهمه ، مجتهداً كان أو لا ، ولم يعرف أن غير المجتهد منهم كلف بالرجوع إلى  
المجتهد فيما سمعه من الحديث ، لا في زمانه صلى الله عليه وسلم ، ولا بعده في  
زمان الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا تقرير منه صلى الله عليه وسلم بجواز العمل  
بالحديث لغير المجتهد ، وإجماع من الصحابة عليه ، ولو لا ذلك لأمر الخلفاء  
غير المجتهد منهم بترسيما أهل البوادي ، أن لا يعملوا بما بلغهم عن النبي صلى

(١) سورة النحل آية ٤٣ ، الانبياء آية ٧

(٢) ص ٩٠ ( ذ . ص )

الله عليه وسلم مشافهة أو بواسطة حتى يعرضوا على المجتهدين منهم ، ولم يرد من هذا عين ولا أثر ، وهذا هو ظاهر قوله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا »<sup>(١)</sup> ونحوه من الآيات ، حيث لم يقيّد بأن ذلك على فهم الفقهاء ، ومن هنا عرفت أنه لا يتوقف العمل بعد وصول الحديث الصحيح على معرفة عدم النسخ ، أو عدم الإجماع على خلافه ، أو المعارض ، بل ينبغي العمل به إلى أن يظهر شيء من الموانع ، فينظر ذلك ، وبكفي في العمل كون الأصل عدم هذه العوارض المانعة عن العمل ، وقد بنى الفقهاء على اعتبار الأصل في شيء أحكاماً كثيرة في الماء ونحوه لا تخصي على المتنبع لكنهم ؛ ومعلوم أن من أهل البوادي والقرى البعيدة من كان يجيئ إليه صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ويسمع شيئاً ثم يرجع إلى بلاده ويمسك به ، والوقت كان وقت نسخ وتبدل ، ولم يعرف أنه صلى الله عليه وسلم أمر أحداً من هؤلاء بالمراجعة ليغير النسخ من المنسوخ بل إنه صلى الله عليه وسلم قرّر من قال : « لا أزيد على هذا ولا أنقص » — على ما قال — ولم ينكر عليه بأنه يحتمل النسخ ، بل دخل الجنة إن صدق ، وكذلك ما أمر الصحابة أهل البوادي وغيرهم بالعرض على مجتهد ليميز له النسخ من المنسوخ ، فظهر أن الاعتبار في النسخ ونحوه بلوغ النسخ لا وجوده ، وبدل على أن الاعتبار بالبلوغ لا الوجود ، أن المكلف مأمور بالعمل على وفق المنسوخ ما لم يظهر عنده النسخ ، فإذا ظهر لا يعيد ما عمل على وفق المنسوخ ، بل صحح ذلك حديث نسخ القبلة إلى الكعبة المشرفة ، فإن خبره وصل إلى أطراف المدينة المنورة كأهل قباء وغيرهم بعد ما صلوا على وفق القبلة المنسوخة ، فمنهم من وصله الخبر في أثناء الصلاة ، ومنهم من وصله بعد أن صلى الصلاة ، والنبى صلى الله عليه وسلم قرّر على ذلك ، ولم يأمر أحداً منهم بالإعادة ، فلا عبرة لما قيل : « لا يجوز العمل قبل البحث عن المعارض والمخصّص وإن أدّعي عليه

الإجماع ■ فإنه لو سلم فإجماع الصحابة وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم مقدم على إجماع من بعدهم ؛ على أن ما أدعي من الإجماع قد علم خلافه ، كما ذكر في بحر الزر كشي في الأصول . « انتهى ملخصاً .

٧

### الثمره السابعة :

قال ابن السمعاني : « متى ثبت الخبر ، صار أصلاً من الأصول ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر ، لأنه إن وافقه فذاك ، وإن خالفه لم يجوز رد أحدهما لأنه رد للخبر بالقياس وهو مردود بالاتفاق ، فإن السنة مقدمة على القياس . « انتهى ومنه يعلم أن من رد حديث أبي هريرة في المصراة <sup>(١)</sup> ، المتفق عليه ، لأنه لم يسكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة ، فلا يؤخذ بما رواه مخالفًا للقياس ، فقد آذى قائله به نفسه ، وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه . ولا قول لأحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كائناً من كان ، وأبنا كان ، ويمن كان ، و « إذا جاء نهر الله ، بطل نهر معقل » <sup>(٢)</sup> ، وابن القياس ، وإن كان جلياً ، من السنة المطهرة ؟ إنما يصار إليه عند فقد الأصل من الكتاب والخبر ، لا مع وجود واحد منهما .

وقال ابن السمعاني في الاصطلاح : « التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله ، بل هو بدعة وضلالة ، وقد أختص أبو هريرة بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له ؛ يعني قوله : « إن إخواني من

(١) الثمرة : حابس اللبن في الضروع ؛ والمصراة : الشاة أو الزاغة تترك عن الحلب أياماً حتى يعظم ضررها ، ويخبل للمشي غزارة لبنها فيغتري . وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي ( ص ) قال : « لا تصروا الأبل والذئب ، فن ابتاعها به ذلك ، فهو بخير النظيرين بهد أن يحملها إن رضىها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر . » وأخرجه البخاري عن ابن مسعود أيضاً .

( محمد بهجة البيطار )

(٢) هو من أمثال المولدين ، ذكره الميداني في مجمع الأمثال ص ٥٨

الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَسْتَعْلِمُهُمُ الصَّفَقُ بِالْأَسْوَاقِ ، وَكَانَتْ أَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَشْهَدُ إِذَا غَابُوا ، وَأَحْفَظُ إِذَا نَسُوا . . . . . الحديث « وهو في كتاب العلم ، وأول البيوع أيضاً عند البخاري .



### الثمرة الثامنة :

لَا يَضُرُّ صِحَّةَ الْحَدِيثِ تَفَرُّدُ صَحَابِيٍّ بِهِ — قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي « إِيغَاثَةِ اللَّهْفَانِ »<sup>(١)</sup> فِي مَنَاقِشَةٍ مِنْ طَعْنٍ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا بِأَنَّهَا كَانَتْ وَاحِدَةً<sup>(٢)</sup> عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ مَانَصِهِ : « وَقَدْ رَدَّه آخَرُونَ بِمَسْلُوكِ أَوْضَعٍ مِنْ هَذَا كُلِّهِ » فَقَالُوا : هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يَرْوِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ وَحْدَهُ ، وَلَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَّا طَاوُسٌ وَحْدَهُ ؟ قَالُوا : فَأَيْنَ أَكْبَرُ الصَّحَابَةِ وَحَفَاطَتِهِمْ عَنْ رَوَايَةِ مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ ، الَّذِي الْحَاجَةُ إِلَيْهِ شَدِيدَةٌ جَدًّا ؟ فَكَيْفَ خَفِيَ هَذَا عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ ؟ وَعَرَفَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَحْدَهُ ؟ وَخَفِيَ عَلَى أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ كُلِّهِمْ وَعِلْمُهُ طَاوُسٌ وَحْدَهُ ؟ وَهَذَا أَفْسَدُ مِنْ جَمِيعِ مَا نَقَدَمُ . وَلَا تُرَدُّ أَحَادِيثُ الصَّحَابَةِ وَأَحَادِيثُ الْأُئِمَّةِ الثَّقَاتِ بِمِثْلِ هَذَا ؟ فَكَيْفَ مِنْ حَدِيثٍ تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ؟ لَمْ يَرْوِهِ غَيْرُهُ ، وَقَبْلَهُ الْأُئِمَّةُ كُلُّهُمْ ، فَلَمْ يَرْدِّهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ ؟ وَكَمْ مِنْ حَدِيثٍ تَفَرَّدَ بِهِ مَنْ هُوَ دُونَ طَاوُسٍ بِكَثِيرٍ ، وَلَمْ يَرُدِّهِ أَحَدٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ ؟ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا قَالَ : « إِنْ الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ يَرْوِهِ إِلَّا صَحَابِيٌّ وَاحِدٌ لَمْ يَقْبَلْ » وَإِنَّمَا يُحْكَمُ عَنْ أَهْلِ الْبَدْعِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ فِي ذَلِكَ أَقْوَالٌ لَا يُعْرَفُ لَهَا قَائِلٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ ؟ وَقَدْ تَفَرَّدَ الزُّهْرِيُّ

(١) ص ١٦٠ - القامرة ، الطبعة الميمنية .

(٢) يشير إلى الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم من طريق ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال : « كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ( ص ) وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنْ النَّاسُ قَدْ اسْتَمْلَوْا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُ فِيهِ أُنَاةٌ ، فَلَوْ أَمَضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ ، فَاغْنَاهُ عَلَيْهِمْ .

( محمد بهجة البيهقري )



بنحو ستين سنة لم يروها غيره ، وعملت بها الأمة ولم يردوها بقرئروا ؛ هذا مع أن عكرمة روى عن ابن عباس رضي الله عنه حديث رُكَّانه وهو موافق لحديث طاوس ، فان قدح في عكرمة أبطل وتناقض ، فإن الناس احتجوا بعكرمة ، وصحح أئمة الحفاظ حديثه ولم يلقوا إلى قدح من قدح فيه . فان قيل : « فهذا هو الحديث الشاذ » وأقل أحواله أن يتوقف فيه ، ولا يجزئ بصحته عن رسول الله عليه السلام » قيل : « ليس هذا هو الشاذ ، وإنما الشذوذ أن يخالف <sup>(١)</sup> الثقات فيما رَوَوْهُ » فيشذ عنهم بروايته ؛ فاما إذا روى الثقة حديثاً منفرداً به لم يرو الثقات خلافه ، فان ذلك لا يسمى شاذاً . وإن اصطليح على تسميته شاذاً بهذا المعنى لم يكن هذا الاصطلاح موجباً لردّه ولا مسوّغاً له . قال الشافعي رحمه الله : « وليس الشاذ أن يفرد الثقة برواية الحديث ، بل الشاذ أن يروي خلاف ما رواه الثقات » قاله في مناظرته بعض من ردّ الحديث بفرد الراوي فيه . ثم إن هذا القول ، لا يمكن أحداً من أهل العلم ، ولا من الأئمة ، ولا من أتباعهم طرده ؛ ولو طرده لبطل كثير من أقوالهم وفناويهم . والعجب أن الرادين لهذا الحديث بمثل هذا الكلام قد بنوا كثيراً من مذاهبهم على أحاديث ضعيفة ، اقرء بها روايتها ، لا تعرف عن سواهم ، وذلك أشهر واكثر من أن يعد .

٩

### الثمرة التاسعة :

ما كل حديث صحيح يُحدث به العامة — والدليل على ذلك ما رواه الشيخان عن معاذ رضي الله عنه قال : كنت ردت النبي صلى الله عليه وسلم على حمار ، فقال : « يامعاذ ! هل تدري ما حق الله على عباده ، وما حق العباد على الله ؟ » قلت : « الله ورسوله أعلم » قال : « فإن حق الله على العباد أن

(١) في الأصل : اللعنونك تخالف .

يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَحَقَّ الْعِبَادَ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ۖ قُلْتُ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا أُبَشِّرُ بِهِ النَّاسَ ؟ » قال : « لَا تَبَشِّرْهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا ! » وفي رواية لها عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما ذ وهو رَدَفَهُ : « مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » قال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أَخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا ؟ » قال : « إِذَا يَتَكَلَّمُوا » ۖ فَأَخْبَرَ بِهَا مَعَاذُ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِيًا . وروى البخاري تعليقًا عن علي رضي الله عنه : « حدثوا الناس بما يعرفون ۖ أتحبون أن يكذب الله ورسوله ؟ » ومثله قول ابن مسعود : « مَا أَنْتَ مُحَدِّثٌ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عَقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فَتْنَةٌ » . رواه مسلم .

قال الحافظ ابن حجر : « وَمِمَّنْ كَرِهَ التَّحْدِيثَ بَعْضُ دُونِ بَعْضٍ ، أَحَدٌ ، فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي ظَاهِرُهَا الْخُرُوجُ عَلَى الْأَمِيرِ ، وَمَالِكٌ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، وَأَبُو يُونُسَ فِي الْفَرَائِبِ ، وَبِئْسَ قَبْلَهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ كَمَا رَوَى عَنْهُ فِي الْجَرَّائِينَ <sup>(١)</sup> وَأَنَّ الْمُرَادَ مَا يَبْقَى مِنَ الْفَنَنِ ، وَنَحْوَهُ عَنْ حَذِيقَةٍ ، وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ أَنْكَرَ تَحْدِيثَ أَنَسٍ لِلْحِجَّاجِ بِقِصَّةِ الْعُرَيْنِيِّينَ <sup>(٢)</sup> ، لِأَنَّهُ اتَّخَذَهَا وَسِيلَةً إِلَى مَا كَانَ يَعْتمِدُهُ مِنَ الْمِبَالِغَةِ فِي سَفْكِ الدِّمَاءِ بِتَأْوِيلِهِ الْوَاهِي ، وَضَابِطُ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ بِقُوَّةِ الْبِدْعَةِ ، وَظَاهِرُهُ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مُرَادٍ ، فَالْإِمْسَاكُ عَنْهُ عِنْدَ مَنْ يُخْشَى عَلَيْهِ الْأُخْذُ بِظَاهِرِهِ مَطْلُوبٌ . . انتهى »

(١) في مسند أحمد أن أبا هريرة قال : « حفظت ثلاثة أجربة ، بثت منها جرارين » . وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة أنه قال : « حفظت عن رسول الله (ص) وعائش ، فأما أحدهما فبثته ، وأما الآخر فلو بثته قطع هذا البلعوم . » محمد بهجة البيطار

(٢) العربيون نفر قدموا على النبي (ص) فأسلموا ، فاجتروا المدينة ، فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة ، فيشربوا من لبنائها وأبوالها ففعلوا ، فصحوا ، فارتدوا وقتلوا وعائشها ، واستاقوا الإبل ، فبعت في آثارهم ، فأتى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم ، ثم لم يحبسهم حتى ماتوا . والحديث في الصحيحين وغيرهما . ( راجع فتح الباري : ١٢ ، ص ٩٨ ) محمد بهجة البيطار

ولما كان النهي للمصلحة لا للتحريم ، أخبر به معاذ لعموم الآية بالتبليغ .  
قال بعضهم : « النهي في قوله صلى الله عليه وسلم ، لا تُبَشِّرُهُمْ »  
مخصوصٌ ببعض الناس ، وبه احتج البخاري على أن العالم أن يخص بالعلم  
قوماً دون قوم ، كراهة أن لا يفهموا ، وقد يتخذ أمثال هذه الأحاديث  
البطلة <sup>(١)</sup> والمباحية <sup>(٢)</sup> ذريعة إلى ترك التكليف ورفع الأحكام ، وذلك بفضي  
إلى خراب الدنيا بعد خراب العقبي . وأين هؤلاء ممن إذا بُشِّرُوا زادوا جداً  
في العبادة ؟ وقد قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : « أنقوم الليل وقد غفر الله لك ؟ »  
فقال صلى الله عليه وسلم : « أفلا أكون عبداً شكوراً » .

\*\*\*

١٣

### بيان الحديث الحسن

#### ذِكْرُ مَا هِيَ

قال العلامة الطيبي : « الحسن مُسْتَدٌّ مِنْ قَرَبٍ مِنْ دَرَجَةِ النِّقَةِ ، أَوْ مَرَسَلٌ  
نِقَةٌ ، وَرُوي كِلَاهُمَا مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، وَسَلَّمَ مِنْ شِدْوَذٍ وَعَلَّةٍ » وهذا الحديث  
أجمع الحدود التي نُقِلَتْ فِي الْحَسَنِ وَأَضْبَطُهَا ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ حَسَنًا لِحَسَنِ الظَّنِّ  
برأيه . »

\*\*\*

(١) يقال أبطل : إذا جاء بالبطل . والبطلة : السحرة والديابطين ، وفي مسند أحد من حديث أبي  
إمامة : « اقرءوا البقرة ، فإن أخذها بركة ، وتركها حسرة ، ولا تستطيعها البطلة . » وأخرجه مسلم  
في الصلاة .

(٢) كذا في الأصل ولعلها الاباحية

## ١٤

## بيان الحسن لذاته ولغيره

اعلم : أن ما عرفناه أولاً هو الحسن لذاته ؛ قال ابن الصلاح : « الحسن لذاته أن تشتهر رواته بالصدق ، ولم يصلوا في الحفظ رتبة رجال الصحيح ؛ والحسن لغيره أن يكون في الاسناد مستور لم تتحقق أهليته ، غير مفق ، ولا كثير الخطأ في روايته ، ولا متهم بتعمد الكذب فيها ، ولا ينسب إلى مفسق آخر ، واعتضد بمنابع أو شاهد ؛ فأصله ضعيف ، وإنما طرأ عليه الحسن بالعاقد الذي عضده فاحتيل لوجود العاقد ، ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه ، ولاستمر على عدم الاحتجاج به . » كذا في فتح المغيث <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

## ١٥

## ترقي الحسن لذاته إلى الصحيح بنحو طرفه

اعلم : أن الحسن إذا روي من وجه آخر ، ترقى من الحسن إلى الصحيح ، لقوته من الجهتين ، فيعضد أحدهما بالآخر ؛ وذلك لأن الراوي في الحسن متأخر عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشهوراً بالصدق والستر ، فاذا روي حديثه من غير وجه ولو وجهاً واحداً قوي بالمتابعة وزال ما كان يُخشى عليه من جهة سوء حفظ راويه ، فارتفع حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح . قال السيد الشريف : « ونعني بالترقي أنه ملحق في القوة بالصحيح ، لا أنه عينه . »

\*\*\*

## ١٦

## بيان أول من شهر الحسن

قال الامام النووي في التقريب وشارحه السبوطي <sup>(١)</sup> : « كتاب الترمذي أصله في معرفة الحسن وهو الذي شهره » ، وأكثر من ذكره وإن وجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله . »

وقال الامام نقي الدين بن تيمية قدس سره في بعض فتاويه : « أول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف » أبو عيسى الترمذي ، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله . » وقد بين أبو عيسى مراده بذلك ، فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن فيهم منهم بالكذب ، ولم يكن شاذاً . وهو دون الصحيح الذي عرف عدالة ناقله وضبطهم . » وقال : « الضعيف الذي عرف أن ناقله منهم بالكذب ، رديء الحفظ ، فانه إذا رواه المجهول ، خيف أن يكون كاذباً ، أو سيء الحفظ ، فاذا وافقه آخر لم يأخذ عنه ، عرف أنه لم يعتمد كذبه واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممثلاً وقد يكون بعيداً ، ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكناً ، نزل من درجة الصحيح . » ثم قال نقي الدين قدس سره : « وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي ، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف . والضعيف كان عندهم نوعان : ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به ، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي ، وضعيف ضعفاً يوجب تركه ، وهو الواهي . »

\*\*\*



## ١٧

## معنى قول الترمذي «حسن صحيح»

للعلماء في ملحظ الترمذي بهذه العبارة وجوه نقلها السيوطي في التدريب <sup>(١)</sup> . قالوا :  
 « العبارة المذكورة مما أَشْكِل » لأن الحسن قاصر عن الصحيح ، فكيف يجتمع  
 إثبات القصور وتقييمه في حديث واحد ؟ وأجاب ابن دقيق العيد : بأن الحسن لا يشترط  
 فيه القصور عن الصِّحَّة إلا حيث أقرد الحسن ، أما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالْحُسْنُ  
 حاصلٌ لا محالة تبعاً للصحة . لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والائتقان ، لا ينافي وجود  
 الدُّنْيَا كالصدق ، فيصح أن يقال : حسنٌ ، باعتبار الصفة الدنيا ، صحيح باعتبار العليا .  
 ويلزم على هذا أن كل صحيح حسنٌ . وقد سبقه إلى نحو ذلك ابن المَوَّان ، قال الحافظ  
 ابن حجر : وشبهة ذلك قولهم في الراوي صدوقٌ فقط ، وصدق ضابط ، فان الأول  
 قاصرٌ عن درجة رجال الصحيح ، والثاني منهم . فكأن الجمع بينهما لا يضر ولا  
 يُشْكِل ، فكذلك الجمع بين الصحة والحسن . انتهى

\* \* \*

## ١٨

## الجواب عن مجمع الترمذي بين الحسن والغريب على اصطلاح

قد أنكر بعض الناس على الإمام الترمذي تعديده للحسن بما حدَّ به من كونه  
 بروى من غير وجه ، لقوله في بعض الأحاديث : حسنٌ غريب لانعرفه إلا من  
 هذا الوجه . والغريب الذي أقرد به الواحد . وأجاب الحافظ ابن حجر في شرح  
 النخبة <sup>(٢)</sup> : « بأن الترمذي لم يُعرِّف الحسن مطلقاً ، وإنما عرّفه بنوعٍ خاصٍ  
 منه وقع في كتابه ، وهو ما يقول فيه : حسنٌ من غير صفةٍ أخرى . وذلك

(١) ص ٥٢ - ٥٣ [ ذ ٠ س ]

(٢) ص ١٢ ذ ٠ س

أنه يقول في بعض الأحاديث : حسن ؛ وفي بعضها : صحيح ؛ وفي بعضها : غريب ؛ وفي بعضها : حسنٌ صحيحٌ ؛ وفي بعضها : حسنٌ غريبٌ ؛ وفي بعضها : صحيحٌ غريبٌ . وتعريفه إنما وقع على الأول فقط ؛ وعبارته تُرشدُ إلى ذلك . حيث قال في آخر كتابه : « وما قلنا في كتابنا : حديث حسن ، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا ، إذ كل حديث يروى ، لا يكون راويه متهمًا بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ، ولا يكون شاذًا ، فهو عندنا : حديث حسن . » فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه : حسن فقط . أما ما يقول فيه : حسنٌ صحيحٌ ، أو حسنٌ غريبٌ ، أو حسنٌ صحيحٌ غريبٌ ، فلم يرجع على تعريف ما يقول فيه : صحيحٌ فقط ، أو : غريبٌ فقط . وكأنه ترك ذلك ، استغناءً لشهرته عند أهل الفن . واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه : حسنٌ فقط ، إما لغموضه وإما لأنه اصطلاحٌ جديد . ولذلك قيده بقوله : « عندنا » ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي . انتهى

وقال شيخ الإسلام نبي الدين بن تيمية في فتاوى له : « الذين طعنوا على الترمذي لم يفهموا مراده في كثير مما قاله . فان أهل الحديث قد يقولون : هذا الحديث غريبٌ ، أي : من هذا الوجه . وقد بصرحون بذلك فيقولون : غريبٌ من هذا الوجه ؛ فيكون الحديث عندهم صحيحًا معروفاً من طريق واحد . فاذا روي من طريق آخر ، كان غريبًا من ذلك الوجه . وإن كان المتن صحيحًا معروفاً . فالترمذي إذا قال : حسنٌ غريبٌ ، قد يعني به أنه غريبٌ من ذلك الطريق ، لكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن » انتهى .

\* \* \*

١٩

مناقشة الترمذي في بعض ما يصححه أو يحسنه

قال شيخ الإسلام نبي الدين بن تيمية : « بعض ما يصححه الترمذي ، ينازعه غيره فيه ، كما قد بنازعونه في بعض ما يضعفه ويحسنه ؛ فقد بضعفت حديثًا ويصححه

البخاري ، كحديث ابن مسعود لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ابني احجاراً استنفض بيني » قال : فأتيتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْتُهُ ؛ قال : فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَتَرَكَ الرُّوْتَةَ وَقَالَ : إِنَّهَا رِجْسٌ . . . <sup>(١)</sup> فإن هذا اختلف فيه على أبي إسحق السبيعي ، فجعل الترمذي هذا الاختلاف علّة ، ورجّح روايته له عن أبي عبيدة عن أبيه ، وهو لم يسمع من أبيه ؛ وأما البخاري فصححه من طريق أخرى ، لأن أبا إسحق ، كان الحديث يكون عنده عن جماعة ، يرويه عن هذا تارة ، وعن هذا تارة ، كما كان الزهري يروي الحديث تارة عن سعيد بن المسيّب ، وتارة عن أبي سلمة ، وتارة يجمعهما ؛ فمن لا يعرفه ، فيحدث به تارة عن هذا ، وتارة عن هذا ، يظنّ بعض الناس أن ذلك غلط ، وكلامهما صحيح ، وهذا بابٌ بطول وصفه . .

\* \* \*

٢٠

### بيان أن الحسن على مراتب

نبّه الأئمة على أن الحديث الحسن على مراتب كالصحيح . قال الحافظ الذهبي : « فأعلى مراتبه : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ؛ وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؛ وابن إسحاق عن التيمي ؛ وأمثال ذلك مما قيل فيه إنه صحيح ، وهو أدنى مراتب الصحيح ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وضعفه ، كحديث الحوث بن عبد الله ، وعاصم بن ضمرة وحجاج بن أرطاة ونحوهم . .

\* \* \*

(١) في البخاري عن عبد الله بن مسعود قال : « أتى النبي (ص) الفائط ، فأخبرني أن أبيه بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرتين ، والتمست الثالث ، فلم أجده ، فأخذت روتة ، فأتيت بها ، فأخذ الحجرين وألقى الروتة وقال : هذا ركس . .

وأما رواية : « ابني احجاراً استنفض بها » فهي في البخاري من حديث أبي هريرة وكلامها في كتاب الوضوء .  
عمد بهجة البطل

## ٢١

## بيان كون الحسن حجة في الامام

قال الأئمة : « الحسن » كالصحيح في الاحتجاج به ، وإن كان دونه في القوة ، ولهذا أدرجه طائفة من نوع الصحيح ، كالحاكم ، وابن حبان ، وابن خزيمة ، مع قولهم بأنه دون الصحيح المبيّن أولاً . .

وقال السخاوي في الفتح : « منهم من يدرج الحسن في الصحيح لاشتراكهما في الاحتجاج ، بل نقل ابن تيمية إجماعهم إلا الترمذي خاصة عليه . .

قال الخطابي : « على الحسن مدار أكثر الحديث ، لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح ، وتعمل به عامة الفقهاء ، وقبله أكثر العلماء ، وشدد بعض أهل الحديث ، فرداً بكل علة ، فادحة كانت أم لا ، كما روي عن ابن أبي حاتم أنه قال : سألت أبي عن حديث فقال : « إسناده حسن » فقلت : « يثبت به ؟ » فقال : « لا ! » انتهى

والصواب مع الجمهور لما بينه الخطابي . هذا في الحسن لذاته وأما الحسن لغيره فيخلق بذلك في الاحتجاج لكن فيما تكثر طرقه عند قوم ، كما سفيقه في بحث انجبار الضعيف قريباً .

\* \* \*

## ٢٢

## قبول زيادة راوي الصحيح والحسن

قال الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها : « وزيادة راويها — أي الصحيح والحسن — مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق من لم يذكر تلك الزيادة ؛ لأن الزيادة إما أن تكون لانساف بينهما وبين رواية من لم يذكرها ، فهذه تقبل مطلقاً ، لأنها في حكم الحديث المستقل ، الذي يفرد به الثقة ، ولا يرويه عن شيخه غيره ، وإما أن تكون منافية ، بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى ، فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها ، فيقبل الراجح ، ويرد المرجوح ، واشتهر عن جمع من

العلماء القولُ بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل ، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، ثم يفسرون الشذوذَ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه ، والعجبُ ممن أغفل منهم ، مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حدّ الحديث الصحيح وكذا الحسن ؛ والمنقولُ عن أئمة الحديث المتقدمين ، كعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى القطان ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، والبخاري ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والنسائي ، والدارقطني ، وغيرهم ، اعتبارُ الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ؛ ولا يعرف عن أحدهم إطلاق قبول الزيادة . انتهى .

\* \* \*

٢٣

### بيان القاب للحديث تشمل الصحيح والحسن

وفي

الجيد والقوي والصالح

والمعروف والمحفوظ والمجود والثابت والمقبول

• هذه الالفاظ مستعملة عند أهل الحديث في الخبر المقبول ، والفرق بينها أن الجَوْدَةَ قد يعبر بها عن الصحة ، فيساوى حينئذٍ الجيد والصحيح ، إلا أن المحقق منهم ، لا يمدل عن الصحيح إلى جيد إلا لفككتة كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح ، فالوصف به حينئذٍ أنزل رتبة من الوصف بصحيح وكذا القوي . وأما الصالح فيشمل الصحيح والحسن . لصلاحيتهما للاحتجاج ؛ ويستعمل أيضاً في ضعيف يصلح للاعتبار . وسيأتي إن شاء الله معنى الاعتبار في تنبيه على حدة قبل بحث الانواع التي تختص بالضعيف . وأما المعروف ، فهو مقابل المنكر ، والمحفوظ مقابل الشاذ . وسيأتي بيان ذلك . والمجود الثابت ، يشملان الصحيح والحسن ، كذا في التدريب <sup>(١)</sup> وقد عرّف



الحافظ ابن حجر المقبول في شرح التلخيص بالذي يجب العمل به عند الجمهور ، والمراد بالذي لم يرجح صدق المخير به .

\* \* \*

## ٢٤

## بيان الضعيف

## ماهية الضعيف وأقسامه

قال النووي<sup>(١)</sup> : « الضعيف ما لم يوجد فيه شروط الصحة ، ولا شروط الحسن ، وأنواعه كثيرة : منها الموضوع ، والمقلوب ، والشاذ ، والمنكر ، والمعلل ، والمضطرب ، وغير ذلك ، مما سيفصل بعونه تعالى . »

\* \* \*

## ٢٥

## تفاوت الضعيف

بتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف روايته ، وخفته ، كصححة الصحيح ؛ فمنه أوهى ، كما أن من الصحيح أصح . قال السخاوي في الفتح : « واعلم أنهم كما تكلموا في أصح الأسانيد ، مشوا في أوهى الأسانيد ؛ وفائدته ترجيح بعض الأسانيد على بعض ، وتمييز ما يصاح للاعتبار بما لا يصاح . » انتهى .  
وللحاكم تفصيل لأوهى أسانيد الرجال والبلاد ، ساقه في التدريب ؛ ولابن الجوزي كتاب في الأحاديث الواهية .

\* \* \*

(١) شرح صحيح مسلم : ج ١ ، ص ١٩ [ ذ . س ]

## ٢٦

## بحث الضعيف اذا تعددت طرقه

اعلم : أن الضعيف لكذب راويه أو لفسقه ، لا ينبغي بتعدد طرقه المائلة له لقوة الضعف ، وتقاعد هذا الجابر . نعم ! يرتقي بمجموعه عن كونه منكراً ، أو لا أصل له . وربما كثرت الطرق حتي أوصلته إلى درجة المستور ، والسيء الحفظ . بحيث إذا وجد له طريق آخر ، فيه ضعف قريب محتمل ، ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن . نقله في التدريب <sup>(١)</sup> عن الحافظ ابن حجر .

وقال السخاوي في فتح المغيث : إن الحسن لغيره بلحق فيما يُحتج به ، لكن فيما تكثرت طرقه ، ولذلك قال النووي في بعض الأحاديث : « وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة ، فمجموعها يقوي بعضه بعضاً ، ويصير الحديث حسناً ، ويحتج به » . وسبقه البيهقي في ثبوت الحديث بكثرة الطرق الضعيفة . وظاهر كلام أبي الحسن بن القطان يرشد إليه ، فإنه قال : « هذا القسم لا يُحتج به كله ، بل بعمل به في فضائل الأعمال ، ويؤتوقف من العمل به في الأحكام ، إلا إذا كثرت طرقه ، أو عضده اتصال عمل ، أو موافقة شاهد صحيح ، أو ظاهر القرآن واستحسنه شيخنا — يعني ابن حجر — وصرح في موضع آخر بأن الضعف الذي ضعفه ناشئ عن سوء حفظه ، إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن .

وفي عون الباري نقلاً عن النووي أنه قال : « الحديث الضعيف عند تعدد الطرق يرتقي عن الضعف إلى الحسن ، ويصير مقبولاً ، معمولاً به » . قال الحافظ السخاوي : « ولا يقضي ذلك الاحتجاج بالضعيف ، فإن الاحتجاج إنما هو بالهيئة المجموعة ، كالمرسل ، حيث اعتضد بمرسل آخر ، ولو ضعيفاً كما قاله الشافعي والجمهور » . انتهى .

وقد خالف في ذلك الظاهرية ، قال ابن حزم في الملل <sup>(٢)</sup> في بحث صفة وجوه النقل

(١) ص ٥٨ « ذس » .

(٢) ص ٨٣ ، ج ٢ — القاهرة ، المطبعة الادبية ١٣١٧ هـ .

الستة عند المسلمين ماصورته : « الخامس شيء نُقِلَ كما ذكرنا ، إما بنقل أهل المشرق والمغرب ، أو كافة عن كافة ، أو ثقة عن ثقة ، حتى يبلغ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة أو مجهول الحال ؛ فهذا أيضاً يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه وهو المتجه »

\*\*\*

## ٢٧

ذكر قول مسلم رحمه الله

ان الراوي عن الضعفاء غاشي آثم جاهل

قال الإمام النووي<sup>(١)</sup> : « اعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه ، لصيانة الشريعة المكرومة . وليس هو من الغيبة المحرمة ، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمين . ولم يزل فضلاء الأئمة « أخبارهم ، وأهل الورع منهم يفعلون ذلك » انتهى

وقد تكلم الإمام مسلم على جماعة منهم في مقدمة صحيحه ثم قال<sup>(٢)</sup> : « وأشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم في متهمي رواية الحديث وإخبارهم عن معابهم » كثير يطول الكتاب بذكره على استقصائه ، وفيما ذكرنا كفاية لمن تفهم وعقل مذهب القوم فيما قالوا من ذلك وبينوا ، وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معاب رواية الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر ، إذ الأخبار في أمر الدين ، إنما تأتي بتحليل أو تحريم ، أو أمر أو نهى ، أو ترغيب أو ترهيب ؛ فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ، ولم يبين ما فيه لغيره من جهل معرفته ، كان آثماً بفعله ذلك ، غاشياً لعوام المسلمين ، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها

(١) صحيح مسلم ، ص ٦٠ ذ ٥

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٩

أو يستعمل بعضها ، ولعلها ، أو أكثرها ، أ كاذب لا أصل لها ، مع أن الأخبار  
الصحيح من رواية الثقات ، وأهل القناعة ، أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة  
ولا مقنع ، ولا أحسب كثيراً ممن يرجع من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف  
والأسانيد المجهولة ، ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهن والضعف ، إلا أن  
الذي يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادة التكثير بذلك عند العوام ، ولأن يقال  
ما أكثر ما جمع فلان من الحديث ، وألف من العدد . ومن ذهب في العلم هذا المذهب ،  
وسلك هذا الطريق ، لا نصيب له فيه ، وكان بأن يسمى جاهلاً أو لى من أن ينسب  
إلى علم . انتهى كلام الأئمة مسلم رحمه الله تعالى ورضي عنه ولقد شفي وكفى .

\* \* \*

## ٢٨

تسليم الإمام مسلم على رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة  
وقد فهم بها إلى العوام ، وإيجابه رواية ما عرفت صحة مخارجه

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى في خطبة صحيحه<sup>(١)</sup> : « فلو لا الذي رأينا من سوء صنيع  
كثير ممن نصب نفسه محدثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة ، والروايات المنكرة  
وتروكهم الاختصار على الأخبار الصحيحة ، مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة ،  
بعد معرفتهم ، وإقرارهم بالسنتهم أن كثيراً مما يقدفون به إلى الأغبياء من الناس ، هو  
مستنكر عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة الحديث ، لما سهل علينا  
الانقصاب لما سألنا من التمييز والتحصيل ، ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر  
القوم الأخبار المنكرة ، بالأسانيد الضعاف المجهولة ، وقد فهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون  
عيوبها ، خف على قلوبنا وإجابتك إلى ما سألنا ، ثم قال : « اعلم — وفقك الله تعالى —  
أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين لها

من المتهمين ، أن لا يردي منها إلا ما عرف صحة مخارجه ، والستارة في ناقله ، وأن يثقي منها ما كان عن أهل التهم والمعادين من أهل البدع . والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ماخالفه ، قول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا . . . . . الآية <sup>(١)</sup> » وقال عز وجل : « يَمُنُّ تَرَضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ <sup>(٢)</sup> » وقال سبحانه : « وَأَشْهِدُوا ذُوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ <sup>(٣)</sup> » . فدل بما ذكرنا من هذه الآي ، أن خبر الفاسق سافط غير مقبول ، وأن شهادة غير العدل مردودة ، والخبر إن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه ، فقد يجتمعان في معظم معانيها ، إذ خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم . ودلت السنة على نفي رواية المفكر من الاخبار ، كمنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق ، وهو الاثر المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَوَيْلٌ لِمَنْ أَحَدَهُ الْكَاذِبِينَ » . ثم ساق مسلم رحمه الله ماورد في عهد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم ، لما هو متواتر . ثم أسند عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَن يَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنَا سُبْحَتُ يَحْدِثُونَ كُفْرًا بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ، فَأَبَاكُمْ وَأَبَاءَهُمْ لَا يُضِلُّوكُمْ وَلَا يُفْتِنُوكُمْ » .

\*\*\*

٢٨

## تحذير الإمام مسلم من روايات القصاص والصلحين

روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن عاصم قال : « لَا تَجَالِسُوا الْقُصَّاصَ » وعن يحيى ابن سعيد القطان قال : « لَمْ تَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ » . وفي رواية : « لَمْ تَرَ أَهْلَ الْخَيْرِ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ » . قال مسلم : « بَعْنِي أَنَّهُ يَجْرِي الْكَذِبُ

(١) سورة الحجرات ، آية ٦

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٨٢

(٣) سورة الطلاق ، آية ٢



على لسانهم ولا يعتمدون الكذب . قال النووي : « لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث ، فيقع الخطأ في رواياتهم » ولا يعرفونه ، ويردون الكذب ، ولا يعلمون أنه كذب . »

\*\*\*

٢٩

ذكر المذاهب في الأخذ بالضعيف واعتماد العمل به في الفضائل

ليعلم أن المذاهب في الضعيف ثلاثة :

الأول لا يعمل به مطلقاً ، لا في الأحكام ، ولا في الفضائل . حكاه ابن سيد الناس في عيون الآثار . عن يحيى بن معين ، ونسبته في فتح المغيث لأبي بكر بن العربي . والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضاً ؛ يدل عليه شرط البخاري في صحيحه ، وتشنيع الإمام مسلم على رواية الضعيف كما أسلفناه ، وعدم إخراجهما في صحيحهما شيئاً منه . وهذا مذهب ابن حزم رحمه الله أيضاً حيث قال في الملل والنحل : « ما نقله أهل المشرق والمغرب ، أو كافة عن كافة ، أو ثقة عن ثقة ، حتى يبلغ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة ، أو مجهول الحال ؛ فهذا يقول به بعض المسلمين ، ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه . » انتهى .

الثاني : أنه يعمل به مطلقاً . قال السهوتي : « وعزى ذلك إلى أبي داود ، وأحمد لأنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال . »

الثالث : يعمل به في الفضائل بشرطه الآتية وهذا هو المعتمد عند الأئمة . قال ابن عبد البر : « أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى ما يحتاج به . » وقال الحاكم : « سمعت أبا زكريا العنبري يقول : الخبر إذا ورد لم يحترم حلالاً ، ولم يحل حراماً ، ولم يوجب حكماً ، وكان في ترغيب أو ترهيب ، أغمض عنه وتسهل في روايته . » ولفظ ابن مهدي فيما أخرجه البيهقي في المدخل : « إذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام

والأحكام ، شدّدنا في الأسانيد ، وانقذنا في الرجال ، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب ، سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال . « ولفظ أحمد في رواية الميموني عنه : « الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى ينجي شيء فيه حكم » . وقال في رواية عباس الدوري عنه : « ابن إسحق رجلٌ تركتُ عنه هذه الأحاديث » — يعني المغازي ونحوها — وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا — وقبض أصابع يده الأربع — .

\* \* \*

٣٠

### الجواب عن رواية بعض كبار الائمة عن الضعفاء

قال الإمام النووي في شرح مسلم<sup>(١)</sup> : « قد يُقال لم يحدث هؤلاء الائمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم ؟ ويُجاب عنه بأجوبة :  
أحدها : أنهم رَوَوْها ليعرفوها ، وليُبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم ، أو على غيرهم ، أو يتشككوا في صحتها :

الثاني : أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر أو يستشهد ، ولا يحتج به على اقتراده  
الثالث : رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل ، فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والافتقار بعض ذلك من بعض . وذلك سهلٌ عليهم ، معروفٌ عندهم . وبهذا احتج مفيان رحمه الله ، حين نهى عن الرواية عن الكلبي ؛ ف قيل له : أنت تروي عنه ! فقال : « أنا أعلم صدقه من كذبه . »

الرابع : أنهم قد يرون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب ، وفضائل الأعمال ، والقصص ، وأحاديث الزهد ، ومكارم الاخلاق ، ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام ، وسائر الاحكام . وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم

التساهل فيه ، ورواية ماسوى الموضوع منه ، والعمل به ، لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع ، معروفة عند أهله . وعلى كل حال فإن الائمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتاجون به على انفراده في الاحكام ، فان هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ، ولا مُحَقِّقٌ من غيرهم من العلماء . وأما فعل كثيرين من الفقهاء ، أو أكثرهم ، ذلك ، واعتقادهم عليه ، فليس بصواب ! بل قبيح جداً ، وذلك لانه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به فانهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الاحكام ، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً ، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفاً . انتهى

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه ، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة » فيروون عنه لاجل الاعتبار به ، والاعتضاد به ، فإن تمدد الطرق وكثرت بها بقوت بعضها بعضاً ، حتى قد يحصل العلم بها ، ولو كان الناقلون فجأراً وفساقاً ، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ، ولكن كثر في حديثهم الغلط ؟ وهذا مثل عبد الله بن لهيعة ، فإنه من أكابر علماء المسلمين ، وكان قاضياً بمصر ، كثير الحديث ، ولكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير . مع أن الغالب على حديثه الصحة . قال أحمد : قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به ، مثل ابن لهيعة ، وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً . وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره : لم يرو في مسنده عن يعرف أنه يتعمد الكذب ، لكن يروي عن عرف منه الغلط للاعتبار به ، والاعتضاد . ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب ويقول : إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه ، ويذكر عن الثوري أنه كان يأخذ عن الكلبي ، وينهى عن الأخذ عنه ، ويذكر أنه يعرف . ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص ، وإذا حدثت بأشياء يميز بين ماصدق فيه ، وما كذب فيه ، بقرائن لا يمكن ضبطها . وخبر الواحد قد يقترن به قرائن تدل على أنه صدق ، وقرائن تدل على أنه كذب . انتهى وروى الامام ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » في باب الرخصة في كتابة

العلم<sup>(١)</sup> ، عن سفيان الثوري أنه قال : « إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه ،  
 حديث أكتبه أريد أن أتخذه ديناً ، وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين  
 به ، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعيا . » وقال الأوزاعي : « تعلم ما لا يؤخذ به ، كما تعلم ما يؤخذ به . »

\* \* \*

٣٢

### مأسرة المحققون لقبول الضعيف

قال السهوتي في التدريب : « لم يذكر ابن الصلاح والنووي لقبوله سوى هذا الشرط :  
 كونه في الفضائل ونحوها . »

وذكر الحافظ ابن حجر له ثلاثة شروط : أحدها أن يكون الضعف غير شديد  
 فيخرج من أفراد من الكذابين ، والمتهمين بالكذب ، ومن فحش غلظه ، نقل الملائي  
 الاتفاق عليه ، الثاني : أن يندرج تحت أصل معمول به ، الثالث : أن لا يعتقد عند العمل  
 به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط . »

وقال الزركشي : « الضعيف مردود ما لم يقتض ترغيباً ، أو ترهيباً ، أو لتعدد  
 طرقه ، ولم يكن المتابع منقطعاً عنه . » انتهى  
 قال السهوتي : « ويعمل بالضعيف أيضاً في الأحكام إذا كان فيه احتياط . »<sup>(٢)</sup> انتهى

\* \* \*

٣٣

### تزييف ورع الموسوسين في المنفى على ضعفه

ذكر شارحو صحيح البخاري عند قوله في كتاب البيوع : « باب من لم ير الوسواس  
 ونحوها من الشبهات » أن غرض البخاري بيان ورع الموسوسين ، كمن يمتنع من أكل

(١) ص ٣٨ [ ذ . ص ]

(٢) السهوتي : تدريب الراوي ، ص ١٠٨

الصيد خشية أن يكون الصيد كان للإنسان ثم أنفكت منه ، وكن يترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدري أماله حرام أم حلال ، وليست هناك علامة تدل على الحرمة ؛ وكن يترك تناول الشيء لخبير ورد فيه منفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ، ويكون دليل الإباحة قويا ، وتأويله ممنوع أو مستبعد .

قال الغزالي : « الورع أقسام : ورع الصديقين ، وهو ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة ؛ وورع المتقين ، وهو ترك ما لا شبهة فيه ، ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام ؛ وورع الصالحين ، وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشئ ط أن يكون لذلك الاحتمال موقع ، فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين . قال : ووراء ذلك ورع الشهود ، وهو ترك ما يسقط الشهادة أي أعم من أن يكون ذلك المتروك حراما أم لا . »

\*\*\*

٣٤

### نرميج الضعيف على رأي الرجال

أقل السخاوي في فتح المغيث عن الحافظ ابن منده مما سمع من محمد بن سعد الباوردي : « أن النسائي صاحب السنن لا يقتصر في التخريج عن المتفق على قبوله ، بل يخرج عن كل من لم يجمع الأئمة على تركه . » قال العراقي : « وهو مذهب متسع . » قال ابن منده : « وكذلك أبو داود يأخذ مأخذ النسائي ، يعني في عدم التقييد بالثقة والتخريج لمن ضعف في الجملة ، وإن اختلف صنيعهما . » وقال السخاوي : « أبو داود يخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، وهو أقوى عنده من رأي الرجال ، وهو تابع في ذلك شيخه الإمام أحمد ، فقد روينا من طريق عبد الله بن أحمد ، بالاسناد الصحيح إليه ، قال سمعت أبي يقول : لا تكاد ترى أحدا ينظر في الرأي إلا وفي قلبه غيل ، والحديث الضعيف أحب إلي من الرأي . » قال : « فسألته عن الرجل يكون يبلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدري صيغته من سقيمته وصاحب رأي فمن يسأل ؟ قال : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي . » وذكر ابن الجوزي في الموضوعات أنه كان يقدم الضعيف



على القياس . بل حكى الطوفي عن الثقي ابن تيمية أنه قال : اعتبرت مسند أحمد فوجدته موافقاً بشرط أبي داود . وزعم ابن حزم أن جميع الخفية على أن مذهب إمامهم أيضاً : أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأي والقياس . انتهى

ثم رأيت في « منهاج السنة » للإمام ثقي الدين بن تيمية مانصه : « وأما نحن فقولنا إن الحديث الضعيف خير من الرأي ، ليس المراد به الضعيف المتروك ، لكن المراد به الحسن ؛ كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؛ وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه . وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح ، وإما ضعيف . والضعيف نوعان : ضعيف متروك ، وضعيف ليس بمتروك ؛ فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح ، فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي ، فسمع قول بعض الأئمة : « الحديث الضعيف ، أحب إلي من القياس » فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي ، وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه اتبع للحديث الصحيح ، وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه . » اهـ

\*\*\*

٣٥

### بحث الدواني في الضعيف

قال المحقق جلال الدين الدواني في رسالته أنموذج العلوم : « اتفقوا على أن الحديث الضعيف ، لا تثبت به الأحكام الشرعية ، ثم ذكروا أنه يجوز ، بل يستحب ، العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال . ومن صرح به النووي في كتبه ، لاسيما كتاب « الأذكار » ، وفيه إشكال ، لأن جواز العمل واستحبابه كلاهما من الأحكام الشرعية الخمسة ، فإذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف ، كان ثبوته بالحديث الضعيف ، وذلك بتنافي ما تقرر من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة . وقد حاول بعضهم

النقصي<sup>(١)</sup> عن ذلك وقال : إن مراد النووي أنه إذا ثبت حديث صحيح أو حسن في فضيلة عمل من الأعمال ، يجوز رواية الحديث الضعيف في هذا الباب ، ولا يخفى أن هذا لا يرتبط بكلام النووي فضلاً عن أن يكون مراده ذلك ! فكم من فرق بين جواز العمل واستحبابه ، وبين مجرد نقل الحديث ؟ على أنه لو لم يثبت الحديث الصحيح أو الحسن في فضيلة عمل من الأعمال ، يجوز نقل الحديث الضعيف فيها ؛ لاسيما مع التنبيه على ضعفه . ومثل ذلك في كتب الحديث وغيره كثير شائع ، يشهد به من تتبع أدنى تتبع . والذي يصلح للتعميل ، أنه إذا وجد حديث ضعيف في فضيلة عمل من الأعمال ، ولم يكن هذا العمل مما يستحيل الحرمة أو الكراهة ، فإنه يجوز العمل به ويستحب ، لأنه مأمون الخطر ، ومرجئ النفع ، إذ هو دائر بين الإباحة والاستحباب ، فالاحتياط العمل به رجاء الثواب . وأما إذا دار بين الحرمة والاستحباب ، فلا وجه لاستحباب العمل به . وأما إذا دار بين الكراهة والاستحباب ، فمجال النظر فيه واسع إذ في العمل دغدغة<sup>(٢)</sup> الوقوع في المكروه ، وفي الترك مظنة ترك المستحب ؛ فلم ينظر إن كان خطر الكراهة أشد ، بأن تكون الكراهة المحتملة شديدة ، والاستحباب المحتمل ضعيفاً ، فحينئذ يرجح الترك على العمل ، فلا يستحب العمل به ؛ وإن كان خطر الكراهة أضعف ، بأن تكون الكراهة على تقدير وقوعها ضعيفة ، دون مرتبة ترك العمل على تقدير استحبابه ، فالاحتياط العمل به ؛ وفي صورة المساواة يحتاج إلى نظر تام ، والظاهر أنه يستحب أيضاً ، لأن المباحات تصير بالنية عبادة ، فكيف مافيه شبهة الاستحباب لأجل الحديث الضعيف ؟ فجواز العمل واستحبابه مشروطان ؛ أما جواز العمل ، فبعدم احتمال الحرمة ، وأما الاستحباب فيما ذكر مفضلاً .

” بقي هنا شيء وهو أنه إذا عديم احتمال الحرمة فجواز العمل ليس لأجل الحديث إذ لو لم يوجد يجوز العمل أيضاً ، لأن المنروضة انتفاء الحرمة . لا يقال : الحديث الضعيف ينفي احتمال الحرمة ، لأننا نقول ، الحديث الضعيف لا يثبت به شيء من الأحكام الخمسة ، وانتفاء الحرمة يستلزم ثبوت الإباحة ، والإباحة حكم شرعي ، فلا يثبت بالحديث الضعيف

(١) في أساس البلاغة : لينني انقص من فلان ، أي اتخلى منه .

(٢) الدغدغة : هي الحركة

ولعل مراد النووي ما ذكرنا ، وإنما ذكر جواز العمل توطئة للاستحباب .  
 « وحاصل الجواب : أن الجواز معلوم من خارج ، والاستحباب أيضاً معلوم من القواعد  
 الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط في أمر الدين ، فإِذَا بَيَّنَّتْ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ  
 بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ ، بَلْ أَوْقَعَ الْحَدِيثُ شَبَهَ الْأَسْتِحْبَابِ فَصَارَ الْأَحْتِيَاظُ أَنْ يُعْمَلَ بِهِ ،  
 فَاسْتَحْبَابُ الْأَحْتِيَاظِ مَعْلُومٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ . » انتهى

وقد ناقش الدواني رحمه الله ، الشهاب الخفاجي في « شرح الشفا » فقال بعد نقله ملخص  
 كلامه المذكور ما صورته : « ما قاله الجلال ، مخالف لكلامهم برؤسهم ، وما نقله من  
 الاتفاق غير صحيح ، مع ما سمعته من الأقوال - يعني في العمل بالضعيف - والاحتمالات  
 التي أبداها لا تفيد سوى تسويد وجه القرطاس ، والذي أوقعه في الحيرة « توهمة أن  
 عدم ثبوت الأحكام به متفق عليه ، وأنه يلزم من العمل به في الفضائل والترغيب ، أنه  
 يثبت به حكم من الأحكام ، وكلاهما غير صحيح . أما الأول فلأن من الأئمة من  
 جَوَّزَ العمل به بشرطه ، وقَدَّمَ على القياس ؛ وأما الثاني فلأن ثبوت الفضائل والترغيب  
 لا يلزمه الحكم . ألا ترى أنه لو رُوِيَ حديثٌ ضعيفٌ في ثواب بعض الأمور الثابت  
 استحبابها والترغيب فيه . أو في فضائل بعض الصحابة ، رضوان الله عليهم ، أو الأفعال  
 المأثورة ، لم يلزم مما ذكر ثبوت حكم أصلاً ؟ ولا حاجة لتخصيص الأحكام والأعمال  
 كما تُوهِمُ للفرق الظاهر بين الأعمال ، وفضائل الأعمال ! وإذا ظهر عدم الصواب ، لأن  
 القوس في يد غير بارئها ، ظهر أنه لا إشكال ولا خلل ولا اختلال . . . »

وأقول : إن للشهاب وآلما في المناقشة غريباً ، وإن لم يحظ الواقف عليها بطائل ! وتلك عادة  
 استحسنت منه في مصنفاته ، كما يعلم من طالعها ، ولعله هو الذي سوّد وجه القرطاس  
 ههنا ؟ إذ لا غبار على كلام الجلال . وأما انتقاده عليه بنقله الاتفاق على أن الحديث  
 الضعيف لا تثبت به الأحكام مع وجود الخلاف فيه ، فلأنه عني اتفاق مدققي النقاد ،  
 وأولي اشتراط الصحة في قبول الاختلاف ، كالشيخين وأضرابهما من أسلفنا النقل عنهما في  
 المذهب الأول في الضعيف ، إن لم نقل إن الجلال لم ير مقابله مما يجدر سوقه مقابلاً ،  
 حتى يحكي الخلاف فيه ؛ وكثيراً ما يترفع المؤلفون عن الأقوال الواهية ؛ ولو في نظرم

فيمشكون الاتفاق ، وسرادهم اتفاق ذوي التحقيق ، كما هو معلوم في المؤلفات المتداولة .  
 وأما مناقشته بأن ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه الحكم ، فالإزام لما لم يلتزمه الجلال ، لانه  
 لم يدع ، وكلامه في الأعمال خاصة ؛ فهو اخذته بمطلق الفضائل اقتراء أو مشاغبة ! وأما  
 قوله : « ولا حاجة لتخصيص الاحكام ... الى آخره » ، فشط من القلم إلى جداول  
 الجدال الفاضح ! وهل كلامه إلا في الاحكام والأعمال ؟ وتعليقه بظهور الفرق بين  
 الأعمال وفضائلها غير ظاهر هنا ، لاتحادها في هذا المبحث ، لأن الإضافة في فضائل  
 الأعمال بيانية ، أو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، أي : الأعمال الفاضلة . فتأمل لك  
 ترى القوس في بد الجلال ، كما رآه الجلال .

\* \* \*

٣٦

### سائل تعلم بالضعيف

الأولى : من رأى حديثاً بإسناد ضعيف ، فله أن يقول : « هو ضعيف بهذا الاسناد »  
 ولا يقول : « ضعيف المتن » بمجرد ذلك الاسناد ، فقد يكون له إسناد آخر صحيح ؛  
 إلا أن يقول إماماً إنه لم يرد من وجه صحيح ، أو أنه حديث ضعيف مبيناً ضعفه .  
الثانية : من أراد رواية ضعيف بغير إسناد فلا يقل : « قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم » بل يقول : « روي عنه كذا » أو « بلغنا عنه كذا » أو « ورد عنه » أو « جاء عنه » أو  
 « نقل عنه » وما أشبه ذلك من صيغ التمريض كروي بعضهم ، وكذا يقول في ما يشك في  
 صحته وضعفه . أما الصحيح فيذكر بصيغة الجزم ، ويقبض فيه صيغة التمريض ، كما  
 يقبض في الضعيف صيغة الجزم .

الثالثة : لا يتصدى للجواب عن الحديث المشكل إلا إذا كان صحيحاً ، وأما إذا كان ضعيفاً فلا .  
 قال العلامة السيد أحمد بن المبارك في « الأبرز » في خلال بحث في بعض الاحاديث  
 الضعيفة : « وإن كان الحديث في نفسه مردوداً ، فإن الأمر والله در أبي الحسن القاسبي

رحمه الله حيث اعترض على الاستاذ أبي بكر بن قورك رحمه الله ، حيث تصدى للجواب عن أحاديث مشككة وهي باطلة ، قال القاسبي : « لا يُتَكَلَّفُ الجوابُ عن الحديث حتى يكون صحيحاً ، والباطلُ بكفي في رَدِّهِ كونه باطلاً » انتهى

وأما اعتذار ابن حجر الهيتمي في « فتاواه الحديثية » عن ابن قورك بأنه : « إنما تكلف الجواب عنها مع ضعفها ، لأنه ربما تشبَّثَ بها بعضُ مَنْ لا علم له بصحيح الأحاديث من ضعيفها ، فطلب الجواب عنها بفرض صحتها ، إذ الصحة والضعف ليسا من الأمور القطعية ، بل الظنَّية . والضعيف يمكن أن يكون صحيحاً ، فهذا الفرض يحتاجُ إلى الجواب عنه . » فلا يخفى ما فيه ، إذ الكلام مع من يعلم ومن لا يعلم ، فأحق من أن يُستَعَلَّ له ، والامكان المذكور لا عبرة به لأننا نقف مع ما صحَّحوه أو ضعفناه وقوف الجازم به ونطرح ذاك الفرض الذي لا عبرة به في نظر الأئمة ، إذ لا ثمرة لهم ، فانهم .

وفي الموعظة الحسنة : « لا يستحق ما لا أصل له أن يشتغل برَدِّهِ ، بل بكفي أن يقال : « هذا كلامٌ ليس من الشريعة » وكل ما هو ليس منها فهو رَدٌّ ، أي مردودٌ على قائله ، مضروبٌ في وجهه . » انتهى

نعم ، لو اختلف في صحة حديث لعله فيه رأها بعضهم غير نادرة ، فصححه وخالفه آخر ، فلا بأس أن يشتغل بتأويل هذا المثل المختلف في صحته ، لاحتمال صحته . فيتأول على هذا التقدير .

الرابعة : إذا قال الحافظ الناقد المطلع في حديث « لا أعرفه » اعتمد ذلك في قبحه ، لأنه بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة يتعدَّد عدم اطلاعه على ما بورده غيره ، فالظاهر عدمه . كذا في التدريب .

الخامسة : قولهم : هذا الحديث ليس له أصل ، أو : لا أصل له ، قال ابن تيمية : معناه ليس له إسناد .

السادسة : قال الحافظ ابن حجر : « لا يلزم من كون الحديث لم يصح أن يكون موضوعاً » قال الزركشي : « بين قولنا موضوعٌ ، وقولنا لا يصح ، بونٌ كثير ، فإن



في الأول إثبات الكذب والاختلاق ، وفي الثاني إخباراً عن عدم الثبوت ، ولا يلزم منه إثباتُ العدم ، وهذا يجيء في كل حديث قال فيه ابن الجوزي : لا يصح ، ونحوه .  
السابعة : قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح : الضعيف لا يُعلَّ به الصحيح .

\* \* \*

٣٧

### ذكر أنواع تُشترك في الصحيح والحسن والضعف

الأول ، المُسْنَدُ : هو على المعتمد ، ما اتصل بسنده من روايه إلى منتهاه ، مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم .  
 الثاني ، المتصل : ويسمى الموصول ، وهو ما اتصل بسنده ، سواء كان مرفوعاً إليه صلى الله عليه وسلم أو موقوفاً .  
 الثالث ، المرفوع : وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة من قول أو فعل أو تقرير ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً ، بسقوط الصحابي منه أو غيره ، فالمتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع ، والمرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل ، والمستند متصل مرفوع .

الرابع ، المعنع : وهو ما يقال في سنده : فلان عن فلان ، قيل إنه مرسل حتى يتبين اتصاله ، والجمهور على أنه متصل إذا أمكن لقاء من أضيفت العنينة إليهم ، بعضهم بعضاً ، مع براءة المعنع من التدليس ، وإلا فليس بمتصل . وقد كثر المعنع في الصحيحين ، وكثير من طرقه صرح فيها بالتحديث والسماع في المستخرجات عليهما ، وإن كان لا يرتاب في صحته فيهما ، وبراءة معنيته من التدليس لدقة شرطهما . وكثر أيضاً استعمال « عن » في الإجازة فإذا قال أحدهم : « قرأت على فلان عن فلان » فمراده أنه رواه عنه فلا تُخرج عن الاتصال .

الخامس ، المؤنن : وهو ما يقال في مسنده : « حدثنا فلان ، أن فلانا » وهو

كالمتنعن . قيل إنه منقطع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى ؛ والجمهور على أنه كالمتنعن في الاتصال بالشرط المتقدم .

السادس ، المعلق : وهو ما حذف من مبدأ إسناده واحدٌ فأكثر على التوالي ، ويعزى الحديث إلى مَنْ فوق المحذوف من رؤاته ؛ مأخوذٌ من تعليق الجدار والطلاق لا شترًا كهما في قطع الاتصال . وهو في البخاري كثيرٌ جداً . قال النووي : « فما كان منه بصيغة الجزم كقال ، وفعل ، وأمر ، وروى ، وذكر معروفًا ، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه ؛ وما ليس فيه جزم كبروى ، ويذكر ، ويحكمي ، ويقال ، وحكي عن فلان ، ورؤي ، وذكر مجهولاً » فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه ؛ ومع ذلك فايراده في كتاب الصحيح مُشعرٌ بصحة أصله إشعاراً بوثاق به ، وبُسرُ كن إليه . وعلى المدقق إذا رام الاستدلال به أن ينظر في رجاله وحال سنده ليرى صلاحيته للحجة وعدمها .

السابع ، المدرّج : وهو أقسام : أحدها مدرّج في حديث النبي صلى الله عليه وسلم . بأن يذكر الراوي عقيب كلامه لنفسه أو لغيره ، فيرويه مَنْ بعده متصلاً بالحديث من غير فصل . فيتوهم أنه من الحديث ؛ الثاني : أن يكون عنده مقتان بإسنادين فيرويهما بأحدهما ؛ الثالث : أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه فيرويه عنهم باتفاق ، ولا يبين ما اختلف فيه . قالوا : تعمّد كل واحد من الثلاثة حرام ، وصاحبه ممن يحرّف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين . ثم ما أدرج لفسير غريب لا يمنع . ولذلك فعله الزُّهري ، وغير واحد من الأئمة .

الثامن : المشهور : وهو ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين ، سُميَ بذلك لوضوحه ويطلق على ما اشتهر على الألسنة ، فيشمل ماله إسنادٌ واحد فصاعداً ، بل مالا يوجد له إسنادٌ أصلاً . (كذا في النخبة<sup>(١)</sup>) . وما اشتهر على الألسنة ، أعم من اشتهاره عند المحدثين خاصة ، أو عندهم وعند غيرهم ، أو عند العامة مما لا أصل له .

التاسع ، المستفيض : هو المشهور ، على رأي جماعة من أئمة الفقهاء . سمي بذلك

لانتشاره ۛ من: فاض الماء يفيض فيضا ۛ ومنهم من غابَر بين المستفيض والمشهور ۛ بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ۛ والمشهور أعم من ذلك ۛ ومنهم من غابَر على كيفية أخرى ۛ وليس من مباحث هذا الفن ۛ (كذا في شرح النخبة) (١)

العاشر ۛ القريب: هو ما رواه راوٍ منفرداً بروايته ۛ فلم يروِ غيره ۛ أو انفرد بزيادة في مئة ۛ أو إسناده ۛ سواء انفرد به مطلقاً ۛ أو بقيد كونه عن إمام شأنه أن يجمع حديثه جلالته وثقته وعدالته ۛ كالزهري وقتادة ۛ وإنما سمي غريباً لانفراد راويه عن غيره ۛ كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه ۛ والغالب أنه غير صحيح ۛ ومن ثم كره جمع من الأئمة تتبعها ۛ قال مالك: «شر العزم الغريب» ۛ وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس ۛ وقال الإمام أحمد: «لأنك كتبوا هذه الغرائب ۛ فأنهيا مما كبر ۛ وغالبها عن الضعفاء» انتهى

وينقسم الغريب إلى غريب متنا وإسناداً كما لو انفرد بمئة واحد ۛ وإلى غريب إسناداً لا متناً ۛ كحديث معروف روى مئة جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر ۛ فيه بقول الترمذي: «غريب من هذا الوجه» ۛ ولا يوجد ما هو غريب متناً ۛ وليس غريباً إسناداً ۛ إلا إذا اشتهر الحديث الفرد ۛ عمن انفرد به فرواه عنه عدد كثير ۛ فانه يصير غريباً مشهوراً ۛ وغريباً متناً لا إسناداً ۛ لكن بالنظر إلى أحد طرفي الاسناد ۛ فإن إسناده غريب في طرفه الأول ۛ مشهور في طرفه الآخر ۛ كحديث: «إنما الأعمال بالنيات» فان الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد الآخذ عن محمد بن ابراهيم التيمي ۛ عن علقمة بن وقاص الليثي ۛ عن عمر بن الخطاب رفعه ۛ ولا يدخل في الغريب أفراد البلد ان كقولهم: «نفرد به أهل مكة أو الشام أو البصرة» ۛ إلا أن يراد بتفرد أهل مكة ۛ انفرد واحد منهم تجوزاً ۛ فيكون حينئذ غريباً ۛ

الحادي عشر ۛ العزيز: وهو ما انفرد عن راويه اثنان أو ثلاثة ۛ ولو رواه بعد ذلك عن هذين الاثنين أو الثلاثة مئة ۛ فقد يكون الحديث عزيزاً مشهوراً ۛ وينفرد عن الغريب بكونه لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ۛ بخلاف الغريب ۛ سمي عزيزاً لقلّة وجوده ۛ أو

لكونه قوي بمجيئه من طريق أخرى .

الثاني عشر ، المصحف : وهو الذي وقع فيه تصحيف ، ويكون في الاسناد والمتن من الأول : العوام بن مراحم - بالراء والجيم - صحفة بعض الثقات فقال : مزاحم - بالزاي والحاء ، ومن الثاني حديث : « احتجج النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ، أي اتخذ حجرة ، صحفة بعضهم : « احتجج » ، وهذان القسمان من تصحيف اللفظ ، وقد يكون في المعنى ، كقول محمد بن المثنى العنزي : نحن قوم لنا شرف ، نحن من غزوة ، صلى إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنوهم أنه صلى إلى قبيلتهم ، وإنما الغزوة هنا : الحرب ، تنصب بين يديه صلى الله عليه وسلم .

فائز : النصحيف : الخطأ في الصحيفة ، باشتباه الحروف ، مولدة ، وقد تصحف عليه لفظ كذا ، والصحفي محرقة من يخطي في قراءة الصحيفة ، وقول العامة : « الصحفي » بضمين ، لحن .

الثالث عشر ، المنقلب : وهو الذي ينقلب بعض لفظه على الراوي ، فيتغير معناه ، كحديث البخاري ، في باب : « إن رحمة الله قريب من المحسنين » عن صالح ابن كيسان ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة رفعه : اختصمت الجنة والنار إلى ربهم . . . الحديث ، وفيه أنه « ينشئ النار خلقاً » ، صوابه كما رواه في موضع آخر من طريق عبد الرزاق ، عن همام ، عن أبي هريرة بلفظ : « فأما الجنة فينشئ الله لها خلقاً . . . فسبق لفظ الراوي من الجنة إلى النار ، وصار منقلباً ، ولذا جزم ابن القيم بأنه غلط ، ومال إليه البلقيني ، حيث أنكر هذه الرواية ، واحتج بقوله تعالى : « وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا » . (١)

الرابع عشر ، المسلسل : وهو ما تتابع رجال إسناده على حالة واحدة ، إما في الراوي قولاً نحو : « سمعت فلانا يقول ، سمعت فلانا . . . إلى المنتهى » أو : « أخبرنا فلان

والله ، قال أخبرنا فلان والله . . . » أو فعلاً كحديث التشبيك باليد<sup>(١)</sup> أو قولاً وفعلاً كحديث : « لا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةً إِلَّا بِإِيمَانٍ حَتَّى يُوْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، حُلُوهِ وَمُزِهِ » وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته ، وقال : آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، حُلُوهِ وَمُزِهِ » وكذا كل راوٍ من رواة قبض وقال . . . وإما على صفة واحدة ، كاتفاق أسماء الرواة ، كالْمُحَمَّدِيِّينَ ، أو صفاتهم كالْفُقَهَاءِ ، أو نسبتهم كالْمَشْقِيِّينَ ؛ وقد جمع الحفاظُ في ذلك مؤلفات مشهورة . وأفضل المسلسلات ما دلَّ على الاتصال في السماع ، وعدم التدليس . ومن فوائده اشتتاله على زيادة الضبط من الرواة ، ولكن قلما يسلم عن خلل في التسلسل ، وقد ينقطع تسلسله في وسطه أو أوله أو آخره ، كحديث الرحمة المسلسل بالأولية فإنه انتهى فيه التسلسل إلى عمرو بن دينار .

الخامس عشر ، المرآة : وهو ما قرئت رجال سنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بسبب قلّة عددها ، بالنسبة إلى سند آخر يرد بذلك الحديث بعينه بعدد كثير أو بالنسبة لمطلق الأسانيد ؛ وأجله ما كان باسناد صحيح ، ولا التفات إلى العلو مع ضعفه وإن وقع في بعض المعاجم . ومن العلو القرب من إمام من أئمة الحديث ، كالك ، وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومنه القرب إلى الصحيحين وأصحاب السنن والمسانيد . والأول العلو الحقيقي ، وما بعده العلو النسبي .

قال الحفاظ في شرح النخبة<sup>(٢)</sup> : « وفي العلو النسبي الموافقة وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه » كأن يروي البخاري عن قتبية عن مالك حديثاً ، فإذا روي من طريق البخاري كان العدد إلى قتبية ثمانية ، وإذا روي من غير طريقه كان العدد إليه سبعة ، فالراوي من الثاني وافق البخاري في شيخه مع علو الاسناد على

طلب في الموافقة  
لبدله والمساواة  
المصاحفة

(١) التشبيك باليد : ادخال الاصابع بعضها في بعض وقد مثلوا له بقول أبي هريرة : شبك بيدي ابو القاسم (ص) وقال : خلق الله التربة يوم السبت . . . الحديث ؛ فإنه مسلسل بتشبيك كل منهم يده من رواه عنه . اما الحديث فقد أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، وأوله : اخذ رسول الله (ص) يدي وقال . . . محمد بهجة البيطار



الاستناد إليه . وفي العلو النسبي البديل ، وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك . وفيه أيضاً المساواة ، وهي استواء عدد الاستناد من الراوي إلى آخره مع استناد أحد المصنفين . وفيه المصافحة وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف .

السادس عشر التأزل : وهو ما قابل العالي بأقسامه السابقة . والاستناد النازل مفضول ، إلا إن تميز بفائدة كزيادة الثقة في رجاله على العالي أو كونهم أحفظ أو أفقه ونحو ذلك . قال ابن المبارك : « ليس جودة الحديث قرب الاستناد بل جودته صحة الرجال » .

السابع عشر الفرد : وهو نوعان : فرد مطلق ، وفرد نسبي ، ولكل أقسام ، فأما الفرد المطلق فهو ما انفرد به راوٍ واحد عن جميع الرواة ، ثقات وغيرهم . وله أربعة أحوال : حال يكون مخالف الرواية من هو أحفظ منه ، فهذا ضعيف ، ويسمى شاذاً ومنكراً كما سيأتي ، وحال لا يكون مخالفاً ، ويكون هذا الراوي حافظاً ضابطاً متقناً فيكون صحيحاً ، وحال يكون قاصراً عن هذا ، ولكنه قريب من درجته ، فيكون حديثه حسناً ، وحال يكون بعيداً عن حاله فيكون شاذاً منكراً مردوداً . فتحصل أن الفرد المذكور قسمان : مقبول ، ومردود ، والمقبول ضربان : فرد لا يخالف ، وراوي به كامل الأهلية ، وفرد هو قريب منه ، والمردود أيضاً ضربان : فرد مخالف للأحفظ ، وفرد ليس في راويه من الحفاظ والاتقان ما يجبر تفرده . القسم الثاني ، الفرد النسبي : وهو ما كان بالنسبة إلى صفة خاصة ، وهو أنواع : ما قيد بثقة ، كقولهم : لم يروه ثقة ، إلا فلان ، انفرد به عن فلان . أو قيد ببلد معين ك مكة والبصرة ومصر ، كقولهم : لم يروه هذا الحديث غير أهل البصرة ، ونحو : انفرد به أهل مصر ، لم يشر بهم أحد ، ولا يقتضي شيء من ذلك ضعفه ، إلا أن يراد تفرد واحد من أهل هذه البلاد ، فيكون من الفرد المطلق . أو قيد براوٍ مخصوص ، كقولهم : لم يروه عن بكر إلا وائل ، ولم يروه عن وائل غير فلان ، فيكون غريباً .

الثامن عشر المتابع ( بكسر الباء ) : وهو ما وافق روايته راوٍ آخر ، ممن يصلح أن يخرج حديثه ، فرواه عن شيخه أو من فوقه . قال الحافظ سيف النخبة

ومشرحها <sup>(١)</sup> : « والفردُ النسبي » إن وافقه غيره ، فهو المتابع . والمتابعة على مراتب «  
 إن حصلت للراوي نفسه فهي تامة » أو شيخه ، فمن فوقه فهي المقاصرة ، ويستفاد منها  
 الثبوتية ، ولوجاءت للمعنى كفي ، لكنها مختصة من كونها من رواية ذلك الصحابي . «  
 التاسع عشر ، الشاهد : وهو ما وافق راوٍ راوياً عن صحابي آخر . قال الحافظ  
 في النخبة ومشرحها <sup>(١)</sup> : « وإن وجد من يروي من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ  
 والمعنى ، أو في المعنى فقط ، فهو الشاهد . وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان  
 من رواية ذلك الصحابي أم لا ؟ والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك . وقد تطلق المتابعة  
 على الشاهد وبالعكس . » انتهى

تفهم . — في التقريب ومشرحه <sup>(٢)</sup> : « أن الاعتبار والمتابعات والشواهد أمور  
 يتداولها أهل الحديث ، يتعرفون بها حال الحديث . ينظرون : هل تفرّد راوٍ أو لا ؟  
 وهل هو معروف أو لا ؟ فالاعتبار أن يأتي إلى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات  
 غيره من الرواة بسبب طرق الحديث ، ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيره  
 فرواه عن شيخه أولاً ؟ فإن لم يكن فينظر : هل تابع أحد شيخ شيخه فرواه عن روى  
 عنه ؟ وهكذا إلى آخر الإسناد . وذلك المتابعة . فإن لم يكن ، فينظر : هل أتى  
 بمعناه حديث آخر ؟ وهو الشاهد ؟ فإن لم يكن فالحديث فرد . فليس الاعتبار قسماً  
 للمتابع والشاهد بل هو هيئة النوصل اليهما . » انتهى

وقال الحافظ في النخبة ومشرحها <sup>(٣)</sup> : « وأعلم أن تتبع الطرق من الجوامع  
 والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد . ليعلم هل له منابع أم لا . هو  
 الاعتبار . »

\*\*\*

(١) ص ١٤ ( ذ . س )

(٢) ص ١٤ ( ذ . س )

(٣) ص ١٥ ( ذ . س )

# ٣٨

## ذكر أنواع تختص بالضعيف

النوع الأول ، الموقوف : وهو المروي عن الصحابة قولاً لهم ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، متصلاً بإسناده إليهم أو منقطعاً ، ويستعمل في غيرهم مقبلاً ، فيقال : وقفه فلان على الزهري ونحوه ، وسبق أول الكتاب أن فقهاء خراسان يسمون الموقوف أثراً ، والمرفوع خبراً . قال النووي : وعند الحديثين ، كل هذا يسمى أثراً ، أي لأنه مأخوذ من أثرت الحديث أي رويته . والموقوف ليس بحجة على الأصح .

الثاني ، المقطوع : وهو ما جاء عن التابعين ، أو من دونهم من أقوالهم ، وأفعالهم ، موقوفاً عليهم ، وليس بحجة أيضاً .

### فائدتان :

الأولى : قال الزركشي في النكت ، : « إدخال المقطوع في أنواع الحديث ، فيه تسامح كبير ، فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا تدخل لها في الحديث ، فكيف تعدّ نوعاً منه ؟ قال : نعم ، يجبي هنا ما في الموقوف ، من أنه إذا كان ذلك ، لا مجال للاجتهاد فيه ، يكون في حكم المرفوع ، وبه صرح ابن العربي ، وأدعى أنه مذهب مالك . »

الثانية : من مظان الموقوف والمقطوع ، مصنف ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق ، ونفاس ابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وابن المنذر ، وغيرهم .

الثالث ، المنقطع : وهو ما لم يتصل بإسناده ، سواء سقط منه صحابي أو غيره . وبعبارة أخرى ، سواء ترك ذكر الراوي من أول الاسناد أو وسطه أو آخره ، إلا أن الغالب استعماله في رواية من دون التابعي عن الصحابة ، كذلك عن ابن عمر .

الرابع ، المعضل : « بفتح الضاد » وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر ، بشرط التوالي ، كقول مالك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقول الشافعي : قال ابن عمر .

الخامس ، الشاذ : قال الشافعي : « الشاذ ما رواه المقيول مخالفاً لرواية من هو أولى » ✓

منه ۞ لا أن يروي مالا يروي غيره ۞ فمطلق التقرُّد لا يجعل المروي شاذًّا كما قيل ۞ بل مع المخالفة المذكورة ۰ ۞

السادس ۞ المنكبر : وهو الحديث الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه ۞ وكان راويه بعيداً عن درجة الضابط ۰

تصحيح : اعلم أن الشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة لما يروي به الناس ۞ ويفترقان في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق ۞ والمنكر رواية ضعيف ۰ وقد غفل من سوى بينهما ۰

السابع ۞ المتروك : وهو ما يروي به متهمة بالكذب ۞ ولا يعرف إلا من جهته ۞ ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة ۞ أو معروفاً بالكذب في غير الحديث النبوي ۞ أو كثير الغلط ۞ أو الفسق ۞ أو القلة ۰

الثامن ۞ المعلل : ويقال المعلول ۞ وهو ما ظاهره السلامة ۞ اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح ۞ وتذكر العلة بعد جمع الطرق والفحص عنها بتقرُّد الراوي ۞ وبمخالفة غيره له ۞ ممن هو أحفظ أو أضبط ۞ أو أكثر عدداً ۞ مع قرائن تضيء إلى ذلك يهتدي الناقد إليها إلى اطلاعه على تصويب إرسال في الموصول ۞ أو تصويب وقف في المرفوع ۞ أو دخول حديث في حديث ۞ أو وهم وإهم بغير ذلك ۞ كما بدال راوٍ ضعيف بثقة ۞ بحيث غلب على ظنه ما وقف عليه من ذلك ۞ فحكم به أو تردّد في ذلك ۞ فوقف عن الحكم بصحة الحديث ۞ مع أن ظاهره السلامة من العلة ۰ وأكثر ما تكون العلة في السند ۞ وقد تكون في المتن ۰ ثم التي في السند قد نقدح في صحة المتن ۞ وقد لا نقدح ۰ وكما تكون خفية ۞ تكون ظاهرة ۞ فقد أكثر إعلال الموصول بالارسال ۞ والمرفوع بالوقف إذا قوي الارسال أو الوقف بكون راويهما أضبط أو أكثر عدداً على الاتصال ۞ أو الرفع ۞ وقد يعلّون الحديث بأنواع الجرح من الكذب والقلة ۞ وفسق الراوي ۞ وسوء الحفظ ۞ بل أطلق الخليل<sup>(١)</sup> اسم العلة على غير القاذح توسعاً ۞ كالحديث الذي وصله الثقة ۞

(١) ذكر في إحدى النسختين بلفظ « الخليل » وفي الثانية بلفظ « الخليلي » وكلاهما صحيح، لأنه هو الخليل ابن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني الخليلي أبو يعلى ۰ محمد بهجة البيطار

وأرسله غيره .

التاسع المُضْطَرَبُ : « بكسر الراء » ، وهو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة ، والاختلاف إما من راوٍ واحد ، بأن رواه مرة على وجه ، ومرة على وجه آخر يخالف له ، أو أزيد من واحد ، بأن رواه كل من جماعة على وجه يخالف للآخر . والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط من رواه ، الذي هو شرط في الصحة والحسن . ويقع الاضطراب في الاسناد وفي المتن وفي كليهما معاً . ثم إن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات ، يحفظ روايتها ، أو كثرة صحبته المروي عنه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات الآتية ، فالحكم للراجحة ولا يكون الحديث مضطرباً .

تنبية . — قد يجامع الاضطراب الصحة ، وذلك بأن يقع الاختلاف في أمم رجل واحد وأبيه ونسبته ونحو ذلك ، ويكون ثقة ، فيحكم للحديث بالصحة . ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطرباً . وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة . قال الزركشي : « قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن . »

العاشر : المَقْلُوبُ : وهو ما بُدِّلَ فيه راوٍ بآخر في طبقته ، أو أُخِذَ إسناد منته فرُكِبَ على متن آخر . ويقال له المركب . والقصد فيه إما الإغراب ، فيكون كالوضع ، أو اختبار حفظ الحديث ، كما قال أهل بغداد على البخاري ، لما جاءهم ، مثله حديث امتحاناً فردّها على وجوها فأذعنوا بفضله . وقد يقع القلب غلطاً لا قصداً كما يقع الوضع كذلك .

الحادي عشر : المدّلس : « بفتح اللام » وهو ما سقط من إسناد راوٍ لم يسمه من حديث عنه ، موهياً اسماءه للحديث بمن لم يحدثه ، بشرط معاصرته له ، فإن لم يكن عاصره فليست الرواية عنه تدليلاً على المشهور . ومن التدليس أن يُسْقِطَ الراوي شيخه أو أعلى منه لكونه ضعيفاً ، وشيخه ثقة ، أو صغيراً تحسباً للحديث . ومنه أن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما



لا يعرف ، ثم إن كان الحامل الراوي على التدليس نغطية الضعيف فجرح ، لأن ذلك حرام وغش ، وإلا فلا ، وما كان في الصحيحين وشبههما عن المدلسين « بن » ، فمحول على ثبوت السماع من جهة أخرى ، وإيثار صاحب الصحيح طريق العتقة لكونها على شرطه دون تلك والله أعلم .

الثاني عشر : المرسل : وهو ما سقط منه الصحابي ؛ كقول نافع : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو فعل كذا ، أو فعل كذا ، أو فعل كذا ، ونحو ذلك . هذا هو المشهور . وقد يطلق المرسل على المنقطع والمعضل السالف ذكرهما ، كما يقع ذلك في كثير من السنن والصحيح أيضاً ( كما في فتح المغيث ) . وهو رأي الفقهاء والأصوليين . وما يشهد للتعميم قول ابن القطان : « إن الإرسال رواية الرجل عن من لم يسمع منه » .

نبيه . -- عدنا للمرسل في أنواع الضعيف ، موافقةً للأكثرين ، ولا بأس بالإشارة إلى المذاهب فيه . مع بسط ما ، فإنه موقف مهم فنقول :  
للأئمة مذاهب في المرسل ، مرجعها إلى ثلاثة : الأول : أنه ضعيف مطلقاً ؛ الثاني : حجة مطلقاً ؛ الثالث : التفصيل فيه .

فأما المذهب الأول : فهو المشهور . قال النووي رحمه الله في التقريب <sup>(١)</sup> :  
« ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين ، وكثير من الفقهاء ، وأصحاب الأصول . » وقال رحمه الله في شرح المذهب بعد هذا : « وحكاة الحاكم أبو عبد الله . عن سعيد بن المسيب : « جماعة أهل الحديث . » وقال مسلم في مقدمة صحيحه : « والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار . ليس بحجة . » انتهى .

قال النووي : « ودلينا في رد العمل به » أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله ، فرواية المرسل أولى ، لأن المروي عنه محذوف مجهول العين والحال . قال

الحافظ في شرح النخبة : <sup>(١)</sup> « وإنما ذُكرَ - يعني المرسل - في قسم الردود للجهل بحال المذوف ، لأنه يحتمل أن يكون صحيحاً ، ويحتمل أن يكون تابعياً . وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً ، ويحتمل أن يكون ثقة ؛ وعلى الثاني يحتمل أن يكون حُملَ عن صحابي ، ويحتمل أن يكون حُملَ عن تابعي آخر ؛ وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتمدد ، أما بالتجوز العقلي فإلى مالا نهاية له ، وأما بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة ، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض . انتهى .

وأما المذهب الثاني وهو من قال : « المرسل حجة مطلقاً » فقد نُقِلَ عن مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد في رواية حكاهما النووي ، وابن القيم ، وابن كثير ، وغيرهم . وحكاه النووي أيضاً في شرح المذهب عن كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم . قال : « ونقله الغزالي عن الجماهير » قال القرافي في شرح التنقيح <sup>(٢)</sup> : « حجة الجواز أن سكوته مع عدالة الساكت ، وعلمه أن روايته بترتب عليها شرع عام ، فيقتضي ذلك أنه ما سُكِّتَ عنه إلا وقد جزم بعدالته ؛ فسكوته كإخباره بعدالته ، وهو لو زكاه عندنا ، قبلنا تركيته ، وقبلنا روايته ؛ فكذلك سكوته عنه . حتى قال بعضهم : إن المرسل أقوى من المسند بهذا الطريق . لأن المرسل قد قَدَّمَ الراوي وأخذه في ذمته عند الله تعالى وذلك يقتضي وثوقه بعدالته ؛ وأما إذا أُسند فقد قَوَّضَ أمره للسامع . ينظر فيه . ولم يتدَّمَعه ؛ فهذه الحالة أضعف من الإرسال » انتهى . وفي التدريب <sup>(٣)</sup> عن ابن جرير قال : « أجمع التابعون بأمرهم على قبول المرسل ، ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدم إلى رأس المثبتين ؛ قال ابن عبد البر : كأنه يعني أن الشافعي أوَّلُ من ردّه . » انتهى . وقال السخاوي في فتح المغيث : « قال أبو داود في رسالته : وأما المراسيل فقد كان أكثر العلماء يمتنعون بها فيما مضى ، مثل سفيان الثوري ، ومالك ، والأوزاعي »

(١) ص ١٧ = ذ . س .

(٢) ص ١٦٤ ، القاهرة ، المطبعة الحبرية ، ١٣٠٦ هـ .

(٣) ص ٦٧ = ذ . س .

حتى جاء الشافعي رحمه الله ، فتكلم في ذلك ، وتابعه عليه أحمد وغيره . » انتهى .  
ثم اختلفوا : هل هو أعلى من المسند ، أو دونه ، أو مثله ؟ وتظهر فائدة  
الخلافا عند التعارض . والذي ذهب إليه أحمد ، وأكثر المالكية ، والمحققون  
من الحنفية ، كالطحاوي وأبي بكر الرازي ، تقديم المسند . قال ابن عبد البر :  
« وشبهوا ذلك بالشهود ، يكون بعضهم أفضل حالا من بعض ، وأقعد وأتم  
معرفة ، وإن كان الكل عدولاً جائزي الشهادة . » انتهى .

والقائلون بأنه أعلى وأرجح من المسند ، وجهوه بأن من أسند فقد أحالك  
على إسناده ، والنظر في أحوال رواته ، والبحث عنهم ، ومن أرسل مع علمه  
ودينه وإمامته وثقته ، فقد قطع لك بصحته . وكفاك النظر فيه كما قدمنا عن  
القرافي . ومحل الخلاف فيما قيل ، إذا لم ينضم إلى الإرسال ضعف في بعض  
رواته ، وإلا فهو حينئذ أسوأ حالا من مسند ضعيف جزماً ، ولذا قيل : إنهم  
اتفقوا على اشتراط ثقة المرسل ، وكونه لا يرسل إلا عن الثقات ؛ قاله ابن عبد  
البر ، وكذا أبو الوليد الباجي من المالكية ، وأبو بكر الرازي من الحنفية .  
( وأما الثاني ) <sup>(١)</sup> فلا خلاف أنه لا يجوز العمل بالمرسل إذا كان مسنده غير متحرز  
بل يرسل عن غير الثقات أيضاً . وعبرة الأول : « فقال . لم تزل الائمة يحتجون  
بالمرسل إذا تقارب عصر المرسل والمرسل عنه ، ولم يعرف المرسل بالرواية عن  
الضعفاء . » ومن اعتبر ذلك من مخالفهم ، الشافعي ، فجعله شرطاً في المرسل  
المعتضد ؛ ولكن توقف شيخنا في صحة نقل الاتفاق من الطرفين قبولاً ورداً .  
قال : لكن ذلك فيهما عن جمهور مشهور . » انتهى . وفي كلام الطحاوي  
ما يؤول إلى احتياج المرسل ونحوه إلى الاحتفاف بقريته وذلك أنه قال - في  
حديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أنه سئل : « كان عبد الله مع النبي  
صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟ » قال : لا - ما نصه : فإن قيل هذا منقطع لأن

(١) في هذا الموضع شيء من الغموض ، ولعل سببه قص أو تحريف . على أن السيوطي في التدريب

ص ٦٧ والشوكاني في لرشاد الفحول ص ٦١ يزوان هذا القول ( الثاني ) إلى ابن عبد البر ، محمد بهجة البيطار .

أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً ، يقال : نحن لم نحتاج به من هذه الجهة ، إنما احتججنا به لأن مثل أبي عبيدة على تقدمه في العلم ، وموضعه من عبد الله ، وخلطته بخاصته من بعده ، لا يخفى عليه مثل هذا من أموره ، فجعلنا قوله حجة لهذا ، لا من الطريق التي وصفت . ونحوه قول الشافعي رحمه الله في حديث الطائوس عن معاذ : « طائوس لم يلق معاذاً ، لكنه عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه ، الكثرة من لقيه ، ممن أخذ عن معاذ ، وهذا لا أعلم من أحد فيه خلافاً . » ولبعه البيهقي وغيره . ومن الحجج لهذا القول : أن احتمال الضعف في الوسطة حيث كان تابعياً ، لا سيما بالكذب ، بعيد جداً ، فإنه صلى الله عليه وسلم أتى على عصر التابعين ، وشهد له بعد الصحابة بالخيرية ، ثم للقرنين ، كما تقدم ، بحيث استدل بذلك على تعديل أهل القرون الثلاثة ، وإن تفاوتت منازلهم في الفضل ، فارسل التابعي ، بل ومن اشتمل عليه باقي القرون الثلاثة ، الحديث بالجزم من غير وثوق بممن قاله ، مناف لها ، هذا مع كون المرسل عنه ممن اشترك معهم في هذا الفضل . وأوسع من هذا قول عمر رضي الله عنه : « المسلمون عدول ، بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً في حدٍّ ، أو مجرباً عليه شهادة زور ، أو ظنيناً في دلاء أو قرابة . » قالوا : فاكتمى رضي الله عنه بظاهر الاسلام في القبول ، إلا أن يعلم منه خلاف العدالة ، ولو لم يكن الوسطة من هذا القبيل لما أرسل عنه التابعي ، والأصل قبول خبره حتى يثبت عنه ما يقتضي الرد . وكذا ألزم بعضهم المانعين بأن مقتضى الحكم لتعاليق البخاري المجزومة بالصحة إلى من علق عنه أن من يجزم من أئمة التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث يستلزم صحته من باب أولى ، لا سيما وقد قيل : إن المرسل لو لم ينجح بالمخدوف لما حذفه ، فكأنه عدله . ويمكن إلزامهم لهم أيضاً بأن مقتضى تصحيحهم في قول التابعي من السنة ، وقفه على الصحابي ، حمل قول التابعي : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على أن المحدث له بذلك صحابي ، تحسيناً للظن ، به في حجب بطول إيرادها لاستلزامه التعرض للرد مع كون جامع التحصيل في هذه المسألة للعلائي متكفلاً بذلك كله ، وكذا صنف فيها ابن عبد الهادي جزءاً . »

## ٣٩

## ذكر مناقشة الفريق الأول لما ذكره أهل المذهب الثاني

قال السخاوي في فتح المفتاح بعد حكايته عن الحاكم أنه روى عن سعيد بن المسيب عدم قبول المرسل مانصه : « وبسعيد يردُّ على ابن جرير الطبري من المتقدمين ، وابن الحاجب من المتأخرين ، ادِّعَاؤُهُمَا إجماع التابعين على قبوله ، إذ هو من كبارهم ، مع أنه لم يتفرَّد من بينهم بذلك ، بل قال به منهم ابن سيرين ، والزهري ، وغايته : أنهم غيرُ متفقين على مذهب واحد ، كاختلاف مَنْ يَعمَدُهم ، ثم إن ما أشعر به كلامُ أبي داود في كون الشافعي أول من ترك الاحتجاج به ، ليس على ظاهره ، بل هو قولُ ابن مهدي ، ويحيى القطان ، وغير واحد ممن قبل الشافعي ، ويمكن أن يكون اختصاص الشافعي لمزيد التحقيق فيه . » ثم قال السخاوي : « وما أوردته من حجج الأولين ، مردود . أما الحديثُ فمحمولٌ على الغالب والأكثرية ، وإلا فقد وجد فيمن بعد الصحابة من القرنين من وُجِدَتْ فيه الصفات المذمومة ، لكن بقلَّة ، بخلاف مَنْ بعد القرون الثلاثة ، فإن ذلك كثرَ فيهم واشتهر . وقد روى الشافعي عن عمه ، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه ، قال : إني لأسمع الحديث استحسنه ، فما يعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به . » وذلك إني أسمع من الرجل لا أثق به قد حدَّث به عنم أثق به ، أو أسمع من الرجل أثق به ، قد حدَّث عنم لا أثق به . وهذا ، كما قال ابن عبد البر ، يدلُّ على أن ذلك الزمان ، أي زمان الصحابة والتابعين ، كان يحدث فيه الثقة وغيره ، ونحوه ما أخرجه العقيلي من حديث ابن عون ، قال : ذكر أبو السَّخْتِيَّاني محمد بن سيرين حديثاً عن أبي قلابة ، فقال : أبو قلابة رجلٌ صالح ، ولكن عن ذكره أبو قلابة ؟ ومن حديث عمران بن حُدَّير ، أن رجلاً حدَّثه عن سليمان التيمي ، عن محمد بن سيرين ، أن من زار قبراً أو صلى إليه ،



فقد برى الله منه ؛ قال عمران : « فقلت لمحمد عن أبي مجلز : إن رجلاً ذكر عنك كذا ؛ فقال أبو مجلز : كنت أحسبك يا أبا بكر أشدَّ اتِّقَاءً ، فإذا لقيت صاحبك فأقرئه السلام ، وأخبره أنه كذب ؛ قال : ثم رأيت سليمان عند أبي مجلز ، فذكرت ذلك له ، فقال : سبحان الله ! إنما حَدَّثَنِيهِ مُؤَدِّنٌ لَنَا ، ولم أَظُنَّهُ يكذب . فان هذا والذي قبله فيهما ردٌّ أيضاً على من يزعم أن المراسيل لم تزل مقبولة معمولاً بها . ومثل هذه حديث عاصم عن ابن سيرين قال : كانوا لا يسألون عن الاستناد حتى وقعت الفتنة بعد . وأعلى من ذلك ، ما روينا في الحلية من طريق ابن مهدي عن ابن كهيعة ، أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعد ما تاب : « إن هذه الأحاديث دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم ، فانا كنا إذا هربنا أمراً صيرناه حديثاً » انتهى . ولذا قال شيخنا : إن هذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمرسل ؛ إذ يدَّعَى الخوارج كانت في صدر الاسلام ، والصحابة متوافرون ، ثم في عصر التابعين ، فمن بعدهم ، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمراً جعلوه حديثاً ، وأشاعوه ، فربما سمع الرجل الشيء فحدث به ولم يذكر من حدَّثه به تحسباً للظن ، فيحمله عنه غيره ، ويحيي الذي يمتنع بالمقاطيع ، فيحتج به ، مع كون أصله ما ذكرت ، فلا حول ولا قوة إلا بالله (١) . وأما

(١) الخوارج فرق متعددة ، لا فرقة واحدة . فاما الذين كانوا منهم اعراباً ، وقد قرأوا القرآن ، ولكنهم لم يتفقهوا في السنن الثابتة عن رسول الله ( ص ) فلا يبعد ان يقع منهم مثل ذلك ؛ واما الذين تفقهوا في الدين ، وكانوا من ائمة الرواية ، وخرج لهم مثل الامام البخاري في صحيحه - على سنة معرفته في الرجال ، وانفراد به بصدق الشروط ، واشتراط العدالة والضبط في كل من يروي عنهم - فلا يبعد ان يكون في مثلهم هوى يعملون ما يستحسنونه حديثاً ، وكيف يعقل ذلك منهم ؟ وقد عرف من مذهبهم انهم يرون الكذب كفراً ، ولقد حبر شيخنا المصنف ، رحمه الله ورضي عنه ، المقالات الضافية ، وحرر الرسائل المنوعة ، في تعديل رواية السنة ، وحللة الآثار ، من الفرق المبتدعة ، او كما يسميهم ( المبدعة ) ، وبين ان ائمة هذا الشأن من اصحاب الصحاح والسنن والمسانيد ، الذين خرجوا لهم في كتبهم ، اتفقوا منا ، واعرف بحال الرواة والمحدثين ، ونهى على الخلف هجرهم لمذهب السلف ، ونزعم مخالفتهم بالالفاظ ، ( بنس الاسم الفسوق بعد الايمان ) ومن اراد الوقوف على كلامهم ، فليظفر في كتابه : نقد النضايح الكافية ، وميزان المجرح والتعديل وتاريخ الجهمية والمعتزلة ليتحقق ذلك . وقد عقدت فصلاً في كتابي ( نقد عين الميزان ) جعلته معياراً على المجرح والتعديل . وذكرت فيه ما للخوارج وما عليهم .

الإلزام بتعاليق البخاري ، فهو قد علم شرطه في الرجال وتقيده بالصحة ، بخلاف التابعين . وأما ما بعده ، فالتمهيد المحقق في الملهم لا يكفي على المعتمد ، فكيف بالاسترسال إلى هذا الحد ؟ نعم ! قد قال ابن كثير : الملهم الذي لم يُسمَّ ، أو سُمِّيَ ولم تُعرف عينه ، لا يقبل روايته أحدٌ علمناه ، ولكن إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لها بالخير ، فانه يُستأنسُ بروايته ، ويستضاء بها في مواطن ؛ وقد وقع في مُسند أحمد وغيره من هذا القبيل كثير . وكذا يمكن الاتصالُ عن الأخير ، بأن الموقوف لا انحصار له فيما اتصل ، بخلاف المحتج به . وبهذا وغيره مما لا نطيل بإيراده قوبت الحجة في رد المرسل وإدراجه في جملة الضعيف .

■ ■ ■

٤٠

### ذكر المذهب الثالث في المرسل ممن اعتدل في شأنه وفصل فيه

ذهب كثيرٌ من الأئمة إلى الاحتجاج بالمرسل بملاحظات دققوا فيها ، منهم الإمام الشافعي رحمه الله تعالى . قال النووي في مقدمة شرح المذهب : « قال الشافعي رحمه الله : وأحتج بمُرسل كبار التابعين ، إذا أُسندَ من جهةٍ أخرى ، أو أرسله من أخذ عن غير رجال الأوّل ، أو وافق قول الصحابي ، أو أفتى أكثر العلماء بمقتضاه . » هذا نظرُ الشافعي في الرسالة وغيرها . وكذا نقل الأئمة المحققون من أصحابنا الفقهاء والمحدثين كالبيهقي والخطيب البغدادي ، وآخرين ؛ لا فرق في هذا عنده بين مُرسل سعيد بن المسيّب وغيره . هذا هو الصحيح الذي ذهب إليه المحققون . وقد قال الشافعي في مختصر المزني في آخر باب الرِّبَا : أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن سعيد بن المسيّب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان . وعن ابن عباس : أن جزوراً نُحرّت على عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، فجاء رجل بعتاق<sup>(١)</sup> ، فقال : أعطوني بهذه العتاق ! فقال أبو بكر رضي الله عنه : لا يصلح هذا . » قال الشافعي

رحمه الله : « وكان القائم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وأبو بكر ابن عبد الرحمن ، يُحَرِّمون بيع اللحم بالحيوان . » قال الشافعي : « وبهذا تأخذ ، ولا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خالف أبابكر الصديق رضي الله عنه . » قال الشافعي : « وإرسال ابن المسيب عندنا حسن . » هذا نص الشافعي في المختصر نقله بحروفه لما يترتب عليه من الفوائد . فإذا عُرِفَ هذا ، فقد اختلف أصحابنا المتقدمون في معنى قول الشافعي : « إرسال ابن المسيب عندنا حسن » على وجهين ، حكاهما الشيخ أبو إسحق في كتابه اللُّمع ، وحكاهما أيضاً الخطيب البغدادي في كتابه « كتاب الفقيه والمتفقه » والكفاية ، وحكاهما جماعات آخرون :

أحدهما : معناه أنه حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل . قالوا : لأنها فُتِّشَتْ قَوِّجَدَتْ مسندة .

والوجه الثاني : أنها ليست بحجة عنده ، بل هي كغيرها على ما ذكرناه .

قالوا : وإنما رجح الشافعي رحمه الله بمرسله ، والترجيح بالمرسل جائز . قال الخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه : « والصواب ، الوجه الثاني ، وأما الأول فليس بشيء . » وكذا قال في الكفاية : « الوجه الثاني هو الصحيح عندنا من الوجهين . » لأن في مراسيل سعيد ، ما لم يوجد مسنداً بحال ، من وجه يصح . قال : « وقد جعل الشافعي لمراسيل كبار التابعين منزلة على غيرهم ، كما استحسن مرسل سعيد . » هذا كلام الخطيب .

« وذكر الامام الحافظ أبو بكر البيهقي رحمه الله نص الشافعي كما قدمته . قال : « قال الشافعي : تقبل مراسيل كبار التابعين ، إذا أنضم إليها ما يؤكدها ، فإن لم ينضم لم تقبلها ، سواء كانت مرسل ابن المسيب أو غيره . » قال : « وقد ذكرنا مراسيل لابن المسيب لم يقبلها الشافعي حين لم ينضم إليها ما يؤكدها ، ومراسيل لغيره قال بها حين أنضم إليها ما يؤكدها . » قال : « وزيادة ابن المسيب في هذا على غيره أنه أصح التابعين إرسالاً فيما زعم الحفاظ . » فهذا كلام البيهقي والخطيب ، وهما إمامان حافظان فقيهان شافعيان ، متضلعان من الحديث والفقه والأصول والخبرة التامة بنصوص الشافعي ومعاني

كلامه ؛ ومحمد هـ من التحقيق والإيقان ؛ والنهابة في العرفان ؛ بالغاية القصوى ؛ والدرجة العليا . وأما قول الإمام أبي بكر الباقال المروزي رحمه الله في أول كتابه « شرح التلخيص » : « قال الشافعي في رهن الصغير : مرسل ابن المسيب عندنا حجة » فهو محمول على التفصيل الذي قدمناه عن البيهقي والمحققين ؛ والله أعلم .

قلت : ولا يصح تعلّق من قال : إن مرسل سعيد حجة ؛ بقوله : « وإرساله حسن » لأن الشافعي رحمه الله لم يعتمد عليه وحده ؛ بل اعتمده لما أنضم إليه من قول أبي بكر الصديق ؛ ومن حضره ؛ وانتهى إليه قوله من الصحابة رضي الله عنهم ؛ مع ما أنضم إليه من قول أئمة التابعين الأربعة ؛ الذين ذكرهم . وهم أربعة من فقهاء المدينة السبعة وهو مذهب مالك وغيره . فهذا عاوض ثانٍ للمرسل ؛ فلا يلزم من هذا الاحتجاج بمرسل ابن المسيب ؛ إذا لم يعتمد ؛ فان قيل : ذكرتم أن المرسل إذا أسند من جهة أخرى احتجّ به ؛ وهذا القول فيه تساهل ؛ لأنه إذا أسند عملنا بالسند ؛ فلا فائدة حينئذ في المرسل ؛ ولا عمل به ؟ والجواب أن بالسند يتبين صحة المرسل ؛ وأنه مما يحتجّ به ؛ فيكون في المسألة حديثان صحيحان ؛ حتى لو عارضهما حديث صحيح من طريق واحد ؛ وتعذر الجمع ؛ قدّمناهما عليه والله أعلم . انتهى كلام النووي .

تتمه : . — أورد العلامة القرني رحمه الله تعالى في التلخيص <sup>(١)</sup> سؤالاً فقال : « الإرسال هو إسقاط صحابي من السند ؛ والصحابة كلهم عدول ؛ فلا فرق بين ذكره والسكوت عنه ؛ فكيف جرى الخلاف فيه ؟ » . وأجاب هو كما في نسخة من التلخيص : « بأنهم عدول إلا عند قيام المعارض ؛ وقد يكون المسكوت عنه منهم ؛ عارض في حقه ما يوجب القدح ؛ فيتوقف في قبول الحديث ؛ حتى تعلم سلامته عن القادح . » انتهى . وبهذا علّل أيضاً من ردّ المرسل ؛ كما في شرح جمع الجوامع للمجلي ؛ واعترضه الشهاب <sup>(٢)</sup> : « بأن هذا يخالف ما مرّ من أنهم عدول لا يبحث عن حالهم » . وأجاب ابن قدام : « بأن هذا التوجيه مفرّغ على القول بأنهم كغيرهم يبحث عن عدالتهم » . انتهى

(١) ص ١٦٤ [ ذ ٥ ]

(٢) حاشية البيهقي على شرح جمع الجوامع للمجلي ، ص ١٥٠ ج ٢ ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٢٩٧ هـ .

والتحقيق : أن جريان اختلاف فيه وثبوت ضابطهما أسافناه أولاً عن شرح النخبة فتأمل .

\*\*\*

## ٤١

### بيان أكثر من تروى عنهم المراسيل والموازنة بينهم

قال الحاكم في علوم الحديث : « أكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة ، عن ابن المسيب ؛ ومن أهل مكة ، عن عطاء بن أبي رباح ؛ ومن أهل البصرة ، عن الحسن البصري ؛ ومن أهل الكوفة ، عن إبراهيم بن يزيد النخعي ؛ ومن أهل مصر ، عن سعيد بن أبي هلال ؛ ومن أهل الشام ، عن مكحول . » قال : « وأصحها كما قال ابن معين ، مراسيل ابن المسيب ، لأنه من أولاد الصحابة ، وأدرك العشرة ، وفقه أهل لحجاز ، وفقههم . » وللفقهاء السبعة الذين يعتقد مالک باجماعهم كجماع كافة الناس . وقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيل فوجدوها بأسانيد صحيحة ، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره . » قال : « والدليل على عدم الاحتجاج بالمرسل غير المسموع من الكتاب ، قوله تعالى : « لِيَتَفَقَّهُوْا فِي الدِّينِ » وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ <sup>(١)</sup> . » ومن السنة : « تَسْمَعُونَ وَيَسْمَعُ مِنْكُمْ » وَيُسْمَعُ عَنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ <sup>(٢)</sup> . »

قال السيوطي : « تكلم الحاكم على مراسيل سعيد فقط ، دون سائر من ذكر معه ، ونحن نذكر ذلك : فمراسيل عطاء : قال ابن المديني : كان عطاء يأخذ عن كل ضرب ؛ ومرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلاته بكثير . وقال أحمد بن حنبل : مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات ؛ ومرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها ؛ وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن ، وعطاء بن أبي رباح ، فانهما كانا يأخذان عن

(١) سورة التوبة ، آية ٢٣

(٢) ذكره الحافظ ابن عبد البر في كتابه ( جامع بيان العلم وفضله ) من ١٧٧ ، من ثبت بن قيس

الانصاري . قال : ( ومثله عن ابن عباس )

« بهجة »



كل أحد . ومراسيل الحسن تقدم القول فيها عن أحمد . وقال ابن المديني : «مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح» ، ما أقل ما يسقط منها ! » وقال أبو زرعة : « كل شيء » قال الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث . » وقال يحيى ابن سعيد القطان : « ما قال الحسن في حديثه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا وجدنا له أصلاً ، إلا حديثاً أو حديثين . » قال شيخ الاسلام ابن حجر : « ولعله أراد ما جزم به الحسن » وقال غيره : « قال رجل للحسن يا أبا سعيد ! إنك تحدثنا فتقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلو كنت تسنده لنا إلى من حدثك ؟ » فقال الحسن : « أيها الرجل ! ما كذبنا ولا كذبتنا !! ولقد غزونا غزوة إلى خراسان ومعنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم . » وقال يونس بن عبيد : « سألت الحسن ، قلت : يا أبا سعيد ! إنك تقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنك لم تدركه ؟ » فقال : « يا ابن أخي ! لقد سألتني عن شيء ، ما سألتني عنه أحد قبلك ، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك : إني في زمان كما تري — وكان في زمن الحجاج — كل شيء سمعتي أقوله : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو عن علي بن أبي طالب ، غير أنني في زمان لا أستطيع أن اذكر علياً . » وقال محمد بن سعيد : « كل ما أسند من حديثه ، أو روي عن سمع منه ، فهو حسن حجة . » وما أرسل من الحديث ، فليس بحجة . » وقال العراقي : « مراسيل الحسن عندهم شبه الريح . وأما مراسيل النخعي ، فقال ابن معين : « مراسيل إبراهيم أحب إلي من مراسيل الشعبي . » وعنه أيضاً : أعجب إلي من مراسيل سالم بن عبد الله ، والقاسم ، وسعيد بن المسيب . » وقال : أحمد لا بأس بها . » وقال الأعمش : « قلت لأبراهيم النخعي : أسند لي عن ابن مسعود فقال : إذا حدثكم عن رجل ، عن عبد الله ، فهو الذي سمعت ، وإذا قلت : قال عبد الله ، فهو عن غير واحد عن عبد الله . » انتهى

## ٤٢

## ذكر مرسل الصحابة

قال النووي: «مانقذم من الخلاف في المرسل ، كله في غير مرسل الصحابي ، أما مرسل الصحابي كخباره عن شيء فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره ، لصغر سنه ، أو لتأخر إسلامه ، أو غير ذلك ، فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور أصحابنا ، وجاهير أهل العلم ، أنه حجة ، وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح ، القائلون بأن المرسل ليس بحجة على الاحتجاج به ، وإدخاله في الصحيح ، وفي صحيح البخاري ومسلم ، من هذا ما لا يحصى . وقال أبو إسحق الأسفراييني : لا يحتج به ، بل حكمه حكم مرسل غيره ، إلا أن يبين أنه لا يرسل إلا ماسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو صحابي . قال : لأنهم قد يروون عن غير صحابي . » قال النووي : والصواب الأول ، وأنه يحتج به مطلقاً ، لأن روايتهم عن غير الصحابي نادرة ، وإذا رووها بينوها ، فإذا أطلقوا ذلك ، فالظاهر أنه عن الصحابة ، والصحابة كلهم عدول . » انتهى

أي فلا نقدح فيهم الجهالة بأعيانهم ، وأيضا فما يروونه عن التابعين ، غالبه ، بل عامته إنما هو من الـمـرـا ئـيـلـيـات ، وما أشبهها من الحكايات والموقوفات .

\* \* \*

## ٤٣

## مراتب المرسل

قال السخاوي في فتح المانيث : « المرسل مراتب ، أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه ، ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه ، ثم المخضرم ، ثم المتقن كسعيد بن

المسيب ؛ وبلغها من كان يتجرى في شيوخه ، كاشعي ، ومجاهد ، ودونها مراسيل من  
كان يأخذ عن كل أحد ، كالحسن . وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة ، والزهرى ،  
وحمد الطويل ، فإن غالب روايتهم هي لاء عن التابعين .

\* \* \*

٩٩

بحث قول الصحابي : من السنة كذا ، وقوله امرنا بهذا ، ونرى ما عن كذا

اعلم : أن قول الصحابي : « من السنة كذا » أو « امرنا بهذا » أو « نرى ما عن كذا »  
وما أشبهه ، كله مرفوع على الصحيح الذي قلناه الجمهور ، لأن مطلق ذلك يقتصر  
بظاهره إلى من له الأمر والنهي ، ومن تبع أتباع سنته ، وهو رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، وأحتمل أن يكون لأمم غيره ، أن يريد بها غيره بعيداً ، وإن كنا لا نشكر  
من إطلاق ذلك بلفظ مع أو سطة ، والكن المادة أن من له رئيس معظم فقال : « امرنا  
بكذا » فأنما يريد من رئيسه ، ولا بد من عدمه إلا ذلك ؛ برسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
هو عظيم الصحابة ، ومرجعهم ، والمشار إليهم في أقوالهم ، فعلم ، فتصرف إطلاقهم إليه  
صلى الله عليه وسلم ، وما قيل : « إن القائل إذا حذف احتمال النبي صلى الله عليه وسلم  
غيره ، فلا أشد شراً منك ! » فجوابه أن ظاهر الحال صارف للنبي صلى الله عليه  
وسلم كما تقدم تقريره .

وكذلك السنة ، أصلها في اللغة : الطريق ، ومنه سنن الطريق الذي يمشى فيه ، غير  
أنها في عرف الاستعمال صارت موضوعة لطريقته عليه السلام في الشريعة . كذا  
قوله القرافي في التفتيح . وما يؤيد أن ذلك في حكم الرفع في السنة ، ما رواه البخاري  
في صحيحه في حديث ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، في قصته مع  
سبح بن قيس قال له : « إن كنت تريد السنة ، فخير بالصلاة » قال ابن شهاب :

« فقلت لسالم : أفعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ » فقال : « وهل يعنون بذلك إلا سنته صلى الله عليه وسلم ! » فقال سائر — وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة — وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة : « أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم . » ومما يؤيد الرفع في « كئنا نوؤمر » ما رواه الشيخان عن أبي موسى في قصة استئذانه على عمر ، ولنظير البخاري : « عن أبي موسى قال : استأذنت على عمر ثلاثاً ، فم يوذني لي ، وكأنه كان مشغولاً ، فمر جعت ، ففرغ عمر فقال : ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس ؟ إبدوا له ! قيل : قد رجع ! فدعاني ، فقلت : « كئنا نوؤمر بذلك » فقال : « تأتيني على ذلك بالبيعة ؟ » فانطلقت إلى مجلس الانصار ، فسألهم ، فقالوا : لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا أبو سعيد الخدري ، فذهبت بأبي سعيد الخدري ، فقال عمر : أخفي علي هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ الهادي الصفي قال : « بالأسواق ؟ » — يعني الخروج إلى التجارة — . زاد مالك في الموطأ : « فقال عمر لأبي موسى أما إني لم أسمعك ، ولكن خشيت أن يشقوا الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم . » قال الشراح : « حينئذ فلا دلالة في طلبه البيعة على أنه لا يحتاج بخبر الواحد ، بل أراد سد الباب خوفاً من غير أبي موسى أن يختلف كذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عند الرغبة والرهبة . » وقالوا في الحديث : « إن قول الصحابي ( كئنا نوؤمر بكذا ) له حكم الرفع . »

قال الحفاظ في شرح النخبة : « وأما قول بعضهم : إن كان مرفوعاً ، فلم لا يقولون فيه : قال رسول الله ؟ فجوابه : أنهم تركوا اجزم بذلك تورعاً واحتياطاً . ومن هذا قول أبي قلابة عن أنس : « من السنة إذا تزوج البكر على الثيب ، أقام عندها سبعة . » أخرجاه . قال أبو قلابة : « لو شئت لقلت : إن أسأ رفته إلى النبي صلى الله عليه وسلم . » أي لو قلت ، لم أكذب ، لأن قوله : « من السنة » هذا معناه ، لكن إيراد الصيغة التي ذكرها الصحابي أولى . » انتهى

أقول : قوله : « تورعاً واحتياطاً » هذا يظهر في بعض الوجوه ، ومنه ما ذكره ، وأحسن منه أن يقال : إن قولهم من السنة ، أو كئنا نوؤمر ، ونحوها ، هو من التثنية في

تبليغ الهدى النبوي ، لا سيما وقد يكون الحكم الذي قيل فيه أمراً ، أو من السنة ، من سنن الأفعال لا الأقوال ، وقد يقولون ذلك إيجازاً ، أو لضيق المقام ؛ وكثيراً ما يجيب العالم عن المسائل التي يعلم حديثها المرفوع ، ويحفظه بحروفه بقوله « من السنة كذا » لما ذكرنا من الوجوه ، ولغيرها وهو ظاهر .

نبيي . — ذكرنا أن السنة لغة : الطريقة ؛ والمراد بها في اصطلاح الشارع وأهل عصره ، ما دلّ عليه دليل من قوله صلى الله عليه وسلم ، أو فعله ، أو تقريره ؛ ولهذا جعلت السنة مقابلة للقرآن ، وبهذا الاعتبار نطلق على الواجب ، كما نطلق على المنذوب وأما ما اصطلاح عليه الفقهاء وأهل الأصول من أنها خلاف الواجب فهو اصطلاح حادث ، وعرف متمجدة .

\*\*\*

## ٢٥

### اللام على الخبر المتواتر وفهر الامار

اعلم : أن المتواتر مانقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة ، بأن يكونوا جميعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم ، من أوله الى آخره ، ولذا كان مفيداً للعلم الضروري وهو الذي يُضطرُّ إليه الانسان ، بحيث لا يمكنه دفعه ، ويجب العمل به من غير بحث عن رجاله ، ولا يُعتبر فيه عدد معين في الأصح .

ثم المتواتر قسائ : لفظي وهو ماتواتر لفظه ، ومعنوي وهو ماتواتر القدر المشترك فيه . وللأول أمثلة كثيرة ، منها حديث : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ۖ ۰۰۰ » رواه نحو الثنتين ؛ وحديث الخوض ، رواه خمسون ونيف ؛ وحديث المسح على الخفين ، رواه سبعون ؛ وحديث رفع اليدين في الصلاة ، رواه نحو الخمسين ؛ وسوى ذلك مما ساقه سيف التدريب (١) .



والثاني أمثلة أيضاً ، فمنه أحاديث رفع اليدين في الدعاء فقد روي عنه صلى الله عليه وسلم نحو مئة حديث فيه رفع يديه في الدعاء ، لكنها في قضايا مختلفة ، فكل قضية منها لم تتواتر ، والقدر المشترك فيها ، وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتباره المجموع .

تنبيه - وقع في كلام النووي في شرح مسلم في المتواتر أنه لا يشترط في الخبرين به الإسلام ، وكذا قال الأصوليون ، ولا يخفى أن هذا اصطلاح للأصوليين ، وإلا فاصطلاح المحدّثين فيه ، أن يرويه عدد من المسلمين ، لأنهم اشترطوا فيمن يحتاج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً ، بأن يكون مسلماً بالغا ، فلا تقبل رواية الكافر في باب الاخبار ، وإن بلغ في الكثرة ما بلغ . وعبارة جمع الجوامع مع شرحه : « ولا تقبل رواية كافر ، وإن عرّف بالصدق ، لعنوا منصب الرواية عن الكفار . » نعم ! يقبل من الكافر ما تحمّله في كفره إذا أسلم ، كما سيأتي التطرق لها في الباب السادس في الاسناد في بحث توسيع الحفاظ في طبقات السماع . وقد أفردت في مطوّلات المصطلح . وأما خبر الواحد ، فهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر ، سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر .

\*\*\*

٤٦

### بيان أن خبر الواحد الثقة حجة يلزم به العمل

قال النووي رحمه الله تعالى في شرح مقدمة مسلم<sup>(١)</sup> : « نبّه مسلم رحمه الله تعالى على القاعدة العظيمة التي ينبغي عليها معظم أحكام الشرع ، وهو وجوب العمل بخبر الواحد ، فينبغي الاهتمام بها ، والاعتناء بتحقيقها . وقد أطنب العلماء رحمهم الله في الاحتجاج لها ، وإيضاحها ، وأفردوا جماعة من السلف بالتصنيف ، وأعنى بها أئمة المحدّثين . وأول من بلّغنا تصنيفه فيها ، الإمام الشافعي رحمه الله ، وقد تقررت أدلتها العقلية والعقلية

في كتب أصول الفقه ؛ ونذكر هنا طرفاً فنقول : اختلف العلماء في حكمه ، فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين ، فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول ، أن خبر الواحد ثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها ، ويفيد الظن ، ولا يفيد العلم ؛ وأن وجوب العمل به عرفناه بالشرع لا بالعقل . وذهبت القدرية والرافضة وبعض أهل الظاهر ، إلى أنه لا يجب العمل به ، ثم منهم من يقول : منع من العمل به دليل العقل ؛ ومنهم من يقول : منع دليل الشرع . وذهبت طائفة إلى أنه يجب العمل به من جهة دليل العقل . وقال الجبائي من المعتزلة : « لا يجب العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين . » وقال غيره : « لا يجب العمل إلا بما رواه أربعة عن أربعة . » وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم . وقال بعضهم : « يوجب العلم الظاهر ، دون الباطن . » وذهب بعض المحدثين إلى أن الآحاد التي في صحيح البخاري وصحيح مسلم تفيد العلم دون غيرها من الآحاد . وهذه الأقاويل كلها ، سوى قول الجمهور ، باطلة ؛ وإبطال من قال : « لا حجة فيه » ظاهر . فلم تزل كتب النبي صلى الله عليه وسلم وآحاد رؤسائه ، يعمل بها ، يلزمهم النبي صلى الله عليه وسلم العمل بذلك ، واستمر على ذلك الخلفاء الراشدون ، فمن بعدهم ، ولم تزل الخلفاء الراشدون ، وسائر الصحابة ، فمن بعدهم من السلف والخلف ، على امتثال خبر الواحد إذا أخبرهم بسنة ، وقضائهم به ، ورجوعهم إليه في القضاء والفتيا ، وتقضيهم به ما حكموا على خلافه ، وطلبهم خبر الواحد عند عدم الحجة ممن هو عنده ، واحتجاجهم بذلك على من خالفهم ، وانقياد المخالف لذلك . وهذا كله معروف ، لا شك في شيء منه ، والعقل لا يحيل العمل بخبر الواحد . وقد جاء الشرع بوجوب العمل به ، فوجب المصير إليه . وأما من قال : « يوجب العلم ، فهو مكابر للحسن » ؛ وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق ؟ إليه ؟ انتهى .

وفي حصول المأمول<sup>(١)</sup> : « قد دل على العمل بخبر الواحد ، الكتاب ، السنة والاجماع ولم يأت من خالف في العمل به بشيء يصلح للتمسك به . ومن تتبع عمل الصحابة من

الخلفاء وغيرهم ۝ وعمل التابعين فتابعهم بأخبار الآحاد ۝ وجد ذلك في غاية الكثرة ۝ بحيث لا ينسع له إلا مصنف بسيط <sup>(١)</sup> ۝ وإذا وقع من بعضهم التردد في العمل به في بعض الأحوال ۝ فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد من رتبة في الصحة ۝ أو تهمة للراوي ۝ أو وجود معارض راجح أو نحو ذلك ۝ اهـ

وقد جوت الكلام على قبول خبر الواحد الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في رسالته الشهيرة في باب على حدة ۝ ويصدر بذوي المهمة الوقوف على لطائفه ۝ وأوسع فيه أيضاً الحافظ ابن حجر في الفتح ۝ عند قول البخاري : « باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام » فليُرجع إليه . ومما نقله فيه أن بعض العلماء احتج لقبول خبر الواحد أن كل صاحب أو تابع سئل عن فائز في الدين ۝ فأخبر السائل بما عنده فيها من الحكم أنه لم يشترط عليه أحد منهم أن لا يعمل بما أخبره به من ذلك حتى يسأل غيره فضلاً عن أن يسأل الكواف ۝ بل كان كل منهم يخبره بما عنده ۝ فيعمل بمقتضاه . ولا ينكر عليه ذلك فدل على اتفاقهم على وجوب العمل بخبر الواحد .

وفيه أيضاً : قال ابن القيم في الرد على من رد خبر الواحد ۝ إذا كان زائداً على القرآن ما ملخصه : « السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه : أحدها : أن توافقه من كل وجه ۝ فيكون من نوارد الأدلة ۝ ثانيها : أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن ۝ ثالثها : أن تكون دالة على حكم سكت عنه القرآن . وهذا الثالث يكون حكماً مبتدأً من النبي صلى الله عليه وسلم ۝ فتجب طاعته فيه . ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم لا بطاع إلا فيما وافق القرآن لم تكن له طاعة خاصة ۝ وقد قال تعالى <sup>(٢)</sup> : « مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » وقد تناقض من قال إنه لا يقبل الحكم الزائد على القرآن إلا إن كان متواتراً ۝ أو مشهوراً فقد قالوا بتحريم المرأة على عمته وأختها ۝ وتحريم ما يحرم من النسب بالرضاعة ۝ وخيار الشرط ۝ والشفعة ۝ والرهن في الحضر ۝ وميراث الجددة ۝ وتخيير الأمة إذا اعتقت ۝ ومنع الحائض

من الصوم والصلاة ، ووجوب الكفارة على من جامع وهو صائم في رمضان ، ووجوب  
إحسان المعتدة عن الوفاة ، وتجويز الوضوء فيبذل التمر ، وإيجاب الوتر ، وأن أقل الصداق  
عشرة دراهم ، وتوريث بنت الابن السدس مع البنت ، واستبراء المسبية بجيضة ، وأن  
أعيان بني الأم بتوارثون ، ولا بقاء الوالد بالولد ، وأخذ الجزية من المجوس ، وقطع رجل  
السارق في الثانية ، وترك الاقتصاص من الجرح قبل الاندمال ، والنهي عن بيع الكالي بالكالي ،  
وغيرها مما يطول شرحه . وهذه الأحاديث ، كلها آحاد ، وبعضها ثابت ، وبعضها غير  
ثابت ، ولكنهم قسموها إلى ثلاثة أقسام ، ولم في ذلك تفاصيل يطول شرحها ، ومحل  
بسطها أصول الفقه ، وبالله التوفيق . انتهى

\*\*\*

٤٨

اللعوم على الحديث الموضوع  
وفيه مباحث

ماهية الموضوع

« هو الكذب المختلق المصنوع » أي كذب الراوي في الحديث النبوي ، بأن  
يروى عنه صلى الله عليه وسلم ، ما لم يقله ، متعمداً لذلك .

حكم روايته

اتفقوا على أنه تحريم روايته ، مع العلم بوضعه ، سواء كان في الأحكام ، أو القصص  
والترغيب ونحوها ، إلا مبيناً وضعه ، لحديث مسلم عن سرة بن جندب ، قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ ،  
فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابَيْنِ » . ورواه الإمام أحمد ، وابن ماجه . زوي الكذابين على  
صفة الثانية ، والكاذبين بالجمع .

٤

## معرفة الوضع والحامل عليه

ذكر المحمّد ثون أموراً كلية ، يُعرف بها كون الحديث موضوعاً ، ومنها : اشتغاله على  
مجازفات في الوعد والوعيد ؛ ومنها : ممّاجة الحديث ، وكونه ممّا يُسخّر منه ، مثل ما  
يروى في وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ومنها : مناقضته لما جاءت به السنّة الصريحة ؛  
ومنها أن يكون باطلاً في نفسه ، فيدل بطلانه على وضعه ؛ ومنها : أن لا يشبه كلام  
الأنبياء ، بل لا يشبه كلام الصحابة ؛ ومنها : أن يشتمل على تواريخ الأيام المستقبلية ؛  
ومنها : أن يكون بكلام الأطباء أشبه ؛ ومنها : أن تقوم الشوهد الصحيحة على بطلانه ؛ ومنها :  
مخالفته لعرب القرآن ؛ ومنها : أحاديث صلوات الأيام والليالي ؛ ومنها : اقترانه بقرائن  
يُعلم بها أنه باطل .

وقد استقصى المصنفون في الموضوعات إيراد الأمثلة المتوافرة لكل ما ذكر ، فليُرْجَع  
إليها . وسيأتي نوع تفصيل لها قريباً .

قال الحافظ في شرح النخبة <sup>(١)</sup> : « الحكم بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب » لا  
بالقطع ، إذ قد يصدق الكذب ؛ لكن لاهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها  
ذلك . وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعاً تاماً ، وذهنه ثاقباً ، وفهمه قوياً ،  
ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة . وقد يُعرَف الوضع باقرار واضعه .

ثم قال : « ومن القرائن التي يُدرك بها الوضع ، ما يؤخذ من حال الراوي ، كما وقع  
للمأمون بن أحمد ، أنه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أولاً  
فساق في الحال إسناداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : سمع الحسن من أبي هريرة .



وكما وقع لفيث بن إبراهيم ، حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام ، فساق في الحال إسناداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لَا سَبَقَ إِلَّا فِي تَصَلٍّ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ <sup>(١)</sup> - أَوْ جَنَاحٍ - » فزاد في الحديث « أَوْ جَنَاحٍ » فعرف المهدي أنه كَذَبَ لاجله فأمر بذيبح الحمام . ومنها : ما يؤخذ من حال المروي ، كَأَن يَكُون مناقضاً لنص القرآن ، أَوْ السُّنَّة المتواترة ، أَو الإجماع القطعي ، أَوْ صريح العقل ، حيث لَا يَقْبَلُ شَيْءٌ من ذلك التَّأْوِيلَ . ثم المروي تارة يخرعه الواضع ، وتارة يأخذ كلام غيره ، كـ بعض السلف الصالح ، أَوْ قدماء الحكماء ، أَو الإسرائيليات ؛ أَوْ يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد ، فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج . والحامل للواضع على الوضع ، إما عدم الدين ، كالزنادقة ؛ أَوْ غَلَبَةُ الجَهْلِ كـ بعض المتعبدين ؛ أَوْ فُرُطُ العصبية ، كـ بعض المقلدين ؛ أَوْ اتِّبَاعُ هَوَى بعض الرؤساء ؛ أَوْ الاغراب لقصد الاشتهار ؛ وكل ذلك حرام باجماع من يُعْتَمَدُ بِهِ . إلا أن بعض الكرامية ، وبعض المتصوفة ، نُقِلَ عنهم إباحة الوضع في الترهيب والترهيب ، وهو خطأ من فاعله . نشأ عن جهل ، لأن الترهيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية . واتفقوا على أن تَعَمَّدَ الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبائر . وبالغ أبو محمد الجويني ، فكَفَرَ مَنْ تَعَمَّدَ الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم . انتهى

وقال حجة الإسلام الغزالي في الإحياء <sup>(٢)</sup> : « وَقَدْ ظَنُّوا ظَانُونَ » أنه يجوز وضع الأحاديث في فضائل الأعمال . وفي التشديد في المعاصي ، وزعموا أن القصد منه صحيح ، وهو خطأ محض ، إذ قال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ . » وهذا لا يُتْرَكُ إِلَّا لضرورة ، ولا ضرورة ؛ إذ في الصدق مندوحة عن الكذب . فبقيا ورد من الآيات والأخبار كفاية عن غيرها . وقول القائل : إن ذلك قد تكرر على الأسماع وسقط وقعه . وما هو جديد فوقه أعظم ، فهذا هو س . إذ ليس هذا من الأغراض التي تقاوم محذور الكذب على رسول الله

(١) أخرجه أصحاب السنن وأحمد في مسنده من حديث أبي هريرة . ولم يذكر فيه ابن ماجه « أو خف » .

( محمد بهجة الليطار )

صلى الله عليه وسلم ، وعلى الله تعالى ؛ ويؤدي فتح بابيه إلى أمور تشوش الشريعة . فلا يقاوم خير هذا شره أصلاً . والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبائر التي لا يقاومها شيء ، نسأل الله العفو عنا وعن جميع المسلمين . » انتهى

ورأيت لبعض فضلاء العصر مقالة غراء في هذا الموضوع ، لا بأس بإيرادها تعزيزاً للمقام ، قال رعاه الله : « الحديث الموضوع ، هو المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم زوراً وبُهتاناً ، وهو أشدّ خطراً على الدين ، وأنكى ضرراً بالمسلمين ، من تعصب أهل المشرقين والمغربين ، لأنه بطرف الملة الخنيفية عن صراطها المستقيم ، ويقذف بها في غياهب الضلالات ، حتى ينكر الرجل أخاه ، والولد أباه ، وتطير الأمة شماعاً ، وتفرق بداداً بداداً ، لا لباس الفضيلة ، وأقول شمس الهداية ، وانشعب الأهواء وتباين الآراء . »

« وإن فرق المسلمين إلى شيعة ورافضة وخوارج ونصيرية الخ . . . هو أثر قبيح من آثار الوضع في الدين . ولقد قام الحفاظ الثقات ، وكادوا يزهقون الروح بضبطهم الحديث حفظاً وكتابة تقليناً ، ومازوا الخبيث من الطيب ، وقسموا سحب اللبس قتلاً لأ نور اليقين . »

ثم قال : « ورب سائل يقول : أني سأخ للمسلمين أن يضعوا في دينهم ما ليس منه ؟ فالجواب أن أسباب الوضع كثيرة ؛ منها : غفلة المحدث ؛ أو اختلاط عقله في آخر حياته ؛ أو التكبر عن الرجوع إلى الصواب بعد استبانة الخطأ لسهر مثلاً . ومنهم قوم وضعوا الأحاديث لا يقصدون إلا الترغيب والترهيب ، ابتغاء وجه الله فيما يزعمون ؛ وآخرون وضعوها انتصاراً لمذهبهم ؛ ومنهم طائفة أهتمتهم أقسامهم ، فاختلفوا ماشاءوا للنقرب من السلاطين والأمراء ، أو لاستمالة الأغنياء إلى الاعطاء . ومن هذا الصنف القصاص الذين انتحلوا وظيفة الوعظ والتذكير في المساجد والجامع ، واخذوا يهدمون من أركان هذا الدين ، لقدس يقتنونه ، أو حطام خبيث يلتهمونه . »

قال : « ولقد شاهدت منهم في المسجد الحسيني رجلاً بيده رِقاع صغيرة ، فيها دعاء يقول : إنه دعاء مومي ، وإن من قرأه أو حمله تسقط عنه الصلوات المفروضة ، والزحام

حواله شبيه بزحام الحشر ، حتى لا تكاد ترى إلا عمائم وطرايش ويرانس وخرا ، وأيديا  
ممتدة بفلوس أو دراهم ، وهو في بهرقة حلقتههم ، كأنه أبوزيد السروجي يوزع الرفاع ،  
ويجمع المتاع ، ويغلب الأسماع ، حتى كاد يبيع للمتصدقين والمتصدقات ، كل ما دخل  
تحت الحرمة ، وشمله اسم النهي . هذا ، وقد بلغني أن بعضهم نبه شيخ الجامع الأزهر  
والسادات إلى إزالة هذا المنكر من مسجد سبط الرسول ، فأجاب بأن : « هذا تجسس »  
والله يقول : « وَلَا تَجَسَّسُوا » <sup>(١)</sup> ولا أدري إن هذا صح عنه ، أم الذي أخطأ ؟  
أهو ، أم عمر بن الخطاب الذي كان يطرد القصاصين أمثال هؤلاء من المساجد ، مع أنهم  
لم يكونوا بهذه المثابة من التفرير والتضليل ؟

« ولترجع إلى الوضع ، فبهم زنادقة قصدوا إفساد الشريعة والتلاعب بالدين »  
« يُريدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ، وَيَبْأَيِ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ » <sup>(٢)</sup>  
فعملوا على لبس الحق بالباطل ، وخلط السم بالترياق ، وهيات لهم الفرص في الأزمان الغائرة  
بجبالاً فسيحاً لهذا البهتان ، حتى شعثوا الأذهان ، وسودوا الدفاتر ، وأفعموا الكتب  
بمفتريات « مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ » <sup>(٣)</sup> . وقد مرى هذا الداء في كتب  
التفسير والسير والتاريخ ، ونقلتها العامة عن سلامة صدر ، وإما لشهرة المعز إلى ، أو  
لاستبعاد كذبه على الرسول صلى الله عليه وسلم ، فغبطوا وحادوا عن الجادة : « وَهُمْ  
يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا » <sup>(٤)</sup> .

ثم قال : « ولست أعجب من العامة وصنعم هذا ، ولكن العجب العجيب ، من أهل  
العلم الذين يرون هذا المنكر رأي العين صباحاً ومساءً ، ويتأولون له ، كأنما أعمال  
هؤلاء السوقية وحى سماوي متشابه ، يجب تأويله في رأي العلماء المتأخرين !! اللهم ألهمنا  
السداد ، ووفقنا إلى سبيل الرشاد !

(١) سورة المجرات ، آية ١٢

(٢) سورة التوبة ، آية ٣١

(٣) سورة يوسف ، آية ٤٠

(٤) سورة الكهف ، آية ١٠٥

«والدهية الدهياء» أن الناس الآن، أخذت تروي الأحاديث من غير إجازة ولا تلقين، وحوّل العلماء وجههم إلى فروع الفقه والآلات التفسير والتوحيد، وانصرفوا عن الحديث، إلا ما كان منه قراءة على سبيل التبرُّك! فراجت سوق الأراجيف المعزوة للدين، واختلط الباطل بالحق، فهدوا بهذا للطاغين على الدين سُبُلًا كانت عذراء، وخططا كانت وعشاء، فلا تكاد ترى حمّاراً أو حوزياً أو خادماً أو طاهياً أو أكّاراً أو قصاراً أو كفتاساً أو رشاشاً إلا وهو يستشهد في كل عين من أعماله بالحديث، سواء صح معناه وانظله أم لم يصح. فاذا جلست في مُرتاض أو نادر أو موق أو حانوت أو محفل عرس أو مأتم، سمعت من خلطهم وخطبهم في الدين، ما تخرج لأجله النفوس من العيوب، وتمشي له القلوب في الصدور. وربما كان في مجالسهم عالم، فيُسأل عند اختلافهم، فلا يجيب إلا «بأظن كذا!» و«يمكن أن يكون كذا!»؛ والورع يقول: «لا أدري!» أو «حتى أراجع الصّحاح!» وقد يكون الحديث مشهوراً بين كل الطبقات، وهو موضوع، فيظن أنه صحيح لشهرته، خصوصاً على السنة بعض المشايخ فيفتي بأنه صحيح، وهناك الطامة الكبرى!

ثم قال: «الغرض إحياء السنة، وإماتة البدعة، ودرء المطاعن الأجنبية بشئ ليس من ديننا، وذلك بالوقوف على طائفة من الأحاديث الموضوعة التي يستدل بها الناس على عقيدة أو حكم أو فضيلة أو نهى عن رذيلة ليميز الخبيث من الطيب، ويتعده حَمَلَةً القرآن، وخطباء المنابر، ووُعَاظ المساجد، من رواة الأكاذيب المضادة للشرع والعقل باسم الدين وهم لا يشعرون. وفي مقدمة ذلك الأحاديث المشهورة على السنة العامة والخاصة، في احتجاجهم وأمرهم ونهيهم، فإن ضررها عظيم، وخطبها جسيم. وذلك كحديث: «حب الوطن من الإيمان» الذي لا يفهم منه بعد التأويل والتحليل إلا الحث على تفرق الجامعة الإسلامية، التي تُنشد ضالتها الآن! فانه بقضي بتفضيل مسلمي مصر مثلاً على من سواهم وأن من في الشام يُفَضِّلُ إخوانه هناك على غيرهم، وهكذا، وهو الانحلال بعينه، والتفرق المنهني عنه؛ والله يقول: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ»<sup>(١)</sup>، ولم يقيّد الأخوة بمكان،

ويقول: «وَيُؤَثِّرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ» <sup>(١)</sup> ، وأقل ما فيه تقويت فضيلة الإيثار . ومن ذلك : «شاوروهن وخالفوهن» إلى غير ذلك .

«ومما هو جدير بالعناية» قصص المولد النبوي ، الذي اشتمل على كثير من الخيال الشعري . والأحاديث التي وضعها المطرئون الغلاة ، كحديث : «لولاك ما خلقت الافلاك» وقولهم : «إن الميم من اسمه الشريف تدل على كذا» ، والدال على كذا . . . .» إلى آخر تصرفات الخيال ؛ ووصفهم الرسول صلى الله عليه وسلم بضروب من الغزل ، لا تليق إلا بِمُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ، مما يحل مقام النبوة عنه ، وتنفّر طبيعة الجلال منه ، وكروابيتهم من المعجزات ما ليس له أصل ، كحديث الضب ، وأن الورد من عرقه إلى آخر ما ينسبونه للمناوي ، ولا أظنه إلا مصطنعا باسم الشيخ رحمه الله ورضي عنه . «انتهى ماخصا

## ٤

## مقالة في الأحاديث الموضوعة في فضيلة رجب

نبه بعض الفضلاء على ذلك في مقالة نشرها في مجلة نُصَحًا لخطباء المنابر المغنمين ، وللوعاظ والقصاص البله . فقال ما نصه : «كم اختلق الكذابون على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكم وضعوا الأباطيل والمناكير ، وركبوا الأسانيد الملققة ، وأسهبوا وأطنبوا ، وبالغوا في التحذير والترهيب ، وشددوا وسهلوا ، على حسب ما تُسَوَّل لهم أقسم ، ولم يَشْخَسُوا خافا بعلم مرهم وعلايتهم ، فيجازيهم بمقاعد في النار يتبوؤنها جزاء افتراءهم واختلاقهم وتجرفهم على وضع الأحاديث ، التي «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ» . وقد قال الحافظ سهل بن السري : «قد وضع أحمد بن عبد الله الجوري ياري ومحمد بن عكاشة الكرمانى ، ومحمد بن قسيم الفريابي على رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف حديث» . وقال حماد بن زيد : «وضعت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث» . وقال بعضهم : «سمعت ابن مهدي يقول لبسرة بن عبد ربه : من أين



جئت بهذه الأحاديث ، من قرأ كذا فله كذا ، ومن صام كذا فله كذا ؟ قال : وضعها أرغيب الناس فيها !! » قيل لأبي عسمة بن أبي مرثد المروزي : « من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقهاء أبي حنيفة ، ومغازي ابن إسحق ، فوضعت هذا الحديث خسبة !! » وما يوجب الأسف أن يرى الإنسان تلك الموضوعات والمناكير والأباطيل ، قد انتشرت في الكتب انتشاراً زائداً ، ورواها الخلف عن السلف ، وشجنت بها كتب الوعظ والإرشاد ، ودواوين الخطباء ، حتى أنك لا تطالع ديواناً من الدواوين المتداولة بين خطبائنا إلا وترى فيه من فظائع الأكاذيب على نبينا عليه الصلاة والسلام ، ما يستوجب العجب ! وما ذاك إلا لذهاب علماء الحديث ، ودخولهم في خبر كان ، وعدم اعتناء أهل عصرنا به .

« ومن أقطع هذه الأباطيل ، الأحاديث التي تروى في فضيلة رجب وصيامه ، فأغلب الدواوين نراها مشحونة بها . ونحن نأتي بتلك الأباطيل التي اختلقها الوضّاعون ، ليحذروا العموم ، ويعرفها خطباء المنابر والوعاظ والقصاص ، فيجتنبوها ، ولا ينسبوا إليه عليه الصلاة والسلام ، حذراً من الوقوع في الإثم . وفراراً من الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، فنقول :

حديث : « فضل رجب على الشهور » كفضل القرآن على سائر الكلام ، وفضل شهر شعبان على الشهور ، كفضلي على سائر الأنبياء ؛ وفضل شهر رمضان ، كفضل الله على سائر العباد » موضوع قاله الحافظ ابن حجر ؛ ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة .  
وقولهم : « أكثروا من الاستغفار في رجب ، فإن الله في كل ساعة منه عتقاء من النار ، وإن الله مدائن لا يدخلها إلا من صام رجب » موضوع ؛ وفي إسناده « الإصباح بن نباتة » ليس بشيء . قاله السيوطي في اللآلئ المصنوعة .

وقولهم : رجب شهر الله ، وشعبان شهري ... الخ « أورده الصاغاني في الموضوعات .

ومنها : : فضيلة ليلة أول جمعة من رجب ، والصلاة الموضوعة فيها المسماة بليلة  
المرغائب . »

وقولهم : « في رجب يوم وليلة ، من صام ذلك اليوم ، وقام تلك الليلة ، كان له  
من الأجر كن صام مئة سنة ، وقام مئة سنة ، وهي ثلاث بقين من رجب ؛ في ذلك اليوم ،  
بعث الله محمداً نبياً . » موضوع قاله السيوطي في التلخيص البديعات .

وقولهم : « من صام يوماً من رجب ، وقام ليلة من لياليه ، بعثه الله آمناً يوم القيامة  
وسراً على الصراط وهو يهمل أو يكبر . » موضوع وفي إسناده « إسماعيل بن يحيى »  
كذاب .

وقولهم : « من أحبب ليلة من رجب ، وصام يوماً منه ، أطعمه الله من ثمار الجنة »  
وكساه من حلل الجنة ، وسقاه من الرحيق المختوم . » موضوع ، وفي إسناده « حصين  
ابن مخارق » كان يضع الحديث . قاله السيوطي في اللآلئ المصنوعة .

وقولهم : « رجب من أشهر الحرام ، وأيامه مكتوبة على أبواب السماء السادسة ؛ فإذا  
صام الرجل منه يوماً وجرد صومه بنقوى الله ، نطق الباب ، ونطق اليوم وقال : « يارب !  
اغفر له ! » وإذا لم يتم صومه بنقوى الله لم يستغفرا له ، وقالوا : « خدعتك قدك » موضوع  
وفي إسناده « إسماعيل بن يحيى » كذاب . قاله السيوطي .

وقولهم : « رجب شهر الله الأصم المنبهر الذي أفرد الله تعالى لنفسه ، فمن صام منه  
يوماً إيماناً واحساناً ، استوجب رضوان الله الأكبر . . . الخ » موضوع . وفي إسناده  
« عصام بن طلق » قال ابن معين ليس بشي ، وأبو هريرة العبد المترك .

وقولهم : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل رجب بجمعة ، فقال : « أيها  
الناس ! إنه قد أظلكم شهر عظيم ، شهر رجب ، شهر الله الأصم ، تضاعف فيه الحسنات  
وتستجاب الدعوات ، وتفرج فيه الكربات ، لا ترد للمؤمن فيه دعوة ؛ فمن اكتسب فيه  
خيراً ، ضوعف له فيه أضعافاً مضاعفة ، فعليكم بقيام ليلة ، وصيام نهاره . . . الخ »  
موضوع ذكره السيوطي .

وقولهم : « من صام من رجب يوماً تطوعاً ، أطلقاً صومه ذلك اليوم غضب الله » وأغلق عنه أبواب النار . . . الخ . موضوع ؟ ذكره السهوطي وقال : إسناده ظلمات بعضها فوق بعض . » انتهت المقالة

ثم اعترض بعض الناس على من نشرها في مجلته وقال : « إن كانت هذه الأحاديث موضوعة كما قال الكاتب ، فما الغرض منها إلا الترغيب في العبادة التي يثاب فاعلمها على كل حال ! » وحينئذ يكون بيان كيفية وضعها وتكذيب واضعها تثبيطاً غير محمود عن عبادة الله . . »

فأجاب فاشرها بقوله : « إن نشر مثل هذه الرسالة كان واجباً ، ومن أفضل ضرور العبادة إعلام المسلمين بأن هذا الحديث موضوع ، إن كان كذلك ، وصحيح ، وإن كان سنده صحيحاً ، سواء كان مفزق الحديث مما تدبّت إليه الشريعة بوجه علم ، أو حملت عنه ، وكاتب الرسالة لم يحكم بوضع حديث من عند يلقه ، وإنما ذكر أقوال أئمة الحديث والحفاظ ، حتى ذكر قول الحافظ السهوطي في سند حديث من تلك الأحاديث أنه ظلمات بعضها فوق بعض ، مبالغة في إنكار سند الحديث ، وعدم الاعتداد به . وهذا غرض لأئمة الحديث ، في بيان سنده وضعه ، أسمى من غرض الترغيب في العبادة والصيام والقيام : ألا وهو غرض تحرير الشريعة الفراء ، وصونها عن الدخيل فيها . خيراً كان أو شراً ، لأنه إذا تطرّق للحديث الكذب فيه بنية حسنة ، تطرقه كذلك بنية سيئة ، وأتاه بقاء الشريعة المحمدية ، بكثرة ما يتخللها من الأجنبي عنها ، وأي شر أعظم مما يطرأ على الشريعة الفراء لو أرخبيّ العنان لإضاع الأحاديث ، يضعون كيف شاؤوا ، دون أن يميز الصدق من الكذب في رواياتهم ؟ ثم من هو الذي يقبل من المعارضين أن يكتب باسمه الكتاب ما شاؤوا من أفكار وأقوال ولو كانت حسنة مقبولة في حد ذاتها ؟ بل من يصدق ، أن يقوم أحد من الناس ويقتري على وزير أو مدير قراراً أو منشوراً يصدره بامضائه ، ولا يعدّ طبعاً بالنظام ، مستوجباً التأديب ، أو على الأقل التكذيب ؟ أو من يتصور أنه يلتقي صورة أمر عال ، مهما كان موضوعه ، وينشره كأنه صادر من السلطان ، ولا يعاقب على فعله هذا ؟ فأية مسلم بعد هذا يسوّغ أن يكذب على

رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . لذلك نحن نشرنا رسالة الفاضل الذي أسند كل ما قال فيها للسلف الصالح من أئمة الحديث وحفاظه ، شاكرين همته ، مثنين عليه بما هو أهله ومعتبرين عمله هذا من خير أعمال العبادة التي ينقرب بها إلى الله في مثل شهر رجب المبارك ، مؤملين أن يجذو الفضلاء الباحثون حذوه ، ولا خوف من ذلك على الناس أن تثبط همهم عن عبادة الله . فان الله عز وجل ، قد أتم شريعته قبل أن يأخذ رسوله إلى الرفيق الأعلى ، فهي لا ينقصها شيء يحتاج ، وضاعوا الحديث المفترون على الله وعلى رسوله أن يتموه ، وعلى القراء أن ينقوها مقاصد الكتاب في هذا الباب ، والله الموفق والمعين .»

ثم أجاب ناشرها أيضاً بقوله في محادثة ثانية : « لم يقصد كاتب الرسالة في بيان الأحاديث الموضوعة التي مردها تثبيط هم الناس عن العبادة ، وإنما أراد بيان عدم صحة تلك الأحاديث التي اعتاد بعض الخطباء العناية بذكرها عند دخول مثل شهر رجب المبارك ، وبحسبونها من أصول الدين ، وليست منه في شيء ؛ تلك الأحاديث التي أسندت للنبي صلى الله عليه وسلم ، وقال أئمة الحديث السالفون ، وحفاظه المحققون ، إنها موضوعة مفتراة عليه . فقد قال كاتب الرسالة : « ونحن نأتي بتلك الأباطيل التي اختلقها الوضاعون ليحذروا العموم ، ويعرف خطباء المنابر والوعاظ والقصاص ، فيجتنبوها ولا ينسبونها إليه عليه الصلاة والسلام ، حذراً من الوقوع في الإثم ، وفراراً من الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم . . . الخ » وهذا صريح في أنه إنما ينصح الخطباء والوعاظ ، ليمدوا عن ارتكاب الكذب في إرشاد العامة ، إلى ما هو الصدق فيه ، والخير كله مع الصادقين .» ثم قال : « وقد بلغ حدّ التهافت على بيان أصرار الشريعة الغراء ، عند بعض خطباء الجُمُع على المنابر ، أن جعلوا اللفظة ( ر ج ب ) حروفاً مقطعة ، مدلولات أخرى . فالراء لمعنى والجيم لآخر ، والباء لغيرهما . مع أن هذه الحروف ذاتها موجودة في كل كلمة ثلاثية تركبت منها ، كجرب ، ويرج ، ورجب أسماء مسميات أخرى وهم جرا . بل لا ينكر عاقل أن الدخيل في الأحاديث ، قد كان منه ما أضرب بالجامعة الإسلامية وجوه الدين الحسني ، ضرراً بليغاً ، لو قيس بما نتجته الأحاديث الموضوعة لمثل الترغيب في العبادة

من الحسنات ، لرجح عليها رجحانا مبيّنا . فكيف لا يكون سداً هذا الباب مهيأ ؟ وكيف لا يكون في الأمة وعاظ ومرشدون ، يبينون الصدق من الكذب ، والغث من السمين ، في كل وقت ؟ وليس للامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقت مخصوص ! وأشد ما يطلب ذلك ، في الظروف التي يكون فيها الامر والنهي أبلغ تأثيراً في النفوس . ولهذا اختار صاحب رسالة الاحاديث الموضوعة ، أن يبين ما يختص منها بشهر رجب ، في الوقت الذي يصدح الخطباء فيه بمواعظهم له ، والله يوفق الجميع لما فيه الخير والصواب ، وهو الهادي إلى سبيل الرشاد .

وأقول : رأيت لشيخ الاسلام ابن تيمية قدس سره في كتابه ، اقتضاء الصراط المستقيم ، نظراً لهذا المبحث الجليل ، قال قدس سره : « شهر رجب ، أحد الأشهر الحرم . وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا دخل شهر رجب قال : « اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي رَجَبٍ وَشَعْبَانَ ، وَبَلِّغْنَا رَمَضَانَ » ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل رجب حديث آخر ، بل عامة الاحاديث الماثورة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كذب ، والحديث إذا لم يُعلم أنه كذب ، فروايته في الفضائل أمر قريب ، أما إذا عُلِمَ كذبه ، فلا يجوز روايته إلا مع بيان حاله ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ رَوَى عَنِّي حَدِيثًا ، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ » . « نعم ، روي عن بعض السلف في تفضيل العشر الأول من رجب ، بعض الاثر ، وروي غير ذلك ، فانتخذه موسماً ، بحيث يُتَرَدُّ بالصوم ، مكروه عند الإمام أحمد وغيره ، كما روي عن عمر بن الخطاب وأبي بكر وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم . وروي ابن ماجه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم رجب ، وهل الأفراد المكروه أن يصومه كله ، أو أن يقرون به شهر آخر ؟ فيه الاصحاب وجهان ، والله أعلم . » انتهى





٥

## فتوى الامام ابن حجر الهيتمي رحمه الله في خطيب لا يبين مخترجي الأحاديث

في فتاواه الحديثية<sup>(١)</sup> مانعه : « وسئل رضي الله عنه في خطيب يرقى المنبر في كل جمعة ، ويروي أحاديث كثيرة ، ولم يبين مخترجها ، ولا رواها فما الذي يجب عليه ؟ فأجاب بقوله : ما ذكره من الأحاديث في خطيب من غير أن يبين رواها ، أو من ذكرها ، فجائز بشرط أن يكون من أهل المعرفة في الحديث أو ينقلها من مؤلفه كذلك ، وأما الاعتماد في رواية الأحاديث على مجرد رؤيتها في كتاب ليس مؤلفه من أهل الحديث ، أو في خطيب ليس مؤلفها كذلك ، فلا يحل ذلك ! ومن فعله عزر عليه التعزير الشديد . وهذا حال أكثر الخطباء ، فانهم بمجرد رؤيتهم خطبة فيها أحاديث حفظوها وخطبوا بها من غير أن يعرفوا أن تلك الأحاديث أصلاً أم لا ، فيجب على حكام كل بلد أن يزجروا خطباءها عن ذلك ، ويجب على حكام بلد هذا الخطيب منعه من ذلك إن ارتكبه . » ثم قال : « فعل هذا الخطيب أن يبين مستنده في روايته ، فان كان مستنداً صحيحاً ، فلا اعتراض عليه ، وإلا ساغ الاعتراض عليه ، بل وجاز لولي الأمر — أيد الله به الدين ، وقمع به المماندين — أن يعزله من وظيفة الخطابة زجراً له عن أن يتجراً على هذه المرتبة السنينة بغير حق . » انتهى ملخصاً .

٦

ما جاء في نهج البلاغة من وجوه اختلاف الخبر وأحاديث البدع

سئل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عما في أيدي الناس من أحاديث

البدع واختلاف الخبر فقال<sup>(١)</sup>: «إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً ، وصدقاً وكذباً ، وناسخاً ومنسوخاً ، وعاماً وخاصاً ، ومُحكماً ومتشابهاً ، وحفظاً ووهماً ، ولقد كُذِبَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم على عهده ، حتى قام خطيباً فقال : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعِدّاً ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . وإنما أناك بالحدِيث أربعة رجال ، ليس لهم خامس : -

رجل متافق مظهر للإيمان ، متصنع بالاسلام ، لا يتأثم ولا يتحرج ، يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم متعمداً ، فلو علم الناس أنه متافق كاذب ، لم يقبلوا منه ، ولم يصدّقوا قوله ، ولكنهم قالوا : صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رأى وسمع منه ، ولقي عنه ، فيأخذون بقوله . وقد أخبرك الله عن المتأفكين بما أخبرك ، ووصفهم بما وصفهم به لك ، ثم اتّبعوا بعده ، عليه وعلى آله السلام ، ففقرّبوا إلى الأئمة ، فولّوهم الأعمال ، وأكلوا بهم الدنيا ، وإنما الناس مع الملوك والدنيا ، إلا من عصم الله ، فهو أحد الأربعة .

ورجل سمع من رسول الله شيئاً لم يحفظه على وجهه ، فوّهم فيه ، ولم يعرف كذباً ، فهو في بديه ، ويرويه ويعمل به ، ويقول : « أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » فلو علم المسلمون أنه ووّهم فيه ، لم يقبلوا منه ، ولو علم أنه كذلك لرفضه .

ورجل ثالث سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً يأمر به ، ثم نهى عنه وهو لا يعلم ، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم ، فحفظ المنسوخ ، ولم يحفظ الناسخ ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه ، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه .

وأخير رابع لم يكذب على الله ولا على رسوله ، مبغض للكذب خوفاً من الله ، وتعظيماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يهمل ، بل حفظ ما سمع على وجهه ، فجاء به على سمعه ، لم يزد فيه ولم ينقص منه ، فحفظ الناسخ فعمل به ، وحفظ المنسوخ فجنب عنه ، وعرف الخاص والعام ، فوضع كل شيء موضعه ، وعرف المتشابهة ومحكمه . وقد كان يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام له وجهان ، فكلام خاص ، وكلام

عام ، فيسمعه من لا يعرف ما عني الله به ، ولا ما عني به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيحمله السامع ، ويوجب عليه على غير معرفة بمعناه ، وما قصد به ، وما خرج من أجله . وليس كل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يسأله ويستفهمه ، حتى إن كانوا يحبون أن يجيبوا الأعرابي الطارئ فيسأله عليه السلام ، حتى يسمعوا ؛ وكان لا يمر بي من ذلك شيء إلا سألت عنه ، وحفظته ، فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم وعملهم في رواياتهم . » انتهى .



### بيان ضرر الموضوعات على غير المحدثين

وان السواء لمعرفتها الرسوخ في الحديث

قال الامام أبو عبد الله محمد بن المرتضى البجلي في كتابه « إنباط الحق » <sup>(١)</sup> في خلال البحث عن كون معظم ابتداع المبتدعين من أهل الاسلام راجعاً إلى هذين الأمرين الواضح بطلانهما ، وهما : الزيادة في الدين ، والنقص منه ، ما نصه : « ومن أنواع الزيادة في الدين ، الكذب فيه عمداً ، وهذا الفن ، يضر من لم يكن من أئمة الحديث والسيرة والتواريخ ، ولا يتوقف على تقديم فيه ، بحيث لا يفرق بين ما يتواتر عند أهل التحقيق وبين ما يزوره غيرهم ، وليس له دواء إلا إنقاذ هذا الفن ، والرسوخ فيه ، وعدم المعارضة لأهله بمجرد الدعاوى الفارغة . وهو علم صعب ، يحتاج إلى طول المدة ، ومعرفة علوم الحديث ، وعدم العجلة بالدعوى ، وإن كان جليلاً في معناه ، فإن الرسوخ فيه بعيد عن حصول العلم الضروري بأحوال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأحوال السلف ، بحيث يعلم دينهم بالضرورة ، مثل ما يعلم مذهب المعتزلة والأشعرية ؛ كذلك بطول البحث في علم الكلام ، ويعلم ما يختلفون فيه وما لا يختلفون فيه ، وما يمكن القدح فيه من المنقولات المشهورة وما لا يمكن ، من غير تقليد . ولا أقل من معرفة مثل علوم الحديث

للحكم في ذلك ؛ وهذا عندي هو الفائدة العظمى في الرسوخ في علم الحديث ، وليس الفائدة العظمى فيه معرفة أحاديث الأحكام ، في فروع الحلال والحرام ، كما يظن ذلك من يقتصر على قراءة بعض المختصرات في ذلك ، ويكتفي به في هذا العلم الجليل . ولا مرم ما كان أئمة الحديث الراسخون أركان الإيمان في الثبوت عند الفتن والامتحان . انتهى وقال العارف الشعرا في قدس سره في العهود الكبرى : « أخذ علينا العهد العام ، من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن لا نتهوّر في رواية الحديث ، بل نثبت في كل حديث نرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا نرويه عنه إلا إن كان لنا به رواية صحيحة . » ثم قال قدس سره : « واعلم يا أخي ، أن أكثر من يقع في خيانة هذا العهد المنصوصة الذين لا قدم لهم في الطريق ، فرجاء رَوَوْا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما ليس من كلامه ، لعدم ذوقهم ، وعدم فرقانهم بين كلام النبوة وكلام غيرها . وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول : إنما قال بعض المحدثين : أكذب الناس الصالحون ، لغلبة سلامة بواطنهم ، فيظنون بالناس الخير ، وأنهم لا يكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرادهم بالصالحين : المتعبدين الذي لا غوص لهم في علم البلاغة ، فلا يفرقون بين كلام النبوة وغيره ، بخلاف العارفين فانهم لا يخفى عليهم ذلك . » انتهى

٨

هل يمكن معرفة الموضوع بضابط من غير نظر في سنده ؟

سئل الامام شمس الدين ابن قيم الجوزية : هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنظر في سنده ؟ فقال : « هذا سؤال عظيم القدر ، وإنما يعرف ذلك من تَصَلُّع في معرفة السنن الصحيحة ، وَخُلُطٌ بلحمه ودمه ، وصار إليه فيها مَلَسَةٌ واختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ، ومعرفة سيرة رسول الله عليه الصلاة والسلام ، وهذيه فيما يأمر به ، وينهى عنه ، ويحبر عنه ، ويدعو إليه ، ويحبه وبكرهه ، ويشرعه للأمة ، بحيث كأنه مخالط له عليه الصلاة والسلام ، بين أصحابه الكرام ، فمثل هذا

يُعرف من أحواله وهذبه وكلامه وأقواله وأفعاله ، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز مالا يعرفه غيره ؛ وهذا شأن كل متبوع مع تابعه ، فإن للأخص به ، الحربص على تتبع أقواله وأفعاله ، من العلم بها ، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ، ليس كمن لا يكون كذلك . وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم ، يعرفون من أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم وأساليبهم ومشاربهم ما لا يعرفه غيرهم . « ثم أورد جملة مما روي عنه ذلك . ( انظر الموضوعات للا علي القاري ) »

وقال ابن دقيق العيد : « كثيراً ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المروي ، وألفاظ الحديث ، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لم لكثرة محاولة ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم حياة قصانية ، وملكة قوية ، عرفوا بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة ، وما لا يجوز . »

وقد روى الخطيب عن الربيع بن خيثم الطالب الجليل قال : « إن للحديث ضوءاً كضوء النهار يعرف ، وظلمة كظلمة الليل تُسكر . »  
ونحوه قول ابن الجوزي : « الحديث المذكر بقشعر منه جلد طالب العلم ، وبشر منه قلبه » يعني الممارس لألفاظ الشارع ، الخبير بها وبرؤيتها وبهجتها .

## ٩

## بيان ان للقلب السليم اشرافا على معرفة الموضوع

قال أبو الحسن علي بن عروة الخليلي في « الكواكب » :  
فصل : القلب إذا كان قنياً نظيفاً زاكياً ، كان له تمييز بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، والهدى والضلال ، ولا سيما إذا كان قد حصل له إضاءة وذوق من النور النبوي ، فانه حينئذ تظهر له خبايا الأمور ، ودسائس الأشياء ، والصحيح من السقيم . ولو كُتب على متن ألفاظ موضوع على الرسول إسناد صحيح ، أو على متن صحيح إسناد ضعيف ، لميز ذلك وعرفه ، وذائق طعمه ، وميز بين غشه وسمينه ،



وصحيحة وسقيمه ، فإن الفاظ الرسول لا تخفى على عاقل ذاقها ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ » فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ . » رواه الترمذي من حديث أبي سعيد . وقال جماعة من السلف في قوله تعالى : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ » <sup>(١)</sup> أي للمفتقرين . وقال معاذ بن جبل : « إن للحق مناراً كثرة الطريق » . وإذا كان الكفار لما سمعوا القرآن في حال كفرهم قالوا : « إن له لخلادة ، وإن عليه لطلاوة ، وإن أسفله لمغديق ، وإن أعلاه لمورق ، وإن له لثمرة » وإن له في القلوب لصولة ليست بصولة مبطل ! » فما الظن بالمومن النقي النقي ، الذي له عقل تام عند ورود الشبهات ، وبصر نافذ عند ورود الشهوات ؟ قال بعض السلف : « إن العبد ليهم بالكذب ، فأعرف مراده قبل أن يتم » وقد قال تعالى : « وَاتَّعَرَّفْتُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ » <sup>(٢)</sup> وقد كان عمر بن الخطاب لمحض من ذلك ، كقصته <sup>(٣)</sup> مع سواد بن قارب وغيره . فان القلب الصافي له شعور بالزيف والانحراف في الأفعال والأعمال . فاذا سمع الحديث عرف مخرجه من أين ، وإن لم يتكلم فيه الحفاظ وأهل النقد . فمن كانت أعماله خالصة لله ، موافقة للسنة ، ميز بين الأشياء ، كذبهها وصدقها ، بشواهد تظهر له على صفحات الوجوه ، وقللت الألسنة . قال شاه الكرمانى : « من عمر باطنه يدوام المراقبة وظاهره باتباع السنة ، وغيض بصره عن المحارم ، وعود نفسه أكل الحلال ، لم تخطئ له فِرَاسَةٌ ! فالله سبحانه هو الذي يخلق الرعب والظلمة في قلوب الكافرين ، والنور والبرهان في قلوب المتقين ؛ ولهذا ذكر الله آية النور عقيب غرض النظر وكف النفس عن المحارم . وكذلك إذا كان العبد صدوق اللسان ، كان أقوى له وأتم على معرفة الأكاذيب والموضوعات » فان الجزء من جنس العمل ، فيثيب الله الصدوق ، ويمجد للكذب مضاضة وصرارة ينفو عنها سمعه ولا يقبلها عقله . » ولما قدم وقد هوازن على النبي صلى الله عليه وسلم مسليحين ، وسألوه أن يرد عليهم سببهم وما لهم ، قال لهم : « أَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ » <sup>(٤)</sup>

(١) سورة الحجر ، الآية ٧٥

(٢) سورة محمد ، الآية ٣٠

(٣) راجع القصة في الأصابة ج ٢ ص ٩٦

( محمد بهجة البطار )

(٤) أخرجه البخاري من حديث سموان والمصور بن مخرمه .

ولهذا كان كعب بن مالك ، بعد أن عمي ، إذا تكلم الرجل بين يديه بالكذب يقول له :  
 « امسكت ، إني لأجد من فيك رائحة الكذب » ، وإذا سمع حديثاً مكذوباً ، عرف  
 كذبه ؛ وذلك أنه جميع الصدق لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم من غزوة تبوك  
 وأنزل الله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ » <sup>(١)</sup>  
 فإن الله سبحانه يلهم الصادق الذكي معرفة الصدق من الكذب كما في الحديث :  
 « الصِّدْقُ طُمَأْنِينَةٌ ، وَالْكَذِبُ رَيْبَةٌ » وقال لوابصة : « اسْتَفْتِ قَلْبَكَ » <sup>(٢)</sup> « وقد ترك النبي  
 صلى الله عليه وسلم أمته على البيضاء ، ليلها كنهارها . وهذا من أدل الأشياء على ما قلنا .  
 وإنما يؤتى الإنسان ويدخل الزيف عليه والباطل ، من نقص متابته للرسول ،  
 بخلاف المؤمن المحسن ، المتبع له في أقواله وأفعاله ، فات أقوال الرسول عليها  
 جلالة ، ولها ناموس . واقد رأيت رجلاً إذا سمع حديثاً مروياً عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم ، وكان ليس مما قاله يردُّه ويقول : « هذا موضوع أو ضعيف  
 أو غريب » من غير أن يسمع في ذلك بشي . فيكشف عنه ، فإذا هو كما قال ؛  
 وكان قل أن يخطئ في هذا الباب ؛ فإذا قيل له : من أين لك هذا ؟ يقول : كلام  
 الرسول عليه جلالة ، وفيه فحولة ليست لغيره من الناس ؛ وكذلك كلام أصحابه .  
 وكنت أكشف عما يقول فأجده غالباً كما قال . وكان من أتبع الناس للسنّة ، وأقلام  
 للبدع والأهواء . وكذلك كان يقع هذا كثيراً ، فإن الدين هو فعل ما أمر الله به ،  
 وترك ما نهى عنه ، فمن تلبس في باطنه بالإخلاص والصدق ، وفي ظاهره بالشرع ،  
 لانت له الأشياء ، ووضحت على ما هي عليه ، عكس حال أهل الضلال والبدع ، الذين  
 يتكلمون بالكذب والتحريف ، فيدخلون في دين الله ما ليس منه . وأنظر ألقاظ  
 القرآن ، لما كانت محفوظة منقولة بالتواتر ، لم يطمع مبطل ولا غيره في إبطال شي  
 منه ، ولا في زيادة شي . بخلاف الحديث ، فإن المحرفين والوضّاعين نصروا فيه بالزيادة  
 والنقصان ، والكذب والوضع في متونه وأسانيده ؛ ولكن أقام الله به من بنى

(١) سورة التوبة ، الآية ١٢٠ .

(٢) حلة من حديث أخرجه الامامان احمد والدارمي في مسنديهما . قال الحافظ ابن رجب : « وقد

روي هذا الحديث عن النبي (ص) من وجوه متعددة ، ومضى طريقه جيدة . » محمد بهجة البيطار

تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، ويحميه من وضع الرضاعين ؛  
 فبينوا ما أدخل أهل الكذب والوضع فيه ، وأهل التحريف في معانيه ، كن صنف في  
 الصحيح: كالبخاري ، ومسلم ، وابن خزيمة ، وابن حبان ؛ وكذلك أهل السنن كأبي  
 داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه ؛ وكذلك أهل المساند : كمسند أحمد ونحوه ،  
 وكالك ، وعبد الرزاق ، وسعيد بن منصور ، وابن أبي شيبة ، وغيرهم من تكلم على  
 الحديث . وكذلك الذين تكلموا على الرجال وأسانيدهم : كبحي بن سعيد الأنصاري ،  
 ويحيى القطان ، وشعبة ، وسفيان ، وابن معين ، وابن أبي الدنيا ، وابن مهدي ، وغيرهم .  
 هؤلاء وأمثالهم أهل الذب عن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عكس حال من  
 صنف كتباً فيها من الموضوعات شيء كثير ، وهو لا يميز ولا يعرف الموضوع والمكذوب  
 من غيره ، فيجيء الفرء الجاهل ، فيرى حديثاً في كتاب مصنف فيغير به وينقله .  
 هؤلاء كثير أيضاً مثل مصنف كتاب « وسيلة المتعبدين » الذي صنفه  
 الشيخ عمر الموصلي ، ومثل « تنقلات الأنوار » للبكري ، الذي وضع فيه من  
 الكذب ما لا يخفى على من له أدنى مسكة عقل . بل قد أنكر العلماء على أهل التصوف  
 كثيراً مما ذكروه في كتبهم من الأحاديث التي يعلمون أنها من الموضوعات . ومن  
 تفاسير آيات يعلمون أنها مخالفة ، مع أنهم قوم أحبوا الأعمال . وكذلك أهل التفسير  
 يضعون في تفاسيرهم أحاديث مكذوبة . وكذلك كثير من الفقهاء يستدلون في كتبهم على  
 المسائل بأحاديث ضعيفة أو مكذوبة . ومن لم يميز يقع في غلط عظيم . فالله المستعان . وقد فرق  
 الله بين الحق والباطل ، بأهل النور والإيمان والنقد العارفين بالنقل ، والذائقين كلام الرسول  
 بالعقل ، وقد صنفوا في ذلك كتباً في الجرح والتعديل . فهذا العلم مسلم لهم ، ولهم فيه  
 معارف وطرق يختصون بها . وقد قال الإمام أحمد : « ثلاث علوم ، ليس لها أصل :  
 المغازي ، والملاحم ، والتفسير » ومعنى ذلك أن الغالب عليها أنها مرسلة . وكذلك  
 « قصص الأنبياء » للثعلبي فيها ما فيها . والمقصود أن الصادق ترم به أحاديث يقطع قلبه  
 بأنها موضوعة أو ضعيفة .

« قال شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية : « القلب المعمور بالقوي ، إذا رجع

بمجرد رأيه ، فهو ترجيح شرعي . قال : « فتنى ما وقع عنده . وحصل في قلبه ما يظن معه أن هذا الأمر ، أو هذا الكلام أَرْضَى الله ورسوله . كان ترجيحاً بدليل شرعي . والذين أنكروا كون الإلهام ليس طريقاً إلى الحقائق مطلقاً ، أخطأوا ، فإذا اجتهد العبد في طاعة الله ونقواه ، كان ترجيحه لما رجع أقوى من أدلة كثيرة ضعيفة ، فالهائم هذا دليل في حقه ، وهو أقوى من كثير من الأقسام الضعيفة والموهومة ، والظواهر والاحتجاجات الكثيرة التي يمتنع بها كثير من الخائفين في المذاهب والخلاف وأصول الفقه . وقد قال عمر بن الخطاب : « اقربوا من أفواه المطيعين ، واسمعوا منهم ما يقولون » فانهم تعجل لهم أمور صادقة . » وحديث مكحول المرفوع : « مَا أَخْلَصَ عَبْدٌ الْعِبَادَةَ لِلَّهِ تَعَالَى أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَجْرَى اللَّهُ الْحِكْمَةَ عَلَى قَلْبِهِ ، وَأَنْطَقَ بِهَا لِسَانَهُ . » <sup>(١)</sup> وقال أبو حليمان الداراني : « إن القلوب إذا أجمعت على القوي ، جالت في الملكوت ورجعت إلى صاحبها بطرف الفوائد ، من غير أن يؤدي إليها عالم علما . » وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الصَّلَاةُ نُورٌ ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ » <sup>(٢)</sup> « ومن نور وبرهان وضياء كيف لا يعرف حقائق الأشياء من فحوى كلام أصحابها ولا سبب الأحداث النبوية ؟ فانه يعرف ذلك معرفة تامة ، لأنه قاصد العمل ، فتساعد في حقه هذه الأشياء مع الاقتداء ، ومحبة الله ورسوله ، حتى ان المحب يعرف من فحوى كلام محبوبه مراده بلويحاً لا تصريحاً :

وَالْعَيْنُ تَعْرِفُ مِنْ عَيْنِي مُحَلَّةً لَهَا      إِنْ كَانَ مِنْ حَزْبِهَا أَوْ مِنْ أَعَادِيهَا

وقد قيل :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَعِ هَوَى      وَعَقْلُ عَارِضِي الْقَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيْرًا

وفي الحديث الصحيح : « لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالتَّوَّافِلِ ، حَتَّى أُخْبِتَهُ ، فَإِذَا أُخْبِتَهُ كُنْتُ سَخْمَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، »

(١) روي في الجامع الصغير من حديث أبي أيوب بلفظ : « من أخلص لله أربعين يوماً ، ظهرت بزايح الحكمة من قلبه على لسانه . » وعزاه لابي نعيم في الحلية . وقال شارحه العريزي : « إسناداه ضعيف . »

(٢) محمد بن أبي بكر (ع)

(٣) الخوجه مسلم من حديث أبي مالك الأشعري .



وَبَدَهُ الْبُيُوتُ بِهَا ، وَرَجَلُهُ الَّتِي تَمْشِي بِهَا . <sup>(١)</sup> » ومن كان توفيقُ الله له كذلك فكيف لا يكون ذا بصيرة نافذة ، ونفس فعالة . وإذا كان الاثم والبر في صدور الخلق له ترددٌ وجولانٌ ، فكيف حالٌ من الله سمعه وبصره . وهو في قلبه . وقد قال ابن مسعود : « الاثم حزاز القلوب » وقد قدمنا أن « الكذب ريبة ، والصدق طمأنينة » فالحدث الصدق تطمئن إليه النفس ، ويطمئن إليه القلب . وأيضاً فان الله فطر عباده على الحق ، فإذا لم تستحل الفطرة ، شاهدت الأشياء على ما هي عليه ، فأنكرت منكروها ، وعرفت معروفها . قال عمر : « الحق أبلغ لا يفتنى على فطين » فإذا كانت الفطرة مستقيمة على الحقيقة ، منورة بنور القرآن ، تجلت لها الأشياء على ما هي عليه في تلك المرايا ، وانقضت عنها ظلمات الجهالات ، فرأت الأمور عياناً مع غيبتها عن غيرها . وفي السنن والمسند وغيره عن النّوّاس بن سَمْعَانَ ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ، وَعَلَى جَنْبَيْهِ الصِّرَاطِ سُورَانِ . وَفِي السُّورَيْنِ أَبْوَابٌ مُفْتَحَةٌ ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُورٌ مُرْخَاةٌ ، وَدَاعٍ يَدْعُو عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ ، وَدَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوْقِ . فَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ الْإِسْلَامُ ، وَالسُّورُ الْمُرْخَاةُ حَدُودُ اللَّهِ ، وَالْأَبْوَابُ الْمَفْتُحَةُ مُحَارِمُ اللَّهِ . فَإِذَا أَرَادَ الْعَبْدُ أَنْ يَفْتَحَ بَابًا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ ، نَادَاهُ الْمُنَادِي : يَا عَبْدَ اللَّهِ ! لَا تَفْتَحْهُ . فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلِجُهُ ، وَالدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَالدَّاعِي فَوْقَ الصِّرَاطِ وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ . » فقد بين في هذا الحديث العظيم ، الذي من عرفه انتفع به انتفاعاً بالغا ، إن ساعده التوفيق . واستغني به عن علوم كثيرة .

« إن في قلب كل مؤمن واعظاً ، والوعظ هو الأمر والنهي . والترغيب والترهيب وإذا كان القلب معموراً بالتقوى ، انجلت له الأمور وانكشفت . بخلاف القلب الخراب المظلم . قال حذيفة بن اليمان : « إن في قلب المؤمن من أراجاً يزهر » . وفي الحديث الصحيح : « إِنَّ الدَّجَالَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ » كَافِرٌ « يَقْرَأُ كُلُّ مُؤْمِنٍ قَارِئٍ ، وَغَيْرِ قَارِئٍ <sup>(٢)</sup> » فدل على أن المؤمن يبين له ما لا يبين لغيره . ولا سيما في

(١) قال الحافظ ابن رجب : « هذا الحديث تفرد بإخراجه البخاري دون بقية أصحاب الكتب »

(٢) أحاديث السجالات كثيرة ، ثابتة في الصحيحين وغيرها بالفاظ مختلفة . ( محمد بهجة البيطار )



الفتن ، وينكشف له حال الكذاب الوضاع على الله ورسوله . فان الدجال أكذب خلق الله مع أن الله يجري على يديه أموراً هائلة ، ومخاريق منازلة ، حتى إن من رآه افتن به ، فيكشفها الله للمؤمن - حتى يمتد كذبها وبطلانها . وكلما قوي الإيمان في القلب ، قوي انكشاف الأمور له ، وعرف حقائقها من بواطنها ، وكلما ضعف الإيمان ضعف الكشف . وذلك مثل السراج القوي ، والسراج الضعيف في البيت المظلم . ولهذا قال بعض السلف في قوله <sup>(١)</sup> : « نُورٌ عَلَى نُورٍ » قال : هو المؤمن ينطق بالحكمة المطابقة للحق ، وإن لم يسمع فيها بالأثر ، فإذا سمع فيها بالأثر ، كان نوراً أعلى نور ، فالإيمان الذي في قلب المؤمن يطابق نور القرآن . فالإلهام القلبي تارة يكون من جنس القول والعلم ، والظن أن هذا القول كذب ، وأن هذا العمل باطل ، وهذا أرجح من هذا وأصوب . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « قَدْ كَانَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدِّثُونَ ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي فِيهِمْ أَحَدٌ ، فَعَمَّرَ . » <sup>(٢)</sup> والمحدث هو المُلهمُ المخاطب في مِرِّه . وما قال عمرُ لشيءٍ إني لأظنه كذا وكذا ، إلا كان كما ظن . وكانوا يرون أن السكينة تنطق على قلبه ولسانه أيضاً . فإذا كانت الأمور الكونية تنكشف للعبد المؤمن لقوة إيمانه بيقيناً وظناً ، فالأمور الدينية تكشفها له أيسر بطريق الأولى ، فانه إلى كشفها أحوج . فالؤمن تقع في قلبه أدلة على الأشياء لا يمكنه التعبير عنها في الغالب . فان كل أحد لا يمكنه إبانة المعاني القائمة بقلبه . فإذا تكلم الكاذب بين يدي الصادق عرف كذبه من فحوى كلامه ، فتدخل عليه نخوةُ الحياء الإيماني . فتمنعه البيان ، ولكن هو في نفسه قد أخذ حذره منه ، وربما لوَّح أو صرَّح به خوفاً من الله ، وشفقة على خلق الله ، فيحذرون من روايته أو العمل به . وكثير من أهل الإيمان والكشف يُلقي الله في قلبه أن هذا الطعام حرام ، وأن هذا الرجل كافر أو فاسق أو دہوت أو لوطي أو خمار أو مغنٍ أو كاذب من غير دليل ظاهر ، بل بما يلقي الله في قلبه . وكذلك بالعكس باقي في قلبه حجة لشخص ، وأنه من أولياء الله تعالى ، وأن هذا الرجل صالح ، وهذا الطعام حلال ، وهذا القول صدق . فهذا وأمثاله لا يجوز أن

(١) سورة النور ، الآية ٣٥

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة ( بهجة )

يستبعد في حق أولياء الله المؤمنين المتقين . وقصة الخضر مع موسى هي من هذا الباب ،  
وان الخضر علم هذه الأحوال المغيبة بما أطلعهم الله عليه . وهذا باب واسع بطول بسطه .  
وقد نبهنا فيه على نكت شريفة تطلعك على ما وراءها . والمقصود : أن الحديث الموضوع  
يعرف كونه موضوعاً ، إما باقرار واضعه ، أو بر كاكهة لفظه ، أو غير ذلك . وقد أشرنا  
فيما كتبنا فيما تقدم أن أهل الايمان والتقوى والصدق والإخلاص ، لهم اطلاعات وكشف  
وفراشات وإلهامات ، يلقيها الله في قلوبهم . يعرفون بها صدق الصادق ، وكذب الكاذب  
ووضع الوضعين ، وصحيح الأخبار وكاذبها . وقد كان أبو سليمان الداراني يسمي  
أحمد بن عاصم الأنطاكي « جاسوس القلب » لحدة فراسته . فعليك يا أخي بالصدق .  
وإياك والكذب ، فإنه يحارب الايمان ، والله سبحانه أعلم بالصواب وإليه المنقلب والمآب  
والحمد لله رب العالمين . » انتهى كلام الامام ابن عروة الخليلي الدمشقي رحمه الله تعالى .

### الكلام على حديث

#### مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ

اعلم : أن حديث « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ . . . » في غاية الصحة ، ونهاية القوة ، حتى  
أطلق عليه جماعة أنه متواتر ، ونوزع بأن شرط التواتر استواء طرفيه ، وما بينهما في  
الكثرة ، وليست موجودة في كل طريق بمفردها ، أجيب بأن المراد من إطلاق كونه  
متواتراً ، رواية المجموع من المجموع ، من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر ، وهذا كافٍ  
في إفادة العلم . وقد رواه عن أنس العدد الكثير ، وتواترت عنهم الطرُق ، ورواه عن  
علي رضي الله عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم . والعدد المعين لا يشترط في التواتر ،  
بل ما أفاده العلم كافٍ ، والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد ، أو تزيد عليه ، ولا  
سبب قد روي هذا الحديث عن جماعة كثيرين من الصحابة ، فحكى الامام أبو بكر الصيرفي  
في شرحه لرسالة الشافعي أنه قد روي عن أكثر من سنين صحابياً مرفوعاً ، وقال بعض

الحفاظ إنه قد روي عن اثنين وستين صحابياً ، وفيهم العشرة المبشرة ؛ وقال : « ولا يعرف حديث أجمع على روايته العشرة المبشرة إلا هذا ، ولا حديث يروي عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا » . وقال بعضهم : إنه رواه مثان من الصحابة . وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه ، فقال إبراهيم الحربي : إنه ورد من حديث أربعين من الصحابة وكذا قال أبو بكر البزار ؛ وجمع طرقه أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد ، فزاد قليلاً . وجمعها الطبراني فزاد قليلاً وقال أبو القاسم بن منده : رواه أكثر من ثمانين نفساً ؛ وجمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب الموضوعات ، فجاوز التسعين ؛ وبذلك جزم ابن دحية ؛ ثم جمعها الحفاظان يوسف بن خليل الدهشقي وأبو علي البكري ، وهما متعاصران ، فوقع لكل منهما ما ليس عند الآخر ؛ وتحصل من مجموع ذلك كله رواية مئة من الصحابة رضي الله عنهم . وقال ابن الصلاح : « ثم لم يزل عدده في ازدياد وهلم جرا على التوالي والاستمرار ، وليس في الأحاديث ما في مرتبته من التواتر » . وقيل : لم يوجد في الحديث مثال للمتواتر إلا هذا . وقال ابن دحية : قد أخرج من نحو أربع مائة طريق . ( كذا في عمدة القاري للعيني ) وهو خلاصة ما قرره الحافظ ابن حجر في الفتح . قال الحافظ في هذا الحديث : « أخرجه البخاري من حديث المغيرة » . وعبد الله بن عمر ، ووائله ؛ واتفق مسلمٌ معه على تخريبه عن علي وأنس وأبي هريرة والمغيرة . وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضاً . وصح في غير الصحيحين من حديث ثلاثين من الصحابة وورد أيضاً عن نحو خمسين من غيرهم بأسانيد ضعيفة ، وعن نحو من عشرين بأسانيد ساقطة ، ثم بين رحمه الله من اعتنى بجمعه كما تقدم .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِذَا تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » أي فليتخذ لنفسه منزلاً . يقال تبوأ الدار إذا اتخذها مسكناً ، وهو أمر معناه الخبر ؛ يعني : فإن الله يبوئه ؛ وتعبيره بصيغة الأمر اللاهانة ؛ ولذا قيل : الأمر فيه للتهكم أو التهديد ، إذ هو أبلغ في التغليظ والتشديد من أن يقال : كان مقعده في النار . ومن ثم كان ذلك كبيرة ؛ بل قال الشيخ أبو محمد الجويني : إنه كفر ؛ يعني لأنه يترتب عليه الاستخفاف بالشريعة . ويؤخذ من الحديث أن من قرأ حديثه وهو يعلم أنه بلحن فيه ، سواء كان في آدائه أو إعرابه ، يدخل في هذا الوعيد الشديد ، لأنه بلحنه كاذب عليه ، وفيه إشارة إلى أن من نقل حديثنا

وعلم كذبه ، بكون مستحقاً للنار ، ان يتوب ، لا من نقل عن راو عنه عليه الصلاة والسلام ، أو رأى في كتاب ولم يعلم كذبه ، قال الطيبي : « فيه إيجاب التحرز عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بأن لا يحدث عنه إلا بما يصح بنقل الاسناد » قال ابن حجر : « وما أوممه كلام شارح من حرمة التحديث بالضعيف مطلقاً مردود » والظاهر أن مراد الطيبي بقوله : « إلا بما يصح » الصحة اللغوية التي بمعنى الثبوت ، لا الاصطلاحية ؛ وإلا لآوهم حرمة التحديث بالحسن أيضاً ولا يحسن ذلك ، ولا يظن به هذا ؛ إذ من المعلوم ، أن أكثر الاحاديث الدالة على الفروع حسان ؛ ومن المقرر أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال ، فيتمتعين حمل كلامه على ما ذكرناه ، وكلامه أيضاً مشعر بذلك ، إذ لم يقل « بنقل الاسناد الصحيح » ولكنه موم أنه لا بد من ذكر الاسناد ، وليس كذلك . لأن المراد أنه لا يحدث عنه إلا بما ثبت عنه ، وذلك الثبوت إنما يكون بنقل الاسناد ؛ وفائدته أنه لو روي عنه ما يكون معناه صحيحاً ، لكن ليس له إسناد ، فلا يجوز أن يحدث به عنه ؛ واللام في الاسناد للعهد ، أي الاسناد المعتمد عند المحدثين ، وإلا فقد يكون للحديث الموضوع إسناد أيضاً . قال عبد الله بن المبارك : الاسناد من الدين ، ولولا الاسناد لقال من شاء ، ما شاء . » قال ابن حجر : « ولكون الاسناد يعلم به الموضوع من غيره ، كانت معرفته من فروض الكفاية ؛ قيل « بَلِّغُوا عَنِّي » يتمثل وجهين : أحدهما اتصال السند بنقل الثقة عن مثله إلى منتهاه لان التبليغ من البلوغ وهو إنهاء الشيء إلى غايته ؛ والثاني : أداء اللفظ كما سمع من غير تغيير ؛ والمطلوب في الحديث كلا الوجهين . . ( كذا في مرقاة المفاتيح ) .

تبيين - قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح ، في شرح حديث البخاري عن علي رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ » ، فإنه من كذب عليَّ قليلاً جِز النار ، معناه : لا تنسبوا الكذب إليَّ ، ولا مفهوم لقوله « عَائِي » لأن لا يتصور أن يكذب له ، لنهيه عن مطلق الكذب . وقد اغترأ قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب ، وقالوا : « نحن لم نكذب عليه ، بل



فعلنا ذلك لتأيد شريعته ، وما دَرَوْا أَن تقوبله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ، يقتضي الكذب على الله تعالى ، لانه إثبات حكم من الأحكام الشرعية ، سواء كان في الإيجاب أو الندب ، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه . ولا يُعْتَدُّ بمن خالف ذلك من الكرامة ، حيث جَوَّزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب ، في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة ؛ واحتج بأنه كذب له لاعليه ، وهو جهل باللغة العربية . وتمسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت ، وهي ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ ٠٠٠٠ الحديث » وقد اختلف في وصله وإرساله ، ورجع الدارقطني والحاكم وإرساله ، وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف . وعلى تقرير ثبوته ، فليست اللام فيه لليلة ، بل للصيرورة ، كما فسر قوله تعالى <sup>(١)</sup> : « قَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ اقْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ » والمعنى أن ما آل أمره إلى الاضلال ، أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر ، فلا مفهوم له كقوله تعالى <sup>(٢)</sup> : « لَا تَبْأُكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ » ، فان قتل الأولاد ، ومضاعفة الربا ، والاضلال ، في هذه الآيات ، إنما هو لتأكيد الأمر فيها ، لا اختصاص الحكم . انتهى

### بيان انه ليس كل حديث في باب الترغيب تحدث به العامة

ترجم لهذا المقصد المهم الامام البخاري في صحيحه بقوله : باب مَنْ نَحَسَّ بِالْعِلْمِ أَقْوَامًا دُونَ قَوْمٍ ، كراهية أن لا يفهموا » ثم قال : قال علي رضي الله عنه : حذروا الناس بما يعرفون ، أتجهون أن يكذب الله ورسوله ؟ ثم اسند عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاذ رديفه على الرجل قال : يَا مُعَاذُ ابْنُ جَبَلٍ ! ، قال : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ! ، قال : يَا مُعَاذُ ! ، قال : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ

(١) سورة الانعام ، الآية ١٤٤

(٢) سورة الانعام ، الآية ١٥١



وَمَعْدَنِكَ اِثْنَانَا ۚ قَالَ : « مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » . وقال : « يا رسول الله أفلا أخبر به الناس فيستبشروا » قال : « إِذَا يَتَّكِلُوا » وأخبر بها ماذا عند موته تأثمت . وروى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا هريرة أن يبشر بذلك الناس ، فلقبه عمر ، فدفعه وقال : « ارجع يا أبا هريرة » ودخل على أثره فقال : « يا رسول الله ! لا تفعل ، فإني أخشى أن يتكلم الناس ، فَيُخْلِسُوا بِمَعْمَلُونِ » فقال : « فَيُخْلِسُوا » .

وسبق في الثمرة التاسعة <sup>(١)</sup> في بحث الحديث الصحيح شذرة من هذا البحث الجليل فتذكر .

وقد توسع فيه وأجاد صدقنا مؤلف كتاب أشهر مشاهير الإسلام <sup>(٢)</sup> بقوله تحت عنوان : « ما كل حديث يتحدث به العامة وتدم أبي عبيدة على نقله الحديث لعامة الناس » ماصورته : « كل مسلم اكتبته كنه الدين الاسلامي ، ووقف على حكمه وأمراره ، يرى من آياته العظمى في الترغيب والترهيب ، ما لو أحسن استعماله ووضع في موضعه ، لكفى لازعاج النفوس الشريرة عن مواطن الرذيلة ، مهما التصقت بها ، وأمعنت فيها ، ولجعل النفوس البارة نوراً على نور ، وألبسها من الفضيلة لباساً لا يهيبه إلى . وقد جاء الكتاب الكريم بالترغيب ، ليكون باعثاً للنفوس على العمل الصالح ورجاء الثواب الآخروي » الذي أعدّه الله لعباده الصالحين ، لا ليكون وسيلة لاستدراج النفوس في مدارج الاستباحة ، طمعاً في عفو الله . لهذا جاء بازاء الترغيب والترهيب ، لترسم على صفحات النفوس صورة العقاب كما ترسمت صورة الثواب ، فيكون لها منها داع إلى الخير ، يذكّر بها بالثواب ، ويمكن منها الرغبة فيه لا إلى حد الطمع والغرور ، ثم الاستدراج في الشرور ، وزاجر عن الشر يذكّرها بالعقاب ، ويمكن منها الرهبة منه لا إلى حد الانقطاع إلى تقويم أود النفس وتفطيل وظائف الحياة ، ولا إلى حد اليأس والقنوط ، ثم

[١] ص ٧٩ من هذا الكتاب .

[٣] رفيق العظم - أشهر مشاهير الإسلام - ج ٢ ، ص ٢٦٧ ، القاهرة : مطبعة الموسوعات ، ١٩٢١ هـ .

الاسترسال في الشهوات ، واقتراف المنكرات . على ذلك الأساس ، بنى الترغيب والترهيب في الاسلام ، وكل ما جاء منه في الحديث النبوي ، فالمراد منه عين ما أراده القرآن . ولكن ما الحيلة ، وقد أولع كثير من علماء المسلمين بالافراط في الوعظ ترغيباً وترهيباً ، وحملوا عامة الناس على طريقتهم في فهم الدين ، فاكثروا من حمل الحديث وروايته ، دون التفهم له ، والعلم بمقاصده ، ووضع كل شيء منه في محله ، والتفريق بين صحيحه وموضوعه ، حتى أغروا العامة بعقيدة الاباحة ، لكثرة ما يروون لهم من أحاديث الترغيب ، ولو موضوعة ، كفضائل الصيام والصلاة ، وفضائل الشهور والأيام ، وفضائل التلاوات ؛ وجلها — إن لم نقل كلها — من الموضوع الذي تستدرج به العامة للاستباحة لاعتقادهم بأن من صام كذا غفر له من السيئات كذا وكذا ، ومن تنقل يوم كذا بحيت مياتته الى كذا . ولقد بلغ بعضهم سوء الفهم للدين ، أن جعلوا لبعض القصائد النبوية من الفضائل ما لم يعملوه للقرآن ، فقالوا : إن البيت الفلاني منها . لشفاء الأسقام ، والآخرة لمحو الذنوب والآثام ، والثالث للنجاة من ظلم الحكام . فليت شعري ! اذا اعتقد العامي أن تلاوة بيت من قصيد ، يكفي لمحو كل ما يقترفه في يومه من الآثام ، فالى أية درجة ينتهي فساد أخلاقه ، وشرور قسه ؟ وماذا ينفعه القرآن بأوامره ونواهيه ؟ ووعدوه وعيده ، وحكمه وأحكامه ؟ اللهم إن هذا لغاية الاستهانة بالدين ، والجهل بمقاصد الاسلام ، ومنشؤه اضطراب الافهام ، وتلبس الحقائق بالالوهام ، منذ أخذ الوضاعون بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأدخلوا في الدين ما ليس منه . يضاف إليه الاكثار من حمل الحديث على غير تفقه فيه ، ووضع له في مواضعه التي أرادها الشارع وقصدها الاسلام . ولو تتبع العلماء سيرة الصحابة الكرام ، سيما خاصتهم الذين لازموا النبي صلى الله عليه وسلم ، وفهموا هذا الدين حق الفهم ، لראوا كيف أنهم كانوا يقلون من رواية الحديث إلا للخاصة ، أو ما يتعلق منه بالأحكام ؛ حتى بلغ بعمر رضي الله عنه أنه كان ينهى عن رواية الحديث . ويقول : « عليكم بالقرآن » ، وما ذلك إلا خوف الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذا كثرت الرواية والنقل ، وخوف افتتان العامة بما ليس لهم به علم وبما لم يتفقهوا فيه من الحديث .

«أبو عبيدة بن الجراح، كان من خيرة الصحابة، وعلى جانب من التفقه في الدين والورع والتقوى دعا النبي صلى الله عليه وسلم لأن يسميه أمين هذه الأمة؛ وقد سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً ربما لم يسمعه منه أحد من الصحابة، أو سمعه بعض الخاصة، فرأى هذا الأمين أن يطوي هذا الحديث بين الجوانح، ويضنّ به على العامة كما ضن به عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن عقول العامة يلبسها الاغترار، ونفوسهم يلبسها الضعف وحب الشهوات، فهم بالوعيد أولى، وبالزمام ظواهر الشرع أخرى. ولكن لما ألجأته الضرورة القصوى وهو محصور مع المسلمين في حصن، ورأى منهم فتوراً عن الحرب لا يؤمن في نفوسهم، أو جبن أصابهم، كلا! وإنما هو لرغبة الخالق التي تمكنت من أفئدتهم وقلوبهم وإخافتهم من الموت، لا لدنائه، بل لما بعده، فقام، فخطب فيهم وتلا عليهم ذلك الحديث وهو: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً، دَخَلَ الْجَنَّةَ» استعثنائاً لهممهم، وتخفيفاً لروّعهم مما بعد الموت، رجاء رحمة الله وعفوه عن ذنوب اقترفوها بما دون الشرك، إذا تابوا وأتابوا. قال لهم هذا، وهو يظن أن هذا الحديث لا يتعدى أسماعهم لاعتقاده أنهم إذا خرجوا لمكافحة الروم لا يبقى منهم أحد يحدث به، أو يلبس نفسه أثر منه، لكثرة من كان على حصارهم من جند الروم. ولما تم الظفر للمسلمين ونجوا من برائن العدو، ندم على أن حدثهم بذلك الحديث وخشي من أن يعلق في نفوسهم شيء منه مع أنه علقه على التوبة، فقام وخطب فيهم فقال: «لا تنكحوا، ولا تزهدوا في الدرجات، فلو علمت أنه يبقى منا أحد لم أحدثكم بهذا الحديث». وتالله إن قوماً بلغ بهم الايمان الصادق، واليقين الثابت ذلك المقام، مقام الرهبة من الله ومن الوقوف بين يدي قدرته بعد الموت، لقوم عامتهم أعلم بالدين، وأخلص في اليقين من خاصتنا. ومع هذا فقد ندم أبو عبيدة على أن حدثهم بذلك الحديث. فليت شعري! كيف يكون الحال بعد ذلك العصر، وماذا يشترط في المحدثين وحملة علوم الدين؟ ألا يشترط الوقوف على مقاصد الإسلام، والتفقه في الحديث، والعلم بحالة المخاطبين، واجتناب الغلو معهم في الترغيب والترهيب، ومراعاة ما يلبس عقولهم من القوة والضعف، وأنى يتيسر هذا، وقد نتج عن كثرة الرواية وحمل الحديث بلا تفقه فيه، زيف العقول عن مقاصد الشرع

واجترأ الكذابين على وضع الحديث ، وشحن الكتب الإسلامية بما لا يرضاه الله  
والرسول ؛ وهو ما كان يحذره عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ولهذا نهى في عصره الذي  
هو خير العصور ، عن الإكثار من رواية الحديث ، فما بالك بما يلي عصره من العصور ؟  
« ذكر الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر القُرطبي الأندلسي في كتابه « جامع بيان  
العلم وفضله »<sup>(١)</sup> في باب ذكر مَنْ ذَمَّ الاكثار من الحديث دون التفهم له والثقة فيه مانصه :  
« عن ابن وهب قال : سمعت سفيان بن عيينة يحدث عن بيان ، عن عامر الشعبي ، عن  
قَرظَةَ بن كعب قال : خرجنا نريد العراق ، فمشى معنا عمر إلى حرار ، فتوضأ ، ففعل  
اثنتين ، ثم قال : أتدرون لم مشيتُ معكم ؟ قالوا : نعم ، نحن أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، مشيت معنا ؛ فقال : انكم تأتون أهل قرية ، لهم دوي بالقرآن كدوي النحل  
فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم ؛ جودوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ؛ أمضوا وأنا شريككم . فلما قدم قَرظَةُ قالوا : حدثنا ؛ قال : نهانا عمر بن  
الخطاب . »

ثم قال ابن عبد البر بعد هذا بقليل مانصه : « قول عمر ، إنما كان لقوم لم يكونوا أحصوا القرآن  
فخشى عليهم الاشتغال بغيره عنه ، إذ هو الأصل لكل علم . هذا معني قول أبي عبيدة في  
ذلك . ثم قال أيضاً : إن نهيه عن الإكثار ، وأمره بالإقلال من الرواية عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، إنما كان خوف الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
وخوفاً من أن يكونوا مع الإكثار ، يحدثون بما لم يتيقنوا حفظه ولم يعوه ، لأن ضبط  
من قات روايته ، أكثر من ضبط المستكثر ، وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن  
مع الإكثار ، فلماذا أمرهم عمر من الإقلال من الرواية . » انتهى

## وجوب تعرف الحديث الصحيح من الموضوع

لأن بطالع المؤلفات التي لم تميز بين صحيح الأحاديث وسقيمها

قال شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله تعالى في مكتوبه لجماعة العارف الجليل الشيخ عدي بن مسافر رحمه الله تعالى في بعض فصوله<sup>(١)</sup>: « وأنتم - أصلحكم الله - قد من الله عليكم بالانتساب إلى الإسلام ، الذي هو دين الله ، وعافاكم مما أبت لي به من خروج عن الإسلام من المشركين وأهل الكتاب وعافاكم بانتسابكم إلى السنة من أكثر البدع المضلة ، مثل كثير من بدع الروافض والجمعية والخوارج والقدريّة ، بحيث جعل عندكم من البغض لمن يكذب بأسماء الله وصفاته وقضائه وقدره ، أو يسب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو من طريقة أهل السنة والجماعة . وهذا من أكبر نعم الله على من أنعم عليه بذلك ، فإن هذا تمام الإيمان وكال الدين ؛ ولهذا أكثر فيكم من أهل الصلاح والدين ، مما لا يوجد مثله في طوائف المبتدعين ، وفيكم من أولياء الله المتقين ، من له لسان صدق في العالمين . فإن قدماء المشايخ الذين كانوا فيكم ، مثل الملقب بشيخ الإسلام أبي الحسن علي بن أحمد بن يوسف القرشي الهكاري ، وبعده الشيخ العارف القدوة عدي بن مسافر الأموي ، ومن سلك سبيلهما ، فيهم من الفضل والدين والصلاح والاتباع للسنة ، ما عظم الله به أقدارهم ، ورفع به منارهم . »

ثم قال : « والشيخ عدي قدس الله روحه ، عقيدته المحفوظة عنه ، لم يخرج فيها عن عقيدة من تقدم من المشايخ الذين سلك سبيلهم ، كالشيخ عبد الواحد الشيرازي ، وكشيخ الإسلام الهكاري ونحوهما . وهؤلاء المشايخ لم يخرجوا في الأصول الكبار عن أصول أهل السنة والجماعة ، بل كان لهم من الترغيب في أصول أهل السنة ، والدعاء إليها ، والحرص على نشرها ، ومنازمة من خالفها ، مع الدين والفضل والصلاح ، ما رفع الله به أقدارهم ، وأعلى منارهم ؛ وغالب ما يقولونه في أصولها الكبار جيد ، مع أنه لا

(١) الوصية الكبرى ، ص ٢٧٢ ج ١ ، من مجموعة الرسائل الكبرى



بَدَّ وَأَنَّ يَوْجَدَ فِي كَلَامِهِمْ وَكَلَامِ نَظَرَاتِهِمْ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَرْجُوحَةِ ، وَالِدَلَائِلِ الضَّعِيفَةِ ،  
 كَأَحَادِيثَ لَا تُثَبَّتُ ، وَمُقَابِيسَ لَا تَطَّرَدُ ، مَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْبَصِيرَةِ . وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ  
 يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ ، إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَا سِوَا الْمَتَأَخَّرُونَ مِنْ  
 الْأُمَّةِ الَّذِينَ لَمْ يُحْكِمُوا مَعْرِفَةَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَالْفَقْهَ فِيهِمَا ، وَبِمِيزُوا بَيْنَ صَحِيحِ  
 الْأَحَادِيثِ وَسَقِيمِهَا ، وَنَاتِجِ الْمُقَابِيسِ وَعَقِيمِهَا . مَعَ مَا يَنْضُمُ إِلَى ذَلِكَ مِنْ غَلَبَةِ الْأَهْوَاءِ ،  
 وَكَثْرَةِ الْآرَاءِ ، وَتَغَلُّظِ الْاِخْتِلَافِ وَالْاِفْتِرَاقِ ، وَحُصُولِ الْعِدَاوَةِ وَالشَّقَاقِ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ  
 الْأَسْبَابَ وَنَحْوَهَا ، حَمَّا يَوْجِبُ قُوَّةَ الْجَهْلِ وَالظُّلْمِ الَّذِينَ نَعَتَ اللَّهُ بِهِمَا الْإِنْسَانَ فِي قَوْلِهِ :  
 « وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ؛ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ! » <sup>(١)</sup> فَإِذَا مَنْ اللَّهُ عَلَى الْإِنْسَانِ بِالْعِلْمِ  
 وَالْعَدْلِ . أَنْقَذَهُ مِنْ هَذَا الضَّلَالِ . وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ : « وَالْعَصْرُ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ،  
 إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ . »  
 وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : « وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ، وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ . » <sup>(٢)</sup> وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ — أَصْلَحَكُمْ اللَّهُ — أَنَّ السُّنَّةَ الَّتِي يَجِبُ اتِّبَاعُهَا ، وَيُحْمَدُ  
 أَهْلُهَا ، وَيُذَمُّ مَنْ خَالَفَهَا ، هِيَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أُمُورِ الْاِعْتِقَادَاتِ  
 وَأُمُورِ الْعِبَادَاتِ ، وَسَائِرِ أُمُورِ الدِّيَانَاتِ . وَذَلِكَ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِمَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، الثَّابِتَةِ عَنْهُ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ ، وَمَا تَرَكَهُ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ ، ثُمَّ مَا كَانَ  
 عَلَيْهِ السَّابِقُونَ وَالتَّابِعُونَ لَمْ يَحْسَبَاتِ . وَذَلِكَ فِي دَوَائِجِنِ الْإِسْلَامِ الْمَعْرُوفَةِ مِثْلَ  
 صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ ، وَكُتُبِ السُّنَنِ ، مِثْلَ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ، وَالتَّحْفَاتِي ، وَجَامِعِ  
 التِّرْمِذِيِّ ، وَمَوْطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ ؛ وَمِثْلَ الْمَسَانِيدِ الْمَعْرُوفَةِ ، كَمِثْلِ مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ .  
 وَيَوْجَدُ فِي كُتُبِ التَّفَاسِيرِ وَالْمَغَازِي ، وَسَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ ، جُمْلُهَا وَأَجْزَائُهَا ، مِنْ  
 الْآثَارِ ، مَا يُسْتَعْدَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ . وَهَذَا أَمْرٌ قَدْ أَقَامَ اللَّهُ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ مَنْ اعْتَنَى  
 بِهِ حَتَّى حَفِظَ اللَّهُ الَّذِينَ عَلَى أَهْلِهِ . وَقَدْ جَمَعَ طَوَائِفُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ الْمَرْوِيَّةَ  
 فِي أَبْوَابِ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، مِثْلَ حَمَادِ بْنِ سُلَيْمَةَ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيِّ ، وَعُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الدَّارِمِيِّ وَغَيْرِهِمْ فِي طَبَقَتِهِمْ . وَمِنْهَا مَا يُوَبَّ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ

(١) سورة الاحزاب ، الآية ٧٣

(٢) سورة الحجدة ، الآية ٢٤

وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم في كتبهم ومثل مصنفات أبي بكر الأثرم ،  
وعبد الله بن أحمد ، وأبي بكر الخلال ، وأبي القاسم الطبراني ، وأبي الشيخ الأصبهاني ،  
وأبي بكر الآجري ، وأبي الحسن الدارقطني ، وأبي عبد الله بن منده ، وأبي القاسم  
اللالكائي ، وأبي عبد الله بن بطة ، وأبي عمر الظلمنكي ، وأبي نعيم الأصبهاني ، وأبي  
بكر البیهقي ، وأبي ذر الهروي ؛ وإن كان يقع في بعض هذه المصنفات من الأحاديث  
الضعيفة ، ما يعرفه أهل المعرفة .

« وقد يروي كثير من الناس في الصفات وسائر أبواب الاعتقادات ، وعامة أبواب  
الدين ، أحاديث كثيرة ، تكون مكذوبة موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهي قسبان :

منها : ما يكون كلاماً باطلاً ، لا يجوز أن يقال ، فضلاً عن أن يضاف إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم ؛

والقسم الثاني : من الكلام ، ما يكون قد قاله بعض السلف ، أو بعض العلماء ، أو  
بعض الناس ، ويكون حقاً ، أو مما يسوغ فيه الاجتهاد ، أو مذهباً لقائله ، فيعزى إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا كثير عند من لا يعرف الحديث ، مثل المسائل التي وصفها  
الشيخ أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الأنصاري ، وجعلها مِحْنَةً يَفَرِّقُ فيها بين  
السُّنَنِ والبدعيي ؛ وهي مسائل معروفة عملها بعض الكذابين ، وجعل لها إسناداً إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجعلها من كلامه ؛ وهذا يعلمه من له أدنى معرفة أنه  
مكذوب مفترى ؛ وهذه المسائل ، وإن كان غالبها موافقاً لأصول السنة ، ففيها ما إذا  
خالفه الانسان يحكم بأنه مبتدع ، مثل أول نعمة أنعم بها على عبده ، فإن هذه المسألة ،  
فيها نزاع بين أهل السنة ، والنزاع فيها لفظي ، لأن مبناها على أن اللذة معتقبتها ألم ، هل  
نسمى نعمة أم لا ؟ وفيها أيضاً أشياء مرجوحة .

فالأواب : أن يفرق بين الحديث الصحيح ، والحديث الكذب ، فإن السنة هي  
الحق دون الباطل ، وهي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة . فهذا أصل عظيم لأهل  
الاسلام عموماً ، ولن بدعي السنة خصوصاً » انتهى .

١٣

## بيان انه لا عبرة بالاحاديث المنقولة في كتب الفقه والتصوف

ما لم يظهر سندها وان كان مصنفها جليلا

قال العلامة ملا علي القاري في رسالة الموضوعات<sup>(١)</sup> « حديث : من قضى صلاته من الفرائض في آخر جمعة من رمضان » كان ذلك جابراً لكل صلاة فائتة في عمره إلى سبعين منه « باطل قطعاً » ولا عبرة بنقل صاحب النهاية وغيره من بقية شراح الهداية ، فانهم ليسوا من المحدثين ، ولا أسندوا الحديث إلى أحد من المخرجين . » اهـ  
وقال السهوتي في مراقبة الصعود إلى سنن أبي داود « على حديث « نهى أن يمشط أحدنا كل يوم ٠٠٠ » : « فان قلت : لم أقف على هذا بإسناد ، ولم أر من ذكره إلا الغزالي في الاحياء ، ولا يخفى ما فيه من الأحاديث التي لا أصل لها » اهـ  
وظاهر أنهم لم يوردوا ما أوردوا مع العلم بكونه موضوعاً ، بل ظنوه مروياً . ونقد الآثار من وظيفة حكمة الأخبار ، إذ لكل مقام مقال ، ولكل فن رجال .

١٤

## الرد على من يزعم تصحيح بعض الاحاديث بالكشف

بان مدار الصحة على السند

في فتاوى العلامة الشيخ عابدين رحمه الله ما مثاله : « وسئل عن حديث « يس لما فرئت له » هل هو صحيح » وما يترتب على من شاع على من أنكر صحته « أفيدوا الجواب » فأجاب بمانه : « الحمد لله » نص الحافظ السخاوي في كتابه المقاصد الحسنة « في الأحاديث المشتهرة على الألسنة » على أن هذا الحديث لا أصل له ، وكذلك سيدي محمد

الزرقاني في مختصره ، ويترتب على هذا المشنع المذكور ، الأدب الشديد ، لتجارته على التكلم بغير علم ، والظاهر من حال هذا الرجل أنه جاهل جاف غليظ الطبع ، لم يخاطب أحداً من أهل العلم ، ومثل هذا يخشى عليه مقت الله تعالى لخوضه في الأحاديث بغير معرفة ، إذ من له معرفة لا يذكر المنصوص ، وشدة الجهل وضعف العقل وعدم الديانة توجب أكثر من ذلك والله أعلم .

وكتب على هذا السؤال أيضاً الشيخ إبراهيم السقاء ، خطيب الأزهر مانصه : « الحمد لله ، قرر الشعراني في كتابه البدر المنير ، نقلاً عن الحافظ السخاوي ، أن الحديث بهذا اللفظ لا أصل له . ثم قال : وهو عند جماعة الشيخ إسماعيل البيني قطعي » انتهى .  
فهذا مما اختلف فيه الناس ، فلا يليق أن يُردَّ على من أنكر صحته ، فإن السخاوي أنكرها ، ولا يليق أن يُردَّ على من قرره ، فإن بعض الناس قد قرره كما سمعته عن الشعراني ، وفضل «يس» وكونها لقضاء الأغراض الدنيوية والأخروية ، لا يتوقف على هذا الحديث فإنه قد وردت به أحاديث أخر . هذا مافتح الله به . »  
الفقير

### إبراهيم السقاء السافعي

عني عنه

قال جامع فتاوى الشيخ عlish رحمه الله : ولما اطلع على هذا الجواب شيخنا أبو يحيى ( يعني الشيخ عlish ) كتب عليه مانصه : « الحمد لله ، من المعلوم لكل أحد ، أن الأحاديث لا تثبت إلا بالأسانيد ، لا بنحو الكشف وأنوار القلوب ، فما نقله الشعراني عن جماعة سيدي إسماعيل البيني ، إن كان المراد صحة اللفظ كما فهم المقي ، توقفت الأمر على السند ، وإلا رد القول على قائله كائناً من كان ، ودين الله لا محاباة فيه ، والولاية والكرامات لا تدخل لها هنا ، إنما المرجع للحفّاظ العارفين بهذا الشأن . والحديث عندم متفق على أنه لا أصل له . فقد ذكره من لا علي قاري وقال : قال السخاوي : لا أصل له ، وقال في خطبة كتابه : إنه لا يذكر الحديث الثابت ، ولا المختلف في وضعه ، وإن كان المراد صحة معناه ، كما هو اللائق بتحسين الظن بالسادة ، فهذا أمر قريب من لا من

صحَّ توكله ، وصدق وإخلاصه ، إذا دعا آله أجا به ، خصوصاً إذا توسل بالقرآن .  
 وبقع مثل هذا في كلام الحفاظ ، فقد قال أبو بكر بن العربي لما تكلم على حديث « سورة  
 المائدة ، نعمت الفائدة » : « أنا أقول : سورة المائدة نعمت الفائدة ، لكن اللفظ لم  
 يرد . » انتهى .

إلا أن هذا غير مانحن فيه ! فتعقب هذا المفتي على السخاوي بآخر عبارة الشمراني في  
 غير محله . لأنه مبني على ما فهم من إرادة صحة اللفظ . وقد علمت أنه لا يصح لتوقفه على  
 السند ، ولم يوجد ، إذ لو وجد لعرفه الحفاظ ، وذكروا الحديث في كتبهم . وقوله :  
 « فهذا مما اختلف فيه » فيه ما فيه ؛ ويردّه كلام من لا علي . وقوله : « ولا يليق الرد على  
 من قرره » كأن مراده المفتي الأول ، وهو لم يردّ على من قرّر ، إنما رد على من تكلم  
 بلا علم ، وخاض بغير معرفة ، والرد على هذا متعين ، وكأنه لم يفهم ألفاظ من رد عليه .  
 كما أنه لم يفهم مراد من ردّ به ؛ وكما أنه لم يفهم السؤال حيث قال : وفضل « يس » النخ  
 فإن فضل جميع القرآن لا نزاع فيه بين المسلمين . وقوله : « هذا ما فتح الله به » لم أفهم معناه ،  
 فانه إذا لم يحقق مراد من يتعقب بكلامه ، ولا يتدبر السؤال ، ولم يفهم ألفاظ من رد  
 عليه ، مع كون الرد فضولاً ، لأنه إنما سئل عما في السؤال ، وأما في جواب المجيب فلا .  
 فبأي شيء وقع الفتح ؟ وإن كان هذا غابة مدسكة هذا الرجل ، فانا لله ! قد كنت  
 أظن أن تحت القبة شيخاً والله أعلم !! » اه كلام الشيخ علبش .





# الباب الخامس

في

## المرج والتعديل

وفيه مسائل

١

بيان طبقات السلف في ذلك

قال الحافظ الذهبي - الدمشقي رحمه الله تعالى في جزءه جمعه في الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم ما نصه : « وأما الصحابة رضي الله عنهم فبساطهم مطوي » ، وإن جرى ما جرى ، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات ، فما يكاد يسلم من الغلط أحد ، لكنه غلط نادر لا يضر أبداً ، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوا العمل ، وبه ندين الله تعالى .  
وأما التابعون فيكاد يعدم فيهم من يكذب عمداً ، لكن لم غلط وأوهام . فما ندر غلطه في جنب ما قد حمل أحسن مل ، ومن تعدد غلطه وكان من أوعية العلم أغفر له أيضاً ، ونقل حديثه ، وعمل به على تردد بين الأئمة الأثبات في الاحتجاج بمن هذا نصه كالحارث الأعور وعاصم بن ضمرة وصالح مولى التوأمة ، وعطاء بن السائب ونحوهم .  
ومن فحش خطئه وكثر نثره لم يحتج بحديثه ، ولا يكاد يقع ذلك في التابعين الأولين ولو وجد ذلك في صفار التابعين فمن بعدهم . وأما أصحاب التابعين كالك والأوزاعي وهذا الضرب ، فعلى المراتب المذكورة . ووجد في عصرهم من يعتمد الكذب أو من كثير غلطه فترك حديثه . هذا مالك هو النجم الهادي بين الأئمة وما

سَلِمَ من الكلام فيه • ولو قال قائل: عند الاحتجاج بذلك: فقد تكلم فيه • لعذر وأهين • وكذا الأوزاعي ثقة حجة وربما اتفرد وقَّع • وحديثه عن الزُّهري فيه شيء • وما • وقد قال فيه أحمد بن حنبل: «رأيي ضعيف • وحديث ضعيف» وقد تُكَلِّفُ لمعنى هذه اللفظة • وكذا تكلم من لا يفهم في الزُّهري لكونه خُصِبَ بالسواد • وليس زي الجند • وخدم هشام بن عبد الملك • وهذا باب واسع • والماء إذا بلغ قُلَّتَيْنِ لم يحمل الخَبَثَ • والمؤمن إذا رجحت حسناته وقلت سيئاته فهو من المفلحين • هذا أن لو كان ما قيل في الثقة الرضي مؤثراً • فكيف وهو لا تأثير له ؟ » انتهى كلام الذهبي •

\*\*\*

٢

### بيان أن جرح الضعفاء من النصيحة

قال الامام النووي: «اعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق • للضرورة الداعية إليه • لصيانة الشرعة المكرَّمة • وليس هو من الغيبة المحرَّمة • بل من النصيحة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمين • ولم يزل فضلاء الأئمة وأخبارهم • وأهل الورع منهم يفعلون ذلك •» وقد تكلم الامام مسلم على جماعة منهم في مقدمة صحيحه • وقدّمنا في مبحث الضعيف تحت ترجمة قول مسلم رحمه الله أن الراوي عن الضعفاء غاشٌّ آثمٌ جاهلٌ زيادة على ذلك فارجع إليه <sup>(١)</sup> •

\*\*\*

٣

### بحث تعارض الجرح والنعمة

«إذا اجتمع في الراوي جرحٌ مفسَّرٌ وتعديلٌ • فالجمهور على أن الجرح مقدَّمٌ • ولو كان عدد الجارح أقل من المعدل • قالوا: لأن مع الجارح زيادة علم • وقيل: وإن

زاد المعدلون في العدد على الجرح حين ، قدّم التعديل . انتهى ما في التقریب وشرحه (١) . وهذا القول وإن ضعف فهو الذي بنته . وما أحسن مذهب النسائي في هذا الباب : وهو أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه ، ولذا أرى من الواجب على المحقق أن لا يكتفي في حال الراوي على المختصرات في أسماء الرجال ، بل يرجع إلى مطولاته التي تحكي أقوال الأئمة ؛ فعسى أن لا يرى إجماعاً على تركه بل يرى كثرة فيمن عدّله ، فليفتق الله الجرح ، وليستبرئ لدينه ، والله الموفق .

ثم رأيت التاج السبكي قال في طبقاته : « الحذر كل الحذر أن نفهم أن قاعدتهم : الجرح مقدّم على التعديل إطلاقاً ، بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته ، وكثر مادحوه ، وندر جارحوه ، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه ، من تعصب مذهبي ، أو غيره ، لم يلتفت إلى جرحه . » وقال أيضاً : « قد عرفناك أن الجرح لا يقبل منه الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعته على معاصيه ، ومادحوه على ذاميه ، وضركوه على جارحيه ، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثله من تعصب مذهبي ، أو منافسة دنيوية ، كما يكون بين النظراء وغير ذلك . » حينئذ فلا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة ، وابن أبي ذئب وغيره في مالك ، وابن معين في الشافعي ، والنسائي في أحمد ابن صالح ، ونحوه . ولو أطلقنا تقديم الجرح ، لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون ، وهلك فيه هالكون . » اهـ

وقال الحافظ الذهبي في ميزانه في ترجمة الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ما نصه : « كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعْبَأُ به ، لا سيما إذا لاح لك أنه لمداد أو لمذهب أو لحسد ؛ وما ينجو منه إلا من عصمه الله ؛ وما علمت أن عصرّاً من الأعصار سَلِمَ أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين ولو شئت لسردت من ذلك كرايس . » انتهى .

وقال العارف الشعرائي قدس سره في مقدمة الميزان : « ما من راوٍ من الرواة المحدثين والمجتهدين كلهم إلا وهو يقبل الجرح كما يقبل التعديل لو أضيف إليه ، ما عدا الصحابة »

وكذا التابعون عند بعضهم لعدم العصمة ، أو الحفظ في بعضهم . ولكن لما كان العلماء رضي الله عنهم أمناه على الشريعة وقدموا الجرح أو التعديل عملاً به مع قبول كل الرواة لما وصف به الآخر احتمالاً ؛ وإنما قدم جمهورهم التعديل على الجرح ، وقالوا : الأصل العدالة ، والجرح طارئ ، لئلا يذهب غالب أحاديث الشريعة ؛ كما قالوا أيضاً : إن إحصان الظن بجميع الرواة المستورين أولى ؛ وكما قالوا : إن مجرد الكلام في شخص لا يسقط مروية ، فلا بد من الفحص عن حاله . وقد خرج الشيخان خلق كثير ممن تكلم الناس فيهم ، إشاراً لإثبات الأدلة الشرعية على قيمها ، ليحوز الناس فضل العمل بها ؛ فكان في ذلك فضلٌ كثير للأمة ، أفضل من تجربهم ؛ كما أن في تضعيفهم الأحاديث أيضاً رحمة للأمة ، بتخفيف الأمر بالعمل بها ، وإن لم يقصد الحفاظ ذلك ، فإنهم لو لم يضعفوا شيئاً من الأحاديث ، وصححوها كلها ، لكان العمل بها واجباً ، وعجز عن ذلك غالب الناس ، فاعلم ذلك . » انتهى

\*\*\*



### بيان أن تجرب بعض رجال الصحابة لا يوجب

قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي : « ما احتج البخاري ومسلم به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم ، محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب » وقال النووي في شرح البخاري : « ما ضعف من أحاديثهما مبني على علل ليست بقادحة . » وقال الحافظ الذهبي في جزء جمعه في الثقات الذين تكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم مانعه : « وقد كتبت في مصنف الميزان عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج البخاري أو مسلم أو غيرهما بهم لكون الرجل منهم قد دُوّن اسمه في مصنفات الجرح ، وما أوردتهم لضعف فيهم عندي ، بل ليُعرف ذلك ، وما زال يمرُّ بي الرجل الثَّبتُ ، وفيه مقال من لا بُعْياً به . ولو فتحنا هذا الباب على قومنا لدخل فيه عدّة من الصحابة والتابعين والأئمة ، فبعض الصحابة كفر بعضهم بتأويل ما ، والله يرضى عن الكل ، ويقرر لهم ، فما هم

بمعصومين ، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تليهم عندنا أصلاً ؛ وبكفير الخوارج لم  
انحطت رواياتهم بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم جرحاً في الطاعنين . فانظر إلى حكمة  
ربك ، نسأل الله السلامة . وهكذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ، ينبغي أن  
بطوى ولا يروى ، ويطرح ولا يحجل طعناً ، ويعامل الرجل بالعدل والقسط . » انتهى  
وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح <sup>(١)</sup> ، في الفصل التاسع في سياق أسماء من  
طعن فيه من رجال الصحيح والجواب عنه مانعه : « ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تجريح  
صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضى لعدالته عنده ، وصحة ضبطه ، وعدم غفلته ،  
ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين .  
وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من  
ذكر فيهما . هذا إذا خرج له في الأصول ، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد  
والتعليق ، فهذا يفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره . مع حصول اسم  
الصدق لهم ، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً ، فذلك الطعن مقابل لتعديل  
هذا الإمام ، فلا يقبل إلا مبيّن السبب . مفسراً بقادح بقدح في عدالة هذا الراوي ،  
وفي ضبطه مطلقاً ، أو في ضبطه لغيره ؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة ، منها  
ما بقدح ومنها ما لا بقدح . وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدمي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في  
الصحيح : « هذا جاز القنطرة » يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه . قال الشيخ  
أبو الفتح القشيري ، هو ابن دقيق العيد في مختصره لكتاب ابن الصلاح في مختصره :  
« وهكذا نعتقد ، وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة ، وبيان شاف ، يزيد في  
غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما  
بالصحيحين ؛ ومن لوازم ذلك تعديل روايتهما .

» قالت : فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح ، لأن أسباب الجرح مختلفة ، مدارها  
على خمسة أشياء : البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند  
بأن يدعي في الراوي أنه كان بدلياً أو يرسل . فأما جهالة الحال فنندفع عن جميع من



أخرج لهم في الصحيح ، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة ؛ فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معزوف ؛ ولا شك أن المستدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم . ومع ذلك فلا تجدد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً ، كما سنبيته . وأما الغلط فتارة بكثرة من الراوي ، وتارة بقل ؛ فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له ، وإن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق ، وإن لم يوجد إلا من طريقة ، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله . وليس في الصحيح بخمد الله من ذلك شيء ، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال : سيء الحفظ ، أو له أو هام ، أو له منا كبير وغير ذلك من العبارات ؛ فالحكم فيه . كالحكم في الذي قبله ، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات ، أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك ؛ وأما المخالفة ، وينشأ عنها الشذوذ والنكارة ، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه ، أو أكثر عدداً ، بخلاف ما روى . بحيث يتعذر الجمع على قواعد الحديثين . فهذا شاذ ؛ وقد تشدد المخالفة أو يضعف الحفظ ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه متكرراً . وهذا ليس في الصحيح منه إلا نذر يسير . وأما دعوى الانقطاع ، مدفوعة عن أخرج لهم البخاري ، لما علم من شرطه ؛ ومع ذلك فتحكم من فكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تسير أحاديثهم الموجودة عنده بالنعنة ، فإن وجد التصريح بالسماع فيها ، اندفع الاعتراض وإلا فلا . وأما البدعة ، فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق ، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك المكفر متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض ، من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره ، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، أو غير ذلك ؛ وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة . والمفسق بها كبندع الخوارج والرافض الذين لا يغفلون ذلك القول ، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفة لأصول السنة خلافاً ظاهراً ، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ . فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرر من الكذب مشهوراً

بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة أو العبادة ، فقبل : يقبل مطلقاً ؛ وقيل : يرد مطلقاً ؛  
والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته ، أو غير داعية ؛ فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث  
الداعية . وهذا المذهب هو الأعدل ، وصارت إليه طوائف من الأئمة . وادعي ابن حبان  
إجماع أهل النقل عليه . لكن في دعوى ذلك نظر . ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل  
فبعضهم أطلق ذلك ، وبعضهم زاده تفصيلاً فقال : إن اشتملت رواية غير الداعية على ما  
يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهر أو لا تقبل ؛ وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرد بعضهم هذا التفصيل  
بعبثه في عكسه في حق الداعية فقال : إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل  
والأفلا ؛ وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع ، سواء كان داعية أم لم يكن ، على ما لا  
تعلق له ببدعته أصلاً . هل تقبل مطلقاً أو ترد مطلقاً ؟ مال أبو الفتح القشيري إلى  
تفصيل آخر فيه فقال : إن وافقه غيره فلا يلقى إليه ، إجماداً لبدعته ، وإطفاءً لناره ،  
وإن لم يوافقه أحد ، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه ، وتحوزه عن  
الكذب ، واشتهاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته ، فينبغي أن تقدم مصلحة  
تحصيل ذلك الحديث ، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانتهم وإطفاء بدعته والله أعلم .

« واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد ، فينبغي  
التنبه لذلك ، وعدم الاعتماد به إلا بحق . وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في  
أمر الدنيا ، فضغفروهم لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق .  
وأبعد من ذلك كله من الاعتبار بتضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحل فيه  
على غيره ، أو للتجامل بين الأقران . وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق  
منه ، أو أعلى قدراً أو أعرف بالحديث ، فكل هذا لا يعتبر به . » <sup>(١)</sup>

ثم مررد الحافظ أسماء من طعن فيه من رجال البخاري مع حكاية الطعن والتنقيب  
عن سببه ، والقيام بجوابه والتنبيه على وجه رده ، فرحمه الله تعالى ، ورضي عنه ، وجزاه  
خييراً .

(١) كذا ولعل الأصل : لا يمتد به

## ٥

## الناقلون البدعون

سلف في المقالة قبل<sup>١</sup> أن من أسباب الجرح البدعة ، ونقلنا عبارة الفتح في ذلك بما كفى . بيد أنا تزيد المقام بياناً لأهميته فنقول :

ذهب الجمهور إلى أنه لا تقبل رواية المكفر ببدعته ، وهو من يعتقد ما يستلزم الكفر . قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة<sup>(١)</sup> « والتحقق أنه لا يرُدُّ كل مكفر ببدعته ، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة ؛ وقد تبلغ فتكفر مخالفيها . فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف . فالمعتمد أن الذي تردُّ روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع ، معلوماً من الدين بالضرورة ، وكذا من اعتقد عكسه . فأما من لم يكن بهذه الصفة ، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه ، فلا مانع من قبوله . »

قال السخاوي : « وسبقه ابن دقيق العيد فقال : الذي نقرر عندنا ، أنه لا نعتبر المذاهب في الرواية ، إذ لا نكفر أحداً من أهل القبلة إلا بانكار قطعي من الشريعة . فاذا اعتبرنا ذلك ، وانضم إليه الورع والتقوى ، فقد حصل معتمد الرواية . وهذا مذهب الشافعي حيث يقبل شهادة أهل الأهواء . » ثم قال السخاوي : « وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما روي عنه : لا تظنن بكلمة خرجت من في أمرى مسلم شرّاً ، وأنت تجد لها في الخير محلاً . »

وفي جمع الجوامع<sup>(٢)</sup> : « يُقبَلُ مبتدِعٌ بَحْرَمُ الكَذِبِ . » اه قال المحلي<sup>(١)</sup> : « لأنَّه فيه مع تأويله في الابتداء ، سواء دعا الناس إليه أم لا . » انتهى . ولذا ردَّ

(١) ص ٢٤٠ ذ . س .

(٢) ج ٢ ص ١١٥ [ ذ . ص ]

العراقي<sup>(١)</sup> على من زعم أنه لا يمتنع بالدعاة ، بأن الشيخين احتجاً بهم . قال : فاحتج البخاري بعمران بن حطان ، وهو من الدعاة — أي دعاة الخوارج — واحتجاً بعبد الحميد ابن عبد الرحمن الحماني ، وكان داعية إلى الإرجاء ، وأجاب بأن أبا داود قال : « ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج » . ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج .

أقول : هنا أمر ينبغي التفطن له ، وهو أن رجال الجرح والتعديل عدوا في مصنفاتهم كثيراً من رُميَ ببدعة ، وسندهم في ذلك ما كان يقال عن أحد من أولئك أنه شيعي أو خارجي أو ناصبي أو غير ذلك ؛ مع أن القول عنهم بما ذُكر قد يكون نقولاً وافتراءً وما يدل عليه أن كثيراً من رُمي بالشيعة من رواة الصحيحين لا تعرفهم الشيعة أصلاً . وقد راجعت من كتب رجال الشيعة كتاب « الكشي » و « النجاشي » ، فما رأيت من رماهم السهوتي نقلاً عن سلفه بالتشيع في كتابه التقريب ، من خرج لهم الشيخان وعدم خمسة وعشرين إلا راوياً ومهما : أبان بن تغلب ، وعبد الملك بن أعين ، ولم أر للبقية في ذبك الكتابين ذكراً . وقد استفدنا بذلك علماً مهما ، وفائدة جديدة ، وهي أنه ينبغي الرجوع في المرمية ببدعة إلى مصنفات رجالها ، فيها يظهر الأصيل من الدخيل ، والمعروف من المنكور . ونظير هذا ما كنت أدل عليه ، وهو الرجوع في أقوال الفرق إلى مصنفاتها المتداولة حتى ينتلج بها الصدر ، وإلا فكلم من قول أفتري على مذهب أو نقل مقولاً ، أو فاقده شرط ، كما يعلمه من حقق ورجع إلى الأصول . بل رأيت من الشراح من يضبط لفظة لغوية ويعزوها ، وبمراجعة المأزوت إليه يظهر اشتباه في المادة ، فتدبّر لهذه الفائدة واحرص عليها .

\*\*\*

(١) شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٨ - حلب ، المطبعة العلمية . ١٣٥٠ هـ

## ٦

## الناقلون المجهولون

قال الخطيب البغدادي : « المجهول عند أهل الحديث ، هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ، ولا عرفه العلماء به ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد ، وأقل ما يرتفع به الجمالة ، أن يروي عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم ، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه . » وقال الدارقطني : « تثبت العدالة برواية ثقتين عنه . »

\* \* \*

## ٧

قول الراوي : هديني الثقة ، أو من لا اتهم ، هل هو تعديل له ؟  
ذهب الأكثرون إلى أنه لا يُكتفى به في التعديل حتى يسميه ، لأنه وإن كان ثقة عنده ، فله من جرح يجرح قادح عند غيره ، بل إضرابه عن تسميته ريبة تُوقع تردداً في القلب . وقيل : إن قائل ذلك متى كان ثقة مأمونا ، فإنه يُكتفى به كما لو عينه ، إذ لو علم فيه جرحاً لذكره ، ولو لم يذكره لكان غاشياً في الدين ، ولا يلزم من إيهامه له تضعيفه عنده ، لأنه قد يهيم لصرفه ، أو لطبيعة الماصرة أو المجاورة مما تقتضيه ظروف الزمان ، والمحققون على الأول كما في التريب وشرحه .

\* \* \*

## ٨

ما وقع في الصحيحين وغيرهما من نحو : ابن فلان ، أو ولد فلان

قال النووي : من عرفت عينه وعدالته ، وجعل اسمه ونسبه احتجاً به . أي : لأن الجهل باسمه لا يخل بالعلم بعدالته .



٩

قوله : عن فزون أو فزون ، وهما عدلان

قال النووي : « وإذا قال الراوي : أخبرني فلان أو فلان على الشك ، وهما عدلان احتج به أي : لأنه قد عيّنهما وتحقق سماعه لذلك الحديث من أحدهما ، وكلاهما مبول . وذلك كحديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء ، أو عن زيد بن وهب أن سويد بن غفلة . . . الحديث . »

\*\*\*

١٠

من لم يذكر في الصحيحين أو أحدهما لا يلزم منه جرحه

قال الذهبي في ميزانه في ترجمة أشعث بن عبد الملك : « ما ذكره أحد في الضعفاء . ثم ، ما أخرج له في الصحيحين ، فكان ماذا ؟ » انتهى

\*\*\*

١١

اقتصار البخاري على رواية من روايات أسارة إلى نقد في غيرها

قال الإمام نقي الدين بن تيمية في تفسير سورة « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » <sup>(١)</sup> : « قد أنكروا على مسلم إخراج أشياء كثيرة بسيرة : مثل ما روى في بعض طرق حديث صلاة كسوف الشمس ، أنه صلاها بثلاث ركوعات وأربع ، والصواب أنه لم يصلها إلا مرة واحدة بر كوعين . ولهذا لم يخرج البخاري إلا هذا . وكذلك الشافعي وأحمد بن حنبل

في إحدى الروايتين عنه وغيرهما . والبخاري سَلِمَ من مثل هذا ، فإنه إذا وقع في بعض الروايات غلط ذكر الروايات المحفوظة التي تُبَيِّنُ غلط الغالط ، فإنه كان أعرف بالحديث وعِلِّله ، وأفقه في معانيه من مسلم ونحوه . ■ ■ ■

## ١٢

## ترك رواية البخاري لمحدث لا يوهنه

قال الإمام ابن القيم في «إغاثة اللهيان» <sup>(١)</sup> في بحث كون المطلق ثلاثا كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرًا من خلافة عمر يُحَسَّبُ له واحدة ، وتقرير حديث مسلم في ذلك مانعه : «ردُّ الحديث فيه ضرب من التعمُّت ، ورواؤه كلهم أئمة حَفَظَ .» ثم قال : «والحديث من أصح الأحاديث ، وترك رواية البخاري لا يوهنه ، وله حكم أمثاله من الأحاديث الصحيحة التي تركها البخاري لثلاث بطول كتابه ، فإنه ساء : الجامع المختصر الصحيح .» انتهى

وتوقَّف فيه بعض المحققين ، بأن دعوى تسمية البخاري لجامعه بالمختصر ، مطلوبة البيان ؛ ودعوى التسمية غير دعوى عدم الإحاطة بالصحيح ، فإنها معنى آخر لا يُنكَر إلا أن المدار على ما وقع عليه السبر .

\* \* \*

## ١٣

## بيان أن من روي له حديث في الصحيح لا يلزم منه مجمع حديثه

قال الشيرازي قدس سره في مقدمة ميزانه : «قال الحافظ المزي والحافظ الزبيلي رحمهما الله تعالى : ومن خرَّج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضبي والحارث بن عبيد ، وبونس بن أبي إسحاق السبيعي ، وأبو أويس ، لكن للشيخين

شروط في الرواية عن تكلم الناس فيه ، منها : أنهم لا يروون عنه ، إلا ما توبع عليه ،  
وظهرت شواهد ، وعلموا أن له أصلاً ، فلا يروون عنه ما انفرد به ، أو خالفه  
فيه الثقات . وهذه العلة قد راجت على كثير من الحفاظ ، لاسباب من استدرك على  
الصحيحين كأبي عبد الله الحاكم ؛ فكثيراً ما يقول : « وهذا حديث صحيح على شرط  
الشيخين أو أحدهما مع أن فيه هذه العلة » ؛ إذ ليس كل حديث محتجج براويه في  
الصحيح بكون صحيحاً ، إذ لا يلزم من كون راويه محتججاً به في الصحيح أن يكون كل  
حديث وجدناه له بكون صحيحاً على شرط صاحب ذلك الصحيح ، لاحتمال فقد  
شرط من شروط ذلك الحفاظ ، كما قدمنا . » انتهى

\*\*\*

## ١٩

### ما كل من روى المناكير ضعيف

قال السخاوي في فتح المغيث : « قال ابن دقيق العيد : قولهم « فلان روى المناكير »  
لا يقتضي بمجرد ترك روايته ، حتى تكثر المناكير في روايته ، وينتهي إلى أن يقال فيه  
منكر الحديث ، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به التوك بحدوثه ؛ وقد  
قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي : يروي أحاديث منكورة ، وهو ممن اتفق  
عليه الشيخان ، وإليه المرجع في حديث : « إِنَّمَا أَلْأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ » انتهى  
وقال الحفاظ الذهبي : « ما كل من روى المناكير بضعيف . »

\*\*\*

## ١٥

### منى بترك حديث المنظم فيه

نقل الحفاظ ابن حجر في شرح النخبة : « أن مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى  
يجمع الجميع على تركه . » انتهى وهو مذهب جيد .

## ١٦

هو انه ذكر الراوي بلقبه الذي يكرهه المصنف وان لم يسم بقبيلة له  
قال النووي : ■ قال العلماء من أصحاب الحديث والفقهاء وغيرهم : يجوز ذكر الراوي  
بلقبه وصفته ونسبه الذي يكرهه ، إذا كان المراد تعريفه ■ لا تنقيصه ؛ وجوز هذا  
للحاجة ، كما جوز جرحهم للحاجة . ومثال ذلك : الأعمش ، والأعرج ، والأحول ،  
والأعمى ، والأصم ، والأثرم ■ وابن عليه ، وغير ذلك . وقد صنف فيهم كتب معروفة .

\*\*\*

## ١٧

الاعتماد في مرجع الرواة وتعديلهم على الكتب المصنفة في ذلك

لا يخفى أن الناس قد اعتمدوا في جرح الرواة وتعديلهم على الكتب التي صنفها أئمة  
الحديث في ذلك ، ولا يقال : قد اشترط الأئمة أن الجرح لا يثبت إلا إذا كان مفسراً .  
وفي بعض تلك المصنفات المختصرات لا يتعرض لبيان السبب بل يقتصر فيها على نحو :  
ضعيف ، أو مستور ؛ أو اشترط ذلك بفضي إلى تعطيل تلك المصنفات لأننا نقول إنما لم  
يتعرض لسبب الجرح فيها اختصاراً . وظاهر أن كل تصنيف لم يتعرض فيه لذلك ، فهو  
من المختصرات التي قصد بها تقريب الحكم للمراجع وإلا فالمطولات تكفلت بذلك ، وليس  
الوقوف عليها لذي الهممة بعزير .

\*\*\*

## ١٨

بيان عدالة الصحابة الكبار

وان قول الراوي عن رجل من الصحابة من غير تسمية لا يضر في ذلك الخبر  
قال النووي في التقريب : « الصحابة كلهم عدول ، من لا بس الفتن وغيرهم ، باجماع من  
يعتد به . ■ »

وقيل : يجب البحث عن عدالتهم مطلقاً . وقال المازري في شرح البرهان : لسنّا نعني بقولنا « الصحابة عدول » كل من رآه صلى الله عليه وسلم يوماً ما ، أو زاره ، أو اجتمع به لغرض وانصرف ، وإلّا يعني به الذين لازموا وعزروه ونصروه . فإذا قال الراوي عن رجل من الصحابة ولم يسمه ، كان ذلك حجة ، ولا يضر الجهالة لثبوت عدالتهم على العموم .

## ١٩

## بيان معنى الصحابي

« هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ، ولو ساعة ، سواء روى عنه أم لا . وإن كانت اللغة تقتضي أن صاحب هو من كثرت ملازمته ، فقد ورد ما يدل على إثبات الفضيلة لمن لم يحصل منه إلا مجرد اللقاء القليل ، والرؤية ، ولو مرة . ولا يشترط البلوغ » لوجود كثير من الصحابة الذين أدر كوا عصر النبوة ، ورووا ولم يبلغوا إلا بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا الرؤية ، لأن من كان أعمى مثل ابن أم مكتوم ، قد وقع الاتفاق على أنه من الصحابة ، ويُعرف كونه صحابياً بالتواتر والاستفاضة ، وبكونه من المهاجرين أو من الأنصار <sup>(١)</sup> .

## ٢٠

## تفاضل الصحابة

في شرح النخبة <sup>(٢)</sup> : « لا خفاء برجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم ، وقاتل معه ، أو قُتل معه تحت رايته ، على من لم يلازمه ، أو لم يحضر معه مشهداً ، وعلى من كلف يسيراً ، أو ماشاء قليلاً ، أو رآه على بعد ، أو في حالة الطفولية » وإن كان شرف الصحبة حاصلًا للجميع ، ومن ليس له منهم شماع منه ، فحديثه مرسل من حيث الرواية ، وهم مع ذلك معدودون في الصحابة ، لما نالوه من شرف الرؤية . انتهى .

(١) راجع حصول المأمول لصديق حسن خان ، ص ٦٥

(٢) ص ٢٨ ، ذ. س .



Handwritten text in Arabic script, likely a religious or philosophical treatise. The text is written in a cursive style and is somewhat faded.

Handwritten text in Arabic script, continuing the treatise. The text is written in a cursive style and is somewhat faded.

Handwritten text in Arabic script, continuing the treatise. The text is written in a cursive style and is somewhat faded.

# الباب السادس

في

الاسناد

وفيه مباحث

١

فضل الاسناد

اعلم : أن الاسناد في أصله خصيصة فاضلة لهذه الأمة ۞ ليست لغيرها من الأمم ۞ قال ابن حزم ۞ « نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال ۞ خص الله به المسلمين ۞ دون سائر الملل ۞ وأما مع الارسال والاعضال فيوجد في كثير من اليهود ۞ ولكن لا يقرُّون فيه من موسى قربنا من محمد صلى الله عليه وسلم ۞ بل يتفوت بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرًا ۞ وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه ۞ » قال : « وأما النصارى ۞ فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط ۞ وأما النقل بالطريق المشتبهة على كذاب ۞ أو مجهول العين ۞ فكثير في نقل اليهود والنصارى ۞ » قال : « وأما أقوال الصحابة والتابعين ۞ فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً ۞ ولا إلى تابع له ۞ ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص ۞ »

وقال أبو علي الجبائي : « خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها : الاسناد ۞ والأنسب ۞ والاعراب ۞ » ومن أدلة ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر

الوراق في قوله تعالى : « أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ » <sup>(١)</sup> قال : « إسناده الحديث . » وقال ابن المبارك : « الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ مِثْلُ الْإِسْنَادِ لِقَالَ مِنْ شَاءَ مَا يَشَاءُ » أخرجه مسلم . وقال سفيان بن عيينة : حَدَّثَ الزُّهْرِيُّ يَوْمًا بِحَدِيثٍ فَقُلْتُ : هَاتِهِ بِلَا إِسْنَادٍ ؟ فَقَالَ الزُّهْرِيُّ : أَتُرْقِي السَّطْحَ بِلَا سُلَّمٍ ؟ وقال الثوري : الإِسْنَادُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ . وقال أحمد بن حنبل : طلب الإِسْنَادَ الْعَالِي مُنَّةٌ عَنْ سَلَفٍ ، لِأَنَّ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ كَانُوا يَرْحَلُونَ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْ عَمْرٍ ، وَيَسْمَعُونَ مِنْهُ . وقال محمد بن أسلم الطوسي : قرب الإِسْنَادُ قُرْبٌ أَوْ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى .

\* \* \*

## ٢

## معنى السند والإسناد والمسنود والمن

أما السند - فقال البدر بن جماعة والطبري : « هو الإخبار عن طريق المتن . » قال ابن جماعة : وأخذهُ إِمَامٌ مِنَ السَّنَدِ ، وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ وَعَلَا مِنْ سَفْحِ الْجَبَلِ ، لِأَنَّ الْمُسْنَدَ يَرْفَعُهُ إِلَى قَائِلِهِ ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِ : فَلَانِ سَنَدٌ ، أَيْ : مُعْتَمَدٌ ، فَسَمِيَ الْإِخْبَارُ عَنْ طَرِيقِ الْمَتْنِ سَنَدًا لِاعْتِمَادِ الْخَفَاطِ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَضَعْفِهِ عَلَيْهِ .

وأما الإِسْنَادُ - فهو رفع الحديث إلى قائله . قال الطبري : « وهما متقاربان في معنى اعتماد الخفّاط في صحة الحديث وضعفه عليهما . » وقال ابن جماعة : « المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد . »

وأما المسند - (فتح التون) فله اعتبارات : أحدها : الحديث السابق في أنواع الحديث ؛ الثاني : الكتاب الذي جُمِعَ فِيهِ مَا أَسْنَدَهُ الصَّحَابَةُ أَيْ رَوَوْهُ ، فَهُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ ؛ الثالث : أَنْ يُطْلَقَ وَيُرَادَ بِهِ الْإِسْنَادُ ، فَيَكُونُ مَصْدَرًا كَسَنَدِ الشَّهَابِ ، وَمُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ ، أَيْ أَسَانِيدُ أَحَادِيثِهِمَا .

وأما المتن — فهو ألفاظ الحديث التي نتقوّم بها المعاني ؛ قاله الطيبي . وقال ابن جماعة : « هو غاية ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام . » وأخذهُ إما من المائة ، وهي المباحة في الغاية ، لأنه غاية السند ، أو من مَتَنُ الكِبش إذا شَققت جِلدة بيضته واستخرجتها . فكان السند استخرج المتن بسنده ؛ أو من المتن : وهو ما صاب وارقق من الأرض ، لأن السند يقوِّيه بالسند ويرفعه إلى قائله . أو من تمتين القوس أي شدّها بالعصب ، لأن السند يقوي الحديث بسنده .



### ٣

## أقسام تحمل الحديث

الأول : السماع من لفظ الشيخ إملاءً من حفظه ، أو تحديقاً من كتابه .  
الثاني : قراءة الطالب على الشيخ وهو ما كتبت بسمع ، سواء كانت قراءة الطالب عليه من كتاب أو حفظ ، وسواء حفظ الشيخ ما قرأ عليه أم لا ، إذا أمسك أصله هو أو ثقة غيره ؛ ويسمى هذا عَرَضاً ؛ لأن القارىء يعرض على الشيخ ما يقرؤه . وهل السماع من الشيخ أعلى من القراءة عليه ، أو القراءة أعلى ، أو هما سيان ؟ أقوال : أصحها أولها ، حكاه ابن الصلاح عن جمهور أهل المشرق ، وأصله الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان يقرأ على الناس القرآن ، ويعلمهم السنن .  
الثالث : سماع الطالب على الشيخ بقراءة غيره .  
الرابع : المناولة مع الاجازة ، كأن يدفع له الشيخ أصل سماعه ، أو فرعاً مقابلاً به ويقول له : أجزت لك روايته عني .

الخامس : الاجازة المجردة عن المناولة ، وهي أنواع : أعلاها أن يجيز لخاص في خاص ، أي : يكون المجاز له معيناً ، والمجاز به معيناً ، كأجزت لك أن تروي عني البخاري ؛ وبليه الاجازة لخاص في عام ، كأجزت لك رواية جميع مسموعاتي ؛ ثم لعام في خاص ، فهو أجزت لمن أدر كني رواية البخاري ؛ ثم لعام في عام ، كأجزت ابن

عاصرني رواية جميع مروياتي ؛ ثم لمعدوم تبعاً للموجود ، كأجزت لفلان ، ومن هو جسد بعد ذلك من نسله ، وقد فعل ذلك أبو بكر بن أبي داود فقال : أجزت لك ولولدك ، ولجبل الجبل ، يعني الذين لم يولدوا بعد . وأما إجازة المعدوم استقلالاً ، كأجزت لمن يولد لفلان ، ولمن سبوجد ، فجوزها الخطيب البغدادي ، وألف فيها جزءاً ؛ وحكى صحتها عن أبي الفراء الحنبل ، وابن عمرو المالك ، ونسبه القاضي عياض لمعظم الشيوخ ، ومنعها غيرهم ؛ وصححه النووي في التقريب . وأما الإجازة للطفل الذي لا يميز فصحيحة ، قال الخطيب : « وعلى الجواز كافة شيوخنا ، واحتج له بأنها إباحة المجيز للمجاز له أن يروي » ؛ والإباحة تصح للعاقل ولغيره ؛ قال ابن الصلاح : « كأنهم رأوا الطفل أهلاً لتحمل ليوذي بعد حصول الأهلية لبقاء الاسناد . وأما المميز فلا خوف في صحة الإجازة له . هذا ، والصحيح الذي قاله الجمهور واستقر عليه العمل : جواز الرواية والعمل بالإجازة . وأدعى أبو الوليد الباقي ، القاضي عياض الاجماع عليها ، حتى قصر أبو مروان الطبري الصحة عليها . وحكى في التقريب والتدريب عن جماعات إبطالها . وعن ابن حزم أنها بدعة . بيد أن الجمهور على قبولها وصحتها ، وهو الذي درج عليه المحدثون سلفاً وخلفاً .

السادس : المناولة من غير إجازة ، بأن يناوله الكتاب مقتصر على قوله : « هذا سماعي » ولا يقول له : اروه عني ، ولا أجزت لك روايته ؛ فقل : تجوز الرواية بها ، والصحيح المنع .

السابع : الاعلام ؛ كأن يقول : هذا الكتاب من مسموعاتي على فلان ، من غير أن يأذن له في روايته عنه ، وقد جوز بها الرواية كثيرون ، وصحح آخرون المنع .

الثامن : الوصية ، كأن يوصي بكتاب إلى غيره عند سفره أو موته ، فجوز بعضهم للموصى له روايته عنه تلك الوصية ، لأن في دفعها له نوعاً من الاذن ، وشبهها من المناولة ، وصحح الآكثرون المنع .

التاسع : الوجادة ، كأن يجد حديثاً أو كتاباً بخط شيخ معروف لا يرويه الواحد عنه بسامع ولا إجازة ، فله أن يقول : وجدت أو قرأت بخط فلان . وفيه مسند الامام



أحمد كثير من ذلك ، من رواية ابنه عنه . قال النووي : « وأما العمل بالوجادة ، فعن المعظم أنه لا يجوز » وقطع البعض بوجوب العمل بها عند حصول الثقة به » قال : « وهذا هو الصحيح الذي لا يتجهد في هذه الأزمان غيره . »

تمت . — الألفاظ التي تؤدي بها الرواية على ترتيب ما تقدم هكذا : أملى عليّ ، حدثني ، قرأت عليه ، قرى عليه وأنا أسمع ، أخبرني إجازة ومناولة ، أخبرني إجازة ، أنبأني مناولة ، أخبرني إعلاما ، أوصى إليّ . وجدت بخطه .

\*\*\*

٤

بَحْثٌ وَجِيزٌ فِي الْإِجَازَةِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : أَجَزْتَ لَهُ كَذَا بِشَرْطِهِ

قال الشهاب القسطلاني في المنهج : « الإجازة مشتقة من التجوُّز ، وهو التعدّي ، فكأنه عدّى روايته حتى أوصلها للراوي عنه . » انتهى .

وقال الامام اللغوي ابن فارس رحمه الله في جُزْئِهِ في المصطَلَح : « يُعْنَى بِالْإِجَازَةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ <sup>(١)</sup> مَا خُذَ مِنْ جَوَازِ الْمَاءِ الَّذِي يُسْقَاهُ الْمَالُ مِنَ الْمَاشِيَةِ وَالْحَرْثِ » يقال منه : اسْتَجَزْتُ فَلَانًا فَأَجَازَنِي • إِذَا أَسْقَاكَ مَاءً لِأَرْضِكَ أَوْ مَاشِيَتِكَ . قال القطامي :

وَقَالُوا فُقِيمَ قِيمُ الْمَاءِ فَاسْتَجَزَ عِبَادَةُ ابْنِ الْمُسْتَجِيزِ عَلَى قُتْمَرٍ

أي : على ناحية . كذلك طالب العلم ، يسأل العالم أن يميزه علمه فيميزه إياه ، فالطالب مستجيز ، والعالم مجيز . » انتهى

قال النووي : إنما تستحسن الإجازة إذا علم المجيز ما يميزه ، وكان المجاز له من أهل العلم واشترطه بعضهم في صحتها ، فبالغ . وقال ابن سيد الناس : أقل مراتب المجيز أن يكون عالما بمعنى الإجازة العلم الاجمالي ، من أنه روى شيئا ، وأن معنى إجازته لذلك

(١) المراد أن لفظ الإجازة مأخوذ من جواز الماء . (بهجة)

الغير في رواية ذلك الشيء عنه بطريق الاجازة المهودة ، لا العلم التفصيلي بما روى ، وبما يتعلق بأحكام الاجازة . وهذا العلم الاجمالي ، حاصل فيما رأيناه من عوام الرواة ، فان انحط راوي في الفهم عن هذه الدرجة — لا إخال أحداً ينحط عن إدراك هذا إذا عرف به — فلا أحسبه أهلاً لأن يتحمل عنه باجازة ولا سماع . قال : وهذا الذي أشرت إليه من التوسع في الاجازة هو طريق الجمهور . قال القسطلاني : وما عداه من التشديد فهو مناف لما جوتزت الاجازة له من بقاء السلسلة ؛ نعم لا يشترط التأمل حين التحمل ، ولم يقل أحد بالأداء بدون شرط الرواية ، وعليه يحمل قولهم : أجزت له رواية كذا بشرطه ؛ ومنه ثبوت المروي من حديث المجيز . وقال أبو مروان الطبري : إنها لا تحتاج لغير مقابلة نسخة بأصول الشيخ . وقال عياض : تصح بعد تصحيح روايات الشيخ ومسموعاته وتحققها وصحة مطابقة كتب الراوي لها ، والاعتماد على الأصول المصححة . وكتب بعضهم لمن علم منه التأمل : « أجزت له الرواية عني وهو لما علم من إلقائه وضبطه غني عن تقييدي ذلك بشرطه . » اهـ

وقد أوسعت الكلام على مادة الاجازة في شرحي على الأربعين المجلونية<sup>(١)</sup> المسمى « بالفضل المبين على عقد الجوهر المتين » في شرح خطبة المثنى فارجع إليه إن شئت .

\*\*\*

٥

### أقدم اجازة عثرت عليها

جاء في شرح ألفية العراقي نقلاً عن الإمام أبي الحسن محمد ابن أبي الحسين بن الوزان قال : ألفت بخط أبي بكر أحمد بن أبي خيشمة زهير بن حرب الحافظ الشهير صاحب يحيى بن معين ، وصاحب التاريخ ما مثاله : « قد أجزت لأبي زكريا يحيى بن مسلمة أن يروي عني ما أحب من كتاب التاريخ الذي سمعته مني أبو محمد القاسم بن الاصمغ » ومحمد ابن عبد الأعلى كما سمعاه مني ، وأذنت له في ذلك ، ولمن أحب من أصحابه ، فان أحب

(١) نسبة الى الامام المسند الشيخ اسماعيل المجلوني ثم الدمشقي . وقد شرحه استاذنا المؤلف رحمه الله في سنة رخصين صفحة من القطع الوسط ولا يزال مخطوطاً في الخزانة القاسمية ( بهجة )

أن تكون الاجازة لأحد بعد هذا ، فأنا أجزت له ذلك بكتابي هذا ، وكتب أحمد ابن أبي خثيمة بيده في شوال من سنة ست وسبعين ومئتين .  
وكذلك أجاز حفيد يعقوب بن شيبه وهذه نسختها فيما حكاها الخطيب : « يقول محمد ابن أحمد بن يعقوب بن شيبه : قد أجزت لعمر بن أحمد الخلال ، وابنه عبد الرحمن بن عمرو خلته علي بن الحسن جميع ما فاتهم من حديثي مما لم يدرك سماعه من المسند وغيره . » وقد أجزت ذلك لمن أحب عمر ، فليرووه عني إن شاؤوا ، وكتبتم لم ذلك بخطي في صفر سنة اثنين وثلاثين وثلاثمائة . » اهـ

\*\*\*

٦

### هل قول المحدث : حدثنا وأخبرنا وأنبأنا بمعنى واحد أم لا ؟

قال الحكمي الترمذي قدس الله مره في نوادر الأصول : « من أراد أن يؤديه إلى أحد حديثا قد سمعه ، جاز له أن يقول : أخبرني وحدثني ، وكذلك إذا كتب إليه من بلدة أخرى جاز أن يقول : أخبرني وحدثني . فان الخبر يكون شفاها ، أو بكتاب . وذلك قوله تعالى في تنزيله <sup>(١)</sup> : « مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ؟ قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ » فانما صار نبأ وخبراً بوصول علم ذلك إليه ، وكذلك يجوز أن يقول : حدثني لأنه قد حدث إليه الخبر ، فسواء حدث شفاها أو بكتاب ، وكذلك إذا ناوله كتابه فقال : هذا حديثي لك ، وهذا خبري إليك ، فحدثت عني ، وأخبر عني ، جاز له أن يقول : حدثني وأخبرني ، وكان صادقا في قوله . لأنه قد حدث إليه وأخبره ، فليس للمتمنع أن يمنع من هذا تورعا ، وينفق الألفاظ مستقصيا في تحريم الصدق ، فهوهم أن ترجمة قوله : أخبرني وحدثني لفظه بالشتين ، وليس هو كذلك ، فاللفظ لفظ ، والكلام كلام ، والقول قول ، والحديث حديث ، والخبر خبر ، فالقول ترجيع الصوت ، والكلام كلم القلب بمعاني الحروف ، والخبر إلقاء المعنى إليك ، فسواء ألقاه إليك لفظا أو كتابا . وقد سمي

الله القرآن في تنزيله «حديثاً» حدث به العباد «وخطبهم به» وسمى الذي يتحدث في  
 المتنام حديثاً فقال<sup>(١)</sup> : «وَلِتَعْلَمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ» انتهى .  
 وروى البخاري في صحيحه عن الحميدي قال : «كان عند ابن عيينة حدثنا وأخبرنا  
 وأنبأنا وسمعت واحداً» قال الحافظ في الفتح «إيراده قول ابن عيينة دون غيره»  
 دال على أنه مختاره «واسند البخاري على المنسوية بين هذه الصيغ بحديث ابن عمر  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا  
 وَإِنِهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ» فَحَدَّثُونِي مَا هِيَ ؟ «وفي رواية : «أخبروني» وفي رواية :  
 «أنبئوني» فدل ذلك على أن التحديث والخبار والانباء عندهم سواء ؛ وهذا لاختلاف  
 فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة . ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : «يَوْمَئِذٍ  
 تُخَدِّثُ أَخْبَارَهَا» وقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : «وَلَا بُدَّ لَكَ مِثْلُ خَبِيرٍ» وأما بالنسبة إلى  
 الإصلاح ففيه الخلاف ؛ فمنهم من استمر على أصل اللغة . وهذا رأي الزهري ومالك  
 وابن عيينة ويحيى القطان وأكثر الحجازيين والكوفيين ، وعليه استمر عمل المغاربة ؛  
 ورجحه ابن الحاجب في مختصره ، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة ، ومنهم  
 من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه ، وتقيده حيث يقرأ عليه ، وهو  
 التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل ، فيخصوص التحديث بما يلفظ به الشيخ ،  
 والخبار بما يقرأ عليه ، وهذا مذهب ابن جرير ، والأوزاعي ، والشافعي وابن وهب  
 وجمهور أهل المشرق ؛ ثم أحدث أتباعهم تفضيلاً آخر ، فمن سمع وحده من لفظ الشيخ ،  
 أفرد فقال : حدثني ؛ ومن سمع مع غيره جمعه ؛ ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال :  
 أخبرني ؛ ومن سمع بقراءة غيره جمعه ؛ وكذا خصصوا الانباء بالاجازة التي يشافه بها  
 الشيخ من يمجزه ، وكل هذا مستحسن ، وليس بواجب عندهم ، وإنما أرادوا التمييز بين  
 أحوال التحمل ؛ وظن بعضهم أن ذلك على الوجوب فتكفوا في الاحتجاج له وعليه بما لا

(١) سورة يوسف ، الآية ٢١

(٢) سورة الزلزال ، الآية ٤

(٣) سورة طه ، الآية ١٤

طائل تحته . نعم ، يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لتلا يخلط ، لأنه صار حقيقة عرفية عندهم ، فمن تجاوز عنها احتاج إلى الاتيان بقريفة تدل على مراده .  
والأفلا بؤ من اختلاط المسموع بالحجاز بعد تقرير الاصطلاح ، فيجعل ما يريد من ألفاظ المتقدمين على محمل واحد بخلاف المتأخرين .

\* \* \*

## ٧

## قول المحدث : وبه قال حدثنا

قال القسطلاني : « إذا قرأ المحدث إسناد شيخه المحدث أول الشروع ، وانتهى ، عطف عليه بقوله في أول الذي يليه : « وبه قال حدثنا » ليكون كأنه أسنده إلى صاحبه في كل حديث ، أي لعود ضمير « وبه » على السند المذكور كأنه يقول : وبالسند المذكور ، قال : أي صاحب السند لنا ، فهذا معنى قولهم : وبه قال . »

\* \* \*

## ٨

## الرمز بـ « ثنا » و « نا » و « أنا » و « ح »

قال الذويبي : <sup>(١)</sup> « جَرَبُ العادة بالانقصار على الرمز في « حدثنا » و « أخبرنا » واستمرّ الاصطلاح عليه من قديم الأعصار إلى زماننا ، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى فيكتبون من حدثنا ( ثنا ) وربما حذفوا الثاء ، يكتبون من أخبرنا ( أنا ) ، وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر ، وجمعوا بينهما في متن واحد ، كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ( ح ) وهي حاء مهجلة مفردة ، والمختار أنها مأخوذة من التحول ، لتحولته من إسناد إلى إسناد ، وإنه يقول القارئ إذا انتهى إليها ( ح ) ، ويستمر في قراءة ما بعدها ، وقيل إنها من حال بين الشئين ، إذا حجز ، لكونها حالت بين الإسنادين ، وإنه

(١) التقريب : ص ١٥٧ ( ذ . س ) .



المديني « وفي غيره كتاريخه بقوله : « حدثنا علي بن عبد الله » في القضية الواحدة . والسر في ذلك أنه لا يعبر في صحيحه بقوله : وقال لي فلان ، إلا في الأحاديث التي يكون في إسناده عنده نظر ، أو التي تكون موقوفة ، وزعم بعضهم أنه يعبر في ذلك فيما أخذه في المذاكرة أو المناولة . قال الحافظ ابن حجر : « وليس عليه دليل » .

\*\*\*

١٣

سر قولهم في قول ذكر الرجال : يعني ابن فلان أو هو ابن فلان

قال النووي : « ليس للراوي أن يزيد في نسب غير شيخه ، ولا صفته ، على ما سمعه من شيخه ، لئلا يكون كاذباً على شيخه ، فإذا أراد تعريفه وإيضاحه ، وزوال اللبس المنطوق إليه ، لمشابهة غيره ، فطريقه أن يقول : قال حدثني فلان ، يعني ابن فلان ، أو الفلاني أو هو ابن فلان أو الفلاني ، أو نحو ذلك . وقد استعمله الأئمة ، وقد أكثر البخاري ومسلم منه غاية الاكثار وهذا ملحظ دقيق ، ومن لا يطاني هذا الفن ، قد يتوهم أن قوله : « يعني » وقوله « هو » زيادة لا حاجة إليها ، وأن الأولى حذفها ، وهذا جهل وضرها ما عرفت . »

\*\*\*

١٤

قولهم : دخل حديث بعضهم في بعض

إذ أروى الحفاظ حديثاً في صحاحهم أو سننهم أو مسانيدهم ، واتفقوا في لفظ أو معناه ، ووُجد عند كل منهم ما انفرد به عن الباقيين ، وأراد راوٍ أن يخرج عنهم بسياق واحد ، فيقول حالئذ : أخرج فلان وفلان وفلان ، دخل حديث بعضهم في بعض ، إشارة إلى أن اللفظ لمجموعهم ، وأن عهد كل ما انفرد به عن غيره . »

## ١٥

قولهم: «أصح شيء في الباب كذا»

قال النووي في الأذكار<sup>(١)</sup>: لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث ، لأنهم يقولون هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً ، ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً .

\*\*\*

## ١٦

قولهم: «وفي الباب عن فلان»

كثيراً ما يأتي بذلك الامام الترمذي رحمه الله تعالى في جامعه حيث يقول: «وفي الباب عن فلان وفلان» وبمقدار صحابة ، ولا يريد ذلك الحديث لمعين ، بل يريد أحاديث آخر يصح أن تكتب في الباب . قال العراقي: «وهو عمل صحيح ، إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمي من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه ، وليس كذلك . بل قد يكون كذلك وقد يكون حديثاً آخر يصح إيراده في ذلك الباب .»

\*\*\*

## ١٧

أكثر ما وجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض

قال الحافظ ابن حجر: «أكثر ما وجد من رواية التابعين عن بعض بالاستقراء ستة أو سبعة .»

\*\*\*

## ١٨

## هل يشترط في رواية الأئمة ديب السند أم لا ؟

اختلف العلماء فيمن نقل حديثاً من كتاب من الكتب المشهورة وليس له به سند من أحد بطريق من الطرق ، هل يسوغ له أن يقول : قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ؟ فالجمهور على جوازه ، وضَعَفَهُ قوم كما هو ظاهر كلام العراقي ، وصريح كلام الحافظ أبي بكر الاشبيلي ، ونقل العلامة الشهاب ابن حجر المكي في فتاواه الحديثية عن الزين العراقي أنه قال : نقل الانسان ما ليس له به رواية غير سائغ باجماع أهل الدراية ؛ وعن الحافظ ابن جبر الاشبيلي خال الحافظ السهيلي أنه قال : اتفق العلماء أنه لا يصح لمسلم أن يقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا حتى يكون عنده ذلك القول مروياً ولو على أقل وجوه الروايات . . . وأطال في ذلك من النقول ، ثم قال : « كلام النووي وابن الصلاح متفق على عدم اشتراط تعدد الأصل المقابل عليه » إذا كان النقل منه للرواية بخلافه للعمل والاحتجاج : فقد اشترط ابن الصلاح تعدد الأصول المقابل عليها ، دون النووي . فانه اكتفى بأصل واحد معتمد . وقال ابن برهان : ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه ، بل إذا صحت عنده النسخة من الصحيحين مثلاً ، جاز له العمل بها . وإن لم يسمعها . . انتهى

وإلى هذا أشار الزين العراقي في التفتية حيث قال :

وأخذ متين من كتاب لعمل  
أو احتجاج حيث ساغ قد جعل  
عرضاً له على أصول يشترط  
وقال يحى النووي أصل فقط

ثم قال ابن حجر في الفتاوى المذكورة : « ومن هذا وما قبله تعين حمل اشتراط ابن الصلاح للتعدد على الاستحباب ، كما قاله جماعة ، ولا منافاة بين ما قاله ابن برهان من الاجماع على الجواز من غير سماع له . وبين ما نقله عن العراقي وخال السهيلي من الاجماع على عدم الجواز بحمل الجواز بشرطه على ما إذا كان مجرد الاستنباط ، وبحمل عدمه بشرطه على ما إذا كان للرواية عن ذلك المصنف من غير أن تصح أصول بسماعه له ، ولا يتقن أنه

سمعه من شيخه . انتهى ملخصاً

وقال الحافظ السيوطي في كتابه « تدريب الراوي شرح تقريب النواوي » :

فأتمه . - زاد العراقي في ألفيته هنا لأجل قول ابن الصلاح حيث ساغ له وذلك أن الحافظ أبا بكر محمد بن جبر بن عمراً أموي ( بفتح الهمزة ) الأشبيلي خال أبي القاسم السبيلي قال في برنامجيه : اتفق العلماء على أنه لا يصح لمسلم أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، حتى يكون عنده ذلك القول مسوياً ، ولو على أقل وجوه الروايات الحديث « من كذب علي » انتهى . ولم يتعقبه العراقي ، وقد تعقبه الزركشي في جزء له فقال : فيما قرأته بخطه نقل الإجماع عجيب ، وإنما حكى ذلك عن بعض المحدثين ، ثم هو معارض بنقل ابن برهان إجماع الفقهاء على الجواز ، فقال في الأوسط : ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه ، بل إذا صح عنده النسخة جاز له العمل بها وإن لم يسمع . وحكى الأستاذ أبو إسحق الأصفهاني الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفها ، وذلك شامل لكتب الحديث والفقه . وقال إلكيا الطبري في تعليقه : من وجد حديثاً في كتاب صحيح جاز له أن يرويه ويحتج به . وقال قوم من أصحاب الحديث : لا يجوز له أن يرويه لأنه لم يسمعه ، وهذا غلط . وكذا حكاه إمام الحرمين في البرهان عن بعض المحدثين ، وقال : هم عصبية لا مبالاة بهم في حقائق الأصول - يعني المقتصرين - على السماع لا أئمة الحديث . - وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في جواب سؤال كتبه إليه محمد بن عبد الحميد : وأما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها ، فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها والاستناد إليها ، لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية ، ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبعد التدليس ومن اعتقد أن الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم . ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بها ، وقد رجع الشارع إلى قول الأطباء في صور ، وليست كتبهم مأخوذة في الأصل إلا عن قوم كفار ، ولكن

لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على أشعار العرب بعد التدليس . انتهى .  
 قال : - أي الزر كشي المنقلم - وكتب الحديث أولى بذلك من كتب الفقه  
 وغيرها ، لا عتنائهم بضبط النسخ وتحريرها ، فمن قال إن شرط التخريج من كتاب يتوقف  
 على اتصال السند إليه ، فقد خرق الإجماع ، وغاية المخرج أن ينقل الحديث من أصل  
 موثوق بصحته وينسبه إلى من رواه ، ويتكلم على علته وغريبه وفقهه . قال : وليس الناقل  
 للإجماع مشهوراً بالعلم مثل اشتهار هؤلاء الأئمة . قال : بل نص الشافعي في الرسالة على أنه  
 يجوز أن يحدث بالخبر وإن لم يعلم أنه سمعه ، فليت شعري ! أي إجماع بعد ذلك ؟ قال :  
 واستدلاله على المنع بالحديث المذكور أعجب وأعجب ، إذ ليس في الحديث اشتراط ذلك  
 وإنما فيه تحريم القول بنسبة الحديث إليه حتى يتحقق أنه قاله ، وهذا لا يتوقف على روايته  
 بل يكفي في ذلك وجوده في كتب من يخرج الصحيح أو كونه نص على صحته إمام  
 وعلى ذلك عمل الناس . انتهى

«فتحرر من مجموع ذلك أن الصحيح جواز نقل الحديث من الكتب المعتمدة ، وإضافته  
 إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن لم يكن للناقل به رواية ، لكن بشرط أن  
 يكون المنقول عنه كتاباً معتمداً به في الحديث مقابلاً ، ولو بأصل واحد ، فلا يجوز  
 إضافة حديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجرد وجوده في كتاب لم يعلم مؤلفه  
 أو علم ولم يكن من أهل الحديث كما يؤخذ من كلام المز بن جماعة . انتهى من  
 القول السديد في اتصال الأسانيد للشهاب المنيني .

\*\*\*

١٩

### فوائد الأسانيد المجموعة في الآيات

اعلم : أن في تطلب أسانيد الكتب غاية للحكام سامية ، ألا وهي التَّشَوُّف إلى  
 الرجوع إليها ومطالعتها . فإن العاقل إذا رأى حِرْصَ الأتقيين على روايتها بالسند إلى



مصنفها ، علم أن لها مقاماً مكيناً في سماء العرفان ، فيأخذ في قراءتها واقتباس الفوائد والمعارف منها ، فيزداد تنوراً وترقى في سلم العلوم ، فان العلم قوام العالم ، وعماد العمران ، وهو الكنز الثمين ، والدُّخْر الذي لا يفنى .

ومن فوائد أسانيد الكتب : حفظها من النسيان والضَياع ؛ ومن فوائدها : نشر العلوم والمعارف وترويضها وإداعتها بين الخاصة والعامة ، لتقف عليها الطلاب ؛ ومنها : التبرغيب والتشويق لمطالعة الكتب ، فان الرغبة في المطالعة من أكبر النعم التي خُصَّ بها نوع الانسان . ومن فوائدها : الدلالة على اعتبار الأولين لكتب العلم ، والتنويه بشأنها وتعظيم قدرها ، وإعلائها ، فان كتبهم تحمل علومهم ومعارفهم ، وتذيعها في الخافقين ، وتُقرَّبها من طلابها دانية القُطوف ، قريبة الجنات . والمرء ينخر وبنافس أقوانه إذا لقي رجلاً من كبار العلماء ، وحادثه ساعة من الزمان ، فكيف إذا استطاع أن يُقيم معه ، ويحادثه مدة حياته ؟ وهكذا من نظر في كتب الحديث ، فهو محادث للنبي صلى الله عليه وسلم ، ومُطَّلِعٌ على هديِهِ وأخباره ، كما لو ساكنه وعاشره وشافه ، وما أقربَهُ وأيسرُهُ لمن روى تلك الكتب ودَرَّأها ، ولذلك قال الترمذي عن سننه : « من كان في بيته ، فكأنما في بيته نبيٌّ يتكلم ! » وهكذا يقال في بقية الجوامع الحديثية ، فاعلم ذلك . وما أرق ما قاله الوزير لسان الدين بن الخطيب في مقدمة كتابه « الإحاطة في أخبار غرناطة » : « إن الله عز وجل ، جعل الكتب لشوارد العلم قيّداً ، وجوارح البراع تُشيرُ في سهول الرِّقاع صيداً ، ولولا ذلك لم يشعَرَ آتٍ في الخلق بذهاب ، ولا انصل بغائب ، فانت الفضائل بموت أهلها ، وأفلت نجومها عن أعين مجتليها ، فلم يُرجع إلى خبر بنقل ، ولا دليل يُعقل ، ولا سياسة تُكتسب ، ولا أصالة إليها يفتسب ، فهتدى سبجانهُ وألم ، وعلم الانسان بالقلم ما لم يكن يعلم ، حتى ألفينا المرامم قائدة ، والمرشد هادية ، والأخبار منقولة ، والأسانيد موصولة ، والأصول محررة ، والتواريخ مقررة ، والسير مذكورة ، والآثار ماثورة ، والفضائل من بعد أهلها باقية ، والمآثر قاطعة شاهدة ، كأنَّ نهار القُرطاس وليل المداد ، يتافسان الليل والنهار في عالم الكون والفساد ، فهما طويلاً شيئاً ولِيعاً بنشره ، او دفناً ذكراً دعوا إلى نشره . »

## ٣٠

## تحفة رواية للكتب بالأسانيد في الأعصار النافرة

قال الشيخ ابن الصلاح : اعلم أن الرواية بالأسانيد المتصلة ، ليس المقصود منها في عصرنا  
 كثير من الأعصار قبله وإثبات ما يروى ، إذ لا يخلو إسناد منها عن شيخ لا بدرية  
 مايرويه ، ولا يضبط ما في كتابه ضبطاً يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته ، وإنما المقصود  
 بها بقاء سلسلة الاسناد التي خُصت بها هذه الأمة ، زادها الله كرامة . » انتهى

\*\*\*

## ٣١

يان

أن تحمل الأخبار على الكيفيات المعروفة من ملح العلم لا من صلبه

وكذا استخراج الحديث من طرق كثيرة

قد بين ذلك الامام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى في موافقاته <sup>(١)</sup> بقوله في أقسام  
 ما كان من ملح العلم :

« الثاني : - نَحْمِلُ الْأَخْبَارَ وَالْأَنَارَ ، عَلَى التَّزَامِ كَيْفِيَّاتٍ لَا يُلْزَمُ مِثْلُهَا ، وَلَا يَطْلُبُ  
 التَّزَامُهَا ، كَالْأَحَادِيثِ الْمَسْلُكَةِ الَّتِي أَتَى بِهَا عَلَى وَجْهِهِ مَلْزَمَةٌ فِي الزَّمَانِ الْمَتَقَدِّمِ عَلَى غَيْرِ  
 قَصْدٍ ، فَالْتَّزَامُهَا الْمُتَأَخِّرُونَ بِالْقَصْدِ ، فَصَارَ تَحْمِيلُهَا عَلَى ذَلِكَ الْقَصْدِ تَحْوِيلًا لَهُ ، بِحَيْثُ يَتَعَنَّى  
 فِي اسْتِخْرَاجِهَا ، وَيَبْحِثُ عَنْهَا بِمَحْضِهَا ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ الْقَصْدَ لَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ عَمَلٌ ، وَإِنْ  
 صَحَّحَهَا الْعَمَلُ ، لَا بُدَّ تَخَلُّفِهِ فِي أَثْنَاءِ تِلْكَ الْأَسَانِيدِ ، لَا يَقْدَحُ فِي الْعَمَلِ بِمَقْتَضَى تِلْكَ  
 الْأَحَادِيثِ ، كَمَا فِي حَدِيثٍ : « الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ » . . . » فانهم اتزموا فيه  
 أن يكون أول حديث يسمعه التلميذ من شيخه ، فان سمعه منه بعد ما أخذ عنه ، لم  
 يمنع ذلك الاستفادة بمقتضاه ، وكذا سائرهما . غير أنهم اتزموا ذلك على جهة التبرُّك وتحسين  
 الظن خاصة ، وليس يُطَرَّدُ في جميع الاحاديث النبوية ، أو أكثرها ، حتى يقال إنه  
 مقصود ، فطلب مثل ذلك من ملح العلم لا من صلبه .

« والثالث : — التأنيق في استخراج الحديث من طرق كثيرة ، لا على قصد طلب نواتره ، بل على أن بعد أخذاً له عن شيوخ كثيرة ، من جهات شتى ، وإن كان راجعاً إلى الآحاد في الصحابة والتابعين أو غيرهم . فالاشتغال بهذا من الملتح لا من صلب العلم . خرج أبو عمر بن عبد البر ، عن حمزة بن محمد الكناني قال : خرجت حديثاً واحداً عن النبي صلى الله عليه وسلم من مثني طريق أو من نحو مثني طريق ، شك الراوي ، فداخلني من ذلك من الفرح غير قليل ، وأعجبت بذلك ، فرأيت يحيى بن معين في المنام ، فقلت له : يا أبا زكرياء ! قد خرجت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم من مثني طريق ، قال فسكت عني ساعة ثم قال : أخشى أن يدخل هذا تحت « ألهاكم التكاثر » ، هذا ما قال ، وهو صحيح في الاعتبار ، لأن تخريجه من طرق يسيرة كافٍ في المقصود منه ، فصار الزائد على ذلك فضلاً . » انتهى

\*\*\*

٢٢

## نوسع الحفاظ رحمهم الله تعالى في طبقات السماع

قال السخاوي في فتح المغيب : « لما صار الملحوظ بقاء سلسلة الإسناد ، توسعوا فيه ، بحيث كان يكتب السماع عند المزي ويحضره لمن يكون بعيداً عن القارئ ، وكذا للأعس والمتحدث والصبيان الذين لا ينضبط أحدهم ، بل يلعبون غالباً ، ولا يشغلون بمجرد السماع ، حكاه ابن كثير ، قال : وبلغني عن القاضي النقي سليمان بن حمزة أنه زجر في مجلسه الصبيان عن اللعب فقال : لا تزجروهم ، فإننا إنما سمعنا مثلهم ، وكذا حكى عن ابن الحب الحافظ التمام في ذلك ، ويقول : كذا كذا صغاراً نسمع ، فربما ارتفعت أصواتنا في بعض الأحيان والقارئ يقرأ ، فلا ينكر علينا من حضر المجلس من كبار الحفاظ كالزبي والبرزالي والدّهبي وغيرهم من العلماء . وذكر السخاوي قبل ذلك أن شيخنا — يعني الحافظ ابن حجر — سئل عمن لا يعرف من العربية كلمة فأمر

بإثبات سماعه ؛ وكذا حكاه ابن الجزري عن كل من ابن رافع وابن كثير وابن الحب ؛ بل حكى ابن كثير أن المزي كان يحضر عنده من يفهم ومن لا يفهم — يعني من الرجال — ويكتب لكل السامع ؛ وذكر أيضاً عند قول العراقي : « وقبلوا من مسلم تحملاً في كفره » مانصه : « ومن هنا أثبت الحديث في الطباق امم من يتفق حضوره مجالس الحديث من الكفار رجاء أن يُسلم ويؤدي ماسمعه ، كما وقع في زمن النبي ابن تيمية ؛ أن الرئيس المطيب يوسف بن عبد السيد اليهودي الاسرائيلي سمع في حال يهوديته مع أبيه من الشمس محمد بن عبد المؤمن الصوري أشياء من الحديث ؛ وكتب بعض الطلبة اسمه في الطبقة ، في جملة أسماء السامعين ، فأنكر عليه ، وسئل ابن تيمية عن ذلك فأجازه ، ولم يخالفه أحد من أهل عصره ، بل من أثبت اسمه في الطبقة : الحافظ المزي ، وبسر الله أنه أسلم بعد ؛ وسُحِّيَ محمداً ، وأدى ، فسمعوا منه ؛ ومن سمع منه الحافظ الشمس الحسين وغيره من أصحاب المؤلف — يعني العراقي — ولم يتيسر له هو السامع منه ، مع أنه رآه بدمشق ومات في رجب سنة سبع وخمسين وسبعمائة . » اهـ

\*\*\*

٢٣

بيان الفرق بين المخرج ( اسم فاعل ) والمخرج ( اسم مكان )

كثيراً ما يقولون بعد سوق الحديث : « خرج فلان » أو أخرجه ، بمعنى ذكره ، فالمخرج ( بالتشديد أو التضعيف ) اسم فاعل ، هو ذاكر الرواية كالبخاري ؛ وأما قولهم في بعض الأحاديث : « عُرِفَ مخرَجُهُ » أو « لم يُعْرَفَ مخرَجُهُ » فهو ( بفتح الميم والراء ) بمعنى محل خروجه ، وهو رجاله الراوون له ، لأنه خرج منهم .

\*\*\*

## ٢٤

## سر ذكر الصحابي في الاثر ومخرجه من المحدثين

اعلم : أنه يمكن في الاثر المروي ذكر الصحابي الذي رواه ، ومخرجه من المحدثين المشهورين ، وفي ذلك فوائد همة : أما ذكر الصحابي فقائده أن الحديث لتعدد رواه وطرقه وبعضها صحيح ، وبعضها ضعيف ، فيذكر الصحابي ليعلم ضعف المروي من صحيحه ؛ ومنها : رجحان الخبر بحال الراوي من زيادة فقه وورعه ، ومعرفة ناسخه من منسوخه ؛ بتقديم إسلام الراوي وتأخره . وأما ذكر المخرج فقائده تعيين لفظ الحديث وتبيين رجال إسناده في الجملة ، ومعرفة كثرة المخرجين وقلتهم في ذلك الحديث ، لإفادة الترجيح ، وزيادة التصحيح ؛ ومنها : الرجوع إلى الأصول عند الخلاف في الفصول ، إلى غير ذلك من المنافع الجليلة . ( كذا في شرح المشكاة )







# الباب السابع

في

## أحوال الرواية

وفيه مباحث

١

رواية الحديث بالمعنى

اعلم : أنه قد رخص في سَوِّق الحديث بالمعنى ، دون سياقه على اللفظ ، جماعة ، منهم : علي ، وابن عباس ، وأنس بن مالك ، وأبو الدرداء ، ووائل بن الأُسَيق ، وأبو هريرة رضي الله عنهم ؛ ثم جماعة من التابعين بكثير عددهم ، منهم : إمام الأئمة الحسن البصري ، ثم الشعبي ، وعمرو بن دينار ، وإبراهيم النخعي ، ومجاهد ، وعكرمة ، نُقِلَ ذلك عنهم في كتب سيرهم بأخبار مختلفة الألفاظ . وقال ابن سيرين : « كنت أسمع الحديث من عشرة ، المعنى واحد ، والألفاظ مختلفة . » وكذلك اختلفت ألفاظ الصحابة في رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمنهم من يرويه تاماً ، ومنهم من يأتي بالمعنى ، ومنهم من يورده مختصراً ، وبعضهم يفاير بين اللفظين ويرواه واسعاً إذا لم يخالف المعنى ، ولا يعمد الكذب ، وجميعهم بقصد الصدق ، ومعنى ما سمع ؛ فلذلك وسعهم ! وكانوا يقولون : « إنما الكذب على من تعمده . » وقد رُوِيَ عن عمران بن مسلم . قال : « قال رجل للحسن : يا أبا سعيد ! إنما تحدث بالحديث أنت ، أحسن له سياقاً ، وأجودُ تعبيراً ، وأفصحُ به لساناً ، منه إذا حدثنا به ، فقال : إذا أصبت المعنى فلا بأس

بذلك . « وقد قال النضر بن شميل : « كان هشيم لحائفاً ، فكسوت لكم حديثه كسوة حسنة — يعني بالاعراب — وكان النضر بن شميل محبوباً . وكان سفيان يقول : « إذا رأيتم الرجل يشدد في ألفاظ الحديث في المجلس ، فاعلم أنه يقول : اعرفوني ! » قال : وجعل رجل يسأل يحيى بن سعيد القطان عن حرف في الحديث على لفظه ، فقال له يحيى : يا هذا ! ليس في الدنيا أجل من كتاب الله تعالى ، قد رخص القراءة فيه بالحكمة على سبعة أحرف ، فلا تشدد ! »

وفي شرح التقريب<sup>(١)</sup> للحافظ السيوطي في النوع السادس والعشرين ، في الفرع الرابع منه ، ما نصه مع بعض اختصار : « إن لم يكن الراوي عالماً بالألفاظ ، خبيراً بما يحيل معانيها ، لم تجز له الرواية لما سمعه بالمعنى بلا خلاف ، بل يتعين اللفظ الذي سمعه ، فإن كان عالماً بذلك : فقالت طائفة من أهل الحديث والفقه والأصول : لا يجوز إلا بلفظه ، وإليه ذهب ابن سيرين وثلث وأبو بكر الرازي من الحنفية ، وروى عن ابن عمر ، وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف ، منهم الأئمة الأربعة : يجوز بالمعنى في جميع ذلك ، إذا قطع بأداء المعنى ، لأن ذلك هو الذي يشهد به أحوال الصحابة والسلف ، وبديل عليه رواياتهم اللفظة الواحدة بألفاظ مختلفة . وقد ورد في المسألة حديث مرفوع رواه ابن منده في « معرفة الصحابة » ، والطبراني في « الكبيرة » ، من حديث عبد الله بن سليمان بن أكنم الليثي ، قال : قلت يا رسول الله ، إني إذا سمعت منك الحديث لا أستطيع أن أرويه كما أسمع منك ، يزيد حرقاً أو ينقص حرقاً ، فقال : « إِذَا لَمْ تُحْمِلُوا حَرَامًا ، وَلَمْ تُخَرِّمُوا حَلَالًا ، وَأَصَبْتُمْ الْمَعْنَى ، فَلَا بَأْسَ » فذكرت ذلك للحسن فقال : « لولا هذا ما حدثنا ! » وقد استدلل الشافعي لذلك بحديث : « أَنْزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » ، وروى البيهقي عن مكحول ، قال دخلت أنا وأبو الأزهر وائل بن الأُسقع ، فقلنا له : « حدثنا بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيه وهم ولا تزبد ولا نسيان » ، فقال : « هل قرأ أحد منكم من القرآن شيئاً ؟ » فقلنا : « نعم وما

(١) من ٦١ « ف . م »

(٢) أخرجه الشيخان وأحمد والبيهقي وغيرهم من حديث أبي ذرٍّ . ( محمد بهجة البطار )

أظهركم لا تألونه حفظاً ۝ وإنكم تزعمون أنكم تزيدون وتنقصون ۝ فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عسى أن لا يكون سمعناها لها منه إلا مرة واحدة ؟ حسبكم إذا حدثناكم بالحديث على المعنى . »

وأُسند أيضاً في « المدخل » عن جابر بن عبد الله قال : قال حذيفة : « إنا قوم عرب نورد الحديث فنقدّم ونؤخر . » وأسند أيضاً عن شعيب بن الحجاب قال : « دخلت على عبد الله على الحسن فقلنا : يا أبا سعيد ! الرجل يحدث بالحديث فيزيد فيه أو ينقص منه » قال : « إنما الكذب من تعدد ذلك . »

وأُسند أيضاً عن جرير بن حازمة ، قال : « سمعت الحسن يحدث بأحاديث الأصل واحد والكلام مختلف . » وأسند عن ابن عمون قال : « كان الحسن وإبراهيم الشعبي يأتون بالحديث على المعاني . » وأسند عن أوبس قال : « سألتا الزُّهري عن التقديم والتأخير في الحديث فقال : هذا يجوز في القرآن ، فكيف به في الحديث ؟ وإذا أصيب . » عن الحديث فلم نحل به حراماً ، ولم يُحرّم حلالاً فلا بأس . » ونقل ذلك سفيان عن عمرو بن دينار ، وأسند عن وكيع قال : « إن لم يكن المعنى واسماً فقد هلك الناس . » ( ذكره السيد مرتضى في شرح الأحياء ) .

وقال الحكيم الترمذي قدس الله سره في كتابه « نوادر الأصول » :

الأصل التاسع والستون والمئتان : في سرد رواية الحديث بالمعنى : عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> : « نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا قَبْلَهُ كَمَا سَمِعَ مِنَّا ، فَإِنَّهُ رُبَّ مَبْلَغٍ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْ صَامِعٍ » ثم رواه عن زيد بن ثابت وجبير بن مطعم . قال الترمذي قدس سره : اقتضى العلماء الأدب ، وتبليغ العلم ، فلو كان اللازم لهم أن يؤدوا تلك الألفاظ التي بلغت أسماعهم بأعيانها بلا زيادة ولا نقصان ، ولا تقديم ولا تأخير ، كانوا يستودعونها الصحف ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن ، فكان إذا نزل الوحي دعا الكاتب فكتبه

(١) راجع تخریج هذا الحديث في ص ١٨ - ١٩

مع ما نحو كل الله له بجمعه وقرأ أنه فقال (١) : « إن علينا جمعه وقرأ أنه » وقال (٢) : « وإنا لله لحافظون » فكان الوحي محرراً بكتيبه ، ولو كانت هذه الأحاديث سبيلها هكذا ، لكتبها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهل جلهنا عن أحدهم أنهم أنه فعل ذلك ؟ وجاء عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، أنه استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيفة فأذن له ، وأما سائر الأخبار فانهم تلقوها منه حفظاً ، وأدوها حفظاً ، فكانوا يقدّمون ويؤخرون ، وتختلف ألفاظ الرواية فيما لا يتغير معناه ، فلا ينكر ذلك منهم ، ولا يرون بذلك بأساً .

ثم أسند الترمذي قدس سره عن أبي هريرة وعبد الله بن أكيمة مرفوعاً جواز ذلك إذا لم يخزّم حلالاً ، ولم يحل حراماً ، وأصيب المعنى ، كما تقدم قبل . ثم قال الترمذي : « فمن أراد أن يؤدي إلى معنى بعده حديثاً قد سمعه ، جازله أن يغير لفظه ما لم يتغير المعنى » .

وقال الامام ابن فارس في جزئه في المصطلح في الكلام على من كان من الرواة بتورّع في أداء اللفظ الملحون ، وبكتب عليه ( كذا ) ما مثاله : « هذا التثبّت حسن ، لكن أهل العلم لا يتساهلون إذا أدوا المعنى ، ويقولون : لو كان أداء اللفظ واجباً حتى لا يغفل منه حرف ، لأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأثبات ما يسمعون منه ، كما أمرهم بأثبات الوحي الذي لا يجوز تغيير معناه ولا لفظه ، فلما لم يأمرهم بأثبات ذلك ، دلّ على أن الأمر في التحديث أسهل ، وإن كان أداء ذلك اللفظ الذي سمعه أحسن » . انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : « وأما الرواية بالمعنى ، فالخلاف فيها شهير ، والاكثر على الجواز أيضاً ، ومن أقوى حججهم الاجماع على شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به فاذا جاز الابدال بلغة أخرى ، فجوازه باللغة العربية أولى . وقيل : إنما يجوز في المفردات ، دون المركبات . وقيل : إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ لينتمكن من التصرف فيه . وقيل : إنما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنعى لفظه وبقي معناه مرتسماً في ذهنه .

(١) - سورة القيامة الآية ١٧

(٢) - سورة يوسف الآية ١٢ و ١٣



فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه ، بخلاف من كان مستحضراً للفظه .  
 وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ، ولا شك أن الأولي إيراد الحديث بألفاظه ، دون  
 التصرف فيه . قال القاضي عياض : « ينبغي سد باب الرواية بلفظ ، لئلا يتسلط من لا  
 يحسن ، ممن يظن أنه يحسن ، كما وقع لكثير من الرواة قديماً وحديثاً ، والله الموفق . »  
 تقييد . -- احتج بعضهم لمنع الرواية بالمعنى بحديث : « نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً  
 سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاَهَا ، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا » وبأنه صلى الله عليه وسلم مخصوص  
 بجوامع الحكم ، ففي النقل بعبارة أخرى لا يؤمن الزيادة والنقصان .

والجواب عن الأول : بأن الاداء كما سمع ليس مقصوراً على نقل اللفظ ، بل النقل  
 بالمعنى من غير تغيير ، أداء كما سمع ، فانه أدى المعنى كما سمع لفظه ، وفهمه  
 منه نظيره ، أن الشاهد والمترجم إذا أدى المعنى من غير زيادة ولا نقصان ، يقال  
 إنه أدى كما سمع ، وإن كان الاداء بلفظ آخر . ولو سلم أن الاداء كما سمع  
 مقصور على نقل اللفظ ، فلا دلالة في الحديث على عدم الجواز ، غايته أنه دعاء  
 الناقل باللفظ لكونه أفضل ، ولا نزاع في الأفضلية .

وعن الثاني بأن الكلام في غير جوامع الحكم ونظائرها . ( كذا في المرواة  
 وحواشيها ) .

\*\*\*

٢

### جواز رواية بعض الحديث بشروطه

قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : « أما اختصار الحديث قالوا كثرون على  
 جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالماً ، لان العالم لا ينقص من الحديث  
 إلا ما لا تعلق له بما يبقيه منه ، بحيث لا تختلف الدلالة ، ولا يتخلل البيان ،  
 حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين ، أو بدلاً ما ذكره على ما حذفه ،  
 بخلاف الجاهل ، فانه قد ينقص ما له تعلق ، كترك الاستثناء . »

وقال النووي رحمه الله في شرح مسلم : « الصحيح الذي ذهب إليه الجماهير والمحققون من أصحاب الحديث جواز رواية بعض الحديث من العارف ، إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه » بحيث لا يختل البيان ، ولا تختلف الدلالة في تركه .  
سواء جوازنا الرواية بالمعنى أم لا ، وسواء رواه قبل تامة أم لا . »  
ثم قال : « وأما تقطيع المصنفين الحديث في الأبواب ، فهو بالجواز أولى ، بل يبعد طرد الخلاف فيه ، وقد استمر عليه عمل الائمة الحفظة الجليلة من المحدثين وغيرهم من أصناف العلماء . » اهـ

\* \* \*

٣

### سردار الحديث في الجوامع والسنن والمسانيد

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح <sup>(١)</sup> في الفصل الثالث في بيان تقطيع البخاري للحديث ، واختصاره ، وفائدة إعادته له في الأبواب ، وتكراره ما نصه :  
« قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما روينا عنه في جزء سماه جواب المفتي : اعلم أن البخاري رحمه الله ، كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ، ويستدل به في كل باب باسناد آخر ، ويستخرج منه بحسن استنباطه ، وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه ، وقلا يورد حديثاً في موضعين باسناد واحد ، ولفظ واحد ، وإنما يورده من طريق أخرى لمعانئ ذكرها ، والله أعلم بمبراهه منها . »

« فمنها : أنه يخرج الحديث عن صحابي » ثم يورده عن صحابي آخر ، والمقصود منه أن يخرج الحديث عن خدة الغرابة . وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهم جرا إلى مشايخه ، فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار . »

وليس كذلك لا شتاً له على فائدة زائدة .

« ومنها : أنه صحح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على

مما متغايرة ، فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى .

« ومنها : أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ، ويرويها بعضهم مختصرة ، فيوردها كما

جاءت اليزيل الشبهة من ناقليها .

« ومنها : أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم ، فحدث راوٍ بحديث فيه كلمة تحتل

معنى ، أحدث به آخر ، فعبّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتل معنى

آخر فيورده بطريقه إذا صحت على شرطه ، وبفرد لكل لفظة باباً مفرداً .

« ومنها : أحاديث تعارض فيها الوصل والارسال ، ورجع عنده الوصل ، فاعتمده ،

وأورد الارسال منيهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل .

« ومنها : أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم وفيها كذلك .

« ومنها : أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الاسناد ، ونقصه بعضهم ، فيوردها

على الوجهين ، حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ، ثم

لقي الآخر فحدثه به ، فكان يرويه على الوجهين .

« ومنها : أنه ربما أورد حديثاً عنته راويه ، فيرويه من طريق أخرى مصرحاً فيها

بالساع على ما عرّف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المنع . فهذا جميعه فيما

يتعلق باعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر .

« وأما نقطيته للحديث في الأبواب تارة ، واقتصاره منه على بعضه أخرى ، فذلك

لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه ببعض وقد اشتمل على حكّمين فصاعداً

فانه يعيده بحسب ذلك مراعيّاً مع ذلك عدم إخلاله من فائدة حديثية : وهي إيراده

له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك كما تقدم تفصيله ، فيستفيد بذلك

تكثير الطرق لذلك الحديث . وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له

إلا طريق واحدة فيصرف حينئذ فيه ، فيورده في موضع ، وصولاً ، وفي موضع ، معلقاً

وبورده نارة تاماً ، ونارة مقتصرأ على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب . فان كان المتن مشتملاً على جملة متعددة لا تعلق لأحد اها بالآخرى ، فانه يخرج كل جملة منها في باب مستقل ، فراراً من التطويل ؛ وربما نشط فسافه بتمامه . فهذا كله في التقطيع .

وقد حكى بعض شراح البخاري أنه وقع في أثناء الحج في بعض النسخ ، بعد باب قصر الخطبة بعرفة ، باب تعجيل الوقوف ؛ قال أبو عبد الله : يُزَادُ في هذا الباب حديث مالك عن ابن شهاب ؛ ولكني لا أريد أن أدخل فيه معاداً . انتهى .

وهو يقتضي أن لا يعتمد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومثله ، وإن كان قد وقع له من ذلك شيء ؛ فعن غير قصد ، وهو قليل جداً .

وأما اقتصاره على بعض المتن ؛ ثم لا يذكر الباقي في موضع آخر ؛ فانه لا يقع له ذلك في الغالب ؛ إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي ؛ وفيه شيء قد يحكم برفعه ، فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع ، ويحذف الباقي لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه ، كما وقع في حديث هزيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : إنا أهل الاسلام لا يسئبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يسئبون ، هكذا أورده وهو مختصر من حديث موقوف أوله : جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال : إني أعنقت عبداً لي مائة فئات ، وترك مالا ، ولم يدع وارثاً . فقال عبد الله : إنا أهل الاسلام لا يسئبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يسئبون ، فأنت ولي نعمته ؛ فلك ميراثه ؛ فان تأملت ونحرجت في شيء ، فنحن نقبله منك ، ونجعله في بيت المال . فاقصر البخاري على ما يعطي حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف ، وهو قوله : « إنا أهل الاسلام لا يسئبون » لأنه يستدعي بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم ، واختصر الباقي لأنه ليس من موضوع كتابه . وهذا من أخفى المواضع التي وقعت له من هذا الجنس ، وإذا تقرر ذلك ، اتضح أنه لا يفيد إلا لفائدة ، حتى لو لم تظهر لاعادته فائدة من جهة الاسناد ، ولا من جهة المتن لكان ذلك لاعادته لأجل مغايرة الحكم التي <sup>(١)</sup> تشتمل عليه الثانية موجياً لثلاثاً بعداً مكرراً

بلا فائدة . كيف وهو لا يُخْلِيه مع ذلك من فائدة إسناده وهي إخراجها للإستناد عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير ذلك والله الموفق . انتهى كلام الحافظ ابن حجر . وبه يعلمُ سرُّ صنيع من حذا حذو الإمام البخاري في مشربه ، جميعه أو بعضه ، فتدبر . فإنه من البدائع .

\*\*\*

٥

### ذكر الخلاف في الاستشهاد بالحديث على اللغة والنحو

وكذلك بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم

قال الشيخ عبد المقادر البغدادي في كتابه خزانة الأدب ، على شواهد شرح الكافية : فقال الأندلسي في شرح بدعية رفيقه ابن جابر : علوم الادب ستة وهي : الصرف والنحو واللغة والمعاني والبيان والبديع ؛ والثلاثة الأول لا يُستشهد عليها إلا بكلام العرب ، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين ، لأنها راجعة إلى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم . ولذلك قيل من أهل هذا الفن الاستشهادُ بكلام البحري وأبي تمام وأبي الطيب وهلم جرا . قال : وأقول : الكلام الذي يستشهد به نوعان : شعر ، وغيره ؛ فقائل الأول قد قسمه العلماء على طبقات أربع :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الاسلام كامرئ القيس ، والأعشى ؛ والثانية : المخضرمون ، وهم الذين ادرَكوا الجاهلية والاسلام كليب وحنان ؛ والثالثة : المتقدمون ، ويقال لهم الاسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الاسلام كجرير والفرزدق ، والرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون ، وهم من بعدهم إلى زماننا . كبشار بن برد ، وأبي نواس .

فالتبقتان الأولى وليان يستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد - لعل الصواب عدم صحة الاستشهاد - بكلامها ، وقد كان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، والحسن البصري ، وعبد الله بن شبرمة يُلحَنون الفرزدق



والكمية وذا الرمة وأضرابهم وكانوا يعدونهم من المولدين ، لأنهم كانوا في عصرهم . وأما الرابعة : فالصحيح أنه لا يحتاج بكلامها مطلقاً ، وقيل : يحتاج بكلام من يوثق به منهم ؛ واختاره الزمخشري ، وتبعه الشارح المحقق ( أبي الرضي ) فإنه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من هذا الشرح ، واستشهد الزمخشري أيضاً في تفسير أوائل البقرة من الكشف ببيت من شعره وقال : وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه .

« وأما قائل الثاني ( أي غير الشعر ) فهو إما ربنا تبارك وتعالى ، فكلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغ ، وإما أحد الطبقات الثلاث الأولى من طبقات الشعراء التي قدمناها . وأما الاستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم فقد جوزاه ابن مالك ، ومنه ابن الفاضل وأبو حيان وسندهما أمران : أحدهما : أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما رويت بالمعنى ، وثانيهما : أن أئمة النحو المتقدمين من المصنفين لم يحتجوا بشيء منه . ورُدَّ الأول على تقدير تسليمه بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب ، وقبل فساد اللغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، ورُدَّ الثاني : بأنه لا يلزم من عدم صحة الاستدلال به . والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه ، وبلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت . »

وقال السيوطي في « الاقتراح » : « وأما كلامه صلى الله عليه وسلم ، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً ، وإنما يوجد في الأحاديث القصار ، على قلة أيضاً ، فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرَوَوْها بما أدت إليه عبارتهم ، فزادوا ونقصوا ، وقدموا وأخروا ، وبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بمبارات مختلفة . »

وقال أبو حيان في شرح التسهيل : « قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في

الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب . وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة . وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : إنما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإنما كان كذلك لأمرين : أحدهما أن الرواة جوتوا القل بالمعنى ، وقد قال سفيان الثوري : إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني ، إنما هو المعنى ؛ والأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم ، وهم لا يعلمون ، ودخل كلامهم في وروايتهم غير الفصح من لسان العرب . انتهى باختصار .

قال بعضهم : ويلحق بذلك ما روي من خطب الإمام علي التي جمعها السيد الرضي في كتاب نهج البلاغة . وهذه أيضاً لم يثبت أنها لفظ الإمام ، فقد جاء في خطبة جامع الكتاب ما نصه : « وربما جاء في أثناء هذا الاختيار اللفظ المردد ، والمعنى المكرر ، والمعذر في ذلك أن روايات كلامه تختلف اختلافاً شديداً ، وربما اتفق الكلام اختصاراً في رواية ، فنقل على وجهه ، ثم وجد بعد ذلك في رواية أخرى موضوعاً غير وضعه الأول ؛ إما بزيادة مختارة ، أو بلفظ أحسن عبارة ، فتقتضي الحال أن يعاد ، واستظهاراً للاختيار ، وغيره على عقائل الكلام . » انتهى بحروفه .

بل جاء في ترجمة ابن خلكان للشريف المرتضي أخي الشريف الرضي ما نصه : « وقد اختلف الناس في كتاب نهج البلاغة المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، هل هو جمعه أم جمع أخيه الرضي ؟ وقد قيل : إنه ليس من كلام علي ، وإنما الذي جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه والله أعلم . »

# الباب الثامن

في

## آداب المحمد وطالب الحديث

وغير ذلك وفيه مسائل

١

### آداب المحمد

قال حجة الإسلام الغزالي في كتاب «الأدب في الدين» «ما مثاله :

آداب المحمد : بقصد الصدق ، ويحجب الكذب ، ويحدث بالمشهور ، ويروي عن الثقات ، ويترك المناكير ، ولا يذكر ما جرى بين السلف ، ويعرف الزمان ، ويتحفظ من الزلل والتصحيف واللعن ، ويدع المداعبة ، ويقل المشاغبة ، ويشكر النعمة إذ جعل في درجة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويلزم التواضع ، ويكون معظم ما يحدث به ما ينفع المسلمون به من فرائضهم وسننهم وآدابهم في معاني كتاب ربهم عز وجل ، ولا يحمل علمه إلى الوزراء ، ولا يغشي أبواب الأسماء ، فإن ذلك يزرى بالعلماء ، ويذهب بهاء علمهم إذا حملوه إلى ملوكهم ومياسيرهم ، ولا يحدث بما لا يعلمه في أصله ، ولا يقرأ عليه ما لا يراه في كتابه ، ولا يتحدث إذا قرئ عليه ، ويحذر أن يدخل حديثاً في حديث .

## ٣

## آداب طالب الحديث

يكتب المشهور ، ولا يكتب الغريب ، ولا يكتب المناكير ، ويكتب عن الثقات ، ولا يقلبه شهرة الحديث على قريبه ، ولا يشغله طلبه عن مروياته وصلاته ، يجتنب الغيبة ، وينصت للسامع ، ويلزم الصمت بين يدي محدثه ، بكثرة التلخيص عند إصلاح نسخته ، ولا يقول سمعت وهو ما سمع ، ولا ينشره لطلب العلو فيكتب من غير ثقة ، ويلزم أهل المعرفة بالحديث من أهل الدين ، ولا يكتب عن لا يعرف الحديث من الصالحين .<sup>(١)</sup> انتهى

\*\*\*

## ٣

## ما يقتصر عليه المحدث

قال النووي: « مما يقتصر إليه من أنواع العلوم ، صاحب هذه الصناعة ، معرفة الفقه والأصولين ، والعربية ، وأسماء الرجال ، ودقائق علم الأسانيد ، والتاريخ ، ومعايشة أهل هذه الصنعة ، ومباحثتهم ، مع حسن الفكر ، ونباهة الذهن ، ومداومة الاشتغال به ، ونحو ذلك من الأدوات التي يقتصر إليها . »

\*\*\*

## ٤

## ما يستحب للمحدث عند التحديث

يستحب له إذا أراد حضور مجلس التحديث أن يتطهر بفصل أو وضوء ، ويتطيب ،

وبتبخّر ، ويستاك ، كما ذكره ابن السمعاني ، ويسرّح لحيته ، ويجلس في صدر مجلسه متمكناً في جلوسه بوقار وهيبة . وقد كان مالك يفعل ذلك فقبل له ، فقال : « أحب أن أعطي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أحدث إلا على طهارة متمكناً » . وكان يكره أن يحدث في الطريق ، أو وهو قائم ( أسنده البيهقي ) . وأسند عن قتادة قال : « لقد كان يستحب أن لا تقرأ الأحاديث إلا على طهارة » . وعن ضرار بن مرة قال : « كانوا يكرهون أن يحدثوا على غير طهر » . وعن ابن المسيّب أنه سئل عن حديث وهو مضطجع في مرضه ، فجلس وحديث به ، فقبل له : وددت أنك لم تتعن . فقال : كرهت أن أحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مضطجع . وعن أبشر ابن الحارث أن ابن المبارك سئل عن حديث وهو يمشي فقال : « ليس هذا من توقير العلم ! » . وعن مالك قال : « مجالس العلم تحضّر بالخشوع والسكينة والوفار ، ويكره أن يقوم لأحد ، فقد قيل : إذا قام القارئ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحد ، فإنه يكتب عليه خطيئة ، فإن رفع أحد صوته في المجلس زبره - أي انتهره - وزجره فقد كان مالك يفعل ذلك أيضاً ويقول : قال الله تعالى <sup>(١)</sup> : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ » ، فمن رفع صوته عند حديثه فكأنما رفع صوته فوق صوته ، ويقبل على الحاضرين كلهم . فقد قال حبيب بن أبي ثابت : « إن من السنة إذا حدث الرجل القوم ، أن يقبل عليهم جميعاً ، ويفتح مجلسه ويختمه بتحميد الله تعالى ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعاء يليق بالحال بعد قراءة فاري . حسن الصوت شيئاً من القرآن العظيم ، فقد روى الحاكم في « المستدرک » عن أبي سعيد قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اجتمعوا تذاكروا العلم ، وقرأوا سورة ، ولا يسرد الحديث مردأً عاجلاً يمنع فهم بعضه ، كما روي عن مالك أنه كان لا يستعجل ويقول : أحب أن أفهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأورد البيهقي في ذلك حديث البخاري عن عروة قال : جلس أبو هريرة إلى جنب حجرة عائشة وهي تظلي ، فجعل يحدث ، فلما



قضت صلاتها قالت : ألا تعجب إلى هذا وحديثه ؟ «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
إِنَّمَا كَانَ يَحَدِّثُ حَدِيثًا كَوَعْدَهُ الْعَادُّ أَحْصَاهُ» وفي لفظ عند مسلم : «إِنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ» وفي لفظ  
عند البيهقي عقيبه : «إِنَّمَا كَانَ حَدِيثُهُ فَضْلًا تَفْهَمُهُ الْقُلُوبُ» (كذا في التقريب ،  
وشرحه المذريب (١))

\*\*\*

### بيان طرق درس الحديث

اعلم : أن لدرس الحديث ثلاثة طرق عند العلماء :  
أولها . - السرد : وهو أن يتلو الشيخ المسموع أو القاري كتاباً من كتب  
هذا الفن ، من دون تعرض لمباحثه اللغوية والفقهية ، وأسماء الرجال ونحوها .  
وثانيها . - طريق الحل والبحث : وهو أن يتوقف بعد تلاوة الحديث الواحد مثلاً على  
لفظ أو باب ، وتراكيبه العويصة ، وأسماء قليل الوقوع من أسماء الإسناد ، وسؤال  
ظاهر الورد والمسألة المنصوص عليها ، ويحل بكلام متوسط ، ثم يستمر في قراءة ما بعدها .  
وثالثها . - طريق الإيمان : وهو أن يذكر على كلمة ما لها ما عليها ، كما يذكر مثلاً على  
كل كلمة غريبة ، وتراكيب عويصة ، شواهدا من كلام الشعراء ، وأخوات تلك الكلمة ،  
وتراكيبها في الاشتقاق ، ومواضع استعمالها ، وفي أسماء الرجال حالات قبائلهم وسيرهم  
ويخرج المسائل الفقهية على المسائل المنصوص عليها ، ويقص القصص العجيبة ، والحكايات  
الغريبة بأدنى مناسبة وما أشبهها . فهذه الطرق هي المنقولة عن علماء الحرمين ، قديماً وحديثاً .  
قال المولى ولي الله الدهلوي ، ومختار الشيخ حسن العجمي ، والشيخ أحمد القطان :  
والشيخ أبي طاهر الكردي : هو الطريق الأول - يعني السرد - بالنسبة إلى الخواص

المتبحرين ، ليحصل لهم سماع الحديث ، وسلسلة روايته على عجلة ؛ ثم إحالة بقية المباحث على شروحه ، لأن ضبط الحديث مَدَارُهُ اليوم على تَبْعِ الشروح والحواشي ؛ وبالنسبة إلى المبتدئين والمتوسطين الطريق الثاني - يعني البحث والحل - ليحيطوا بالضروري في علم الحديث علماً ، ويستفيدوا منه على وجه التحقيق دَرَكاً وفهماً ، وعلى هذا يُسَرِّحُونَ أُنظارهم في شرح من شروح كتب الحديث غالباً ، ويرجعون إليه أثناء البحث لحل الغُضال ، ورفع الإشكال ؛ وأما الطريق الثالث ، فهو طريقة القُصَّاص القاصدين منه إظهار الفضل والعلم لا تقسم ونحوها والله أعلم .

\* \* \*

## ٦

اسئلة من لا تقبل رواية ، منهم من يحدث لا من اصل صحيح

في التقريب وشرحه ،<sup>(١)</sup> في المسألة الحادية عشرة من النوع الثالث والعشرين مانصه :  
« لا تقبل رواية من عُرِفَ بالتساهل في سماعه أو في إسماعه . كمن لا يبالي بالنوم في السماع منه أو عليه ، أو يحدث لا من أصل مُصَحَّح مقابل على أصله أو أصل شيخه . »

\* \* \*

## ٧

الأدب عند ذكره تعالى وذكر رسوله والصحابة والتابعين

قال النووي : « يستحب لكاتب الحديث إذا مرَّ بذكر الله عز وجل أن يكتب « عز وجل » أو « تعالى » أو « سبحانه وتعالى » أو « تبارك وتعالى » أو « جل ذكره » أو « تبارك اسمه » أو « جلّت عظمته » أو ما أشبه ذلك . وكذلك يذكر عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم « صلى الله عليه وسلم » بكاملها ، لا رمزاً إليها ، ولا مختصراً على أحدهما . وكذلك يقول في الصحابي « رضي الله عنه » ، فان كان صحابياً ابن صحابي قال « رضي

الله عنهما « وكذلك يترضى ويترجم على سائر العلماء والأخبار وبكتب » . كل هذا وإن لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه ، فإن هذا ليس رواية ، وإنما هو دعاء ، وينبغي للقارئ أن يقرأ كل ما ذكرناه ، وإن لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه ، ولا يسأم من تكرار ذلك ، ومن أغفل هذا حُرِمَ خيراً عظيماً ، وفوت فضلاً جسيماً . »

\* \* \*

٨

### الاهتمام بتجويد الحديث

قال الامام البديري في آخر شرحه لمنظومة البيقونية : « وأما قراءة الحديث مُجَوِّدَةً كتجويد القرآن فهي مندوبة . وذلك لأن التجويد من محاسن الكلام ، ومن لغة العرب ، ومن فصاحة المتكلم ، وهذه المعاني مجموعة فيه صلى الله عليه وسلم ، فمن تكلم بحديثه صلى الله عليه وسلم ، فعليه بمراعاة ما نطق به صلى الله عليه وسلم . » انتهى ولا يخفى أن التجويد من مقتضيات اللغة العربية ، لأنه من صفاتها الذاتية ، لأن العرب لم تنطق بكلمها إلا مُجَوِّدَةً ، فمن نطق بها غير مجودة ، فكأنه لم ينطق بها ، فما هو في الحقيقة من محاسن الكلام ، بل من الذاتية له ، فهو إذن من طبيعة اللغة ، ولذلك من تركه فقد وقع في اللحن الجلي ، لأن العرب لا تعرف الكلام إلا مجوداً . »

(١) قد يقال : إن المحافظة على كلام المؤلف ومشربه يقتضي أن لا يبدل في كلامه ذلك ، نعم ، لا طبع

أن يأتي بذلك لساناً ، فتأمل . ( المصنف )

...  
...  
...  
...  
...

...

...

...  
...  
...  
...  
...

...  
...  
...  
...

...

...  
...

# الباب التاسع

في

## كتب الحديث

وفيه فوائد

١

### بيان طبقات كتب الحديث

قال الإمام العارف الكبير الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله الدهلوي قدس الله سره في كتابه «حجة الله البالغة»<sup>(١)</sup> تحت الترجمة المذكورة ما نصه : « اعلم أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الشرائع والأحكام إلا خبر النبي صلى الله عليه وسلم » بخلاف المصالح » فانها قد تُدْرَك بالتجربة والنظر الصادق والحدس ونحو ذلك . ولا سبيل لنا إلى معرفة أخباره صلى الله عليه وسلم إلا تلقي الروايات المنتهية إليه بالاتصال والعنقة » سواء كانت من لفظه صلى الله عليه وسلم ، أو كانت أحاديث موقوفة قد صحَّت الرواية بها عن جماعة الصحابة والتابعين ، بحيث يبعد إقدامهم على الجزم بمثله ، أو لا النص ، أو الإشارة من الشارع . فمثل ذلك رواية عنه صلى الله عليه وسلم دلالة ، وتلقِّي تلك الروايات لا سبيل إليه في يومنا هذا إلا تتبع الكتب المدونة في علم الحديث ، فانه لا يوجد اليوم رواية يُعْتَمَدُ عليها غير مُدَوَّنة .

« وكتب الحديث على طبقات مختلفة » ومنازل متباعدة » فوجب الاعتناء بمعرفة

(١) ص ١٠٥ . القاهرة ، المطبعة الخيرية ، ١٣٢٢ هـ



طبقات كتب الحديث فقول : هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات : وذلك لأن أعلى أقسام الحديث : ما ثبت بالتواتر ، وأجمعت الأمة على قبوله والعمل به ؛ ثم ما استفاض من طرق متعددة لا يبقى معها شبهة يعتد بها ، واتفق على العمل به جمهور فقهاء الأمصار ؛ أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصة ، فإن الحرمين محل الخلفاء الراشدين في القرون الأولى ، ومحط رجال العلماء طبقة بعد طبقة ، وبعد أن يسلموا منهم الخطأ الظاهر ؛ أو كان قولاً مشهوراً معمولاً به في قطر عظيم ، مروياً عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين ؛ ثم صحح أو حسن سنده ، وشهد به علماء الحديث ، ولم يكن قولاً متروكاً لم يذهب إليه أحد من الأمة .

« أما ما كان ضعيفاً موضوعاً أو منقطعاً أو مقلوباً في سنده أو متنه ، أو من رواية المجاهيل ، أو مخالفاً لما أجمع عليه السلف ، طبقة بعد طبقة ، فلا سبيل إلى القول به . »  
 « فالصحة أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ما صحح أو حسن غير مقلوب ولا شاذ ولا ضعيف ، إلا مع بيان حاله ، فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدح في الكتاب . »

« والشهرة أن تكون الأحاديث المذكورة فيها دائرة على السنة المحدثين قبل تدوينها وبعد تدوينها ، فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رَوَوْها بطُرُق شتى ، وأوردوها في مسانيدهم ومجاميعهم ، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه ، وكشف مشكله ، وشرح غريبه ، وبيان إعرابه ، وتخريج طُرُق أحاديثه ، واستنباط فقهاء ، والفحص عن أحوال روايتها طبقة بعد طبقة إلى يومنا هذا ، حتى لا يبقى شيء مما يتعاق به غير مبجوث عنه إلا ما شاء الله . ويكون نأد الحديث قبل المصنف وبعده واتفقه في القول بها ، وحكموا بصحتها ، وارتضوا رأي المصنف فيها ، واتفقوا كتابه بالمدح والثناء ، ويكون أئمة الفقه لا يزالون يستنبطون ويعتمدون عليها ، ويعتنون بها . ويكون العامة لا يخلون عن اعتقادها وتعظيمها . وبالجملة فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان

في كتاب كان من الطبقة الأولى ثم وثم وإن فقدت رأساً لم يكن له اعتبار ، وما كان أعلى حد في الطبقة الأولى ، فانه يصل إلى حد التواتر ، وما دون ذلك يصل إلى الاستفاضة ، ثم إلى الصحة القطعية ، أعني : القطع المأخوذ في علم الحديث ، المفيد للعمل ، والطبقة الثانية إلى الاستفاضة أو الصحة القطعية أو الظنية وهكذا ينزل الأمر .

فما الطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب : الموطأ ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم . قال الشافعي : أصح الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك ، وافق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه ، وأما على رأي غيره فليس فيه مراسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه .

« ولم يزل العلماء يخرجون أحاديثه ، ويذكرون متابعاته وشواهد ، ويشرحون غريبه وبسيطون مشككه ، ويبحثون عن فقهه ، ويفتشون عن رجاله ، إلى غاية ليس بعدها غاية . وإن شئت الحق الصراح ، ففقد كتاب الموطأ ، بكتاب الآثار ، لمحمد ، وه الأمازي ، لأبي يوسف ، تجذب بينهما بعد المشرقين ، فهل سمعت أحداً من المحدثين والفقهاء تعرض لهما واعتني بهما ؟ »

« أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع ، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع غير سبيل المؤمنين . وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبي شيبة ، وكتاب الطحاوي ومسند الخوارزمي ، وغيرهما ، تجذب بينهما بعد المشرقين . »

« وهذه الكتب الثلاثة التي اعتنى القاضي عياض في المشارق بضبط مشكها ، ورد تصحيحها . »

■ الطبقة الثانية كُتِبَ لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين ، ولكنها ثلثوها ، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحديث ، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم ، وتلقاها من بعدهم بالقبول ، واعتنى بها

المحدثون والفقهاء ، طبقة بعد طبقة ، واشتهرت فيما بين الناس ، وتعلق بها القوم ، شرحاً  
لغريبها ، وفحصاً عن رجالها ، واستنباطاً لفقها ، وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم :  
كسنة أبي داود ، وجامع الترمذي ، ومجتبى النسائي ، وهذه الطبقة الأولى ، اعتنى  
بأحاديثها رزين ، في «تجريد الصحاح» ، وابن الأثير في «جامع الأصول» . وكاد  
مسند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة ، فان الامام أحمد جعله أصلاً يُعرف به الصحيح  
والسليم . قال : « ما ليس فيه فلا نقبلوه » .

«و الطبقة الثانية مسانيد وجوامع ومصنفات صنف قبل البخاري ومسلم : وفي زمانهم ،  
وبعدهما ، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر  
والخطأ والصواب والثابت والمقلوب ، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار ، وإن زال عنها  
اسم النكارة المطلقة ، ولم يتداول ، ما تفرقت به ، الفقهاء كثير تداول ، ولم يفحص عن  
صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص ، ومنه ما لم يخدمه لغوي لشرح غريب ، ولا  
فقيه لتطبيقه بمذاهب السلف ، ولا محدث ببيان مشكله ، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله ،  
ولا أريد المتأخرين المتعمقين ، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث ، فهي باقية  
على استنارها واختفائها وخمولها » كسند أبي يعلى ، ومصنف عبد الرزاق ، ومصنف أبي بكر  
ابن أبي شيبة ، ومسند عبد بن حميد والطبراني ، وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني .  
وكان قصدهم جمع ما وجدوه ، لا تلخيصه وتهذيبه ونقريه من العمل .

والطبقة الرابعة - كتبت قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في  
الطبقتين الأولىين ، وكانت في الجوامع والمسانيد المختفية ، فتوهموا بأسرها ، وكانت على  
اللسنة من لم يكتب حديثه المحدثون : أكثر من الوعظ المتشدقين ، وأهل الأهواء  
والضعفاء ، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين ، أو من أخبار بني إسرائيل ، أو من كلام  
الحكماء والوعظ ، خلطها الرواة بمحدث النبي صلى الله عليه وسلم سهواً أو عمداً ، أو كانت  
من محتملات القرآن والحديث الصحيح ، فرواها بالمعنى قوم صالحون ، لا يعرفون غوامض  
الرواية ، ففعلوا المعاني أحاديث مرفوعة ، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب

والسنة ، جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمداً ، وكانت جملاً شتى في أحاديث مختلفة ، جعلوها حديثاً واحداً بنسق واحد . ومظنة هذه الأحاديث كتب « للضعفاء » لابن حبان ، وكامل ابن عدي ، وكتب الخطيب وأبي نعيم والجوزقاني وابن عساکر وابن التيجار والديلمي ، وأكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطبقة . والصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفاً محتملاً ، وأسوقها ما كان موضوعاً أو مقلوباً ، شديد النكارة . وهذه الطبقة مادة كتاب « الموضوعات » لابن الجوزي .

« وههنا طبقة خامسة - منها : ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم . وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع ، ومنها : ما دسّ الماخذ في دينه ، العالم بلسانه ، فسأني بأوسناد قوي لا يمكن الجرح فيه ، وكلام بليغ لا يبعد صدوره عنه صلى الله عليه وسلم ، قاتل في الاسلام مصيبة عظيمة . الكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد ، فتهمك الأستار ، وبظهر العوار .

« أما الطبقة الأولى والثانية فعليهما اعتماد المحدثين ، وحوم حماهما من تعميم ومسرهم ، وأما الثالثة فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث . نعم ، ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد وقد جعل الله لكل شيء قدراً . وأما الرابعة ، فلا اشتغال بجمعها والاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين . وإن شئت الحق ، فطوائف المتدعين من الرافضة والمنتزلة وغيرهم يتمكنون بأن يلحضوا منها شواهد مذاهبهم ، فالانتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث والله أعلم . »

\*\*\*

٢

### بيان الرموز لكتب الحديث

على طريقة الحافظ ابن حجر في التزيين

قال رحمه الله في مقدمة التزيين : وقد اكتفيت بالرقم على اسم كل راوٍ إشارة إلى

من أخرج حديثه من الأئمة « فالبخاري في « صحيحه » ( خ ) ؛ فان كان حديثه عنده معلقاً  
 ( خت ) ، « ولبخاري في « الأدب المفرد » ( بخ ) ، « وفي « خلق أفعال العباد » ( عخ )  
 وفي « جزء القراءة » ( ز ) ، « وفي « رفع اليدين » ( ي ) ، « وللمسليم ( م ) ، « وفي مقدمة  
 صحيحه ( مق ) ، « ولأبي داود ( د ) ، « وفي « المراسيل » له ( مد ) ، « وفي « فضائل  
 الأنصار » ( صد ) ، « وفي « الناسخ » ( خد ) ، « وفي « القدر » ( قد ) ، « وفي « القرط »  
 ( ف ) ، « وفي « المسائل » ( ل ) ، « وفي « مسند مالك » ( كد ) ، « وللترمذي ( ت ) ، « وفي  
 « الشائل » له ( تم ) ، « وللنسائي ( س ) ، « وفي « مسند علي » له ( عس ) ، « وفي كتاب « عمل  
 يوم وليلة » ( مي ) ، « وفي « خصائص علي » ( ص ) ، « وفي « مسند مالك » ( كس ) ، « ولابن  
 ماجه ( ق ) ، « فان كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة أكتفي برفقه ولو أخرج له  
 في غيرها ؛ وإذا اجتمعت ، فالرقم ( ع ) ، « وأما علامة ( ٤ ) فهي لم سوى الشيخين ،  
 ومن ليست له عندهم رواية مرفوع عليه تمييز إشارة إلى أنه ذكر لتمييز عن غيره .

\* \* \*

٣

### بيان الرموز للكتب الحديث

على طريقة السيوطي في الجامع الكبير والجامع الصغير

( خ ) للبخاري ، ( م ) لمسلم ، ( ق ) لها ، ( د ) لأبي داود ، ( ت ) للترمذي ، ( ن )  
 للنسائي ، ( هـ ) لابن ماجه ، ( ٤ ) لهؤلاء الأربعة ، ( ٣ ) لم إلا ابن ماجه ، ( حم )  
 للامام أحمد في مسنده ، ( عم ) لابنه في زوائده ، ( ك ) للحاكم ، « فان كان في المستدرَك  
 أطلقت ، « وإلا بينته » ( خد ) للبخاري في الأدب ، ( نخ ) له في التاريخ ، ( حب )  
 لابن حبان في صحيحه ، ( طب ) للطبراني في الكبير ، ( طس ) له في الاوسط ، ( طعن )  
 له في الصغير ، ( ص ) لسعيد بن منصور في سننه ، ( ش ) لابن أبي شبة ، ( عب )  
 لعبد الرزاق في الجامع ، ( ع ) لابي بعلی في مسنده ، ( قط ) للدارقطني ، « فان كان



في السنن أطلقت ، وإلا بَيَّنَّهٗ ، ( فر ) للدَّيْلَمِي في الفردوس ، ( حل ) لابي نُعَيْم في الحِلْيَةِ ، ( هب ) للبيهقي في شُعَبَ الايمان . ( هق ) له في السنن ، ( عد ) لابي عدي في الكامل ، ( عق ) للمُقْبِلِي في الضعفاء ، ( خط ) للخطيب ، فان كان في التاريخ أطلقت وإلا بَيَّنَّهٗ ، ( ض ) للضياء المقدسي في المختارة ، ( ط ) لابي داود الطيالسي ، ( كر ) لابن عساكر في تاريخه ( كذا في مقدمة الجامع الكبير )

\* \* \*

٤

### بيان ما اشتمل على الصحيح فقط أو مع غيره

من هذه الكتب المرموز بها

قال الحافظ السيوطي في مقدمة جمع الجوامع ما نصه : « جميع ما في الكتب الخمسة :  
 خ ، م ، ح ، ك ، ض ، صحيح ، فالعزو إليها معلّم بالصحة » سوى ما في « المستدرك »  
 من المتعقب « فأبناه عليه » وكذا ما في « مؤطا مالك » وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة  
 وابن السكن والمنتقى لابن الجارود والمستخرجات ، فالعزو إليها معلّم بالصحة أيضا »  
 وفي د ما سكّيت عليه فهو صالح ، وما يُبَيِّن ضعفه نقلت عنه ؛ وفي ت . ن . . . ط .  
 حم . عم . عب . ص . ش . ع . طب . طس . قط . حل . هب . هق . صحيح  
 وحسن وضعف فأبَيَّنَّهٗ غالباً ؛ وكل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول » فان الضعيف الذي  
 فيه بقرب من الحسن ؛ وكل ما عُزِيَ إلى عق . عد . خط . كر . أو للحكيم الترمذي  
 في « نوادر الاصول » أو للحاكم في تاريخه ، أو لابن الجارود في تاريخه ، أو للدَّيْلَمِي في  
 مسند الفردوس فهو ضعيف ، فَيُسْتَفْتَى بالعزو إليها ، أو إلى بعضها عن بيان ضعفه ؛ وإذا  
 أطلقت العزو إلى ابن جرير فهو في تهذيب الآثار ، فان كان في تفسيره أو في تاريخه  
 بَيَّنَّهٗ . » انتهى

وقد بسط الكلام في ذلك صاحب ( الاجوبة الفاضلة ) في السؤال الثاني ونصه :

هل كل ما في هذه الكتب الضعيف ، كالسنن الأربعة ، وتصانيف  
البيهقي ، وتصانيف الدارقطني ، والحاكم ، وابن أبي شيبة وغيرها من  
الكتب المشتهرة من الأحاديث المجموعة ، صحيح لذاته أو لغيره ، أو  
حسن لذاته أو لغيره ، أم لا ؟

### الجواب :

ليس كل ما في هذه الكتب وأمثالها صحيحاً أو حسناً ، بل هي مشتملة على الأخبار  
الصحيحة والحسنة والضعيفة والموضوعة . أما كتب السنن ، فذكر ابن الصلاح والعراقي  
وغيرهما أن فيها غير الحسن من الصحيح والضعيف ؛ وذكر النووي أن في السنن الصحيح  
والحسن والضعيف والمتنكر . ومن هنا اعترضوا على تسميته صاحب المصابيح أحاديث  
السنن بالحسن ، بأنه اصطلاح لا يعرف عند أهل الفن ؛ وذكر العراقي أنها قد تساهل من  
أطلق الصحيح على كتب السنن ، كأبي طاهر السلفي حيث قال في النكت الخفية :  
اتفق على أصحتها علماء المشرق والمغرب ، وكالحاكم حيث أطلق على جامع الترمذي (الجامع  
الصحيح) ، وكذلك للخطيب أطلق عليه اسم الصحيح . وذكر الذهبي في (إعلام سير  
النبلاء) أن أعلى ما في كتاب أبي داود من الثابت ، ما أخرجه الشيخان ، وذلك نحو شرط  
الكتاب ، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر ثم يليه ما رغب عنه ، وكان  
إسناده جيداً سالمه من علة وشذوذ ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقيلته العلماء لمجيئه من  
وجهين ليتين فصاعداً ، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يسكت عنه  
أبو داود غالباً ، ثم يليه ما كان يبين الضعف من جهة روايته ، فهذا لا يسكت عنه بل يؤمنه  
غالباً ، وقد يسكت عنه بحسب شهرته وفكرته . وذكر أيضاً قال أبو نصر عبد الرحيم  
ابن عبد الخالق : الجامع — أي جامع الترمذي — على أربعة أقسام : قسم مقطوع بصحته  
وقسم على شرط أبي داود والنسائي ، وقسم أبان عن علته ، وقسم رابع أبان عنه . فقال :

ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً عمل به بعض الفقهاء سوى حديث: «فإن شرب في الرأية فاقتلوه»<sup>(١)</sup> وحديث: «جمع بين الظهر والمصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر»<sup>(٢)</sup> . وذكر أيضاً: قد كان ابن ماجه حافظاً ، صدوقاً ، واسع العلم ، وإنما غرض من رتبة سنته ما في الكتاب من المتأخر وقليل من الموضوعات .

وقال ابن الصلاح في مقدمته: «كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن» . وقال أيضاً: «ومن مظانه سنن أبي داود ، وروبا عنه أنه قال: ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وروبا عنه أيضاً ما معناه: إنه يذكر في كل باب أصح ما يعرفه في ذلك الباب» . وقال: ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد يئس منه ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض . قلت: فلي هذا ما وجدناه في كتابه المذكوراً مطلقاً ، وليس في واحد من الصحيحين ، ولا نص على صحته أحد من ميز بين الصحيح والحسن جزماً ، بأنه من الحسن عند أبي داود وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره . وقال أيضاً: حكى أبو عبد الله بن منده الحافظ أنه سمع محمد بن سعد البارودي بمصر يقول: كان من مذهب الفسافي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه . قال ابن منده: وكذلك أبو داود يأخذ مأخذه ، ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، لأنه أقوى عنده من رأي الرجال . وذكر السيوطي في «ديباجة زهر الرقي على المجتبي»: قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في شروط الأئمة: كتاب أبي داود والنسائي ينقسم على ثلاثة أقسام: الأول: الصحيح المخرج في الصحيحين ؛ الثاني: صحيح علي شرطهما ؛ وقد حكى عبد الله ابن منده أن شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال ، فيكون هذا القسم من الصحيح ، إلا أنه طريق لا يكون طريق ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما ، بل طريقه ما ترك البخاري ومسلم من الصحيح ؛ القسم الثالث: أحاديث أخرجا من غير قطع عنهما بصحتها ، وقد أباننا عليها بما يفهمه أهل الطريق . وذكر أيضاً: قال الإمام أبو عبد الله بن رشيد: كتاب

(١) أخرجه الجماعة من حديث أبي هريرة وغيره

(٢) الشيخان وأصحاب السنن من حديث ابن عباس يالفاظ مختلفة

النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن ، وأحسنها تصنيفاً ، وكان كتابه بين جامع البخاري ومسلم ، مع حظ كثير من بيان العدل ؛ وبالجملة فهو أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ، ورجلاً مجروحاً ؛ ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي ؛ ومقابله من الطرف الآخر كتاب ابن ماجه ، فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب ، وسرقه الأحاديث ؛ وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم . وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه فقال : لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فيه ضعف ، فهي حكاية لا تصح لا لقطع سندها ، وإن كانت صحيحة فلعله أراد ما فيه من الأحاديث السافطة إلى الغاية . وذكر أيضاً : ذكر بعضهم أن النسائي لما صنّف السنن الكبرى أهداه إلى أمير الرملة فقال له الأمير : أكل ما في هذا صحيح ؟ قال : لا ! قال : فجرّد الصحيح ، فصنف « المجتبي » وهو بالباء الموحدة . وقال الزر كشي في تخريج أحاديث الرافعي : ويقال بالنون أيضاً . وقال السيوطي في التدريب : قال شيخ الاسلام — يعني الحافظ ابن حجر — مسند الدارمي ليس دون السنن في الرتبة ، بل لو ضُمَّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه ، فإنه أمثل منه بكثير . وقال العراقي : اشتهر تسميته بالمسند كما سمي البخاري كتابه بالمسند لكون أحاديثه مسندة ، إلا أن فيه المرسل والمنقطع والمقطوع كثيراً . على أنهم ذكروا في ترجمة الدارمي أن له الجامع والمسند والتفسير وغير ذلك ؛ فاعلم الموجود الآن هو الجامع ، والمسند قد فقد .

وأما تصانيف الدارقطني فقال العيني سيف « البناية شرح الهداية » في بحث قراءة الفاتحة ، في حقه : من أين له تضعيف أبي حنيفة وهو مستحق التضعيف ، وقد روى في مسنده أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغريبة وموضوعة . انتهى . وقال أيضاً في بحث جهر البسملة : « الدارقطني كتابه مملوء من الأحاديث الضعيفة والشاذة والمعللة ، وكَم فيه من حديث لا يوجد في غيره . وحكي أنه لما دخل مصر سأله بعض أهلها تصنيف شيء في الجهر بالبسملة فصنف فيه جزءاً ، فأناه بعض المالكية فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك فقال : كل ما روي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم سيف

الجهر فليس بصحيح ، وأما عن الصحابة فمنه صحيح ، ومنه ضعيف . انتهى .  
وأما تصانيف البيهقي - فهي أيضاً مشتملة على الأحاديث الضعيفة ، وكذا تصانيف  
الخطيب فإنه قد تجاوز عن حد التعامل ، واحتج بالأحاديث الموضوعة ، صرح به العيني  
في البناءة في بحث البسطة .

وأما تصانيف الحاكم - فقال الزيلعي في تخريج أحاديث الهداية : « قال ابن دحية  
في كتابه « العلم » المشهور : يجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم ، فإنه  
كثير الغلط ، ظاهر السقط ، وقد غفل عن ذلك كثير من جاء بعده وقلده في ذلك ، انتهى  
وقال العيني في « البناءة » : « قد عُرِف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة ، بل  
الموضوعة . » انتهى .

وقال السيوطي في رسالة التعقبات على ابن الجوزي : « قال شيخ الاسلام ابن حجر :  
تساهله وتساهل الحاكم في المستدرک أعدم النفع بكتائبيهما ، إذا ما من حديث فيهما إلا  
ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل ، فلذلك وجب على الناقد الاعتناء بما ينقله منهما من غير  
تقليد لهما . » انتهى .

وفي طبقات الشافعية لتقي الدين بن شبة : قال الذهبي : في المستدرک جملة وافرة على  
شرطهما ، وجملة وافرة على شرط أحدهما ، ومجموع ذلك نحو نصف الكتاب ، وفيه نحو  
الربع مما صح مسنده ، وفيه بعض الشيء مغلل ، وما بقي من أكبر وواهيات لا تصح ،  
وفي ذلك بعض الموضوعات قد أعلمت عليها لما اختصرته . انتهى .

وفي مقدمة ابن الصلاح : « هو - أي الحاكم - واسع الخطو في شرط الصحيح ،  
متساهل في القضاء به ، فما حكم بصحته ولم نجد ذلك لغيره من الأئمة ، إن لم يكن من  
قبيل الصحيح ، فهو من قبيل الحسن ، يُحتج به ويُعمل ، إلا أن يظهر فيه علة توجب  
ضعفه . » انتهى .

وتبعه النووي حيث قال في التقريب : « فما صححه ولم نجد فيه لغيره تصحيحاً ولا تضعيفاً  
حكمنا بأنه حسن ، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه . » قال السيوطي في التدريب :



« قوله : فما صححه » احتراز ، مما وجد في الكتاب ولم يصرح بتصحيحه ، فلا يعتمد عليه . انتهى لكن تعقب ابن الصلاح البدر بن جماعة فقال في مختصره : « الصواب : أن ينتج ، ويحكم عليه بما يليق من الحسن أو الصحة أو الضعف » ونبعه في هذا التعقب شرح الألفية : العراقي والأصاري والسخاوي ، وقالوا : إنما قال ابن الصلاح ما قال بناء على رأيه أنه ليس لأحد أن يصحح في هذه الأعصار حديثاً . وذكر ابن الصلاح أن صحيح ابن حبان يقاربه — أي مستدرك الحاكم — في النساهل ، لكن نقل العراقي عن الحازمي أنه قال : ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم . انتهى .

وقال السيوطي في التدريب : « قيل ما ذكر من نساهل ابن حبان ليس بصحيح ، غايته أن يسمى الحسن صحيحاً » فان كان نسبته إلى النساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح . وإن كان باعتبار خفة شروطه ، فانه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس سمع من شيخه ، وسمع منه الآخذ عنه ، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع ، وإذا لم يكن في الراوي جرح : لا تعديل كان كل من شيخه والراوي عنه ثقة ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة . وفي كتاب الثقات له كثير من هذا حاله ، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جملة ثقة من لم يعرف حاله ، فلا اعتراض عليه ، فانه لا مشاحة في ذلك ، وهذا دون شرط الحاكم . فالخلاص أن ابن حبان وفيه التزام شروطه ولم يوف الحاكم . انتهى . ومما يدل على كون ابن حبان أشد تحريراً من الحاكم ، ما نقله السيوطي في « اللآلي المصنوعة » عن تخريج أحاديث الرافعي للزركشي : أن تصحيح الضياء المقدسي صاحب المختارة ، أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم . وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان . انتهى . وذكر النووي في شرح المذهب : اتفق الحفاظ على أن البيهقي أيضاً أشد تحريراً من الحاكم . انتهى . وذكر ابن الصلاح : كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي : الصحيحان وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وما جرى مجراها في الاحتجاج بها ، والركون إلى ما هو فيها كمسند أبي داود الطيالسي ، ومسند عبيد الله ابن موسى ، ومسند أحمد ، ومسند إسحاق بن راهوية ، ومسند عبد بن حميد ، ومسند الدارمي ، ومسند أبي يعلى الأزدي ، ومسند الحسن بن سفيان ، ومسند البراء ، وأشباهها . فهذه عادت عليهم بأن

يخرجوا في مسند كل صحابي ما روه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً  
 به انتهى . وفي التدريب : صرح الخطيب وغيره بأن الموطأ مقدم على كل كتاب من  
 الجوامع والمسانيد ، فعلى هذا هو بعد صحيح الحاكم . وأما ابن حزم فقال : أولى الكتب  
 الصحيحتان ، ثم صحيح سعيد بن السكين ، وللمتقى لابن الجارود ، وقلم بن إصبع ، ثم  
 بعد هذه الكتب كتاب أبي داود ، وكتاب النسائي ، ومصنف قلم بن إصبع ، ومصنف  
 الطحاوي ، ومسند أحمد واليزار ، وابني أبي شيبة : أبي بكر وعثمان ، وابن راهويه ،  
 والطيالسي ، والحسن بن سفيان ، وابن منبجر ، وعلي بن المديني ، وما جرى مجراها التي  
 أفردت بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل ، مثل مصنف  
 عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبي شيبة ، وبني بن مخلد ، وكتاب محمد بن نصر المروزي ،  
 وابن المنذر ، ثم مصنف حماد بن مسامة ، وسعيد بن منصور ، وكيع ، وموطأ مالك ،  
 وموطأ ابن أبي ذئب ، وموطأ ابن وهب ، ومسائل ابن حنبل ، وفقه أبي ثور . انتهى  
 ملخصاً . ثم نقل السيوطي عنه أنه قال : في الموطأ نيف وسبعون حديثاً ، قد ترك مالك  
 نفسه العمل بها ، وفيه أحاديث ضعيفة ، ونقل الذهبي في سير النبلاء عن ابن حزم نحو  
 ما مر ، وقال : ما أنصف ابن حزم ، بل رتبة الموطأ ان يذكر تلوه الصحيحين مع سنن  
 أبي داود ، لكنه تأدب وقدم المسندات النبوية الصرفة وما ذكر سنن ابن ماجه ، ولا  
 جامع أبي عيسى ، فانه ما رأهما ، ولادخلا إلى الأندلس إلا بعد موته . انتهى  
 وذكر الزرقاني في شرح الموطأ عن السيوطي أن الموطأ صحيح كله على شرط  
 مالك . وقال الذهبي في سير النبلاء : فيه أي مسند أحمد جملة من الأحاديث  
 الضعيفة مما يسوغ نقلها ، ولا يجب الاحتجاج بها ، وفيه أحاديث معدودة شبيهة بالموضوعة ،  
 لكنها قطرة في بحر . انتهى .

وقال ابن تيمية في منهاج السنة : صنف أحمد كتاباً في فضائل الصحابة أبي  
 بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ، وقد روى في هذا الكتاب ما ليس في مسنده ، وليس  
 كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده ، بل يروي ما رواه أهل العلم ،  
 وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروف بالكذب عنده ، وإن كان في ذلك ما هو

ضعيف ، وشروطه في المسند أمثل من شرط أبي داود في سُنَنه . وأما في كتب الفضائل فروي ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً ، فانه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده ، ثم زاد ابنه عبد الله على مسند أحمد زيادات ، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات . وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة ، فظن ذلك الجهال أنه من رواية أحمد ، رواها في المسند ، وهذا خطأ قبيح . انتهى .

وخالفه العراقي وادّعى أن في مسند أحمد موضوعات وصنف جزءاً مستقلاً وقال فيه بعد الحمد والصلاة : « قد سألتني بعض أصحابنا من مقلدي الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في سنة خمسين وسبعمئة ، أو بعدها يسير ، أن أفرد له ما وقع في مسند الإمام أحمد من الأحاديث التي قيل فيها إنها موضوعة ، فذكرت له أن الذي في المسند من هذا النوع أحاديث ذوات عدد ليست بالكثيرة ، ولم يتفق لي جمعها ، قلما قرأت المسند سنة ستين وسبعمئة على الشيخ المسند علاء الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن صالح الدمشقي وقع في أثناء الساع كلام : هل في المسند أحاديث ضعيفة أو كله صحيح ؟ فقلت : إن فيه أحاديث ضعيفة كثيرة ، وإن فيه أحاديث بسيرة موضوعة فبلغني بعد ذلك أن بعض من ينتمى إلى مذهب أحمد أنكر هذا إنكاراً شديداً . ونقل عن الشيخ ابن تيمية الذي وقع فيه من هذا هو من زيادات القطيعي ، لا من رواية أحمد ، ولا من رواية ابنه ، فحرفني قول هذا القائل على أن جمعت في هذه الأوراق ما وقع في المسند من رواية أحمد ، ومن رواية ابنه مما قال فيه بعض أئمة هذا الشأن أنه موضوع . انتهى ملخصاً . ثم أورد تسعة أحاديث من المسند ، ونقل عن ابن الجوزي وغيره الحكم بوضعها ، وردّه في بعضها ، ثم قام لردّه الحافظ ابن حجر فصنف « القول المسدّد في الذّنب » عن مسند أحمد » قال فيه بعد الحمد والصلاة : « فقد رأيت أن أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم أهل الحديث أنها موضوعة وهي في مسند أحمد الخ . . . . . » ونقل فيه جزء شيخه العراقي حرفاً حرفاً ، وأجاب عنه حديثاً حديثاً ، ثم أورد عدة أحاديث أخر من المسند حكم عليها ابن الجوزي بالوضع مما لم يذكره العراقي ونفي وضعها بالبراهين الساطعة والحجج القاطعة .

وفي التدريب : « قيل : وإسحاق بورداً أمثلاً ما ورد عن ذلك الصحابي فيما ذكره أبو زرعة الرازي » قال العراقي : ولا يلزم من ذلك أن يكون جميع ما فيه صحيحاً ، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه ، وفيه الضعيف . انتهى . وفيه أيضاً : « قيل : ومسند البزار يبين فيه الصحيح من غيره . قال العراقي : ولم يفعل ذلك إلا قليلاً إلا أنه يتكلم في قَرْد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره . » انتهى .

وفي منهاج السنة لابن تيمية : « ما ينقله الثعلبي في تفسيره : لقد أجمع أهل العلم بالحديث أنه يروي طائفة من الأحاديث الموضوعة كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة وأمثال ذلك . ولهذا يقولون : هو كحاطب ليل . وهكذا الواحد يلمظه ، وأمثالها من المفسرين ، ينقلون الصحيح والضعيف ، ولهذا ، لما كان البغوي عالماً بالحديث ، أعلم به من الثعلبي والواحد ، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي ، لم يذكر في تفسيره شيئاً من الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي ، ولا ذكر تفاسير أهل البدع التي يذكرها الثعلبي ، مع أن الثعلبي فيه خير ودين . لكنه لا خبر له في الصحيح والسقيم من الأحاديث وأما أهل العلم الكبار ، أصحاب التفسير : مثل تفسير محمد بن جرير الطبري ، وبقي بن مخلد ، وابن أبي حاتم ، وأبي بكر بن المنذر ، وأمثالهم ، فلم يذكر فيها مثل هذه الموضوعات . دعه من هو أعلم منهم ، مثل تفسير أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية ، بل ولا يذكر مثل هذا عبد بن حميد ولا عبد الرزاق . مع أن عبد الرزاق كان يميل إلى التشيع ، ويروي كثيراً من فضائل علي رضي الله عنه . وإن كانت ضعيفة . وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي والنقاش والواحد وأمثال هؤلاء المفسرين لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفاً بل موضوعاً . انتهى . وفي موضع آخر منه قد روى أبو نعيم في الحلية : في أول فضائل الصحابة ، وفي كتاب مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي أحاديث ، بعضها صحيحة ، وبعضها ضعيفة بل منكورة ، وكان رجلاً عالماً بالحديث ، لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب ، لأن يعرف أنه قد روى ، كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير ، والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه ، وإن كان كثير من ذلك لا يعتد صحتهم ، بل يعتقد ضعفه ، لأنه يقول : إنما



نقلت ما ذكر غيري ، فالمهتدة على القائل . انتهى . وفي موضع آخر منه : « إن أبا  
نُعَيْمَ روى كثيراً من الأحاديث التي هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق علماء الحديث وأهل  
السنة والشيعة ، وهو وإن كان حافظاً ثقة ، كثير الحديث ، واسع الرواية ، لكن  
روى . كما هو عادة المحدثين يروون ما في الباب لاجل المعرفة بذلك ، وإن كان لا  
يُحْتَجُّ من ذلك إلا بضعه . انتهى . وفي موضع آخر منه : « الشعلبي يروي ما وجد  
صحيحاً كان أو سقيماً ، وإن كان غالب الأحاديث التي في قصيره صحيحة ، ففيه ما هو  
كذب موضوع . » وفي موضع آخر منه : « كتاب الفردوس للذَّيْلَعِي فيه موضوعات  
كثيرة ، أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث . » انتهى  
وفي موضع آخر : « النسائي صنف خصائص عليّ وذكر فيه عدة أحاديث ضعيفة .  
وكذلك أبو نُعَيْمٍ في الفضائل . » كذلك الترمذي في جامعه روى أحاديث كثيرة في  
فضائل عليّ ، كثير منها ضعيف . وفي موضع آخر منه : « من الناس من قصد  
رواية كل ما روي في الباب من غير تمييز بين صحيح وضعيف ، كما فعله أبو نُعَيْمٍ  
وكذلك غيره ممن صنف في الفضائل . مثل ما جمعه أبو الفتح ابن أبي القوارس ،  
وأبو عليّ الأهوازي وغيرهما في فضائل معاوية . وكذلك ما جمعه أبو القاسم بن  
عساكر في تاريخه في فضائل عليّ وغيره . وهذه عبارات العلماء قد أفادت وجود  
المسكرات والمضعفات في الكتب المدونة وأمثالها كثيرة لا تحفى على الناظر في الكتب  
المشتملة . ولعل المتدبر يعلم مما قلنا أن ما ارتكز في أذهان بعض العوام أن كل  
حديث في السنن محتج به غير مُؤْتَدِّ به . وكذا ما ارتكز في أذهان البعض  
أن كل حديث في السنن محتج به غير معتمد به ، وكذا ما ارتكز في أذهان البعض  
أن كل حديث في غير الكتب الستة أو السبعة ضعيف غير محتج به . انتهى .



## ٥

## الرجوع الى الاصول الصحيحة

المقابلة الى اصل صحيح لمن اراد العمل بالحديث

قال النووي في التقریب : « ومن أراد العمل بحديث من كتاب فطريقه أن يأخذه من نسخة متمددة قابلها هو أو ثقة بأصول صحيحة ، فان قابلها بأصل محقق معتمد أجزأه . » انتهى

وقال العلامة ملا علي القاري في مرآة المفاتيح عند قول صاحب « المشكاة » - وإذا نسبت الحديث إليهم كأنني أسندت إلى النبي صلى الله عليه وسلم - : « عُلِمَ من كلام المصنف أنه يجوز نقل الحديث من الكتب المعتمدة التي اشتهرت وصحت نسبتها لمؤلفيها كالكتب الستة وغيرها من الكتب المؤلفة ، سواء في جواز نقله مما ذكر ، أكان نقله للعمل بضمونه ، ولو في الأحكام ، أو للاحتجاج . ولا يشترط تعدد الأصل المنقول عنه ، وما اقتضاه كلام ابن الصلاح من اشتراطه حملوه على الاستحباب ، ولكن يشترط في ذلك الأصل أن يكون قد قوبل على أصل له معتمد مقابلة صحيحة لأنه ( ح ) يحصل به الثقة التي مدار الاعتماد عليها صحة واحتجاجا .

« وعُلِمَ من كلام المصنف أيضاً أنه لا يشترط في النقل من الكتب المعتمدة للعمل أو الاحتجاج أن يكون له به رواية إلى مؤلفيها ، ومن ثم قال ابن يرهان : ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه ، بل إذا صحت عنده النسخة من السنن جاز العمل بها وإن لم يسمع . » انتهى

وفي تدريب الراوي شرح تقريب النواوي : « حكى الأستاذ أبو إسحاق الأسفرايني الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ، ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفها ، وذلك شامل لكتب الحديث والفقه . وقال الطبري في تعليقه : من وجد حديثاً في كتاب صحيح ، جاز له أن يرويه ويحتج به . وقال قوم من أصحاب الحديث : لا يجوز

له أن يروي ، لأنه لم يسمعه ، وهذا غلط . وكذا حكاة إمام الحرمين في البرهان عن بعض المحدثين ، وقال : هم عصبية لا مبالاة بهم في حقائق الأصول — يعني المقتصرين على السماع ، لا أئمة الحديث — . وقال عز الدين بن عبد السلام في جواب سؤال كتبه إليه أبو محمد بن عبد الحميد : وأما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوقة ، فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها ، والاستناد إليها ، لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية ، ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم ، لحصول الثقة بها ، وبغير التدليس ، ومن زعم أن الناس اتفقوا على الخطأ في ذلك ، فهو أولى بالخطأ منهم ، ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بها . قال : وكتب الحديث أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها ، لاعتنائهم بضبط النسخ وتحريرها ، فمن قال : إن شرط التخريج من كتاب يتوقف على اتصال السند ، فقد خرق الاجماع . « انتهى »

\* \* \*

٦

### إذا كان عند العالم الصحيجان

أو أحدهما أو كتاب من السنين موثوق به هل ان يفتي بما فيه

قال المستفيد الجليل علم الدين الفلأني في « إبقاء الهمم » : « قال الامام ابن القيم : إذا كان عند الرجل الصحيجان أو أحدهما ، أو كتاب من سنين رسول الله صلى الله عليه وسلم موثوق بما فيه ، فهل له أن يفتي بما يجده فيه ؟ فقالت طائفة من المتأخرين : ليس ( له ) ذلك لأنه قد يكون منسوخاً ، أو له معارض ، أو يفهم من دلالة خلاف ما دل عليه ، أو يكون أمر ندب فيفهم منه الإيجاب ، أو يكون عاماً له مخصص ، أو مطلقاً له مقيد ، فلا يجوز له العمل به ولا الفتيا حتى يسأل أهل الفقه والفتيا . وقالت طائفة : بل له

أن يعمل به وبفتي ، بل متمين عليه ، كما كان الصحابة يفعلون : إذا باغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحديث بعضهم بعضاً ، بادروا الى العمل به من غير توقف ولا بحث عن معارض ، ولا يقول أحد منهم قط : هل عمل بهذا فلان وفلان ، ولو رأوا ذلك لأنكروا عليه اشدّ الانكار ، وكذلك التابعون . وهذا معلوم بالضرورة لمن له أدنى خبرة بحال القوم وسيرتهم ، وطول العهد بالسنة ، وبعد الزمان . لو كانت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسوغ العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها فلان وفلان ، لكان قول فلان وفلان عياراً على السنن ومضاً كريهاً لها ، وشرطاً في العمل بها وهذا من أبطل الباطل . وقد أقام الله الحجة برسول الله صلى الله عليه وسلم دون آحاد الأمة ؛ وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتبليغ سننه ، ودعا لمن بأنها ، فلو كان من بآفته لا يعمل بها حتى يعمل بها الامام فلان ، والامام فلان ، لم يكن في تبليغها فائدة ، وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان .

قالوا : والنسخ الواقع الذي أجمعت عليه الأمة لا يبلغ عشرة أحاديث البتة ، بل ولا شطرها فتقدير وقوع الخطأ في الذهاب الى المنسوخ أقل بكثير في وقوع الخطأ من تقليد من بصيب ويخطئ ، ويجوز عليه التناقض والاختلاف ، ويقول القول ويرجع عنه ، ويحكي عنه في المسألة الواحدة عدة أقوال ، ووقوع الخطأ في فهم كلام المعصوم أقل بكثير من وقوع الخطأ في فهم كلام الفقيه الممين ، فلا يعرض احتمال خطأ من عمل بالحديث وأفتى به إلا وأضاعف أضعافه حاصل لمن قلده من لا يعلم خطأه من صوابه ، والصواب في هذه المسألة التفصيل ، فان كانت دلالة الحديث ظاهرة بيّنة لكل من سمعه لا يحتمل غير المراد فله أن يعمل به وبفتي به ، ولا يطلب له التزكية من قول فقيه وإمام بل الحجة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن خالفه من خالفه . وإن كانت دلالة خفية لا يتبين له المراد فيها لم يجز له أن يعمل ولا يفتي بما يتوهمه مراداً حتى يسأل ويطلب بيان الحديث ووجهه ، وإن كانت دلالة ظاهرة كالعام على أفرادها والأمر على الوجوب ، والنهي عن التحريم ، فهل له العمل والفتوى ؟ يخرج على أصل ، وهو العمل بالظواهر قبل البحث عن المعارض ، وفيه ثلاثة أقوال : في مذهب أحمد وغيره

الجواز والمنع والفرق بين العام ، فلا يعمل به قبل البحث عن المخصّص والأمر والنهي فيعمل به قبل البحث عن المعارض ، وهذا كله إذا كان ثمّ أهلية ولكنه ناصر في معرفة الفروع وقواعد الأصوليين والعربية ، وأما إذا لم يكن ثمّ أهلية ففرضه ما قال الله : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » . وقول النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> : « أَلَا أَسْأَلُكُمْ إِذَا لَمْ تَعْلَمُوا ؟ إِنَّمَا شَفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ » . وإذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتبه المفتي من كلامه وكلام شيخه وإن علا ، فاعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالجواز ، وإذا قدر أنه لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم فتوى المفتي ، فيسأل من يعرفه معناه ، كما يسأل من يعرفه معنى جواب المفتي وبالله التوفيق . »

\* \* \*

٧ .

هل يجوز الاحتجاج في الامطام بجميع ما في هذه الكتب

من غير توقف أم لا ؟ وهل تغذر التصحيح في الأزمان المتأخرة أم لا ؟

في الأجوبة الفاضلة مانعه :

« هل يجوز الاحتجاج في الأحكام بجميع ما في هذه الكتب من غير وقفة ونظر أم لا ؟ وعلى الثاني : فما وجه تمييز ما يجوز الاحتجاج به عما لا يجوز الاحتجاج به ؟ »

الجواب :

« لا يجوز الاحتجاج في الأحكام بكل ما في الكتب المذكورة وأمثالها من غير تعمق يُرشد إلى التمييز ، لما مرّ أنها مشتملة على الصّحاح والحسان والضّعاف ، فلا بُدّ من التمييز بين الصحيح لذاته أو لغيره ، والحسن لذاته أو لغيره ، فيحتج به ، وبين الضعيف (١) من حديث جابر عنه أبي داود والدارقطني ، وأخرجه غيرهما وله قيمة . ( بهجة )

بأقسامه ، فلا يحتج به . فيأخذ الحسن من مظاهره ، والصحيح من مظاهره ، ويرجع إلى تصريحات النقاد الذين عليهم الاعتماد ، وينتقد بنفسه إن كان أهلاً لذلك ، فإن لم يوجد شيء من ذلك توقف فيما هنالك . قال شيخ الاسلام زكريا الأنصاري في « فتح الباقي شرح ألفية العراقي » : من أراد الاحتجاج بحديث من السنن أو المسانيد إن كان متأهلاً لمعرفة ما يحتج به من غيره ، فلا يحتج به حتى ينظر في اتصال إسناده ، وأحوال روايته ، وإلا فإن وجد أحد من الأئمة صححه أو حسنه ، فله تقليده ، وإلا فلا يحتج به . انتهى

وقال الامام ابن تيمية في « منهاج السنة » المنقولات فيها كثير من الصدق ، وكثير من الكذب ، والمرجع في التمييز بين هذا وبين هذا إلى أهل الحديث ، كما يرجع إلى النحاة في النحو ، ويرجع إلى علماء اللغة في ما هو من اللغة ، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك . فلكل علم رجال يعرفون به . والعلماء بالحديث أجل هؤلاء ، وأظم قدراً ، وأعظمهم صدقاً ، وأعلام منزلة ، وأكثرهم ديناً . انتهى

وقال أيضاً في موضع آخر : لو تناظر فقيهان في مسألة من مسائل الفروع ، ولم تقم الحجة على المناظر إلا بحديث يعلم أنه مسند إسناده تقوم به الحجة أو بصححه من يرجع إليه من ذلك ، فإذا لم يعلم إسناده ، ولا أثبته أئمة النقل ، فمن أين يعلم . انتهى

وفي خلاصة الطيبي : « اعلم أن الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يجب تصديقه ، وهو مانص الأئمة على صحته ، وقسم يجب تكذيبه : وهو مانصوا على وضعه ، وقسم يجب التوقف فيه لاحتماله الصدق والكذب ، كسائر الأخبار الكثيرة فإنه لا يجوز أن تكون كلها كذباً ، مع كثرة روايتها واختلافهم ، ولا أن يكون كلها صدقاً لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « سيكذب عليّ بعدي » . انتهى

وفي مقدمة ابن الصلاح : « ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين بتلقاها طالبها عما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث : كأبي داود السجستاني ، وأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الرحمن النسائي ، وأبي بكر بن خزيمة ، وأبي الحسن الدارقطني وغيرهم منصوصاً على صحته فيها ، ولا يكفي في ذلك مجرد



كونه موجوداً في كتاب أبي داود ، و كتاب الترمذي ، و كتاب النسائي ، وسائر من  
 جمع في كتابه بين الصحيح وغيره ، وبكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط  
 منهم الصحيح فيها جمعه : ككتاب ابن خزيمة ، و كذلك ما يوجد في الكتب المخرجة  
 على كتاب البخاري ومسلم ، ككتاب أبي عوانة الأسفراييني ، و كتاب أبي بكر  
 وغيرهم . انتهى .

وفيه أيضاً : إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ،  
 ولم نجده في أحد الصحيحين ، ولا منصوحاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث  
 المعتمدة المشهورة ، فاننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته ، فقد تعذر في هذه الاعصار  
 الاستقلال بأدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ، لأنه ما من إسناد إلا وتجد في رجاله  
 من اعتمد في روايته على ما في كتابه عرباً عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط  
 والافتقار . قال الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على مانص عليه أئمة  
 الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها شهرتها من التغير والتعريف . انتهى  
 وقد اقتنى أثر ابن الصلاح في كل ما ذكره ، من جاء بعده إلا في تعذر التصحيح في  
 الأعصار المتأخرة مخالفة فيه جمع من لحقه . فقال العراقي في شرح ألفيته : « كما تقدم  
 أن البخاري ومسلم لم يشوعبا إخراج الصحيح ، فكانه قبل ، فمن أين يعرف الصحيح  
 الزائد على ما فيهما ؟ فقال : خذ إذ تنص صحته - أي حيث ينص على صحته - إمام  
 معتمد كأبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني والبيهقي والخطابي في مصنفاتهم المعتمدة .  
 كذا قيده ابن الصلاح ، ولم أقيده ؛ بل إذا صح الطريق إليهم أنهم صححوه ، ولو في غير مصنفاتهم ،  
 أو صححه من لم يشتهر له تصنيف من الأئمة كبحي بن سعيد القطان وابن معين ونحوهما  
 فالحكم لذلك على الصواب ، وإنما قيده ابن الصلاح بالمصنفات لأنه ذهب إلى أنه ليس لأحد  
 في هذه الأعصار أن يصحح الأحاديث ، فلذا لم يعتمد على صحة السند في غير تصنيف  
 مشهور . ويؤخذ الصحيح أيضاً من المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط كصحيح أبي  
 بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي المسمى بالتقاسيم  
 والأنواع ، وكتاب المستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم . وكذلك لم يوجد

في المستخرجات على الصحيحين من زيادة ، أو تنمة لمحذوف ، فهو محكوم بصحته . انتهى .

وقال ابن جماعة في مختصره بعدما نقل عن ابن الصلاح التعمير : « قلت مع غلبة الظن إنه لو صح ما أممله أئمة الأعصار المتقدمة ، لشدة فحصهم واجتهادهم ، فأن بلغ واحد في هذه الأعصار أهلية ذلك ، والتمسكن من معرفته احتمال استقلاله » انتهى . وقال النووي في التريب : « الأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته . » انتهى . وقال السيوطي : « قال العراقي : وهو الذي عليه عمل أهل الحديث ، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد من نقدتهم فيها تصحيحاً ، فمن المعاصرين الابن الصلاح أبو الحسن علي بن محمد ابن عبد الملك بن القطان صاحب كتاب الوهم والايهام ، صحح فيه حديث ابن عمر أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجله ، ويمسح عليهما ويقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، أخرجه البزار ، وحديث أنس : كان أصحاب رسول الله ينتظرون الصلاة ، فيصفون جنوبهم ، فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة . أخرجه قسم بن إصبع . ومنهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي ، جمع كتاباً سماه « المختارة » التزم فيه الصحة وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها . وصحح الحافظ زكي الدين المنذري حديث بونف عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة في غفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذلك . » انتهى .

ثم قال : « الحاصل أن ابن الصلاح مدّ باب التصحيح والتحسين والتضعيف على أهل هذه الأزمان لضعف أهليتهم ، وإن لم يوافق على الأول . ولا شك أن الحكم بالوضع أولى بالمنع مطلقاً ، إلا حيث لا تخفى كالأحاديث الطوال الركيكة ، ولا ما فيه مخالفة للعقل أو الإجماع . وأما الحكم للحديث بالتواتر والشهرة فلا يمتنع إذا وجدت الطرق المتبعة . » انتهى .

## ٨

## الاهتمام بمطالعة كتب الحديث

قال العارف الشمراني قدس سره في عهوده الكبرى : « أخذ علينا العهد العام من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن لا نَمَلَّ من كثرة تعلُّمنا العلم والعمل به . لكون شُرَبنا من حوض نبينا صلى الله عليه وسلم يكون بقدر تضلعنا من الشريعة ، كما أن مشيعنا على الصراط يكون بحسب استقامتنا بالعمل بها ، فالخوض علوم الشريعة ، والصراط أعمالها . » ثم قال : « فاجتهد يا أخي في حفظ الشريعة ولا تغفل . » عليك بكتب الحديث فطالما لتعرف منازع الائمة ، ولماذا استندوا إليه من الآيات والاحاديث والآثار ولا تقنع بكتب الفقه دون معرفة أدلتها . » انتهى

\* \* \*

## ٩

## ذكر أرباب الرهنة الجليلة

في قراءتهم كتب الحديث في أيام قلية

ذكر في ترجمة المجد الفيروز ابادي صاحب القاموس أنه قرأ صحيح مسلم في ثلاثة أيام بدمشق وأنشد :

قرأتُ بحمد الله جامعَ مسلمٍ      بجوفِ دمشق الشام جوف الاسلام  
على ناصر الدين الامام بن جهيل      بحضرة حُفَاطٍ مشاهيرِ اعلام  
وسمَّ بتوفيق الاوله وفضلهِ      قراءة ضبطٍ في ثلاثة أيام

وقرأ الحافظ أبو الفضل العراقي صحيح مسلم على محمد بن إسماعيل الخباز بدمشق في ستة مجالس متوالية ، قرأ في آخر مجلس منها أكثر من ثلث الكتاب ، وذلك بحضور الحافظ زين الدين بن رجب وهو يعارض بنسخته . وفي تاريخ الذهبي في ترجمة إسماعيل

ابن أحمد الحيري النيسابوري الضرير ما نصه : « وقد سمع عليه الخطيب البغدادي بمكة صحيح البخاري بسماعه من الكشميهني في ثلاثة مجالس : اثنان منها في ليلتين كان يبتدي بالقراءة وقت المغرب ويختم عند صلاة الفجر ، والثالث من ضحوة النهار إلى طلوع الفجر . » قال الذهبي : « وهذا شيء لا أعلم أحداً في زماننا يستطيعه . » انتهى

وقال الحافظ السخاوي : « وقع لشيخنا الحافظ ابن حجر أجلُّ مما وقع لشيخه المجدِّ اللغوي ، فإنه قرأ صحيح البخاري في أربعين ساعة رملية ، وقرأ صحيح مسلم في أربعة مجالس سوى مجلس الختم في يومين وشي ، وقرأ سنن ابن ماجه في أربعة مجالس ، وقرأ كتاب التيساري الكبير في عشرة مجالس ، كل مجلس منها نحو أربع ساعات ، وقرأ صحيح البخاري في عشرة مجالس كل مجلس منها أربع ساعات . » ثم قال السخاوي : « وأسرع شيء وقع له — أي لابن حجر — أنه قرأ في رحلته الشامية مُعْجَمَ الطَّبْرَانِي الصغير في مجلس واحد بين صلاتي الظهر والعصر . قال : وهذا الكتاب في مجلد يشتمل على نحو ألف حديث وخمسة حديث . » انتهى .

والعبدُ الضعيف ، جامع هذا الكتاب ، قرأ من الله عليه بفضلُه ، فأسمع صحيح مسلم روايةً ودرايةً في مجالس من أربعين يوماً ، آخرها في ٢٨ من شهر صفر الخير سنة (١٢١٦) وأسمع أيضاً سنن ابن ماجه كذلك في مجالس من إحدى وعشرين يوماً آخرها في ٢٢ من شهر ربيع الأول سنة (١٣١٦) وأسمع أيضاً الموطأ كذلك في مجالس من تسعة عشر يوماً آخرها في ١٥ من شهر ربيع الثاني سنة (١٣١٦) ، وطالعت بنفسي لنفسِي « تقريب التهذيب » للحافظ ابن حجر ، مع تصحيح سهو القلم فيه ، وضبطه وتحسينه من نسخة مُصحَّحة جداً ، في مجالس من عشرة أيام آخرها في ١٨ من شهر ذي الحجة سنة (١٣١٥) . أقول : وهذه الكتب ، قرأتها بأثر بعضها ، فأجهدت نفسي وبصري حتى رميت ، بأثر ذلك شفائي الله فضلُه ، وأنفقت من العود إلى مثل ذلك ، وتبين أن الخير في الاعتدال ! نعم ، لا ينبغي أن بعض النفوس لا تأثر بمثل ذلك ، لقوة حواسها ، وللإنسان بصيرة على نفسه وهو أدري بها !

\*\*\*

## ١٠

## قراءة البخاري نازلة الوباء

نقل القسطلاني ، رحمه الله تعالى ، شارح البخاري ، في مقدمة شرحه عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي حمزة ، قال : « قال لي من العارفين ، عن لقيه من السادة المقرّ لهم : إن صحيح البخاري ما قرئ في شدة إلا فرجت ، ولار كب به مر كب ففرقت . » انتهى .

وقد جرى على العمل بذلك كثير من رؤساء العلم ، ومقدمي الأعيان ، إذا ألم بالبلاد نازلة مهمة ، فيوزعون أجزاء الصحيح على العلماء والطّلبة ، ويعيّنون لاختتام يوماً يقدّون فيه لمثل الجامع الأموي ، أمام المقام الحيوي في دمشق ، وفي غيرها ، كما يراه مقدّموها ، وهذا العمل ورثه جيل عن جيل ، ماذا تشار ذاك القول وتحسين الظن بقائله ، بل كان ينتدب بعض المقدمين إلى قراءته ، موزعاً ، ثم ختمه اجتماعاً لمرض والي بلدة أو عظيم من عظمائها مجاناً أو بجائزة ، بل قد يستأجر من يقرؤه خلاص وجهه من سجن ، أو شفائه من مرض ، على النحو المتقدم ، اعتقاداً ببركة هذا الصحيح ، وتقليداً لمن مضى ، ووقفاً مع مامراً عليه قرون ، ومقالة العرف ، وفي ذلك من تمكين الاعتقاد بصحيح البخاري والركون إليه ، والحرص عليه ، مالا يخفى . ولم يكن يخطر لي أن يناقش أحد في هذا العمل ، ويزينه بمقالة رئائه ، تطبّع ونُشر ! نعم ، ربما يوجد من ينكر ذلك بقلبه ، أو يشافه به خاصته . والله أعلم بالضاير . والغرابية تلك المقالة ، أثرت نقلها بحروفها ، ليحيط الواقف علماً بما وصلت إليه حربة الأفكار ، وتلك المقالة قدمها أحد الفضلاء الأزهريين في جمادى الثانية سنة ( ١٣٢٠ ) لا إحدى المجلات العلمية في مصر ، ففشرتها عنه ، وهاكها بحروفها تحت عنوان :

## بماذا دفع العلماء نازلة الوباء ؟

دفعوها يوم الأحد الماضي في الجامع الأزهر ، بقراءة متن البخاري موزعاً كراريس على العلماء وكبار المرشّحين للتدريس ، في نحو ساعة ، جرباً على عاداتهم من إعداد



هذا المتن أو السلاح الجبري ، لكشف الخطوب ، وفترجج الكروب ، فهو يقوم عندهم في الحرب مقام المدفع والصارم والأسل ، وفي الحريق مقام المضخة والماء ، وفي الهَيْضَة مقام الخيطة الصحيحة وعقاقير الأطباء ، وفي البيوت مقام الخفراء والشرطة ، وعلى كل حال : هو مُسْتَنْزَلُ الرِّحَمَاتِ ، وَمُسْتَقَرُّ الْبَرَكَاتِ ، ولما كان العلماء أهل الذكر ، والله يقول : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » <sup>(١)</sup> ، فقد جئت أسألم بلسان كثير من المسترشدين عن مأخذ هذا الدواء من كتاب الله ، أو صحيح سنة رسول الله ، أو رأي مُسْتَدَلٍّ عليه لأحد المجتهدين الذين يقلدونهم إن كانوا قد اتوا هذا العمل على أنه ديني داخل في دائرة المأمور به ، وإلا فنحن أي حذائق الأطباء نَدَقُوهُ ، ليتبين للناس منه أو من مؤلفاته عمل تلاوة متن البخاري في درء الهَيْضَة عن الأمة . وأن هذا داخل في نوااميس الفِطْرَةِ ، أو خارج عنها ، خارق لما . وإذا كان هذا السرُّ العجيب جاء من جهة أن المقروء حديث نبوي ، فلم خص بهذه المزية مؤلف البخاري ، ولم لم يميز في هذا موطأ مالك وهو أعلى كعباً ، وأعرق نسباً ، وأغزر علماً ، ولا يزال مذهبه حياً مشهوراً ، وإذا جَرَوْا على أن الأمر من وراء الأسباب ، فلم لا يقرؤهُ العلماء لدفع ألم الجوع ، كما يقرؤونه لإزالة المغص أو القيء أو الإسهال ، حتى تذهب شجعتهم الجرابية من صدور كثير من أهل العلم ( أي من أهل جامع الأزهر ) وعلى هذا القياس يقرأ لكل شيء ، مادامت العلاقة بين الشيء وسببه مفصومة ، فإن لم يستطيعوا عَزَوْهُ هذا الداء إلى نِطَاسِ الْأَطْيَاءِ ، رَأَتْهُ الْمِلَّةُ منهم بالتاريخ أن يرشدنا إلى من سَنَّ هذه السُّنَّةَ في الآلام ، وهل قرئ البخاري لدفع الوباء قبل هذه المرة ، فإننا نعلم أنه قرئ للعرايين في واقعة التل الكبير ( أي في مصر ) فلم يلبثوا أن فشلوا ، ومَزَّ قَوا شَرٌّ مَزَّقَ ، ونعلم أنه يُقرأ في البيوت لتأمين الحريق والسرقة ، ولكن بأجر لبس شيئاً مذكوراً في جانب أجر شركة التأمين المروفة ، مع أن الناس ينساقون إليها تسابقهم إلى شراء الدواء إذا نزل الداء ، ويعدلون عن الوقاية التي نحن بصددها ، وهم تكاد تكون بالجمان ، ويجدون في نفوسهم اطمئناناً لذلك ، دون هذه ، فإن لم يجد العلماء عن هذه المسألة إجابة شافية ، خشيت كما يخشى العقلاء ، حَمَلَةً

الأفلام ، عليهم حَمَلَةٌ تُسْقِطُ الثِّقَةَ بهم ، حتى من نفس العامة ، وحينئذ تنفع الفوضى الدينية  
 الْمُتَوَقَّعة ، من ضَعْفِ الثِّقَةِ ، وأنهم العلماء بالتقصير ، وكون أعمالهم حجة على الدين . هذا  
 وقد لَهَجَ الناس بآراء على أثر الاجتماع الميضي الأزهري ؛ فمن قائل : إن العلماء  
 المتأخرين من عادتهم أن يهربوا في مثل هذه النوازل من الأخذ بالاسباب ، والاصطبار على  
 تحملها ، لمشقتها الشديدة ، وبلجؤون إلى ما رآه الاسباب من خوارق العادات ، لسهولة  
 ولايها العامة أنهم مرتبطون بعالم أرقى من هذا العالم المعروف النظام ، فيكسبون الراحة  
 والاحترام معاً ، فيظهرون على الأمة ظهور إجلال ، ويمثلكون قلوبهم ، ويسيطرون على  
 أرواحهم ، ولهذا تمكثوا حتى فترت شِرة الوباء ، فقرأوا تميمتهم ، ليؤمّموا أن الخطر إنما  
 زال ببركة تميمتهم ، وطالع بينهم ! ومن قائل : إنهم يخذعون أنفسهم بشل هذه الأعمال  
 بدليل أن من يُصاب منهم لا يعالج مرضه بقراءة كرامة من ذلك الكتاب ، بل يعتمد إلى  
 المُجَرَّبَات من التمتع والخل وماء البصل وما شابه ، أو يلجأ إلى الطبيب لا تلتفت نفسه  
 إلى الكرامة التي يعالج بها الأمة ! فهذا يدل على أن القوم يعملون على خلاف ما ينبغي  
 وجدانهم لهذه الأمة ، خادعين أنفسهم بتسليم أعمال سلفهم . ومن قائل : إن عدواً من  
 أعداء الدين الاسلامي أراد أن يشكك المسلمين فيه ، فدخل عليهم من جهة تعظيمه  
 فأوحى إلى قوم من متعاليه السابقين أن يعظموا من شأنه ، ويرفعوا من قدره ، حتى يجعلوه  
 فوق ما جاءت له الادبيات ، فيدعون كشف نوايب الايام ، بتلاوة أحاديث خير الأنام ،  
 ويروجون ما يقولون بأنه جُرب ، وأن من شك فيه فقد طعن في مقام النبوة ، حتى إذا  
 رسخت هذه العقيدة في الناس ، وصارت مَلَكَةً دينية راسخة عند العوام ، وجربوها  
 فلم تفلح ، وقعوا واماذا بالله ! في الشك ، وأصابهم دُورُ الحيرة ؛ كما حصل ذلك على أثر  
 واقعه التل الكبير من الذين لم يتذوقوا الدين من المسلمين ، حتى كانوا  
 يسألون عن قوة « البخاري » الحرية ! ونسبته إلى البوارج ساخرين منه ومن قارئه ! ولولا  
 وقوف أهل الفكر منهم على أن هذا العمل ليس من الدين ، وأن القرآن يقول (١) :  
 « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ » لضدوا وأضلوا ، وقد  
 جرّأ هذا الأمر غير المسلمين على الخوض في الدين الاسلامي ، وإقامة الحجة

على المسلمين من عمل علمائهم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . ويقول قوم : إن التقليد بلغ بالعلماء مبلغاً حرم على العقول النظر في عمل السلف ، وإن كذبه العيان ، وخالف الحس والوجدان . ويقول آخرون : — من لا خبرة لم بهمة العلماء في مثل هذه الكوارث — أما كان ينبغي لهم أن ينبشوا في المساجد والأندية والولائم ، حاثين الناس على الوقاية من العدوى ، معاضدين الحكومة في تسكين سوزة الأهلين ، مفاوضين الصحة في فتح المساجد وتعمدها بالنظافة ؟ فان هذا يرتبط بهم أكثر مما يرتبط بوفد أعيان القاهرة . جزاء الله خير الجزاء ، فان أعوزهم البيان ، وخَلَبُ القلوب بذلاقة اللسان ، فلا أقل من أن يؤلفوا رسالة في فهم ما ورد من مشابهها في موضوع العدوى ، حتى يعلم الناس أن الوقاية من الداء مأمورٌ بها شرعاً وعقلاً وسياسة ، فيكون كل فرد عارف عضداً للحكومة ، ولو طلبوا من الصحة طبع ما ألفوا وتوزعه على المصالح والنواحي ، لَبَّتْ ذلك شاكراً ، وكان لهم الأثر النافع .

■ وهذا ما يقوله القوم في شأن علمائهم ، نرفعه إليهم ليكونوا على يَدَيْهِ مِنْهُ ، لانهم لا يختلطون بالاس غالباً إلا في الولائم والمآتم ، وإن اختلطوا فقلما يناقشونهم في شيء تحرراً من جداتهم في المناقشة . وربما مناظرهم لأول وهلة بالزبغ والزندقة ، فلذلك يجاملونهم ويوافقونهم خشية الهجر والمعاداة . أما أنا فاني لا أزال ألح في طلب الجواب الشافي عن أصل دفع الوباء بقراءة الحديث ، وعن منح من البخاري مزية لم يمنحها كتاب الله الذي نعتقد أنه متعبد بتلاوته دون الحديث ؛ ولو كان هذا العمل من غير العلماء الرسميين لضررت عنهم وعن عملهم صفحاً ، ولما خططت كلمة ، ولكنه من علماء لم مرا كز رسمية ، يزاحمون بها مرا كز الأمراء ، فيجب أن يؤبّه لهم ، وأن ينظر لعملهم بازاء مرا كزهم من الأمة التي يسألون عنها ، والله ولي التوفيق .

هذا ما رأيت ، أثبتته بحروفه ، وقد وقع منشئها بامضاء (متصح) ، ولو عرفنا اسمه لنسبناه إليه أداءً للامانة إلى أهلها .

ثم رأيت العلامة عصام الدين الطاشكعري الحنفي ذكر في رسالة « الشفاء » لأدواء الوباء ، في المطلب السادس نقلاً عن السيوطي أن الدعاء يرفع الطاعون والاجتماع له

بدعة ۞ قال ۞ لأنه وقع في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ۞ والصحابة يومئذ متوافرون ۞  
 وأكابرهم موجودون ۞ فلم يُنقل عن أحد منهم أنه فعل شيئاً من ذلك ۞ ولا أمر به ۞  
 وكذا في القرن الثاني ۞ وفيه خيار التابعين وأتباعهم ۞ وكذا في القرن الثالث والرابع ۞  
 وإنما حدث الدعاء برفعه في الزمن الأخير ۞ وذلك في سنة ٧٤٩ ۞



# الباب العاشر

في

## فقه الحديث

١

ببإيه أقسام ما دون في علم الحديث

قال الإمام ولي الله الدهلوي ، قدس سره في الحجة البالغة ما نصه <sup>(١)</sup> ، « اعلم أنت ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم » ودون في كتب الحديث على قسمين :

«أمرهما : ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة ، وفيه قوله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » منه علوم المعاد ، وعجائب الملكوت ، وهذا كله مستند إلى الوحي » ومنه شرائع وضبط للعباد ، والارتقافات ، وهذه بعضها مستند إلى الوحي ، وبعضها مستند إلى الاجتهاد ، واجتهاده صلى الله عليه وسلم بمنزلة الوحي ، لان الله تعالى عصمه من أن ينقرر رأيه على الخطأ ، وليس يجب أن يكون اجتهاده استنباطاً من المنصوص ، كما يُظن ، بل أكثره أن يكون علماً الله تعالى مقاصد الشرع ، وقانون التشريع والتبشير والأحكام ، فبين المقاصد المتلقاة بالوحي بذلك القانون . ومنه <sup>(٢)</sup> حِكْمٌ مرسلة ومصالح مطلقة ، لم يُوقنها ، ولم يبين حدودها ، كبيان الاخلاق الصالحة وأضدادها ، ومُسْتَنْدَها غالباً الاجتهاد ، بمعنى أن الله تعالى علمه قوانين الارتقافات ، فاستنبط منها حكمة وجعل فيها كلية . ومنه فضائل الاعمال ، ومناقب العمال ؛ وأرى أن بعضها مستند إلى الوحي ، وبعضها إلى الاجتهاد ، وهذا القسم هو الذي قصد

(١) ص ١٠٢ « ذ . س » (٢) اي ليس الاجتهاد فيه دخل . اهـ دهلوي

(٢) اي ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة . اهـ دهلوي



شرحہ و بیان معانیہ •

«وَتَأْمُرُهُمَا : مَا لَيْسَ مِنْ بَابِ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ ، وَفِيهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(١)</sup> :  
 «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ ، فَخُذُوا بِهِ ، وَإِذَا  
 أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيِي فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ .» وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قِصَّةِ  
 تَأْيِيدِ النَّخْلِ <sup>(٢)</sup> : «فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا ، وَلَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ ،  
 وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ اللَّهِ شَيْئًا ، فَخُذُوا بِهِ فَإِنِّي لَمْ أَكْذِبْ  
 عَلَى اللَّهِ .» فَهُنَا الطَّب ، وَمِنْهُ بَابُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «عَلَيْكُمْ  
 بِالْأَدَمِ الْأَقْرَحِ» وَمُسْتَنْدَاهُ التَّجَرُّبَةُ ، وَمِنْهُ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى سَبِيلِ  
 الْعَادَةِ ، دُونَ الْعِبَادَةِ ، وَبِحَسَبِ الْإِتِّفَاقِ ، دُونَ الْقَصْدِ ، وَمِنْهُ مَا ذَكَرَهُ كَمَا كَانَ يَذْكُرُ  
 قَوْمَهُ ، كَحَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ <sup>(٣)</sup> ، وَحَدِيثِ خُرَافَةَ <sup>(٤)</sup> ، وَهُوَ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، مَحِثٌ دَخَلَ عَلَيْهِ  
 نَقَرَ ، فَقَالُوا : حَدَّثَنَا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : كُنْتُ جَارَهُ ،  
 فَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، بَعَثَ إِلَيَّ فَكَتَبْتُهُ لَهُ ، فَكُنَّا إِذَا ذَكَرْنَا الدُّنْيَا ، ذَكَرَهَا  
 مَعَنَا ، وَإِذَا ذَكَرْنَا الْآخِرَةَ ذَكَرَهَا مَعَنَا ، وَإِذَا ذَكَرْنَا الطَّعَامَ ذَكَرَهُ مَعَنَا ، وَكُلُّ هَذَا  
 أَحَدُنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمِنْهُ مَا قَصَدَ بِهِ مَصْلَحَةُ جَزْئِيَّةٌ يَوْمِيَّةٌ وَلَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ  
 الْإِلَازِمَةِ لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ ، وَذَلِكَ مِثْلُ مَا بَأَمَرَ بِهِ الْخَلِيفَةُ مِنْ تَعْيِثَةِ الْجِيُوشِ ، وَتَعْيِينِ الشِّبَارِ ،  
 وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «مَالُنَا وَلِلرَّمْلِ ، كُنَّا نَهْرَأَى بِهِ قَوْمًا قَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ !»  
 ثُمَّ خَشِيَ أَنْ يَكُونَ لَهُ سَبَبٌ آخَرٌ ، وَقَدْ حَمَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٥)</sup> : «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» وَمِنْهُ حَكْمُ وَقْضَاءِ خَاصٍ ، وَإِنَّمَا

(١) رَوَى مُسْلِمٌ هَذِهِ الْقِصَّةَ مِنْ حَدِيثِ : مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، وَعَالِشَةَ ،  
 وَانْسَ (رَضَ) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ (مَر) : «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ . . . .» فَهُوَ مِنْ تَمَامِ الْقِصَّةِ فِي رَوَايَةِ رَافِعٍ .  
 (٢) هِيَ مِنَ الْأَزْوَاجِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ اللَّائِي اجْتَمَعْنَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَتَاهَدْنَ لِنَتَخِيرِ كُلِّ امْرَأَةٍ بِمَا فِي  
 زَوْجِهَا وَلَا تَكْذِبُ ، وَالرَّوَايَةُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ (رَضَ)

(٣) هُوَ عَزِيدُ أَحْمَدَ فِي مُسْتَدْرَكِ حَدِيثِ عَائِشَةَ (رَضَ)

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ • (مُحَمَّدُ بْنُ هِجَةَ الْبَيْهَقِيُّ)

كل من يتبع فيه البيئات والأيمان ٥ هو قوله صلى الله عليه وسلم الخي رضي الله عنه :  
« الشاهد يرى ما لا يراه الغائب » ٥ انتهى

\*\*\*



بيان كيفية تلقي الأمة الشرع من النبي صلى الله عليه وسلم

قال ولي الله قدس سره أيضاً في الحجة البالغة<sup>(١)</sup> : « فاعلم أن تلقي الأمة منه الشرع على وجهين :

« ١ - هما : تلقي الظاهر ٥ ولا بد أن يكون بنقل إما متواتراً ٥ أو غير متواتر ؛  
والمتواتر : منه المتواتر لفظاً كالقرآن العظيم ٥ وكتبت بسيرة من الأحاديث ٥ منها  
قوله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> : « إنا لكم مشرّون ربكم » ٥ ولومنه المتواتر معنى ككثير  
من أحكام الطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج والبيع والتكاثف والغزوات مما لم  
يختلف فيه فرقة من فرق الإسلام ٥ وغير المتواتر ٥ أعلى درجاته المستفيض ٥ وهو ما رواه  
ثلاثة من الصحابة فصاعداً ٥ ثم لم يزل يزيد الرواة إلى الطبقة الخامسة ٥ وهذا قسم  
كثير الوجود ٥ وعليه بناء رؤوس الفقه ٥ ثم الخبر المقتضي له بالصحة أو الحسن على السنة  
حفظ المحدثين وكبرائهم ٥ ثم أخبار فيها كلام قيلها بعض ٥ ولم يقبلها آخرون ؛ فما اعتضد  
منها بالشواهد أو قول أكثر أهل العلم أو العقل الصريح ٥ وجب أتباعه ؛ وثانيهما :  
التلقي دلالة ٥ وهي أن يرى الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أو يفعل ٥  
فامتنبوا من ذلك حكماً من الوجوب وغيره ٥ فأخبروا بذلك الحكم ٥ فقالوا : الشيء  
الفلاني واجب ٥ وذلك الآخر جائز ٥ ثم تلقى التابعون من الصحابة كذلك ٥ فدوّن  
الطبقة الثالثة فتأواهم وقضايهم ٥ وأحكموا الأمر ٥ وأكثروا هذا الوجه<sup>(٣)</sup> عمر وعلي وابن مسعود  
وابن عباس رضي الله عنهم ٥ لكن كان من مسيرة عمر (رض) أنه كان يشاور الصحابة ويتأظروهم حتى

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده

(٢) (٣) (٤) « ذ . م » (٢) أخرجه البخاري من حديث جرير بن عبد الله البجلي . « بهجة »

(٤) أي التلقي دلالة . (أحمد هـ) .

تتكشف النعمة . ويأتيه الثلج ، فصار غالب قضاياه وفتاواه متبعة في مشارق الأرض ومغاربها ، وهو قول إبراهيم لما مات عمر رضي الله عنه : « ذهب تسعة أعشار العلم » ، وقول ابن مسعود رضي الله عنه : « كان عمر إذا سلك طريقاً وجدناه سهلاً ، وكان علي رضي الله عنه لا يشاور غالباً ، وكان أغلب قضاياه بالكوفة ولم يحملها عنه الناس » ، وكان ابن مسعود رضي الله عنه بالكوفة ، فلم يحمل عنه غالباً إلا أهل تلك الناحية ، وكان ابن عباس رضي الله عنهما اجتهدا بعد عصر الأولين ، فناقضهما في كثير من الأحكام ، واتبعه في ذلك أصحابه من أهل مكة ، ولم يأخذ بما تفرد له جمهور أهل الاسلام . وأما غير هؤلاء الأربعة فلم يكن لهم قول عند تعارض الاخبار ، وتقابل الدلائل إلا قليلاً ، كإبن عمر وعائشة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ، وأكابر هذا الوجه من التابعين بالمدينة الفقهاء السبعة ، لا سيما ابن المسيب بالمدينة ، وبمكة عطاء بن أبي رباح ، وبالكوفة إبراهيم وشريح والشعبي ، وبالبصرة الحسن وفي كل من الطريقين خلل ، إنما يتجبر بالأخرى ، ولا تنفي لاحدهما عن صاحبتها ، أما الأولى فمن خللها ما يدخل الرواية بالمعنى ، من التبدل ولا يؤمن من تغيير المعنى ومنه ما كان الأمر في واقعة خاصة ، فظنه الراوي حكماً كلياً ، ومنه ما أخرج فيه الكلام مخرج التأكيد ليعضوا عليه بالتواجد ، فظن الراوي وجوباً أو حرمة ، وليس الأمر على ذلك ، فمن كان فقيهاً وحضر الواقعة ، استنبط من القرائن حقيقة الحال ، كقول زيد رضي الله عنه في النهي عن المزارعة ، وعن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، إن ذلك كان كالمشورة . وأما الثانية فيدخل فيها قياسات الصحابة والتابعين ، واستنباطهم من الكتاب والسنة ، وليس الاجتهاد مصيباً في جميع الاحوال ، وربما كان لم يبلغ أحد من الحديث ، أو بلغه بوجه لا ينتهض بمثله الحجة ، فلم يعمل به ، ثم ظهر جلية الحال على لسان صحابي آخر بعد ذلك كقول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما في التيمم عن الجنابة . وكثيراً ما كان اتفاق رؤوس الصحابة رضي الله عنهم على شيء من قبل دلالة العقل على ارتفاق وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي » ، وليس من أصول الشرع ، فمن كان متجبراً في الاخبار والفاظ الحديث بتيسر له التقصي عن مزال الاقدام ، ولما كان الأمر كذلك وجب على الخائض في الفقه أن

(١) واجم تخرج هذا الحديث في ص ١٣ من هذا الكتاب .

يكون منضلعاً من كلا المشرّيين \* ومتبحراً في كلا المذهبين ، وكان أحسن شعائر  
 الأمة أجمع عليه جمهور الرواة وحاملة العلم ، وتطابق فيه الطريقتان جميعاً . انتهى

\*\*\*

٣

بيان أن السنة حجة على جميع الأمة

وليس عمل أحد حجة عليها

قال الله تعالى<sup>(١)</sup> : وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ  
 فَانْتَهُوا . « وقال تعالى<sup>(٢)</sup> : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ، إِنْ هُوَ إِلَّا  
 وَحْيٌ يُوحَى . « وقال تعالى<sup>(٣)</sup> : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ،  
 يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ » وقال تعالى<sup>(٤)</sup> : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ  
 فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ، لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ .  
 وقال تعالى<sup>(٥)</sup> : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ  
 بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَبُسَلِمُوا نَسْلِيمًا .  
 وقال تعالى<sup>(٦)</sup> : « فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » إِنْ  
 كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . « قال العلماء : معناه : إلى الكتاب  
 والسنة ؛ وقال تعالى<sup>(٧)</sup> : « مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » وقال تعالى<sup>(٨)</sup> :

(١) سورة الحشر ، الآية ١ (٢) سورة النجم ، الآية ٢ (٣) سورة آل عمران ، الآية ٣١

(٤) سورة الاحزاب ، الآية ٢١ (٥) سورة النساء ، الآية ٦٤ (٦) سورة النساء ،

الآية ٥٨ (٧) سورة النساء ، الآية ٥٩ (٨) سورة الشورى ، الآية ٥٧



« وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » صِرَاطِ اللَّهِ « وقال تعالى <sup>(١)</sup> :  
 « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ  
 أَلِيمٌ » وقال تعالى <sup>(٢)</sup> « وَأَذْكُرَنَّ مَا بُنِيَ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ  
 وَالْحِكْمَةِ » .

والآيات في ذلك كثيرة ، وقد ساقها مع عدة أحاديث في معناها الامام النووي  
 قدس الله سره . في باب الأمر بالحلقة على السنة وآدابها من « رياض الصالحين » فارجع  
 إليه . <sup>(٣)</sup>

وقد روى البيهقي عن الربيع بن سليمان يقول : سمعت الشافعي يقول : إذا وجدت في  
 كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
 ودعوا ما ملكت أيمانكم من هذا منهجه في اتباع السنة ، وأخرج البيهقي أيضا عن الشافعي قال : إذا حدثت  
 للثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو ثابت عن رسول الله صلى  
 عليه وسلم ، ولا يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حديث أبدا ، إلا حديث وجد عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يخالفه . وقال الشافعي : إذا كان  
 الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالف له عنه ، وكان يروى عن دون  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث هو الحق ، لم يزد قوة . وحديث النبي صلى الله عليه  
 وسلم مستغن بنفسه ، وإن كان يروى عن دون رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث  
 يخالفه لم يأتفت إلى ما خالفه ، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يؤخذ به ،  
 ولو علم من روي <sup>(٤)</sup> خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اتبعها إن شاء الله تعالى .  
 وأخرج البيهقي أيضا عن الربيع قال : قال الشافعي في أقاويل أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم : إذا اختلفوا فيها ، فصور إلى ما وافق الكتاب والسنة ، والإجماع أو  
 كان أصح في القياس . وإذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له

(١) سورة النور ، الآية ٦٢ (٢) سورة الأنزاب ، الآية ٢٤ (٣) ص ٢٢ ، المطبعة



موافقة ، ولا خلاف ، صرت إلى اتباع قول واحد ، إذا لم أجد كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ، ولا شيئاً في معناه يحكم له بحكمه ، أو وجد معه قياس .

وأخرج أيضاً عن الربيع قال : قال الشافعي : ما كان الكتاب والسنة موجودين ، فالعذر على من منهما مقطوع إلا باتباعهما ، فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، أو واحد . ثم كان قول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، إذا صرنا إلى التقليد أحب إلينا ، وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقوب الاختلاف من الكتاب والسنة ، فننبع القول الذي منه الدلالة ، لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزم للناس ، ومن لزم قول الناس كان أشهر من بقي الرجل والنفر وقد أخذ بغيره ، أو بعده ، وأكثر المفتين يفتون الخاصة في يومهم ومجالسهم ، ولا يعني العامة بما قالوا اعتناهم بما قال الإمام . وقد وجدنا الأئمة يفتنون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما أرادوا أن يقولوا فيه ، ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم ، فيقبلون من الخبر ، ولا يستنكفون أن يرجعوا لتقواهم الله ، وفصلهم في حالاتهم ، فإذا لم يوجد عن الأئمة ، فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدين في وضع الأمانة ، أخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم . قال : وللمعلم طبقات : الأولى : الكتاب والسنة ، إذا ثبتت السنة ، ثم الثانية : الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، والثالثة : أن يقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعلم له مخالف منهم والرابعة : اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، والخامسة القيام على هذه الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان ، وإنما يؤخذ العلم من أعلى . وذكر الشافعي في كتاب الرسالة القديمة بعد ذكر المصحابة والثناء عليهم بما هم أهل له قال : وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وقدر وعقل وأمر استدرك به علم ، أو استنبط به ، وآراؤهم لنا أهدى ، وأولى بنا من آرائنا عندنا لا تقسنا . والله تعالى أعلم . ومن أمر كنا من أرضي أو حسكي لئلا عنه يبلد له صاروا فيما لم يعلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة إلى قولهم ان اجتمعوا ، وقول بعضهم ان يفرقوا ، هكذا نقول : إذا اجتمعوا أخذنا بإجماعهم ، وإن

قال واحد منهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله ، وإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ولم نخرج من أقاويلهم كلهم . قال الشافعي : إذا قال الرجلان منهم في شيء قولين مختلفين نظرت ، فإن كان قول أحدهما أشبه بكتاب الله تعالى أو أشبه بسنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخذت به لأن معه شيئاً يقوى بمثله ، ليس مع الذي يخالف مثله ، فإن لم يكن على واحد من القولين دلالة بما وصفت ، كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم أرجح عندنا من أحد ، لو خالفهم غير إمام . وذكر في موضع آخر من هذا الكتاب وقال : وإن لم يكن على القول دلالة من كتاب أو سنة كان قول أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي رضي الله عنهم أحب إليّ أن أقول به ، من قول غيرهم ، إن خالفهم ، من قبل أنهم أهل علم وحكام . ثم ساق الكلام إلى أن قال : فإن اختلف الحكم ، استدللنا بالكتاب والسنة في اختلافهم ، فصرنا إلى قول الذي عليه الدلالة من الكتاب والسنة ، وقلنا يخلو اختلافهم من دلائل كتاب أو سنة . وإن اختلف المفتون — يعني من الصحابة بعد الأئمة — بلا دلالة فيما اختلفوا فيه ، نظرنا إلى الأكثر ، فإن تكافؤوا نظرنا إلى أحسن أقاويلهم مخرجاً عندنا ، وإن وجدنا للمفتين في زماننا وقبله إجماعاً في شيء لا يختلفون فيه ، تبعناه ، وكان أحد طرق الأخبار الأربعة ، وهي : كتاب الله تعالى ، ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، ثم قول بعض الصحابة ، ثم إجماع الفقهاء ، فإذا نزلت نازلة لم نجد فيها واحدة من هذه الأربعة الأخبار ، فليس السبيل في الكلام في النازلة إلا اجتهاد الرأي .

وقال شمس الدين بن القيم في اعلام الموقعين : قال الأصم : أخبرنا الربيع بن سليمان ، قال الشافعي : أنا أعطيك جملة تغنيك إن شاء الله تعالى : لا تدع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً أبداً إلا أن يأتي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث خلافه ، فتعمل بما قررت لك في الأحاديث إذا اختلف . وقال أبو محمد الجارودي : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعي يقول : إذا وجدت سنة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف قولي ، فاني أقول بها ، قال أحمد بن عيسى بن ماهان الرازي : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعي يقول : كل مسألة فيها صح الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أهل النقل بخلاف ما قلت ، فأتا راجع عنها في حياتي وبعد موتي . وقال حرمله بن يحيى : قال الشافعي : ما قلت ،

وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال بخلاف قولي ۖ فما صح من حديث النبي صلى الله عليه وسلم أولى ۖ ولا تقلدوني ۖ وقال الحميدي : سأل رجل الشافعي عن مسألة ۖ فأفتاه وقال : قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ۖ فقال الرجل : أنقول بهذا يا أبا عبد الله ؟ فقال الشافعي : أرأيت في وسطي زناراً ؟ أنرافي خرجت من الكنيسة ؟ أقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم ۖ ونقول لي : أنقول بهذا ؟ ! أروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أقول به ؟

وقال الربيع : قال الشافعي : لم أسمع أحداً نسبته إلى العلم ۖ أو نسبته العامة إلى علم ۖ أو نسب نفسه إلى علم ۖ يحكي خلافاً في أن فرض الله تعالى أتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ۖ والتسليم لحكمه ۖ فان الله تعالى لم يجعل لاحد بعده الإلتباعه ۖ وانه لا يلزم قول رجل قال إلا بكتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ۖ وان ماسواهما تبع لهما ۖ وان فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ۖ إلا فرقة سأصف قولها إن شاء الله تعالى ۖ قال الشافعي : ثم تفرق أهل الكلام في تثبيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقاً متبايناً ۖ وتفرق منهم من نسب العامة إلى الفقه ۖ فامتنع بعضهم عن التحقيق من النظر ۖ وآثروا التقليد والفقلاء والاستعجال بالرئاسة ۖ وقال الامام أحمد : قال لنا الشافعي : اذا صح عندكم الحديث فقولوا لي كي أذهب اليه ۖ وقال الامام أحمد : كان أحسن أمر الشافعي عندي أنه كان اذا سمع الخبر لم يكن عنده ۖ قال به وترك قوله ۖ قال الربيع : قال الشافعي : لا تترك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لا بدخلة القياس ۖ ولا موضع له مع السنة ۖ قال الربيع وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - بأبي هو وأمي - ۖ أنه قضى<sup>(١)</sup> في بروع بنت واشق ۖ ونكحت بغير مهر ۖ فمات زوجها ۖ فقضى لها بمهر مثلها ۖ وقضى لها بالميراث ۖ فان كان لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ۖ فهو أولى الأمور بنا ۖ ولا حجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ۖ ولا في القياس ۖ ولا شيء إلا طاعة الله تعالى بالتسليم له ۖ وان كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ۖ لم يكن لأحد

(١) أخرجه الشيخان وأصحاب السنن وصححه الترمذي . ( بهجة )

أن يثبت عند ما لم يثبت ، ولم أحفظه من وجه يثبت مثله هو مرة عن معقل بن يسار ، ومرة عن معقل بن سنان ، ومرة عن بعض أشجعي لا يسمي . قال الربيع : سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة فقال : يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه ، وإذا أراد أن يركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ، ولا يفعل ذلك في السجود . قلت له في الحجة في ذلك قال : أنبأنا ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قولنا . قال الربيع : فقلت فإنا نقول : يرفع في الابتداء ثم لا يبعد . قال الشافعي : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما ، قال الشافعي : وهو يعني مالكا ، يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ، ثم خالفتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمر ، فقلتم لا يرفع يديه إلا في ابتداء الصلاة ، وقد روينا أنهما رفعاني الابتداء ، وعند الرفع من الركوع ، أفيجوز لهما أن يترك فعل النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر نفسه ، أو فعل النبي صلى الله عليه وسلم لرأي ابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر ؟ ثم يأتي موضع آخر يصيب فيه فيترك على ابن عمر ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف لم ينته بعض هذا عن بعض ؟ أرأيت إذا جاز له أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يرفع يديه في مرتين أو ثلاث أو عن ابن عمر فيه اثنين ، وبأخذ بواحدة ؟ أيجوز لغيره ترك الذي أخذ به ، وأخذ الذي ترك ؟ أيجوز لغيره ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقلت له : إن صاحبنا قال : فلا معنى الرفع ؟ قال : معناه تعظيم الله واتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعنى الرفع في الأدلة ، معنى الرفع الذي خالفتم فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع ، وعند رفع الرأس ، ثم خالفتم فيه روايتكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر معا ، ويروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة عشر رجلا ، ويروي عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه ، ومن تركه فقد ترك السنة .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : « قلت : وهذا تصريح من الشافعي بأن تارك رفع



اليدين عند الركوع ، والرفع منه ، تارك السنة ؛ ونص أحمد على ذلك أيضاً في إحدى الروايتين عنه . وقال الربيع : سألت الشافعي عن الطيب قبل الإحرام بما يبقى ريحه بعد الإحرام ، أو بعد رمي الجمرة ، والحلاق وقيل الأفاضة ، فقال : جائز أحببه . ولا أكرهه لثبوت السنة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم والإخبار غير واحد من الصحابة ؛ فقلت : وما حجتك فيه ؟ فذكر الأخبار والآثار ثم قال : حدثنا ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن سالم ، قال : قال عمر : من رمى الجمرة فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب . قال سالم : وقالت عائشة : طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله قبل أن يطوف بالبيت . وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع . قال الشافعي : وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون وأهل العلم ، فأما ما تذهبون إليه من ترك السنة وغيرها ، وترك ذلك الغير لرأي أنفسهم ، فالعلم إذن إليكم تأتون منه ما شئتم ، وتدعون ما شئتم .

وقال في كتاب القديم : رواية الزعفراني في مسألة بيع المدين في جواب من قال له : إن بعض أصحابك قال خلاف هذا ، قال الشافعي : فقلت له : من تبع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وافقته ومن غلط فتركها خالفته صاحبي الذي لا أفارقه اللازم الثابت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن بعد ، والذي أفارقه من لم يقل بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن قرب . « انتهى »

وقال العارف الشمراني قدس سره في مقدمة الميزان : « روى الحاكم والبيهقي عن الإمام الشافعي أنه كان يقول : إذا صح الحديث فهو مذهبي . قال ابن حزم : أي صح عنه أو عند غيره من الأئمة . وفي رواية أخرى : إذا رأيت كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعملوا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واضربوا بكلامي عرض الحائط وقل مرة للربيع : يا أبا إسحاق ! لا تقلدني في كل ما أقول ، وانظر في ذلك لنفسك ، فانه دين . وكان رضي الله عنه إذا توقف في حديث يقول : لو صح ذلك لقلنا به ؛ وروى البيهقي عنه ذلك في باب حديث : المستحاضة تفسل عنها أثر الدم وتطلي ثم تنوض لكل صلاة ؛ وقال : لو صح هذا الحديث لقلنا به . وكان أحب إلينا من الرعياس على



سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء مما خرج من قُبُل أو دُبُر . » انتهى . وكان يقول : إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم - بأبي هو وأمي - شيء لم يحل لنا تركه . وقال في باب « سهم البراذين » : لو كنا ثبت مثل هذا الحديث ، ما خالفناه ؛ وفي رواية أخرى : لو كنا ثبت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لأخذنا به ، فإنه أولى الأمور بنا ، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن كثروا ، ولا في قياس ، ولا شيء إلا طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم له . ذكره البيهقي في سننه في باب « أحد الزوجين يموت ولم يفرض صداقاً » . وروى عنه أيضاً في باب السير أنه كان يقول : إن كان هذا الحديث يثبت فلا حجة لأحد معه . وكان رضي الله عنه يقول : رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل في أعيننا من أن نحجب غير ما قضى به . وقال الشافعي في باب الصيد من الأم : كل شيء خالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ، ولا يقوم معه رأي ولا قياس ، فإن الله تعالى قطع العذر بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليس لأحد معه أمر ولا نهى غير ما أمر هو به . وقال في باب « المعلم يأكل من الصيد » : وإذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه أبداً . وقال في باب العتق من الأم : وليس في قول أحد ، وإن كانوا عدداً ، مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة . »

قال الشعرائي : « هذا ما اطلعت عليه من المواضع التي نقلت عن الامام الشافعي في تبرئته من الرأي ، وأدبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل رويناه عنه أنه كان يتأدب مع أقوال الصحابة والتابعين ، فضلاً عن كلام سيد المرسلين ، صلى الله عليه وسلم . فنقل ابن الصلاح في علوم الحديث أن الشافعي قال في رسالته القديمة بعد أن أثنى على الصحابة بما هم أهل : والصحابة رضي الله عنهم » فوقنا في كل علم واجتهاد ، وورع ، وعقل ، وفي كل أمر استدرك به علم . وآراؤهم لنا أحمد وأولى من رأينا عندنا لأقسننا . » انتهى . قال الشيخ الأكبر قدس الله سره في فتوحاته المكية ، في فصل صلاة الكسوف :

« فان أخطأ المجتهد ، فهو بمنزلة الكسوف الذي في غيبة المكسوف ، فلا وزر عليه ، وهو مأجور ، وإن ظهر له النص وتركه لرأيه أو لقياسه ، فلا عذر له عند الله ، وهو مأثوم ، وهو الكسوف الظاهر الذي يكون له الأثر المقرر عند علماء هذا الشأن . وأكثر ما يكون هذا في الفقهاء المقلدين لمن قالوا لهم : لا تقلدونا ، واتبعوا الحديث ، إذا وصل إليكم المعارض لكلامنا ، فان الحديث مذهبنا ، وإن كنا لا نحكم بشيء إلا بدليل يظهر لنا في نظرنا أنه داليل ، وما يلزمنا غير ذلك ، وإلكن ما يلزمكم اتباعنا ولكن يلزمكم سؤالنا . وفي كل وقت ، في النازلة الواحدة ، قد تتغير الحكم عند المجتهدين ، ولهذا كان يقول مالك إذا سئل في نازلة : هل وقعت ؟ فان قيل : لا ، يقول لا أفني ؛ وإن قيل : نعم ، أفني بذلك الوقت بما أعطاه دليله . فأبى المقلدة من الفقهاء أن توفي حقيقة تقليدها لإمامها باتباعها الحديث عن أمر إمامها ، وقلدته في الحكم مع وجود المعارض ، فعصت الله في قوله : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ » وعصت الرسول في قوله : « قَاتِبُوا نِي » وعصت إمامها في قوله : « خذوا بالحديث إذا بلغكم » وأضرّبوا بكلامي الخاطئ . فهو لا الفقهاء في كسوف دائم مرّ مدّ عليهم إلى يوم القيامة ، فيتبرأ منهم الله ورسوله والأئمة . فانظر مع من يحشر مثل هؤلاء . » انتهى كلام الشيخ الأكبر قدس سره بحروفه .

\* \* \*

٤

## العمل بالحديث بحسب ما بدا لصاحب الفهم المستقيم

قال علم الدين الفلأني في « إبقاظ المهم » : « قال بعض أهل التحقيق : الواجب على من له أدنى دراية بالكتاب وتفسيره ، والحديث وفنونه ، أن يتتبع كل التبع ، ويميز الصحيح عن الضعيف ، والقوي عن غيره ، فيتتبع ويفعل بما ثبتت صحته ، وكثرت رواته ، وإن كان الذي قلده على خلافه ؛ ولا يخفى أن الانتقال من مذهب إلى مذهب ، ما كان ملوماً في الصدر الأول ؛ وقد انتقل كبار العلماء من مذهب إلى مذهب ، وهكذا

كان ما كانت من الصحابة والتابعين ؛ والأئمة الأربعة ينتقلون من قول إلى قول .  
والحاصل : أن العمل بالحديث بحسب ما بدا لصاحب الفهم المستقيم من المصلحة الدينية ،  
هو المذهب عند الكل ، وهذا الامام الهمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى كانت يفتي ويقول :  
هذا ما قدرنا عليه في العلم ، فمن وجد أوضح منه فهو أولى بالصواب . ( كذا في تفتيه  
المفتقرين ) وعنه أنه قال : لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعرف مأخذه من الكتاب  
والسنة ، أو إجماع الأمة أو القياس الجلي في المسألة . انتهى

\* \* \*

٥

### لزوم الاتفاق بلفظ النص مهما أمكنه

قال الفلاني رحمه الله في « إيقاظ المهمل » : « قال ابن القيم رحمه الله : ينبغي للمفتي أن  
ينبغي بلفظ النص مهما أمكنه » فانه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام ، فهو حكم  
مضمون له الصواب ، متضمن للدليل عليه في أحسن بيان . وقد كان الصحابة والتابعون  
والأئمة الذين سلكوا على مناهجهم يتحررون ذلك غاية التحري . ثم قال :

« فألفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب ،  
ولما كانت هي عصمة الصحابة وأصولهم التي إليها يرجعون ، كانت علومهم أصح من علوم  
من بعدهم ، وخطوهم فيما اختلفوا فيه ، أقل من خطو من بعدهم ، ثم التابعون بالنسبة إلى من  
بعدم كذلك وهم مجرا » . ثم قال : « قد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سئلوا  
عن مسألة يقولون : قال الله تعالى كذا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، وفعل كذا ، ولا  
يعدلون عن ذلك ما وجدوا إليه سبيلا قط ، فمن تأمل أجوبتهم وجدوها شفاء لما في الصدور » .

٦

## - حرمة الافتاء بضد لفظ النص -

قال العلامة الفلاني قدس الله سره في «إيقاظ الهمم» في أواخره: «يحرم على المفتي أن يفتي بضد لفظ النص» وإن وافق مذهبه، ومثاله أن يسأل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس، فهل يتم صلاته أم لا؟ فيقول: لا يتمها؛ ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «قَلَيْتِمُ صَلَاتَهُ»<sup>(١)</sup>، ومثل أن يسأل عن رجل مات وعليه صيام هل يصوم عنه وليه؟ فيقول: لا يصوم عنه وليه. وصاحب الشرع يقول: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»<sup>(٢)</sup>، ومثل أن يسأل عن رجل باع متاعه ثم أفلس المشتري فوجده بعينه هل هو أحق به؟ فيقول: ليس هو أحق به، وصاحب الشرع يقول: «هُوَ أَحَقُّ بِهِ» ومثل أن يسأل عن أكل كل ذي ناب: هل هو حرام؟ فيقول ليس بحرام؛ ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ»<sup>(٣)</sup>، ومثل أن يسأل عن رجل له شريك في أرض أو دار أو بستان، هل له أن يبيع حصته قبل إعلام الشريك بالبيع؟ وعرضها عليه؟ فيقول: نعم؛ يحل له أن يبيع حصته قبل إعلام شريكه بالبيع؛ وصاحب الشرع يقول: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ فِي أَرْضٍ أَوْ رِبْعَةٍ أَوْ حَائِطٍ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَقَّهُ بِوُزْنٍ شَرِيكَهُ»<sup>(٤)</sup>، ومثل أن يسأل عن قتل المسلم بالكافر، فيقول: نعم؛ يقتل المسلم بالكافر؛ وصاحب الشرع يقول: «لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ»<sup>(٥)</sup>، ومثل أن يسأل عن الصلاة الوسطى، فيقول: ليست العصر؛ وصاحب الشرع يقول: «هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ»<sup>(٦)</sup>، ومثل أن يسأل عن رفع اليدين عند الركوع أو الرفع

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة واحد في مواضع من مسنده. (٢) أخرجه الشيخان واحداً في مسنده. (٣) أخرجه الشيخان واحداً في مسنده. (٤) رواه الجماعة من حديث أبي ثعلبة الخنسي (٥) لم أر هذا الحديث (٦) أخرجه الجماعة إلا مسلماً من حديث أبي جعفر (٧) قد مر الصلاة الوسطى، صلاة العصر وهو من مسلم واحد وأبي داود ولفظه: «هي صلاة العصر» في مسنده أحمد (٨) بحسب نسخة المطاوع

منه هل هو مشروع في الصلاة أو ليس بمشروع ؟ فيقول : ليس بمشروع ، أو مكروه ، وربما غلا بعضهم فقال : إن صلاته باطلة . وقد روى بضمة وعشرون قسماً عن النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> أنه كان يرفع يديه عند الافتتاح والركوع والرفع منه بأصابع صحيحة ، لا مطمئن فيها . ومثل أن يسأل عن إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً ليلة الأضغمام ، فيقول : لا يجوز إكماله ثلاثين يوماً ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فَإِنْ غُصِمَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا <sup>(٢)</sup> . وأمثله كثيرة ، وفيما ذكرنا كفاية ، وقد أنهاها ابن القيم إلى مئة وخمسين مثلاً . « انتهى » .

\* \* \*

## ٧

### رد ما خالف النص أو الإجماع

قال الامام القرافي رحمه الله تعالى في فروقه ، في الفرق الثامن والسبعين :  
 تنبيه . — كل شيء أفتى به المجتهد فوقعت فتياه فيه على خلاف الإجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلي السالم من المعارض الرجح ، لا يجوز لمقلده أن يتقلده للناس ، ولا يفتي به في دين الله تعالى فإن هذا الحكم لو حكم به حاكم لتقضاه ، وما لا نقره شرعاً بعد تفرده بحكم الحاكم ، أولى أن لا نقره شرعاً ، وإذا لم يتأكد ، فلا نقره شرعاً ، والفتيا بغير شرع حرام ، فالفتيا بهذا الحكم حرام ، وإن كان الامام المجتهد غير عاص به ، بل مثاب عليه ، لأنه بذل جهده على حسب ما أمر به ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « إِذَا أَجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ ، فَلَهُ أَجْرٌ وَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ » . فلي هذا يجب على أهل العصر تفقد مذاهبهم فكل ما وجدوه من هذا النوع يحرم عليهم الفتيا به ، ولا يعمرى

(١) إحداهن رفع اليدين في الصلاة مشهور في الصحيحين والسنن .

(٢) محمد بهجة البطال ( )

(٢) الحديث مروي في الصحيحين والسنن بالفاظ مختلفة .



مذهب من المذاهب عنه ، لكنه قد يقل ، وقد يكثر ، غير أنه لا يقدر يعلم هذا في مذهب إلا من عرف القواعد والقياس الجلي والنص الصريح وعدم المعارض كذلك ، وباعتبار هذا الشرط يحرم على أكثر الناس الفتوى . فتأمل ذلك . فهذا أمر لازم ، وكذلك كان السلف رضوان الله عليهم يتوقفون في الفتوى توقفاً شديداً . وقال مالك : لا ينبغي للعالم أن يفتي حتى يراه الناس أهلاً لذلك ، ويرى هو نفسه أهلاً لذلك . » انتهى

\*\*\*



تشنيع المتقدمين على من يقول : العمل على الفقه لا على الحديث

قال العلامة النُّعْمَانِي فِي « إيقاظ المهم » : « قال عبد الحق الدهلوي في شرح الصراط المستقيم : إن التحقيق في قولهم : إن الصوفي لا مذهب له أنه يختار من روايات مذهب الذي التزمه للعمل عليه ما يكون أحوط ، أو يوافق حديثاً صحيحاً ، وإن لم يكن ظاهر روايات ذلك المذهب ومشهورها . نقل عنه أنه قال في الشرح المذكور : إذا وجد تابع المجتهد حديثاً صحيحاً مخالفاً لمذهبه ، هل له أن يعمل به ويترك مذهب ؟ فيه اختلاف : فعند المتقدمين له ذلك ؛ قالوا : لأن المتبوع والمقتدى به هو النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن سواه فهو تابع له ، فيبعد أن علم وصحّ قوله صلى الله عليه وسلم ، فالمتابعة لغيره غير معقولة ، وهذه طريقة المتقدمين . » انتهى

وفي الظهيرية : ومن فعل فعلاً مجتهداً أو تقلد مجتهداً ، فلا غار عليه ولا شناعة ولا إنكار . » انتهى

وأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد ، فانتقل من قول إلى قول من غير دليل ، لكن لما يرغب من عرض الدنيا وشهواتها ، فهو المذموم الآثم ( كذا في الحمادي ) وأما ( ما ) بورده على الألسنة من أن العمل على الفقه لا على الحديث ، فتقوّه

لا معنى له ، إذ من البين أن مبنى الفقه ليس إلا الكتاب والسنة ، وأما الإجماع والقياس ، فكل واحد منهما يرجع إلى كل من الكتاب والسنة ، فما معنى إثبات العمل على الفقه ، وثني العمل عن الحديث ؟ فإن العمل بالفقه عين العمل بالحديث ، كما عرفت ؛ وغاية ما يمكن في توجيهه أن يقال : إن ذلك حكم مخصوص ، بشخص مخصوص ، وهو من ليس من أهل الخصوص ، بل من العوام الذين هم كالهوام ، لا يفهمون معنى الحديث ومراده ، ولا يميزون بين صحيحه وضعيفه ، ومقدمه ومؤخره ، وبجمله ومفسره ، وموضوعه ، وغير ذلك من أقسامه ، بل كل ما يورد عليهم بعنوان : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم ، فهم يعتمدون عليه ، ويستندون إليه ، من غير تمييز ومعرفة بأن قائل ذلك من نحو الحديثين أم من غيرهم ، وعلى تقدير كونه من الحديثين ، أعدل وثقة أم لا ؟ وإن كان جيد الحفظ أو سيئه أو غير ذلك من فتونه ، فأورد على العامي حديثه ، ويقال له : إنه يعمل على الحديث ، وربما يكون ذلك الحديث موضوعاً ، ويعمل عليه لعدم التمييز ، وربما يكون ذلك الحديث ضعيفاً ، والحديث الصحيح على خلافه ، فيعمل على ذلك الحديث الضعيف ، ويترك الحديث الصحيح ، وعلى هذا القياس في كل أحواله بطل أو يخلط فيقال لأمثاله : إنه يعمل بما جاء عن الفقيه ، لا يعمل بمجرد سماع الحديث ، لعدم ضبطه ، وأما من كان من أهل الخصوص وأهل الخبرة بالحديث وفتونه ، فحاشا أن يقال له : إنه يعمل بما جاء عن فقيه وإن كانت الأحاديث الواردة فيه على خلاف ذلك ، لأن العمل على الفقه لا على الحديث . هذا ، ثم مع هذا ، لا ينبغي مافي هذا اللفظ من سوء الأدب والمقتاعة والبشاعة ، فإن التقوى بنى العمل على الحديث على الإطلاق ، بما لا يصدر من حافل ، فضلاً عن فاحش ، ولو قيل بالتوجيه الذي ذكرناه أن العمل بالفقه لا على الحديث ، لقال قائل : بين ذلك التوجيه وإن العمل على الفقه لا على الكتاب ، فإن العامي لا يفهم شيئاً من الكتاب ، ولا يميز بين محسنيه ومشابهه ، وفاسده ومفسوخه ، ومفسره وبجمله وعامه وخاصة ، وغير ذلك من أقسامه ، فصيح أن يقال : إن العمل على الفقه لا على الكتاب والحديث .

وفساده أظهر من أن يظهر ، وشناعته أجلى من أن تُستر ۖ بل لا يليق بحال المسلم المميز أن يصدر عنه أمثال هذه الكلمات على ما لا يخفى على ذوي الفطنة والدراية ، وإذا تحققت ما تلونا عليك ، عرفت أنه لو لم يكن نص من الإمام على المرام لكان من المتعين على أتباعه من العلماء الكرام ، فضلاً عن العوام ، أن يعملوا بما صحّ عن سيد الأنام ، عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام ؛ ومن أنصف ولم يتعسف عرف أن هذا سبيل أهل التدين من السلف والخلف ۖ ومن عدل عن ذلك فهو هالك ، بوصف بالجاهل المعاند المكابر ، ولو كان عند الناس من الأكابر ، وأنشدوا في هذا المعنى شعراً :

أهل الحديث هم أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا  
أمانتنا الله سبحانه على محبة المحدثين وأتباعهم من الأئمة المجتهدين ، وحشراً مع العلماء العاملين ، تحت لواء سيد المرسلين ۖ والحمد لله رب العالمين . » انتهى

وقال العارف الشعراfi قدس سره في مقدمة ميزانه : « أقول : الواجب على كل مقلد من طريق الإيصال أن لا يعمل برخصة قال بها إمام مذهبه ۖ إلا إن كان من أهلها ۖ وأنه يجب عليه العمل بالعزيمة التي قال بها غير إمامه حيث قدر عليها ، لأن الحكم راجع إلى كلام الشارع بالأصالة لا إلى كلام غيره ۖ لا سيما إن كانت دليل الغير أقوى ، خلاف ما عليه بعض المقلدين ، حتى إنه قال لي : لو وجدت حديثاً في البخاري ومسلم لم يأخذ به إمامي لا أعمل به ۖ وذلك جهل منه بالشرعية ۖ وأول من يتبرأ منه إمامه ، وكان الواجب عليه حمل إمامه على أنه لم يظفر بذلك الحديث أو لم يصحّ عنده . » انتهى

\*\*\*

٩

رد الامام السيدي الحنفي رحمه الله على من يقول :

ليس مثلنا ان يفهم الحديث !

قال علم الدين النجاشي رحمه الله تعالى في « إيقاظ الهمم » ناقلًا عن شيخه مسند

الحرمين في عصره أبي الحسن السندي الخنفي في حواشيه على « فتح القدير » ما نصه :  
 « والعجب من الذي يقول : أمرُ الحديث عظيم » وليس لمثلنا أن يفهمه ، فكيف بعمل  
 به ؟ وجوابه به بعد أن فرضنا موافقة فهمه لفهم ذلك العالم الذي يُعْتَدُّ بعلمه وفهمه  
 بالاجماع ، أنه إن كان المقصود بهذا تعظيم الحديث وتوقيره ، فالحديث أعظم وأجل ،  
 لكن من جملة تعظيمه وتوقيره أن يُعْمَلَ به ، ويستعمل في مواده ، فإن ترك المبالاة به  
 وإهانة له ، فعوذ بالله منه . وقد حصل فهمه على الوجه الذي هو مناسطُ التكليف ، حيث  
 وافق فهم ذلك العالم ، فتركُ العمل بذلك الفهم لا يناسب التعظيم والاحلال ، فيقتضي  
 التعظيم والاحلال الأخذُ به ، لا بتركه ! وإن كان المقصود مجرد الرد عن نفسه بعد  
 ظهور الحق ، فهذا لا يليق بشأن مسلم ، فإن الحق أحقُّ بالاتباع ، إذ لا يعلم ذلك الرجل  
 أن الله عز وجل قد أقام برسوله صلى الله عليه وسلم الحجة على من هو أغبي منه من  
 المشركين الذين كانوا يعبدون الأوثان ، وقد قال تعالى فيهم<sup>(١)</sup> : « أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ  
 بَلْ هُمْ أَضَلُّ ! » فهل أقام عليهم الحجة من غير فهم ؟ أو فهموا كلام رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ؟ فإن فهم هؤلاء الأغبياء ، فكيف لا يفهم المؤمن مع تأييد الله تعالى له  
 بنور الإيمان ؟ وبعد هذا فالقول بأنه لا يفهم قريب من إنكار البديهيات . وكثير من  
 يعتذر بهذا الاعتذار يحضر دروس الحديث أو يدرس الحديث ! فلو لا فهمهم أو أفهمهم ،  
 كيف قرأ أو أقرأ ؟ فهل هذا الإلزام باب مخالفة القول بالفعل ؟ والاعتذار بأن ذلك  
 الفهم ليس مناسطاً للتكليف باطل ، إذ ليس الكتاب والسنة إلا لذلك الفهم . فلا يجوز  
 البحث عنهما بالنظر إلى المعاني التي لا يعمل بها ، كيف وقد أنزل الله تعالى كتابه  
 الشريف للعمل به ، وتَعَقَّلَ معانيه ، ثم أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بالبيان للناس عموماً  
 فقال تعالى<sup>(٢)</sup> : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ، أَعْلَمُكُمْ تَعْقِلُونَ » وقال<sup>(٣)</sup> : « لَتُبَيِّنَ  
 لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » فكيف يقال : إن كلامه صلى الله عليه وسلم الذي هو بيان  
 للناس غير مفهوم لهم إلا لواحد منهم ؟ بل في هذا الوقت ليس مفهومًا لأحد بناءً على

(١) سورة الاعراف ، الآية ١٧٨ (٢) سورة يوسف ، الآية ٢ (٣) سورة النحل ، الآية ٤٣



زعمهم أنه لا يجتهد في الدنيا منذ كم سنين ؟ ! ولعل أمثال هذه الكلمات صدرت من بعض من أراد أن لا يكشف حقيقة رأيه للعوام بأنه مخالف للكتاب والسنة فتوصل إلى ذلك بأن جعل فيهم الكتاب والسنة على الوجه الذي هو مناط الاحكام ، مقصوراً على أهل الاجتهاد ، ثم نفى عن الدنيا أهل الاحكام ثم شاعت هذه الكلمات بينهم . انتهى كلام السندي بحروقه ، وله ثمة سابقة ، لتنظر في إيقاظ المهمل للفلافي .

ويقرب من كلام السندي رحمه الله ما جاء في حواشي تنبيه الأفتام ولفظه : " لاندرى ما هو الباعث لبعض المتفقه على إنكار الاجتهاد ، وتحريمه على غير أئمة المذاهب والمبالغة في التقليد إلى درجة حملت بعض المستشرقين الأوربيين على الظن بأن الفقهاء إنما هم يعتقدون في الأئمة منزلة التشريع لا منزلة الضبط والتحرير . وهذا وإن يكن سوء ظن أوجه الفقهاء أنفسهم ، إلا أن الحقيقة ليست كما ظنه ذلك المستشرق ، معاذ الله ! لأن الشارع واحد ، والشرع كذلك ، والأئمة لم ينهوا أحداً عن العمل بالدليل والرجوع إلى الكتاب والسنة إذا تعارض القول والنص . ومن كلام الامام الشافعي بهذا الصدد : إذا صح الحديث فهو مذهبي . وقال : إذا رأيتم كلامي يخالف الحديث ، فاعملوا بالحديث ، واضربوا بكلامي عرض الحائط . ومن كلام الامام الأعظم : لا ينبغي لمن لا يعرف دليلي أن يأخذ بكلامي . لهذا كان من جاء بعدهم من أصحابهم ، أو من يوازهم في العلم من المرجحين يخالفون أئمتهم في كثير من الاحكام التي لم يقيّدوا بقول إمامهم فيها لما قام لهم الدليل على مخالفتها لظاهر النص ، وإنما بعض الفقهاء الذين يسترون جهلهم بالتقليد بفتحولون - لدعواهم النقيذ بقول الامام ، دون نص الكتاب أو السنة - اعتذاراً لا يسلم لهم بها أحد من ذوي العقل الراجح من أفاضل المسلمين وعلمائهم العاملين الذين هم على بصيرة من الدين . "

وجاء في الحواشي المذكورة أيضاً ما نصه : " يعتذر بعضهم عن سد باب الاجتهاد بسد باب الخلاف وجمع شتات الأفكار المتأني عن تعدد المذاهب ، والحال أن الاجتهاد على طريقة السلف لا يؤدي إلى هذا المحذور كما هو مشاهد الآن عند الزيدية من أهالي



جزيرة العرب - وهم الذين ينتسبون إلى زيد بن زين العابدين ، لا زيد بن الحسن المذكور في حواشي الدر - فان دعوى الاجتهاد بين علمائهم شائعة مستفيضة ، وطريقتهم فيه طريقة السلف ، أي أنهم يأتون بالحكم معزاً بالدليل من الكتاب أو السنة أو الاجماع وليس بعد إيراد الدليل مع الحكم أدق طرق للخلاف أو الاختلاف ، اللهم إلا فيما لم يوجد بإثره نص صريح ، أو إجماع من الصحابة أو التابعين ، واحتيج فيه إلى الاستنباط من أصول الدين ، وليس في هذا من الخطر أو تشتت الأفكار ، ولو جزءاً بسيطاً ، مما في طريقة الترجيع والتخريج عند الفقهاء الآن على أصول أي مذهب من المذاهب الأربعة ، وبكفي ما في هذه الطريقة من تشتت الأفكار خلاف المخرجين والمرجحين في المسألة الواحدة خلافاً لا ينتهي إلى غابة يرتاح إليها ضمير مستفيد ، لقد فهم بفكره في نيار تتلاطم أمواجه بين قولهم : الْمُعْتَمِدُ وَالْمَعُولُ عليه كذا ، والصحيح كذا ، والأصح كذا والمفتى به كذا . . . . . إلى غير ذلك من الخلاف العظيم في كل مسألة لم ينص عليها الامام نصاً صريحاً ، ولا يخفى ما في هذا من الافتئات على الدين ، مما لا يعد شيئاً في جانبه خلاف الأئمة المجتهدين ، ومنشؤه التقيد بالتقليد البحت ، وعدم الرجوع إلى الكتاب والسنة ، ولو عند تعذر وجود النص ، ومع هذا فانهم يرون هذا الافتئات على الدين من الدين ، وبوجوبه على المؤمن العمل بأقوالهم بلا حجة تقوم لهم ولا له يوم الدين مع أن الله تعالى يقول في كتابه العزيز : (١) « هُوَ لَا قَوْمًا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً ، لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ » الآية ، وفي هذا دليل على فساد التقليد ، وأن لا بد في الدين من حجة ثابتة ، لهذا كان التقليد البحت لا يرضاه لنفسه إلا عاصي أعمى أو عالم لم يصل إلى مرتبة كبار الفضلاء المتقدمين والمتأخرين الذين لم يرضوا لأنفسهم التقليد البحت ، كالامام الفزالي ، وابن حزم ، وشيخ الاسلام ابن تيمية ، والامام السيوطي ، والشوكاني ، وغيرهم من اشتهر بالاجتهاد من أئمة المذاهب . انتهى بحروفه

\*\*\*

١٠

رد الامام السندي رحمه الله ايضا على من بقرا كتب الحديث لا للعمل

قال العلامة الفلاني في «إبقاظ الحمم»: «لو تتبع الانسان من النقول ، لوجد أكثر مما ذكر ، ودلائل العمل على الخير أكثر من أن نذكر ، وأشهر من أن تشهر ، لكن لبس إبليس على كثير من البشر ، فحسّن لهم الأخذ بالرأي لا الأثر ، وأوهمهم أن هذا هو الأولى والاخير ، فجعلهم بسبب ذلك محرومين عن العمل بحديث خير البشر صلى الله عليه وسلم وهذه البلية من البلايا الكبرى ، إنا لله وإنا إليه راجعون . ومن أعجب العجائب أنهم إذا بلغهم من بعض الصحابة رضي الله عنهم ما يخالف الصحيح من الخبر ، ولم يجدوا له محملاً ، جؤزوا عدم بلوغ الحديث إليه ولم يشقل ذلك عليهم ، وهذا هو الصواب . وإذا بلغهم حديث يخالف قول من يقلدونه اجتمعوا في تأويله القريب والبعيد ، وصعوا في محامله النائية والدانية ، وربما حرّفوا الكلم عن مواضعها . وإذا قيل لهم عند عدم وجود المحمل المعتبر : لعل من تقلدونه لم يبلغه الخبر ! أقاموا على القائل القيامة ، وشنعوا عليه أشدّ الشناعة ، وربما جعلوه من أهل البشاعة ، وثقل ذلك عليهم . فانظر أيها العاقل إلى هؤلاء المساكين ! . يجوّزون عدم بلوغ الحديث في حق أبي بكر الصديق الأكبر وأحزابه ، ولا يجوّزون ذلك في أرباب المذاهب ، مع أن البون بين الفريقين كما بين السماء والارض وتراهم يقرؤون كتب الحديث ويطالعونها ويدرسونها لا ليعملوا بها ، بل ليعلموا دلائل من قلده . وتأويل ما خالف قوله ، ويبالغون في المحمل البعيدة ، وإذا عجزوا عن المحمل قالوا : من قلدنا أعلم منا بالحديث ! أولا يعلمون أنهم يقيمون حجة الله تعالى عليهم بذلك ؟ ولا يستوي العالم والجاهل في ترك العمل بالحجة ! وإذا مرّ عليهم حديث يوافق قول من قلده انبسطوا ، وإذا مرّ عليهم حديث يخالف قوله أو يوافق مذهب غيره ربما انقبضوا ، ولم يسمعوا قول الله (١) : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا بُؤْمُنُونَ حَتَّىٰ يُحَرِّكَمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ مَا تُثَمُّ لَا يُجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » . انتهى كلام السندي رحمه الله تعالى

## ١١

## التميز من التعسف في رد الاما ديت الى المذاهب

قال العلامة المحقق المقرئ في قواعده : « لا يجوز اتباع ظاهر نص الامام مع مخالفته لأصول الشريعة ، عند حذائق الشيوخ . قال الباقي : لا أعلم قولاً أشد خلافاً على ما لك من أهل الاندلس ، لأن مالكا لا يجوز تقليد الرواة عنه ، عند مخالفتهم الأصول ، وهم لا يعتمدون على ذلك . انتهى . وقال أيضاً :

قاعدة - لا يجوز رد الاحاديث إلى المذاهب على وجه ينقص من بيجتها ، ويذهب بالثقة بظاهرها ، فان ذلك فساد لها ، وخطئ من منزلتها ، لا أصلح الله المذاهب لفسادها ولا رفعها بمقتضى درجاتها ، فكل كلام يؤخذ منه ويرد ، إلا ما صح لنا عن محمد صلى الله عليه وسلم ، بل لا يجوز الرد مطلقاً ، لأن الواجب أن ترد المذاهب إليها ، كما قال الشافعي وغيره ، لا أن ترد هي إلى المذاهب كما نسامح فيه بعض الحنفية خصوصاً ، والناس عموماً اذ ظاهرها حجة على من خالفها ، حتى ياتي بما يقاومها ، فنطلب الجمع مطلقاً ، ومن وجه على وجه لا بصير الحجة أحجية ، ولا يخرجها عن طرق مخاطبات العامة التي أنبى عليها الشرع ، ولا يخل بطرق البلاغة والفصاحة التي جرت من صاحبه مجرى الطبع ، فان لم يوجد طلب التاريخ للنسخ ، فان لم يكن طلب الترجيح ، ولو بالاصل ، وإلا تساقط في حكم المناظرة ، وسلم لكل ما عنده ، ووجب الوقف والتخير في حكم الانتقال ، وجاز الانتقال على الاصح . ثم قال :

قاعدة - لا يجوز التعصب إلى المذاهب بالانتصاب للانتصار بوضع الحجاج وتقريبها على الطرق الجدلية ، مع اعتقاد الخطأ والرجوعية عند الحبيب ، كما يفعله أهل الخلاف ، إلا على وجه التدريب على نصب الأدلة والتعليم ، لسلوك الطريق بعد بيان ما هو الحق . فالحق أعلى من أن يُنقلى ، وأغلب من أن يُنقلب . وذلك أن كل من يهتدي لنصب الأدلة ، وتقرير الحجاج ، يرى الحق أبداً في جهة رجل قطعاً . ثم إذا لا ترى

منصفاً في الخلاف ينتصر لتفسير مذهب صاحبه ، مع علمنا بروية الحق في بعض آراء مخالفيه ، وهذا تعظيم للمقلدين بتحقير الدين ، وإيثارة لهوى على الهدى ، ولم يتبع الخلق أهواءهم ، والله دَرُّ علي رضي الله عنه أي بجر علم ضم جنباه إذ قال لكيل بن زياد لما قال له أترأنا نعتقد أنك على الحق وأن طلحة والزبير على الباطل ، اعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال ، اعرف الحق تعرف أهله . وما أحسن قول أرسطو لما خالف أستاذه أفلاطون : « تخاصم الحق وأفلاطون ، وكلامهما صدق لي والحق أصدق منه . » وقال الشيخ أحمد زروق في عمدة المرید الصادق ما نصه : « قال أبو إسحاق الشاطبي : كل ما عمل به المتصوفة المعتبرون في هذا الشأن — يعني : كالجُنْدِ وأمثاله — لا يخلو : إما أن يكون مما ثبت له أصل في الشريعة ، فهم خلفاؤه ، كما أن السلف من الصحابة والتابعين خلفاء بذلك ؛ وإن لم يكن له أصل في الشريعة ، فلا أعمل عليه . لان السنة معصومة عن الخطأ ، وصاحبها معصوم ، وسائر الأمة لم تثبت لهم العصمة إلا مع إجماعهم خاصة وإذا أجمعوا تضمن إجماعهم دليلاً شرعياً ، والصوفية والمجتهدون كغيرهم ممن لم تثبت لهم العصمة ، ويجوز عليهم الخطأ والنسيان والمعصية ، كبيرها وصغيرها ، والبدعة محرماً ومكروهما ؛ ولذا قال العلماء : كل كلام منه مأخوذ ومنه متروك ، إلا ما كان من كلامه عليه الصلاة والسلام . قال : وقد قرر ذلك القشيري رحمه الله تعالى أحسن تقرير ، فقال : فان قيل : فهل يكون الولي معصوماً ؟ قيل : أما بجواباً كما يكون للأنبياء فلا ؛ وأما أن يكون محفوظاً حتى لا يصير على الذنوب ، وإن حصلت منه هيئات أو زلات في أوقات ، فلا يمتنع في وصفهم . قال ولقد قيل للجنيد رحمه الله : « المارف يزني ؟ » فأطرق ملياً ، ثم رفع رأسه وقال : « وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا . » وقال : فهذا كلام منصف ، فكما يجوز على غيرهم المعاصي بالابتداع وغير ذلك ، يجوز عليهم البدع . فالواجب علينا أن نقف مع الاقتداء بمن يمتنع عليه الخطأ ، ونقف عن الاقتداء بمن يجوز عليه إذا ظهر في الاقتداء به إشكال ، بل بعرض ما جاء عن الأئمة على الكتاب والسنة ، فما قبلناه قبلناه ، وما لم قبلناه تركناه . وما عملنا به ، إذا قام لنا الدليل على اتباع الشارع ، ولم يبق لنا الدليل على اتباع أقوال الفقهاء والصوفية وأعمالهم إلا بعد عرضها . وبذلك



رضي شيوخهم علينا وإن جاء به صاحب الوجد والدوق من العلوم والأحوال والفهوم .  
 يعرض على الكتاب والسنة ، فان قبلاه صح ، وإلا لم يصح . قال : ثم نقول ثانياً : إن  
 نظرنا في رسومهم التي حددوها ، وأعمالهم التي امتازوا بها عن غيرهم . بحسب تحسين الظن ،  
 والنماس أحسن الخارج . ولم نعرف له مخرجاً ، فالواجب التوقف عن الاقتداء ، وإن كانوا  
 من جنس من يقتدى بهم لا ردّاً له ولا اعتراضاً عليه بل لأننا لم قههم وجه رجوعه الي  
 القواعد الشرعية كما فهمنا غيره . ثم قال بعد كلام : فوجب بحسب الجربان على آرائهم  
 في سلوك أن لا يُعمل بما رسموه ، بما فيه معارضة بأدلة الشرع ونكون في ذلك متبعين  
 لآثارهم . مهتدين بأنوارهم . خلافاً لمن يعرض عن الأدلة ، ويحسد على تقليدهم فيه فيما  
 لا يصح تقليدهم على مذهبهم . فالأدلة الشرعية . والانظار الفقهية ، والرسوم الصوفية  
 نذمه وترده ، وتحمد من تحرّى واحتاط وتوقف عند الاشتباه واستتبرأ لدينه وعرضه .  
 وهو من مكثون العلم ، وبالله التوفيق . » انتهى

وقال شمس الدين ابن القيم في كتاب «الروح» : « اعلم انه لا يعترض على الأدلة  
 من الكتاب والسنة بخلاف المخالف ، فان هذا عكس طريقة أهل العلم ، فان الأدلة  
 هي التي تبطل ما خالفها من الأقوال ، ويعترض بها على من خالف موجبها ، فتقدم على  
 كل قول اقتضى خلافها ، لأن أقوال المجتهدين تعارض بها الأدلة وتبطل بمقتضاها ،  
 وتقدم عليها . » انتهى

وقال رحمه الله أيضا في الكتاب المذكور : « الفرق بين الحكم المنزل الواجب  
 الانباع . والحكم المؤول الذي غايته أن يكون جائز الانباع . أن الحكم المنزل هو الذي أنزله  
 الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم ، وحكم به بين عباده ، وهو الحكم الذي لا حكم  
 له سواء . وأما الحكم المؤول ، فهو أقوال المجتهدين المختلفة التي لا يجب اتباعها ،  
 ولا يكفر ولا يفسق من خالفها ، فان أصحابها لم يقولوا : هذا حكم الله ورسوله صلى الله  
 عليه وسلم ، بل قالوا : اجتهدنا رأينا ، فمن شاء فليسه ، ومن شاء لم يقبله ، قال أبو حنيفة .



رحمه الله تعالى : هذا رأيي فمن جاءنا بخير منه قبلناه : ولو كان هو حكم الله لما ساغ  
 لأبي يوسف ومحمد مخالفتهم فيه ؛ وكذلك مالك استشاره الرشيد أن يحمل الناس على  
 ما في «الموطأ» فحنه مالك وقال : قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في البلاد ، وصار عند كل قوم علم غير ما عند الآخرين ؛ وهكذا الشافعي بنهى أصحابه  
 عن تقليده بترك قوله إذا جاء الحديث بخلافه ؛ وهذا الامام أحمد ينكر على من كتب  
 فتاويه ودونها ويقول : لا تقلدوني ولا تقلد فلاناً ، ولا فلاناً ، وخذ من حيث أخذوا ؛  
 ولو علموا رضي الله تعالى عنهم أن أقوالهم وحيي يجب اتباعه لحرموا على أصحابهم مخالفتهم  
 ولما ساغ لأصحابهم أن يفتوا بخلافهم في شيء ، ولما كان أحدهم يقول القول ثم يفتي بخلافه  
 فيروى عنه في المسألة القولان والثلاثة وأكثر من ذلك ، فالرأي والاجتهاد أحسن  
 أحواله أن يسوغ اتباعه ، والحكم المنزل لا يحل لمسلم أن يخالفه ، ولا يخرج عنه ، وأما  
 الحكم المبدل : وهو الحكم بغير ما أنزل الله عز وجل فلا يحل تنفيذه ، ولا العمل به ، ولا  
 يسوغ اتباعه ، وصاحبه بين الكفر والفسوق والظلم . » انتهى

وقال الامام البخاري رحمه الله تعالى في جزء رفع اليدين : قال وكيع : من طلب  
 الحديث كما هو ، فهو صاحب سنة ، ومن طلب الحديث ليقوي هواه ، فهو صاحب بدعة . قال :  
 يعني أن الانسان ينبغي أن يلغي رأيه لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث ثبت الحديث  
 ولا يعمل بطل لا تصح ليقوي هواه . وقد ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يؤمن  
 أحدكم حتى يكون هواه تباعاً لما جئت به . » وقد قال معمر : « أهل العلم كان :  
 الأول فالأول أعلم ، وهؤلاء الآخر فالآخر عديم أعلم . » وروى البخاري رحمه الله  
 تعالى أيضاً في جزء القراءة خلف الامام عن ابن عباس ومجاهد أنهما قالوا : ليس أحد  
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا يؤخذ من قوله ويترك ، إلا النبي صلى الله عليه  
 وسلم . » انتهى

\*\*\*

## ١٢

الترهيب منه عزم نوقر الحديث وهجر من يعرض عنه والغضب لله في ذلك  
قال الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي رحمه الله تعالى في سننه :  
باب تعجيل عقوبة من بلغه النبي صلى الله عليه وسلم حديث فلم يعظمه ولم يوقره : أخبرنا  
عبد الله بن صالح ، حدثني الليث ، حدثني ابن عجلان ، عن العجلان ، عن أبي هريرة ،  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « بينا رجل يذبخر في برد بن ، خسف الله به  
الأرض ، فهو يتجمل فيها إلى يوم القيامة ! » فقال له فتى قد سماه وهو في حلة له : يا  
أبا هريرة ! أهكذا كان يمشي ذلك الفتى الذي خسف به ؟ ثم ضرب يده ، فغثر غثرة كاد  
بتكسر فيها - فقال أبو هريرة : للمخبرين وللم » إنا كفيئناك المستنيرين » .

أخبرنا محمد بن حميد ، حدثنا هارون - هو ابن المغيرة - عن عمرو بن أبي قيس ، عن  
الزبير بن عدي ، عن خراش بن جبير ، قال : رأيت في المسجد فتى يخذف <sup>(١)</sup> ، فقال له الشيخ :  
لا تخذف ، فأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخذف ، ففعل الفتى ، فظن  
أن الشيخ لا يفطن له ، فخذف ، فقال له الشيخ : أحدثك أني سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ينهى عن الخذف ، ثم تخذف ، والله لا أشهدك جنازة ، ولا أعودك في مرض ، ولا  
أكلك أبداً . فقلت لصاحب لي يقال له مهاجر : انطلق إلى خراش فاسأله ، فاتاه ، فسأله  
عنه ، فحدثه .

أخبرنا سفيان بن حرب ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن سعيد بن جبيرة ، عن  
عبد الله بن مفضل قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخذف وقال : « إِنَّمَا لَا تَصْطَادُ  
صَيْدًا ، وَلَا تَنْكِي عَدُوًّا ، وَلَكِنَّهَا تَكْسِيرُ السِّنِّ ، وَتَفْقَأُ الْعَيْنِ » فرفع رجل  
بينه وبين سعيد قرابة شبتاً من الأرض فقال : هذه ، وما يكون هذه ؟ فقال سعيد : ألا  
أراني أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تهاون به ! لا أكلك أبداً .

أخبرنا عبد الله بن يزيد ، حدثنا كهشمس بن الحسن ، عن عبد الله بن يريدة ، قال : رأى

(١) الخذف : هو رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتك وترى بها (النهاية)

عبد الله بن معقل رجلاً من أصحابه يخذف ، فقال : لا تخذف ! فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن الخذف ، وكان يكرهه ، وإنه لا بُنْكَأَ به عدو ، ولا بصادبه صيد . ولكنه قد يفتأ العين ، وبكسر السن ؛ ثم رآه بعد ذلك يخذف ، فقال له : ألم أخبرك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عنه ، ثم أراك تخذف ! والله لا أكلك أبداً ! أخبرنا مروان بن محمد . حدثنا إسماعيل بن بشر ، عن قتادة ، قال : حدث ابن سيرين رجلاً يتحدث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال رجل : قال فلان وفلان كذا وكذا ، فقال ابن سيرين : أحدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتقول : قال فلان وفلان كذا وكذا ، لا أكلك أبداً !

أخبرنا محمد بن كثير ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سالم عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ امْرَأَتَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا » . قال فلان بن عبد الله : إذن والله أمتها ، فأقبل عليه ابن عمر . فشمته شتمته لم أره شتمها أحداً قبله ، ثم قال : أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقول : إذن والله أمتها ؟ أخبرنا محمد بن حميد ، حدثنا هارون بن المغيرة ، عن معروف ، عن أبي المخارق ، قال : ذكر عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن درهمين بدرهم ، قال فلان : ما أرى بهذا بأساً ، بدأ يبد ، فقال عبادة : أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم وتقول : لا أرى به بأساً ، والله لا يُظِلِّي وإياك سقف أبداً !

أخبرنا محمد بن يزيد الرناعي ، حدثنا أبو عامر العقدي ، عن زمعة ، عن سلمة بن وهرام ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « لَا تَطْرُقُوا النِّسَاءَ لَيْلًا » . قال : وأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم قافلاً ، فأنساق رجلان إلى أهلهما وكلاهما وجد مع امرأته رجلاً .

أخبرنا أبو المغيرة ، حدثنا الأوزاعي ، عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي ، عن سعيد بن المسيب ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر ، نزل المعرّض ثم قال « لَا تَطْرُقُوا النِّسَاءَ لَيْلًا » فخرج رجلان من مسمع مقاتله فطرقا أهلهما فوجد كل واحد

منهما مع امرأته رجلا !

أخبرنا أبو المغيرة ، حدثنا الأوزاعي ، عن عبد الرحمن بن حرملة ، قال : جاء رجل إلى سعيد بن المسيب بودعه ببيع أو عمرة فقال له : لا تبرح حتى تعلي ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخرج بعد النداء من المسجد إلا متافق » ، إلا رجل أخرجه حاجة وهو يريد الرجعة إلى المسجد . فقال : إن أصحابي بالحرمة ، قال : فخرج ، قال : فلم يزل سعيد يولع بذكره ، حتى أخبر أنه وقع من راحلته فأنكسرت فخذته . انتهى . وروى مسلم حديث سالم عن ابن عمر المتقدم ، ورواه الامام أحمد وزاد : « فما كلمه عبد الله حتى مات » .

قال الطيبي رحمه الله - شارح المشكاة - : « عجت من ينسب بالسني » إذا سمع من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله رأي ، رجح رأيه عليها ، وأي فرق بينه وبين المبتدع ؟ أما سمع : « لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به »<sup>(١)</sup> ؟ وما هو ابن عمرو ، هو من أكابر الصحابة وفقهائها ، كيف غضب الله ورسوله ، وهجر فلذة كبده ، لتلك الهنة ، عبرة لأولي الالباب . اهـ

وقال النووي في شرح مسلم عند الكلام على حديث عبد الله بن مفضل الذي تقدم : « فيه جواز هجران أهل البدع والفسوق ، وأنه يجوز هجرانهم دائماً ، فالنهي عنه فوق ثلاثة أيام إنما هي في هجر لحظ نفسه ، ومعاش الدنيا وأما هجر أهل البدع فيجوز على الدوام ، كما يدل عليه هذا مع نظائر له ، كحديث كعب بن مالك . قال السيوطي : « وقد ألفت مؤلفاً سميت « الزجر بالهجر » لاني كثير الملازمة لهذه السنة . » انتهى

وقال الشعراfi قدس سره : « سمع الامام أحمد بن أبي اسحاق السبيعي قائلاً يقول : إلى متى حديث « اشغفوا بالعلم » ؟ فقال له الامام أحمد : « قبا كافر ، لا تدخل علينا انت بعد اليوم . ثم إنه التفت إلى أصحابه وقال : ما قلت أبداً لاحد من الناس : لا تدخل داري غير هذا الفاسق . » اهـ فانظر يا أخي كيف وقع من الامام هذا الزجر العظيم ، لمن قال

(١) راجع تخريج هذا الحديث في ص ٢٦ من هذا الكتاب .

(٢) لم نره بهذا اللفظ ، واحديث التزويب في طلب العلم كسيرة .

الى متى حديث : « اَسْتَفِئُوا بِأَلْمَلَمِ » . فكانوا رضي الله عنهم لا يتجرأ أحد منهم أن يخرج عن السنة قيد شبر ؟ بل بلغنا أن معنياً كان يغني للخليفة ، ف قيل له : ان مالك بن أنس يقول بتحريم الفناء ، فقال المغني : وهل لمالك وأمثاله أن يحرم في دين ابن عبدالمطلب والله يا أمير المؤمنين ما كان التحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا بوحى من ربه عز وجل . وقد قال تعالى : « إِن تَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ » لم يقل : « بما رأيت يا محمد » . فلو كان الدين بالرأي ، لكان رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحى ، وكان الحق تعالى أمره أن يعمل به ؟ بل عاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصة مارية وقال : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ؟ » الآية . انتهى .

وقال قدس الله سره ايضاً : « كان الامام ابو حنيفة رضي الله عنه يقول : اياكم وآراء الرجال . ودخل عليه مرة رجل من اهل الكوفة ، والحديث يُقرأ عنده ، فقال الرجل : دعونا من هذه الاحاديث ! فزجره الامام أشد الزجر وقال له : لولا السنة ، ما فهم احد منا القرآن ، ثم قال للرجل : ما تقول في لحم القرد وابن دليله من القرآت ؟ فأفحيم الرجل . فقال للامام : فما تقول أنت فيه ؟ فقال : ليس هو من بهيمة الانعام . فانظر يا اخي الى مناضلة الامام عن السنة ، وزجره من عرض له بترك النظر في احاديثها . فكيف ينبغي لأحد ان ينسب الامام الى القول في دين الله بالرأي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة ؟ وكان رضي الله عنه يقول : عليكم بأثر من سلف ، واياكم ورأي الرجال ، وان زخرفوه بالقول ، فان الامر ينجلي حين ينجلي ، وأنتم على صراط مستقيم . وكانت يقول : اياكم والبدع والتبدع والتنطع ، وعليكم بالامر الاول العتيق . ودخل شخص الكوفة بكتاب « دانيال » فكاد ابو حنيفة ان يقتله وقال له : اكتب ثم غير القرآن والحديث ؟ وقيل له مرة : ما تقول فيما احدثه الناس من الكلام في العراض والجوهر والجسم ؟ فقال : هذه مقالات الفلاسفة ،

(١) سورة الفاء الآية ١٠٤

(٢) سورة التحريم الآية ١



فعلیکم بالآثار ، وطريقة السلف ، وإياکم وكل محدث ، فانه بدعة . وقيل له مرة : قد ترك الناس العمل بالحديث وأقبلوا على سماعه ؛ فقال رضي الله عنه : نفْسُ سماعهم للحديث عملٌ به . وكان يقول : لم تزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث . فإذا طلبوا العلم بلا حديث فسَدُوا . وكان رضي الله عنه يقول : قاتل الله عمرو بن عبیدة ، فانه فتح للناس باب الخوض في الكلام فيما لا یَعْنِهِمْ . وكان يقول : لا یُفْنِي لاحد أن يقول قولاً حتى یعلم ان شریعة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله . « انتهى ملخصاً .

## ١٣

## ما یُتَقَى من قول أمر عند قول النبي صلى الله عليه وسلم

قال الامام الدارمي رحمه الله تعالى في مُسْنَدِهِ : في باب : « ما یُتَقَى من تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقول غيره عند قوله صلى الله عليه وسلم » . أخبرنا موسى بن خالد حدثنا معتمر عن أبيه قال : لِيُتَقَى من تفسير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما یُتَقَى من تفسير القرآن . أخبرنا صدقة بن الفضل ، حدثنا معتمر عن أبيه قال : قال ابن عباس : اما تخافون ان تعذبوا و یُخَسَفَ بکم ان تقولوا قال رسول الله ، وقال فلان . أخبرنا الحسن بن بشر ، حدثنا المعافى ، عن الأوزاعي قال : كتب عمر بن عبد العزيز انه لا رأي لاحد في كتاب الله ، وانما رأي الائمة فيما لم ينزل فيه كتاب ، ولم تمض به سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا رأي لاحد في سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم . حدثنا موسى بن خالد ، حدثنا معتمر بن سليمان ، عن عبيد الله بن عمر ان عمر بن عبد العزيز خطب فقال : « يا أيها الناس ، ان الله لم یبعث نبیاً بعد نبيکم ، ولم یُنْزَلْ بعد هذا الكتاب الذي أنزله عليه كتاباً ، فما أحل الله على لسان نبيه فهو حلال الى يوم القيامة ، وما حرّم على لسان نبيه فهو حرام الى يوم القيامة ، ألا واني است بقاضٍ ، ولكن مُتَفَذِّ ، ولست بمتدعٍ ،

والكني متبع ، ولست بخير منكم . غير اني اثقلكم الا حملاً ، وانه ليس لاحد من خلق الله أن يطاع في معصية الله . الا هل اسمعت ؟ »

اخبرنا عبيد الله بن سعيد ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن هشام بن حجير ، قال : كان طاوس يصلي ركعتين بعد العصر ، فقال له ابن عباس : اتركهما ، قال : انما نهى عنهما ان نتخذ اسماً . قال ابن عباس : فانه قد نهى عن صلاة بعد العصر ، فلا ادري اتعذب عليها ام تؤجر ، لان الله يقول<sup>(١)</sup> : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ » . قال سفيان : نتخذ اسماً ، يقول : يصلي بعد العصر الى الليل . حدثنا قبيصة . اخبرنا سفيان . عن ابي رباح شيخ من آل عمر قال ، رأى سعيد بن المسيب رجلاً يصلي بعد العصر الركعتين ، بكثراً ، فقال له : يا ابا محمد ! ابعذني الله على الصلاة ؟ قال : لا ، ولكن يعبذك الله بخلاف السنة . انتهى

وقال الامام الشافعي رضي الله عنه في رسالته : « اخبرني ابو حنيفة بن سماك بن الفضل الشهابي ، قال اخبرني ابن ابي ذئب عن المقبري ، عن ابي شريح الكعبي ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح<sup>(٢)</sup> : « مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِنْ أَحَبَّ أَخَذَ الْعَقْلَ ، وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ الْقَوْدُ » . قال ابو حنيفة : فقلت لابن ابي ذئب : اتأخذ بهذا يا ابا الحارث ؟ فضرب صدري وصاح علي صياحاً كثيراً ونالني وقال : احذرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونقول اتأخذ به ؟ نعم ، آخذ به ، وذلك الفرض علي وعلى من سمعه . ان الله تبارك وتعالى اختار محمداً صلى الله عليه وسلم من الناس فهداهم به وعلى يديه ، واختار لهم ما اختار له ، وعلى لسانه ، فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين او داخرين ، لا يخرج لمسلم من ذلك . قال : وما سكنت حتى تميت اب بسكنت . » انتهى .

وقال العارف الشرافي في مقدمة ميزانه : « قال الامام محمد الكوفي ، رأيت الامام الشافعي

(١) - سورة الاحزاب الآية ٣٦

(٢) - رواه الجماعة من حديث ابي هريرة .

رضي الله عنه بمكة وهو بفتي القاس ، ورأيت الامام أحمد وإسحاق بن راهوية حاضرين فقال الشافعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ ؟ » فقال إسحاق : روينا عن الحسن وإبراهيم أنهم لم يكونا يرياناه ، وكذلك عطاء ومجاهد ! فقال الشافعي لإسحاق : لو كان غيرك موضعك لفركت أذنه ! أقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونقول : قال عطاء ومجاهد والحسن ؟ وهل لأحد قول مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة - بأبي هو وأمي - . انتهى

وأخرج الحافظ ابن عبد البر عن بكير بن الأشيج ، أن رجلاً قال للقاسم بن محمد : عجباً من عائشة كيف كانت تصلي في السفر أربماً ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين ركعتين ؟ فقال : يا ابن أخي طبعك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث وجدتها ؟ فإن من الناس من لا يعاب . وعن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباس قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عروة : نهى أبو بكر وعمر عن المتعة ، فقال ابن عباس : ما نقول يا عروة ؟ قال يقولون : نهى أبو بكر وعمر عن المتعة ، فقال ابن عباس : أراهم سيهلكون ، أقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقولون : قال أبو بكر وعمر . قال ابن عبد البر : بغي متعة الحج ، وهو فسخ الحج في عمرة . وقال أبو الدرداء : من يعذرني من معاوية ؟ أحدثه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحبرني برأيه ! لا أساكنك بارض أنت فيه . وعن عبادة بن الصامت مثل ذلك . وعن عمرو بن دينار ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه قال عمر : إذا رميت الجمرة سبع حصيات ، وذبحت وحلقتم ، فقد حلّ لكم كل شيء إلا الطيب والنساء . قال سالم : وقالت عائشة <sup>(٢)</sup> : أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لعله قبل أن يطوف بالبيت . قال سالم : فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع . « نقله العلامة الفلاني في ابقاظ المصم .

\*\*\*

( بهجة )

(١) أخرجه الشيخان من حديث أسلم بن زيد

(٢) أحاديث فسح الحج الى العمرة كثيرة أخرجهما الشيخان وغيرهما من حديث عائشة وغيرهما .

( بهجة )

(٣) أخرجه مالك في الموطأ من حديث عائشة

## ١٤

ما يقوله من بلغه حديث كان يعتقد خلافه

قال الإمام النووي في «رياض الصالحين»<sup>(١)</sup> في باب «وجوب الانقياد لحكم الله» وما يقوله من دعي إلى ذلك : «قال الله تعالى» : «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ ، وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» . وقال الله تعالى : «إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا» وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . ثم ساق شذرة من الأحاديث في ذلك .

وقال رضي الله عنه في أذكاره<sup>(٢)</sup> في باب «ما يقوله من دعي إلى حكم الله تعالى» ما صورته : «وكذلك ينبغي إذا قال له صاحبه : هذا الذي فعلته خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو نحو ذلك أن لا يقول : لا ألتزم الحديث ، أو لا أعمل بالحديث أو نحو ذلك من العبارات المستبشرة . وإن كان الحديث متروك الظاهر ، لتخصيص أو تأويل أو نحو ذلك ، يقول عند ذلك : هذا الحديث مخصوص أو متأول ، أو متروك الظاهر بالإجماع ، وشبه ذلك .» انتهى

## ١٥

ما روي عن السلف في الرجوع إلى الحديث

قال الإمام الشافعي في الرسالة : «أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقفي ، عن

(١) ص ٢٢ (ذو س) - (٢) سورة النساء الآية ٦٤ (٣) ص ١٥٣ طبع مصر ١٣٠٦ هـ

يحيى بن سعيد ٥ عن سعيد بن المسيب ٥ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الإبهام  
بخمسة عشرة ٥ وفي النبي نليها بعشر ٥ وفي الوسطى بعشر ٥ وفي النبي نلى الخمصر بنسح  
وفي الخمصر بست ٥ قال الشافعي : لما كان معروفاً - والله أعلم - عند عمر أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قضى في اليد بخمسين ٥ وكانت اليد خمسة اطراف مختلفة الجمال  
والمنافع نزلها منازلها ٥ فحكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف ٥ فهذا قياس  
على الخبر ٥ قال الشافعي : فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم<sup>(١)</sup> ٥ فيه أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال : ه وَيَفِرُّ كُلُّ إِصْبَعٍ بِمَا هُنَالِكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ ٥ صاروا  
إليه ٥ قال : ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم - حتى ثبت لهم أنه كتاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ٥ وفي هذا الحديث دلالتان : إحداهما : قبول الخبر ٥ والأخرى : أن يقبل  
الخبر في الوقت الذي ثبت فيه ٥ وإن لم يمض عمل من أحد من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا ٥  
ودلالة على أنه لو مضى أيضاً عمل من أحد من الأئمة ٥ ثم وجد عن النبي صلى الله عليه  
وسلم خبر يخالف عمله ٥ لترك عمله لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥ ودلالة على  
أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده ٥ قال الشافعي ٥  
ولم يقل المسلمون : قد عمل فينا عمر بخلاف هذا من المهاجرين والأنصار ٥ ولم تذكروا  
أنتم أن عندكم خلافة ٥ ولا غيركم ٥ بل صاروا إلى ماوجب عليهم من قبول الخبر عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك كل عمل خالفه ٥ ولو بلغ عمر هذا صار إليه ٥ إن  
شاء الله ٥ كما صار إلى غيره مما بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتقواه الله ٥ وتأديته  
الواجب عليه في اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥ وعلمه بأن ليس لأحد مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أمر ٥ وأن طاعة الله في اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥  
قال الشافعي : «فإن نال لي قائل : فأدُلُّني على أن عمر عمل شيئاً ٥ ثم صار إلى غيره من خبر  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥ قلت : فإن أوجدتكم ٥ قال : ففي إيجادك إياي ذلك  
دليل على أمرين : أحدهما : أنه قد يعمل من جهة الرأي إذا لم يجد سنة ٥ والآخر : أن

(١) أخرجه النسائي وغيره



السنة إذا وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ، ووجب على الناس ترك كل عمل وجدت  
السنة بخلافه ، وإبطال أن السنة لا تثبت إلا بخبر تقدمها وعلم أنه لا يوهيها شيء إن خالفها .  
قال الشافعي : « أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه كان يقول : الدية على العاقلة ، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً ، حتى أخبره  
الضحاك بن سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم  
الضباني من دية ، فرجع إليه عمر ، قال الشافعي : أخبرنا سفيان ، عن عمرو بن دينار  
وابن طاوس ، عن طاوس ، أن عمر قال : اذكر الله أمراً سمع من النبي صلى الله عليه  
وسلم في الجنين شيئاً ، فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين جارين لي - يعني  
ضرتين - فصربت إحداهما الأخرى بمسطح ، فألقت جنيناً ميتاً ، ففضي فيه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بغرة<sup>١</sup> ، فقال عمر رضي الله عنه : لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا .  
وقال غيره : أن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا . قال الشافعي : فقد رجع عمر عما كان  
بقضي به لحديث الضحاك إلى أن خالف فيه حكم نفسه ، وأخبر في الجنين أنه لو لم يسمع  
بهذا لقضى فيه بغيره ، وقال : أن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا . قال الشافعي : يخبر  
- والله أعلم - أن السنة إذا كانت موجودة بأن في النفس مئة من الإبل ، فلا يعدو  
الجنين أن يكون حياً ، فتكون فيه مئة من الإبل ، أو ميتاً فلا شيء فيه . فلما أخبر بقضاء  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سلم له ولم يجعل لنفسه إلا أتباعه فيما مضى حكمه بخلافه ،  
وفيما كان رأياً منه لم يبلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء ، فلما بلغه خلاف  
فعله ، صار إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وترك حكم نفسه وكذلك كان في  
كل أمره ، وكذلك يلزم الناس أن يكونوا . » انتهى

\*\*\*

## ١٦

من الأدب فيما لم نذكر مغبته من الأخبار النبوية

نقل القسطلاني في شرح البخاري عند باب «صفة إبليس» آخر الباب عن «التوربشتي» في حديث: «إِذَا أَمْسَقَ قَطْرُ أَحَدِكُمْ مِنْ مَنْامِهِ فَتَوَضَّأْ ، فَلْيَسْتَنْشِرْ ثَلَاثًا ۖ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْسِبُ عَلَى خَيْشُومِهِ<sup>(١)</sup>» مانه: «حقُّ الأدب دون الكلمات النبوية التي هي مخازن لأسرار الربوبية، ومعادن الحكم الإلهية، أن لا يتكلم في الحديث وأخواته بشيء، فإن الله تعالى خصَّ رسوله صلى الله عليه وسلم بغرائب المعاني، وكاشفه عن حقائق الأشياء ما يقصر عن بيانها، وبكلٍّ عن إدراكه بصر العقل». انتهى

وقال العارف الشرافي قدس سره في ميزانه: «روينا عن الامام الشافعي رضي الله عنه أنه كان يقول: التسليم نصف الإيمان قال له الربيع الجيزي: بل هو الإيمان كله يا أبا عبد الله فقال: وهو كذلك. وكان الامام الشافعي يقول: من كمال إيمان العبد أن لا يبحث في الأصول ولا يقول فيها «لم» «فليل له: وما هي الأصول؟ فقال: هي الكتاب والسنة وإجماع الأمة. انتهى. قال الشرافي: أي فنقول في كل ما جاءنا عن ربنا أو نبينا: آمنا بذلك على علم ربنا فيه». انتهى

أقول: رأيت بخط شيخنا العلامة المحقق الشيخ محمد الطفتائي الأزهرى ثم الدمشقي على سؤال في فتاوى ابن حجر في الميّت إذا أُلِدَ في قبره، هل يقعد ويسأل، أم يسأل وهو راقد؟ وهل تلبس الجثة الروح... الخ مانه: «اعلم: أن السؤال عن هذه الأشياء من باب الاشتغال بما لا يعني، وقد ورد «من حسن إسلام المرء تركه ما لا ينهيه» وإنما كان من الاشتغال بما لا يعني «لأن الله تعالى لم يكلفنا بمعرفة حقائق الأشياء» وإنما كلفنا بتصديق نبيه صلى الله عليه وسلم في كل ما جاء به، وبامتنال أمره، واجتناب نهيه. وإنما اشتغل بالبحث عن حقائق الأشياء هؤلاء الفلاسفة الذين سمّوا

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة، ومسلم من حديث بشر بن الحكم وغيرهما «بهجة»

أنقسم بالحكمة ، لأنهم أنكروا الماد الجسماني ، وقالوا بالحشر الروحاني ، وزعموا أن النعيم إنما هو بالعلم والعذاب ، إنما هو بالجهل . وقد عمّ هذا البلاء كثيراً من العلماء ، حتى اعتقدوا أن هذه الفلسفة هي الحكمة ، ورأوها أفضل ما يكتسبه الإنسان ، وأت ما سواها من علوم الدين وآلاتها ، ليس فضيلة . فلا حول ولا قوة إلا بالله ! فالواجب تصديق الشارع في كل ما ثبت عنه وإن لم يفهم معناه ، فلا تضيّع وقتك في الاشتغال بما لا يعنينك . انتهى كلامه رحمه الله تعالى .

\*\*\*

## ١٧

### بيان إصرار السلف الأحاديث على ظاهرها

قال العارف الشعرائي في ميزانه : « كان الإمام الشافعي يقول الحديث على ظاهره ، لكنه إذا احتمل عدة معان ، فأولاهما ما وافق الظاهر . » انتهى وقال قدّس سرّه أيضاً : « وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين بقدر دون على القياس ، ولكنهم تركوا ذلك أدباً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن هنا قال سفيان الثوري : من الأدب إجراء الأحاديث التي خرجت مخرج الزجر والتفجير على ظاهرها من غير تأويل ، فإنها إذا أولت خرجت عن مراد الشارع ، كحديث : « مَنْ عَشَقَا فَلَيْسَ مِنَّا »<sup>(١)</sup> وحديث « لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تَطَيَّرَ لَهُ »<sup>(٢)</sup> وحديث « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ »<sup>(٣)</sup> . فان العالم إذا أولاهما بأن المراد « ليس منا » في تلك الخصلة فقط ، أي ، وهو منا في غيرها ، هان على الفاسق الوقوع فيها وقال : مثل المخالفة في خصلة واحدة أمر سهل . فكان أدب السلف الصالح بعدم التأويل أولى بالاتباع للشارع ، وإن كانت قواعد

(١) أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة . (٢) أخرجه الطبراني من حديث عمران

بن حصين

(٣) متفق عليه من حديث ابن مسعود وغيره .

« هبة »

الشربعة قد تشهد أيضاً لذلك التأويل . . انتهى

وهكذا مذهب السلف في الصفات . قال الحافظ شمس الدين الذهبي الشافعي الدمشقي رحمه الله تعالى في كتاب «المُلَوَّ»: «قال الامام العلامة حافظ المغرب أبو عمر يوسف ابن عبد البر الأندلسي في شرح الموطأ: «أهل السنة مُجْمِعُونَ على الاقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة ، وحمليها على الحقيقة لا على المجاز . إلا أنهم لم يكيفوا شيئاً من ذلك . وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج ، فكلمهم ينكرها . ولا يحمل منها شيئاً على الحقيقة . ويزعمون أن من أقرَّ بها مُشَبَّهٌ ، وهم غند من أقرَّ بها نافوت للمعبود . قال الحافظ الذهبي : صدق والله ، فإن من تأوَّل سائر الصفات ، وحمل ما ورد منها على مجاز الكلام ، أدَّاه ذلك السلب إلى تعطيل الرب . وأن يشابه المعبود ؛ كما نُقِلَ عن حماد بن زيد أنه قال : «مثل الجهمية كقوم قالوا : في دارنا نخلة ، قيل : أَلها سَعْف ؟ قالوا : لا ! قيل : فلها كرب ؟ قالوا : لا ! قيل : فلها رطب وقنو ؟ قالوا : لا ! قيل : فلها ساق ؟ قالوا : لا ! قيل : فما في داركم نخلة !! قلت : كذلك هؤلاء النفاة ، قالوا : إلهنا الله تعالى ، وهو لا في زمان ولا في مكان ولا يرى ولا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ولا يرضى ولا يريد ولا ولا . . . وقالوا : سبحان المتزه عن الصفات ، بل نقول : سبحان الله العلي العظيم السميع البصير المريد الذي كلم موسى تكليماً ، واتخذ إبراهيم خليلاً ، ويرى في الآخرة ، المتصف بما وصف نفسه ، ووصفه به رسوله ، المتزه عن سمات المخلوقين . وعن جحدر الجاحدين : ليس كمثل شيء . وهو السميع البصير . .

ثم قال الذهبي : «وقال عالم العراق أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء البغدادي الحنبلي في كتاب : إبطال التأويل ، له : لا يجوز ردُّ هذه الأخبار ، ولا التشاغل بتأويلها . والواجب حمليها على ظاهرها ، وأنها صفات الله عز وجل . لا تشبه بسائر صفات الموصوفين بها من الخلق . قال : ويدل على إبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم حملوها على ظاهرها ، ولم يتعترضوا لتأويلها . ولا صرَّفوها عن ظاهرها ، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا إليه أسبق ، لما فيه من إزالة التشبيه ، يعني على زعمهم من قال : إن ظاهرها

تشبيهه . قال الذهبي : « قلت : المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة ما علمت أحداً سبقهم بها . قالوا : هذه الصفات تمر كما جاءت ، ولا تؤول مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد . فنقرع من هذا أن الظاهر يعني به أمران :

« أحدهما : أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب ، كما قال السلف : الاستواء معلوم ، وكما قال سفيان وغيره : قراءتها تفسيرها » يعني أنها بيّنة واضحة في اللغة لا يُبتَغى بها مضابق التأويل والتحريف وهذا هو مذهب السلف مع اتفاقهم أيضاً أنها لا تشبه صفات البشر بوجه ، إذ الباري لا مثل له ، لا في ذاته ، ولا في صفاته .

« الثاني : أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال : من الصفة ، كما يتشكل في ذهن من وصف البشر . فهذا غير مراد » فان الله تعالى قرّد صمّدً ليس له نظير ، وإن تعددت صفاته فانها حق ، ولكن ما لها مثل ولا نظير . فمن ذا الذي عابته ونعته لنا ، ومن ذا الذي يستطيع أن ينعت لنا كيف سمع كلامه ؟ والله إنا لعاجزون كالون حائرون باهتون في حد الروح التي فينا ، وكيف نخرج كل ليلة إذا توفاهها بارئها ، وكيف يرسلها ، وكيف نسنقل بعد الموت ، وكيف حياة الشهيد المرزوق عند ربه بعد قتله ، وكيف حياة النبيين الآن ، وكيف شاهد النبي صلى الله عليه وسلم أخاه مومى يصلي في قبره قائماً ، ثم رآه في السماء السادسة ، وحاوره ، وأشار عليه بمراجعة رب العالمين ، وطلب التخفيف منه على أمته ، وكيف ناظر مومى أباه آدم ، وحجّه آدم بالقدر السابق . وكذلك نعجز عن وصف هيأتنا في الجنة ، ووصف الخور العين ، فكيف بنا إذا انتقلنا إلى الملائكة وذواتهم ، وكيفيتها ، وأن بعضهم يمكنه أن يلثم الدنيا في لقمة مع رونقهم وحسنهم وصفاء جوهرهم النوراني ، فالله أعلى وأعظم ، له المثل الأعلى والكمال المطلق ، ولا مثل له أصلاً ، آمناً بالله ، واشهد بأننا مسلمون . . انتهى .

ثم قال الذهبي : « قال الامام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي : أما الكلام في الصفات فأما ما روي منها في السنن الصحاح ، فذهب السلف إثباتها وإجراؤها على



ظواهرها ، ونفي الكيفية والتشبيه عنها . ثم قال : والمراد بظواهرها أنه لا باطن لألفاظ الكتاب والسنة غير ما وضعت له كما قال مالك وغيره : « الاستواء معلوم » . وكذلك القول في السمع والبصر والعلم والكلام والارادة والوجه ونحو ذلك . هذه الاشياء معلومة فلا تحتاج إلى بيان وتفسير . لكن الكيف في جميعها مجهول عندنا . وقد نقل الذهبي في كتابه المذكور هذا المذهب عن مئة وخمسين اماماً بدأ منهم بأبي حنيفة رضي الله عنهم ، وختم بالقرطبي ، فانظره .

\* \* \*

١٨

### قاعدة الإمام الشافعي رحمه الله في مختلف الحديث

ساقها ضمن محاوره مع بحث فيها ورد في التلبس بالفجر والاسفار

قال رضي الله عنه في رسالته في باب « ما يعد مختلفاً وليس عندنا بمختلف » أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان « عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن محمود بن لبيد ، عن رافع ابن خديج ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اسفروا بصلاة الفجر فإن ذلك أعظم للأجر أو أعظم لأجوركم » قال الشافعي ، أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عمرو عن عائشة قالت : كن من نساء المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم الصبح . ثم ينصرفن وهن متلفعات بمروطهن ، ما يعرفن أحد من القلنس . قال الشافعي : وذكر تغليس النبي صلى الله عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شبيهاً بمعنى حديث عائشة . قال الشافعي : « قال لي قائل : نحن نرى أن يسفر بالفجر اعتماداً على حديث رافع ، ونزعم أن الفضل في ذلك ؟ وأنت ترى جائزاً لنا إذا اختلف الحديثان أن نأخذ بأحدهما ، ونحن نعد هذا مخالفاً لحديث عائشة . قال الشافعي : فقلت له : ان كان مخالفاً لحديث عائشة فكان الذي يلزمنا وإياك

أن نصير إلى حديث عائشة دونه ، لأن أصل ما نبني نحن وأنتم عليه ، أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركنا . قال : وما ذلك السبب ؟ قلت : أن يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله . فإذا أشبه كتاب الله كانت فيه الحجة . قال : هكذا نقول . قلت : فإن لم يكن فيه نص في كتاب الله ، أولاهما بما أثبت منهما وذلك أن يكون من رواه أعرف إسناداً ، وأشهر بالعلم والحفظ له من الاملاء ، أو يكون روى الحديث الذي ذهبنا إليه من وجهين أو أكثر ، والذي تركنا من وجه . فيكون الأكثر أولى بالحفظ من الأقل ، أو يكون الذي ذهبنا إليه أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بما سواهما من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأولى بما يعرف أهل العلم وأوضح في القياس ، والذي عليه الأكثر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : وهكذا نقول ويقول أهل العلم . قلت : فحديث عائشة أشبه بكتاب الله ، لأن الله عز وجل يقول ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ فإذا حل الوقت فأولى المصلين بالمحافظة المقدم للصلاة . وهو أيضاً أشهر رجالاً بالفقه وأحفظ . ومع حديث عائشة ثلاثة ، كلهم يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث عائشة : زيد بن ثابت ، وسهل بن سعد ، والعدد الأكثر أولى بالحفظ والنقل . وهذا أشبه بسنن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث رافع بن خديج . قال : واسم من ؟ قلت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَآخِرُهُ عَفْوُهُ » . وهو لا يؤثر على رضوان الله شيئاً ، والعفو لا يحتمل إلا معنيين : عفواً عن نقص ، أو توسعة ، والتوسعة تشبه أن يكون الفضل في غيرها إذ لم يؤمر بترك ذلك لغير التي وسع في خلافها . قال : وما تريد بهذا ؟ قلت : إذا لم يؤمر بترك الوقت الأول وكان جائزاً أن يصلي فيه وفي غيره قبله ، فالفضل في التقديم . والتأخير نقصير موسع . وقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما قلنا ،

وسئل أيُّ الأعمال أفضل ؟ قال : « الصلاةُ في أوَّل وقتها <sup>(١)</sup> » وهو لا بدع موضع الفضل ، ولا بأس بالناس إلا به ، وهو الذي لا يجمله عالم : أن تقديم الصلاة في أول وقتها أولى بالفضل لما يعرض للآدميين من الأشغال والنسيان والعلل التي لا تجملها العقول . وهو أشبه بمعنى كتاب الله ، قال : وأين هو من الكتاب ؟ قلت : قال الله جل ثناؤه « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى » ومن قدَّم الصلاة في أول وقتها كان أولى بالمحافظة عليها من آخرها عن أول الوقت . وقد رأينا الناس فيما وجب عليهم ، وفيما تطوعوا به ، يؤثرون بتعجيله إذا أمكن ، لما يعرض للآدميين من الأشغال والنسيان والعلل التي لا تجملها العقول . وأن تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم مثبت . قال الشافعي : فقال : إن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، دخلوا الصلاة مغلسين وخرجوا منها مسافرين ، بإطالة القراءة ، فقلت له : قد أطالوا القراءة وأجزوها ، والوقت في الدخول لا في الخروج من الصلاة ، وكلهم دخل مغلساً ، وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم منها مغلساً ، فخالفت الذي هو أولى بك أن تصير إليه مما ثبت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفتهم ، فقلت : يدخل الداخل منها مسفراً ، يخرج مسفراً ، ولا يجوز القراءة مخالفتهم في الدخول . وما احتججت به من طول القراءة . وفي الأحاديث عن بعضهم أنه خرج منها مغلساً . قال الشافعي : فقلت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حضَّ الناس على تقديم الصلاة ، وأخبر بالفضل فيها ، احتمل أن يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الآخر ، فقال : « اسْفِرُوا بِالْفَجْرِ » يعني حتى يتبين الفجر الآخر معتزلاً ، قال : أفيتحمل معنى غير ذلك ؟ قال : نعم ، بحتمل ما قلت ، وما بين ما قلنا وقلت ، وكل معنى يقع عليه اسم الاسفار . قال : فمسا جعل معناكم أولى من معناها ؟ قلت : بما وصفت لك من الدليل وبأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هَمًّا فَجْرَانِ ، قَامَا الَّذِي كَانَهُ السَّرْحَانِ فَلَا يُجِلُّ شَيْئًا وَلَا يُجَرِّمُهُ »

(١) أخرجه أبو داود الترمذي عن أم فروه . « بهجة » (٢) السرحان : الذئب ، والحديث أخرجه الحاكم والبيهقي عن جابر مرفوعاً .

وَأَمَّا الْفَجْرُ الْمَعْتَرِضُ ، فَيَحِلُّ الصَّلَاةُ وَيُحْرَمُ الطَّعَامُ . » يعني على من أراد الصيام . » انتهى

وقال رضي الله عنه قبل ذلك في باب وجه آخر من الاختلاف : « قال الشافعي : فقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروي ابن مسعود<sup>(١)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعلمهم التشهد ، كما يعلمهم السورة من القرآن ، فقال في مبتدئه ثلاث كلمات : التحيات لله ، فبأي التشهد أخذت ؟ قلت : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد — يقول : قولوا : « التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات لله ، الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . » قال الشافعي : هذا الذي علمنا من سبقنا بالعلم من فقهاءنا صفاراً ، ثم سمعناه بإسناده ، وسمعنا ما يخالفه ، فلم نسمع إسناده في التشهد بخلافه ولا يوافقه أثبت عندنا منه ، وإن كان غيره ثابتاً . » كان الذي نذهب إليه أن عمر لا يعلم الناس على المنبر بين ظهراني أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما علمهم النبي صلى الله عليه وسلم . فلما انتهى إلينا من حديث أصحابنا حديث ثبته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، صرنا إليه وكان أولى بنا ؟ قال : وما هو ؟ قلت أخبرنا الثقة ، وهو يحيى بن حسان ، عن الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد ابن جبيرة وطائوس عن ابن عباس<sup>(٢)</sup> أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ، فكانت يقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله . قال الشافعي : فان قال

(١) أخرجه المدة إلا مالكا من حديث ابن مسعود (٢) هو في موطأ مالك

» بهجة »

(٣) مسلم عن ابن عباس

قائل فانا نرى الرواية اختلفت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> فروى ابن مسعود  
 خلاف هذا ، وأبو موسى <sup>(٢)</sup> خلاف هذا ، وجابر <sup>(٣)</sup> خلاف هذا ، وكلها قد يخالف بعضها  
 بعضاً في شيء من لفظه ، ثم علم عمر خلاف هذا كله في بعض لفظه ، وكذلك تشهد <sup>(٤)</sup>  
 عائشة رضي الله عنها وعن أبيها ، وكذلك تشهد <sup>(٥)</sup> ابن عمر ، ليس فيها شيء  
 إلا في لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه ، وقد يزيد بعضهم الشيء على  
 البعض . قال الشافعي : قلت له : الأمر في هذا بين ، قال فأبين لي ، قلت كل كلام  
 أريد به تعظيم الله جل ثناؤه فعملهموه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاعمل جعل بعلمه  
 الرجل فينسى ، والآخر فيحفظه ، وما أخذ حفظاً فأكثر ما يحترس فيه منه إحالة المعنى .  
 فلم يكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلاف شيء من كلامه يحيل المعنى فلا يسمع إحالته .  
 فعمل النبي صلى الله عليه وسلم أجاز لكل امرئ منهم ما حفظ كما حفظ ، إذ كان  
 لا معنى فيه يحيل شيئاً عن حكمه ، وأمل من اختلف روايته واختلف تشهده ، وإنما توسعوا  
 فيه فقالوا على ما حفظوا على ما حضروا ، فأجيز لهم ، قال : أفوجد شيئاً يدل على إجازة  
 ما وصفت ؟ فقلت : نعم ، قال : وما هو ؟ قلت أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن  
 عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي  
 الله عنه يقول : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها  
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأها ، فكادت أن أعجل عليه ثم أمهاته حتى انصرف  
 ثم لبنته يردائه ، فبحثت به النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ  
 سورة الفرقان على غير ما أقرأ تنيها . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأ فقرأ  
 القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هكذا أنزلت ، ثم قال :  
 اقرأ فقرأت ، فقال هكذا أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤا

(١) رواية ابن مسعود تقدمت . وللنسائي عن أبي موسى رفته : إذا كان عند القعدة فليكن من أول  
 قول أحدكم : التحيات لله ... إلى قوله : لا تحريك له . وله عن جابر : كان (ص) يملأنا التشهد فإ  
 يملأنا السورة من فقرات : بسم الله وبالله التحيات لله ..... الخ تشهد ابن مسعود (٢) تشهد  
 عائشة وابن عمر برأبضات في موطن . وتركنا ذكرها اختصاراً



مَا تيسَّرَ مِنْهُ <sup>(١)</sup> . قال الشافعي : فإذا كان الله جل ثناؤه لرأفته بخلفه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بأن الحفظ منه قد يزل ليحل لهم ، بمعنى قراءته وإن اختلف اللفظ فيه ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى ، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ، ما لم يحل معناه ، وكل ما لم يكن فيه حكم ، فاختلف اللفظ فيه لا يحيل معناه . وقد قال بعض التابعين رأيت أناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأجمعوا لي في المعنى ، واختلفوا في اللفظ ، فقلت لبعضهم ذلك ، فقال : لا بأس ما لم يحل المعنى . قال الشافعي : فقال ما في التشهد إلا تعظيم الله ، وإني لأرجو أن يكون كل هذا فيه واسعاً ، وأن لا يكون الاختلاف فيه إلا من حيث ما ذكرت ، ومثل هذا كما قلت يمكن في صلاة الخوف ، فيكون إذا جاء بكال الصلاة على أي الوجوه . روي عن النبي صلى الله عليه وسلم . أجزاءه إذ خالف الله عز وجل بينها ، بين ما سواها من الصلوات . قال : ولكن كيف صرت إلى اختيار حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد دون غيره ؟ قلت : لما رأيت أنه واسعاً ، وسمعت عن ابن عباس صحيحاً ، كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره ، فأخذت به غير معنف لمن أخذ بغيره مما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهى

\* \* \*

١٩

## فذلـكة وجوه الترجيح بين ما ظاهره النـمارض

اعلم : أن من نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم وجددم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح ، وطرق الترجيح كثيرة جداً ، ومدار الترجيح على ما يزيد الناظر قوة في نظره على وجه صحيح مطابق للمسالك الشرعية ، فما كان محصلاً لذلك فهو مرجح معتبر . والترجيح قد يكون باعتبار الإسناد ، وباعتبار المتن ، وباعتبار المدلول ، وباعتبار أمر خارج ، فهذه أربعة أنواع .

(بعضه)

(١) أخرجه الشيخان وأصحاب المتن من حديث عمر

## وجوه الترجيح باعتبار الاسناد

١ - الترجيح بكثرة الرواة : فيرجح ما رواه أقل لقوة الظن به وإليه ذهب الجمهور . قال ابن دقيق العيد : هذا المرجح من أقوى المرجحات . وقال الكرخي : إنهما سواء ولو تعارضت الكثرة من جاب ، والعدالة من الجانب الآخر ، ففيه قولان : ترجيح الكثرة ، وترجيح العدالة ؛ فإنه رب عدل يعدل ألف رجل في الثقة ، كما قيل : إن شعبة بن الحجاج كان يعدل مئتين ، وقد كان الصحابة يقدمون رواية الصديق على رواية غيره .

٢ - ترجح رواية الكبير على رواية الصغير ، لأنه أقرب إلى الضبط ، إلا أن يعلم أن الصغير مثله في الضبط ، أو أكثر ضبطاً منه .

٣ - ترجح رواية من كان فقيهاً على من لم يكن كذلك لأنه أعرف بمدلولات الألفاظ .

٤ - ترجح رواية الأوثق .

٥ - ترجح رواية الأخص .

٦ - أن يكون أحدهما من الخلفاء الأربعة دون الآخر .

٧ - أن يكون أحدهما صاحب الواقعة ، لأنه أعرف بالقصة .

٨ - أن يكون أحدهما مباشراً لما رواه دون الآخر .

٩ - أن يكون أحدهما كثير المخالطة للنبي صلى الله عليه وسلم دون الآخر لأن كثرة الاختلاط تقتضي زيادة في الاطلاع .

١٠ - أن يكون أحدهما قد ثبتت عدالته بالتزكية ، والآخر بمجرّد الظاهر .

١١ - أن يكون المزكون لأحدهما أكثر من المزكين للآخر .

١٢ - ترجح رواية من يوافق الحفاظ ، على رواية من يفرد عنهم في كثير من رواياته .

رواياته .

- ١٣ - ترجح رواية من دام حفظه وعقله ، ولم يختلط ، على من اختلط في آخر عمره ، ولم يُعرف هل روى الخبر حال سلامته أو حال اختلاطه .
- ١٤ - تقدم رواية من كان أشهر بالدالة والثقة من الآخر لأن ذلك يمنع عن الكذب .
- ١٥ - تقدم رواية من تأخر إسلامه لاحتمال أن يكون ما رواه من تقدم إسلامه منسوخاً .
- ١٦ - تقدم رواية من ذكر سبب الحديث على من لم يذكر سببه .
- ١٧ - تقدم الأحاديث التي في الصحيحين على الأحاديث الخارجة عنهما .
- ١٨ - تقدم رواية من لم ينكر عليه على رواية من أنكر عليه ؛ فإن وقع التعارض في بعض هذه المرجحات فعلى المجتهد أن يرجح بين ما تعارض منها .

٢

## وجوه الترجيح باعتبار المتن

- الاول . - يقدم الخاص على العام .
- ثانياً . - تقدم الحقيقة على المجاز إذا لم يغلب المجاز .
- ثالثاً . - يقدم ما كان حقيقة شرعية أو عرفية ، على ما كان حقيقة لغوية .
- رابعاً . - يقدم ما كان مستغنياً عن الاضمار في دلالة على ما هو مفتقر إليه .
- خامساً . - يقدم الدال على المراد من وجهين ، على ما كان دالاً عليه من وجه واحد .
- سادساً . - يقدم ما كان فيه الايماء إلى علة الحكم ، على ما لم يكن كذلك .
- لأن دلالة المعلن أوضح من دلالة غير المعلن .
- سابعاً . - يقدم المقيد على المطلق .

٣

## وجوه الترجيح باعتبار المدلول

- الأول . - يقدم ما كان مقرراً لحكم الأصل والبراءة على ما كان ناقلاً .
- الثاني . - أن يكون أحدهما أقرب إلى الاحتياط فإنه أرجح .
- الثالث . - يقدم المتيقن على المتني لأن مع المتيقن زيادة علم .
- الرابع . - يقدم ما كان حكمه أخف ، على ما كان حكمه أغلظ .

٤

## وجوه الترجيح باعتبار امور خارجة

- الأول . - يقدم ما عَصَدَهُ دليل آخر على ما لم يَعْضُدْهُ دليل آخر .
- الثاني . - أن يكون أحدهما قولاً ، والآخر فعلاً . فيقدم القول لأن له صيغة ، والفعل لا صيغة له .
- الثالث . - يقدم ما كان فيه التصريح على ما لم يكن كذلك . كضرب الأمثال ونحوها فإنها ترجع العبارة على الإشارة .
- الرابع . - يقدم ما عمل عليه أكثر السلف ، على ما ليس كذلك . لأن الأكثر أولي باصابة الحق .
- الخامس . - أن يكون أحدهما موافقاً لعمل الخلفاء الأربعة دون الآخر فإنه يقدم الموافق .
- السادس . - أن يكون أحدهما موافقاً لعمل أهل المدينة .
- السابع . - أن يكون أحدهما أشبه بظاهر القرآن دون الآخر ، فإنه يقدم . وللأصوليين مرجحات أخرى في الأقسام الأربعة منظور فيها . ولا اعتداد عندية بمن نظر فيما سقناه . لأن القلب السليم لا يرى فيه مغمزاً . وبالجملة فالرجح في مثل هذه الترجيحات هو نظر المجتهد المطلق ، فيقدم ما كان عنده أرجح على غيره إذا تعارضت .

\*\*\*

## ٢٠

## بعث الناسخ والمنسوخ

قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : « النسخ رفعٌ تعلق حكم شرعي ، بدليل شرعي متأخر عنه . والناسخ ما دلَّ على الرفع المذكور . وتسميته ناسخاً مجازاً لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى . ويعرف النسخ بأمر : أصرحها ما ورد في النص . كحديث « بَرَاءَةُ فِي صَبِيحِ مَسْلَمَ : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُودَهَا » فَإِنَّهَا نَذَرُ الْآخِرَةِ . » ومنها ما يجزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء بماسمت النار - أخرجه أصحاب السنن - ومنها ما يعرف بالتاريخ ، وهو كثير ، وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام . معارضاً لمنقدم عنه لاحتمال أن يكون سمي من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله ، فأرسله ، لكن إن وقع التصريح بساغة له من النبي صلى الله عليه وسلم ، فينتج أن يكون ناسخاً بشرط أن يكون لم يتعمل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً قبل إسلامه . » انتهى .

\*\*\*

## ٢١

## بعث التعجيل على إسقاط حكم أو قلبه

روى أبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عباس مرفوعاً : « أَمَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، مُحَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعَوْهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا » وفي رواية « أَمَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، مُحَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَعَلَهَا وَبَاعَوْهَا » أي أذايوها . قال الخطابي في هذا الحديث : « بطلان كل حيلة يخال بها المتوصل إلى المحرم » وأنه لا يتغير حكمه بتغيير حياته ، وبديل اسمه . »



قال شيخ الاسلام ابن تيمية: «وجه الدلالة ما أشار إليه الامام أحمد، أن اليهود لما حرّم الله عليهم الشحوم، أرادوا الاحتيال على الانتفاع بها، على وجه لا يقال في الظاهر إنهم انتفعوا بالشحم، فجعلوه، وقصدوا بذلك أن يزول عنه اسم الشحم، ثم انتفعوا بشمنه بعد ذلك، لئلا يكون الانتفاع في الظاهر بعين المحرّم. ثم مع كونهم احتالوا بحيلة خرجوا بها في زعمهم من ظاهر التحريم من هذين الوجهين، لعنهم الله تعالى على اسات رسوله صلى الله عليه وسلم على هذا الاستحلال نظراً إلى المقصود، وأن حكمة التحريم لا تختلف، سواء كان جامداً أو مائئاً. وبديل الشيء بقوم مقامه وبسبب مسدده، فإذا حرّم الله الانتفاع بشيء، حرّم الاعتياض عن تلك المنفعة. فعلم أنه لو كان التحريم معاقبة بمجرد اللفظ، وبظاهر من القول، دون مراعاة المقصود إلى الشيء المحرّم، وحقيقته، لم يستحقوا لعنة لوجهين: أحدهما أن الشحم خرج بحمله عن أن يكون شحماً، وصار دكاً، كما يخرج الربا بالاحتيال فيه عن لفظ الربا، إلى أن يصير بيعاً عند من يستحل ذلك، فإن من أراد أن يبيع مئة بمئة وعشرين إلى أجل، فأعطى سلعة بالثمن المؤجل، ثم اشتراها بالثمن الحال، ولا غرض لواحد منهما في الساعة بوجه ما، وإنما هي كما قال فقيه الأئمة: «دراهم بدراهم دخلت بينهما حريرة» فلا فرق بين ذلك وبين مئة بمئة وعشرين، بلا حيلة البتة، لا في شرع ولا عقل ولا عرف، بل المفسدة التي لأجلها حرّم الربا، بعينها قائمة مع الاحتيال، أزيد منها، فإنها تضاعفت بالاحتيال لم تذهب ولم تنقص. فمن المستحيل على شريعة أحكم الحاكمين أن يحرم ما فيه مفسدة، ويلمع فاعله وبوذه بحرب منه ومن رسوله وبتوعده أشد نوعه، ثم يبيع التحيل على حصول ذلك بعينه، سواء مع قيام تلك المفسدة وزيادتها نبعث الاحتيال في مقفه ومخادعة الله ورسوله، هذا لا يأتي به شرع، فإن الربا على الأرض أسهل وأقل مفسدة من الربا بسلم طويل، صعب المراقب، يترابى المترايبان على رأسه! فيا لله العجب! أي مفسدة من مفاصد الربا زالت بهذا الاحتيال والخداع؟ فهل صار هذا الذنب العظيم عند الله الذي هو من أكبر الكبائر حسنة وطاعة بالخداع والاحتيال؟ ويا لله كيف قلب الخداع

والاحتمال حقيقته من الخُبث إلى الطيب ، ومن المفسدة إلى المصلحة وجعله محبوباً للرب تعالى بعد أن كان مسخوطاً له ؟ وإن كان الاحتمال يبلغ هذا المبلغ ، فإنه عند الله عز وجل ورسوله بمكان ومنزلة عظيمة ، وإنه من أقوى دعائم الدين ، وأوثق عراه ، وأجل أصوله . وبالله العجب كيف تزول مفسدة التحليل التي أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بلعن فاعله مرة بعد أخرى ، بتسليف شرطه وتقديمه على صلب العقد وإخلاء صلب العقد من لفظه ، وقد وقع التواطؤ والتوافق عليه ؟ وأي غرض للشارع وأي حكمة في تقديم الشرط وتسليفه حتى تزول به اللعنة ، وتنقلب به خمرة هذا العقد خلا ؟ وهل كان عقد التحليل مسخوطاً لله ورسوله بحقيقته ومعناه ، أم لعدم حقيقة مقارنة الشرط له وحصول نكاح الرغبة مع القطع بانتفاء حقيقته وحصول حقيقة نكاح التحليل ، وهكذا الخيل الربوية ، فإن الربا لم يكن حراماً لصورته ولفظه ، وإنما كان حراماً لحقيقته التي امتاز بها عن حقيقة البيع بتلك الحقيقة ، حيث وجدت وجد التحريم ، في أي صورة رُكِبَتْ ، وبأي لفظ عُبر عنها ؟ فليس الشأن في الأسماء وصور العقود ، وإنما الشأن في حقائقها ومقاصدها وما عقدت له .

الوجه الثاني : أن اليهود لم ينتفعوا بعين الشحم ، وإنما انتفعوا بشحمه ، وبما لم يراعى الصور والظواهر والألفاظ ، دون الحقائق والمقاصد ، أن لا يحرم ذلك ، فلما لعنوا على استئصال الثمن ، وإن لم ينص على تحريمه ، علم أن الواجب النظر إلى الحقيقة والمقصود ، لا إلى مجرد الصورة . ونظير هذا أن يقال لرجل : لا تقرب مال اليتيم ، يأخذ ثمنه ، ويقول : لم أقرب ماله ! وكن يقول لرجل : لا تشرب من هذا النهر ، فيأخذ بيده ويشرب من كفيه ويقول : لم أشرب منه . وبمنزلة من يقول : لا تضرب ، وبدأ فيضربه فوق ثيابه ، ويقول : إنما ضربت ثيابه . وأمثال هذه الأمور التي لو استعملها الطبيب في معالجة المرضى ل زاد مرضهم ، ولو استعملها المريض لكان مرته كعباً لنفسه ما نهاه عنه الطبيب ، كمن يقول له الطبيب : لا تأكل اللحم فانه يزيد في مواد المرض ، فيدقه ويعمل منه هريسة ، ويقول : لم آكل اللحم . وهذا المثال مطابق لعامة الخيل الباطلة في الدين . وبالله العجب ! أي فرق بين بيع مئة بمئة وعشرين صريحاً ، وبين إدخال سلعة لم تقصد أصلاً ، بل دخولها كخروجها ؟ ولهذا لا يسأل العاقد عن جنسها ولا صفتها ولا قيمتها ولا عيب فيها ولا يبالي بذلك

البشة . حتى لو كانت خرقه مقطعة أو أذن جدي أو عوداً من حطب ، أدخلوه محلاً للربا ،  
 والما تظن المحالون إلى أن هذه المسألة لا اعتبار بها في قس الأمر ، وأنها ليست مقصودة  
 بوجه ، وأن دخولها كخروجها منها وثوابه ولم يبالوا بكونها مما يتحول عادة أولاً بتحول  
 ولا يبالى بعضهم بكونها مملوكة للبائع أو غير مملوكة ، بل لم يبال بعضهم بكونها مما  
 يباع أو مما لا يباع ، كالسجد والمثارة والقلمة . وكل هذا واقع من أرباب الحيل . وهذا  
 لما علموا أن المشتري لا غرض له في السلعة ، وقالوا : أي سلعة اتفق حضورها حمل بها  
 التحليل كأنه نيس اتفق في باب محلل النكاح . وما مثلي من وقف مع الظواهر  
 والألفاظ ولم يراع المقاصد والمعاني . إلا كمثلي رجل قيل له : لا تسلم  
 على صاحب بدعة ، فقبل بده ورجله ولم يسلم عليه . أو قيل له : اذهب فاملاً هذه  
 الجرة ، فذهب وملاًها ثم تركها على الحوض ، وقال : لم يقل آتني بها . وكف قال  
 لو كيله : بيع هذه السلعة ، فباعها بدرهم وهي تساوي مئة ، ويلزم من وقف مع الظواهر  
 أن يصحح هذا البيع ، ويلزم به الموكل . وإن نظر إلى المقاصد تناقض حيث ألقاها في  
 غير موضع . وكن أعطاه رجلاً ثوباً فقال : والله لا ألبسه لما فيه من المنة ، فباعه وأعطاه  
 ثمنه قبله . وكن قال : والله لا أشرب هذا الشراب ، فجعله عقيداً أو ثرد فيه خبزاً  
 وأكله . ويلزم من وقف مع الظواهر والألفاظ أن لا يجيد من فعل ذلك بالخمر ، وقد  
 أشاد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنس من الأمة من يتناول المحرم ويسقيه بغير اسمه ،  
 فقال : « لَتَشْرَبَنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّي الْخَمْرِ بِسَمَوْنَهَا يَغَيِّرُ أَسْمَهَا ، يُعْرِفُ عَلَى  
 رُؤُوسِهِمْ بِالْمَعَارِفِ وَالْقَيْنَاتِ ، يَخْشَفُ اللَّهُ يَوْمَ وَيَجْعَلُ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ  
 وَالْحَنَازِيرَ » . رواه أحمد وأبو داود .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وقد جاء حديث آخر يوافق هذا مرفوعاً وموقوفاً من  
 حديث ابن عباس : « بَأْنِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُسْتَحَلُّ فِيهِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ بِخَمْسَةِ  
 أَشْيَاءَ : يُسْتَحَلُّونَ الْخَمْرَ بِاسْمِ بَسْمَوْنَهَا إِيَّاهُ ، وَالسُّجَمُ بِالْهَدِيدِ ، وَالْقَتْلُ  
 بِالْإِهْبَةِ ، وَالزَّيْفُ بِاللِّسَانِ ، وَالزَّيْبُ بِالْبَيْعِ » . وهذا حق ، فإن استحلال الربا

باسم البيع ظاهر كالحسيل الربوية ۞ التي صورتها صورة البيع ۞ وحقيقةتها حقيقة الربا ۞  
ومعلوم أن الربا إنما حرم لحقيقته ومفسدته ۞ لا لصورته واسمه ۞ فهب أن المرابي لم يسمه  
ربا ۞ وسماه بيعا ۞ فذلك لا يخرج حقيقته وماهيته عن نفسها ۞ وأما استحلال الخمر باسم  
آخر ۞ فكما استحل من استحل المسكر من غير عصير العنب ۞ وقال : لا أسميه خمرآ ۞  
وإنما هو نبيذ ۞ كما يستحلها طائفة إذا مزجت ويقولون : خرجت بالمزج عن اسم الخمر ۞ كما  
يخرج الماء بمخالطة غيره له اسم الماء المطلق ۞ وكما يستحلها من يستحلها إذا اتخذت عقيدا  
ويقول : هذه عقيدة لا خمر ۞ ومعلوم أن التحريم تابع للحقيقة والمفسدة لا الاسم ولا  
الصورة ۞ وأما استحلال السُّحتِ باسم الهدية ۞ فهو أظهر من أن يذكر ۞ كرشوة الحاكم  
والوالي وغيرهما ۞ فإن المرتشي ملعون هو والراشي لما في ذلك من المفسدة ۞ ومعلوم قطعاً أنهما  
لا يخرجان عن اللعنة ۞ وحقيقة الرشوة بمجرود اسم الهدية ۞ وقد علمنا وعلم الله وملائكته  
ومن له اطلاع على الجبل أنها رشوة ۞ وأما استحلال القتل باسم الارهاب الذي تسميه  
ولاة الجور سياسة وهيبة ونهوساً وحرمة للملك ۞ فهو أظهر من أن يذكر ۞ وأما  
استحلال الزنا بالتكاح فهو الزنا بالمرأة التي لا غرض له أن يقيم معه ولا أن تكون  
زوجه وإنما غرضه أن يقضي منها وطره أو يأخذ جُملاً على الفساد بها ۞ ويتوصل إلى ذلك  
باسم التكاح ۞ وإظهار صورته ۞ وقد علم الله ورسوله والملائكة والروح والمرأة أنه محال  
لأنه كح ۞ وأنه ليس بزواج ۞ وإنما هو تيس مستعار ۞ للضراب ۞ فيا لله العجب أي  
فرق في نفس الأمر بين الزنى وبين هذا ۞ نعم هذا زنى بشهود من البشر ۞ وذلك زنى بشهود  
من الكرام الكاتبين ۞ كما صرح به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ۞ وقالوا :  
لا يزالان زانيتين وإن مكثا عشرين سنة ۞ إذا علم أنه إنما يريد أن يجلها ۞ والمقصود أن  
هذا المحال ۞ إذا قيل له : هذا زنى ۞ قال : ليس بزنى ۞ بل تكاح ۞ كما أن المرابي إذا

(١) في مسند الإمام أحمد وسنن النسائي الترمذي من حديث ابن مسعود وقال : لعن رسول الله

(ص) المحلل والمحلل له ۞ قال الترمذي حديث حسن صحيح (٢) تسميته بالسائيس المستعار هو في

سنن ابن ماجه من حديث عقبه بن مالك مرفوعاً ۞ محمد بن عيسى البيطار ۞



قيل له : هذا ربا ، قال : بل هو بيع . ولو أوجب تبدل الأسماء والصور تبدل الأحكام  
 والحقائق ، لفست الديانات ، وبدلت الشرائع ، واضمحلت الاسلام . هذا ملخص ما  
 أفاده في هذه المسألة الامام ابن القيم في « اعلام الموقعين »<sup>(١)</sup> . وذكر رحمه الله أيضاً ، فيه  
 حكم الحيلة في إسقاط الزكاة إذا كان في يده نصاب ، بأن يبيعه أو يهبه قبل الحول ، ثم  
 يشتريه . فقال : « هذه حيلة محرمة باطلة » ولا يسقط ذلك عنه . قرَضَ الله الذي  
 فرضه . وأبعد بالعقوبة الشديدة من صنعه وأهمله ، فلو جاز إبطاله بالحيلة التي هي  
 مكسر وخداع . لم يكن في إيجابه والوعيد على تركه فائدة . وقد استقرت سنة الله  
 سبحانه في خلقه شرعاً وقدرأ على معاقبة العبد بتضيض قصده ، كما حرم القاتل الميراث ،  
 وورث المطلقة في مرض الموت ، وكذلك النار من الزكاة ، لا يسقطها عنه فراره .  
 ولا يعان على قصد الباطل ، فيتم مقصوده ، ويسقط مقصود الرب سبحانه وتعالى وكذلك  
 عامة الخيل أنى يساعد فيها المتجمل على بلوغ غرضه ، وبطل غرض الشارع . وكذلك  
 الجامع في نهار رمضان ، إذا تعدى ، أو شرب الخمر أو لآ ثم جامع ، قالوا ، لا تجب  
 عليه الكفارة ، وهذا ليس بصحيح ، فإن إضماره إلى إثم الجامع ، ثم الأكل والشرب لا  
 يناسب التخفيف عنه . بل يناسب تغليظ الكفارة عليه . فسبحان الله ! هل أوجب  
 الشارع الكفارة لكون الوطء لم يتقدمه مفطر قبله ، أو للجناية على زمن الصوم الذي لم  
 يجعله الله محلاً للوطء . وانقلبت كراهة الشرع له محبة ، ومنعه ، إذناً ، هذا من المحال .  
 فتأمل كيف تضمن الخيل المحرمة مناقضة الدين ، وإبطال الشرائع . وبالله العجب أبروج  
 هذا الخداع والمكر والتليس على أحكم الحاكمين الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور  
 فتعالى شارع هذه الشريعة الفاتكة على كل شريعة أن يشرع فيها الخيل التي تسقط  
 فرائضه ، وتحيل محارمه . وتبطل حقوق عبادته ، وتفتح للناس أبواب الاحتيال ، وأنواع  
 المكر والخداع ، وأن يبيع التوصل بالأسباب المشروعة إلى الأمور المحرمة الممنوعة .  
 وقد أخبر الله سبحانه عن عقوبة المحتالين على حيل مكرمة عليهم ، وإسقاط ما فرضه عليهم ،



في غير موضع من كتابه . قال أبو بكر الآجري - وقد ذكر بعض الحيل الربوبية التي يفعلها الناس - : لقد مُسِخَتْ اليهود قردة بدون هذا ، ولقد صدق إذا أكل حوت صيد يوم السبت ، أهون عند الله وأقل جرماً من أكل الربا الذي حرّمه الله بالحيل والخدعة ، ولكن قال الحسن : عجل لأولئك عقوبة تلك الأكلة الوخيمة ، وأزجبت عقوبة هؤلاء .  
فهذه العظام والمصائب الفاضحات ، لو اعتمدها مخلوق مع مخلوق ، لكان في نهاية السقيح ، فكيف بمن يعلم السرّ وأخفى ؟ وإذا وازن الليب بين حيلة أصحاب السبت ، والحيل التي يتعاطاها أرباب الحيل في كثير من الأبواب ، ظهر له التفاوت ومراتب المفسدة التي بينها وبين هذه الحيل . فإذا عرف قدر الشرع ، وعظمة الشارع ، وحكمته وما اشتمل عليه شرعه من رعاية مصالح عباده ، تبين له حقيقة الحال ، وقطع بأن الله سبحانه تنزه وتعالى أن يسوّغ لعباده نقص شرعه وحكمته بأنواع الخداع والاحتيال . اهـ .

وكما بسط رحمه الله الكلام في ذلك في « اعلام الموقعين » أطنب فيه أيضاً في كتابه « إغاثة اللهفات » اهتماماً بهذا الموضوع ، ومما جاء فيه قوله : (١) « ومن مكابده - يعني الشيطان - التي كاد بها الاسلام وأهله ، الحيل والمكر ، والخداع الذي يتضمن تحليل محرم الله ، وإسقاط ما فرضه ، ومضادته في أمره ونهيه ، وهي من الرأي الباطل الذي اتفق السلف على ذمه ، فإن الرأي رأيان : رأي يوافق النصوص ، وتشهد له بالصحة والاعتبار ، وهو الذي اعتبره السلف وعملوا به ، ورأي يخالف النصوص وتشهد له بالإبطال والاهدار ، فهو الذي ذمّه وأنكروه . وكذلك الحيل نوعان : نوع يتوصل به إلى فعل ما أمر الله تعالى به ، وترك ما نهى ، والتخلص من الحرام ، وتخليص المحقق من الظالم ، المانع له ، وتخليص المظلوم من يد الظالم الباغي . فهذا النوع محمود يثاب فاعله ومعلمه ، ونوع يتضمن إسقاط الواجبات ، وتحليل المحرمات ، وقلب المظلوم ظالماً ، والظالم مظلوماً ، والحق باطلاً ، والباطل حقاً . فهذا النوع الذي اتفق السلف على ذمه

وصاحوا بأهله من أقطار الأرض . قال الإمام أحمد رحمه الله : لا يجوز شيء من الخيل في إبطال حق مسلم . وقال الميموني : قلت لأبي عبد الله : من حلف على يمين ثم احتال لا يبطأها ، فهل تجوز تلك الخيل ؟ قال : نحن لا نرى الخيلة إلا بما يجوز . قلت : أليس حيلتنا فيها أن نبيع ما قالوا ، وإذا وجدنا لم قولاً في شيء اتبعناه ؟ قال : بلى ، هكذا هو . قلت : أو ليس هذا منا نحن حيلة ؟ قال : نعم — فبين الإمام أحمد أن من اتبع ما شرع الله . وجاء عن السلف في معاني الأسماء التي علقت بها الأحكام ، ليس بمحتال الخيل للمفومة وإن سميّت حيلة . فليس الكلام فيها . وغرض الإمام أحمد بهذا الفرق بين سلوك الطريق المشروعة التي شرعت بمحصول مقصود الشارع ، وبين الطرق التي تُسلك لإبطال مقصوده . فهذا هو سر الفرق بين النوعين ، وكلامنا الآن في النوع الثاني . « ثم جرد الكلام في ذلك ، فأطال وأطاب رحمه المولى الوهاب .

وكذلك الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى في موافقاته في كتاب « المقاصد في المسألة العاشرة »<sup>(١)</sup> ، أسبغ البحث في ذلك ، ولسهولة الوقوف من هذه الكتب الجليلة ، اكتفينا بالاحالة عليها والله والموفق .

\*\*\*

٣٢

### بيان باب اختلاف الصعاب والتأصيل في الفروع

قال الإمام العلامة ولي الله الدهلوي في « الحجة البالغة » تحت هذه الترجمة<sup>(٢)</sup> : « اعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن الفقه في زمانه مدوناً ، ولم يكن البحث في الأحكام يومئذ مثل البحث من هؤلاء الفقهاء حيث يبنون بأقصى جهدهم الأركان والشروط وآداب كل شيء ممتازاً عن الآخر بدليله ، ويفرضون الصور يشككون على تلك الصور

(١) من ١٦٤ ج ٢ طبع بمصر سنة ١٣٤١

(٢) ص ١١٢ « ذ س »

المفروضة ويحدون ما يقبل الحدة ۞ ويحصرّون ما يقبل الحصر ۞ إلى غير ذلك من صنائعهم .  
 أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يتوضأ ۞ فيرى الصحابة وضوءه فيأخذون به من غير  
 أن يبين أن هذا ركن ۞ وذلك أدب ۞ وكان يصلي فيرون صلاته فيصلون كما رأوه  
 يصلي ۞ وحجّ فرمق الناس حجّه ۞ ففعلوا كما فعل ۞ فهذا كان غالب حاله صلى الله عليه  
 وسلم ۞ ولم يبين أن فروض الوضوء سنة أو أربعة ۞ ولم يفرض أنه يحتمل أن يتوضأ إنسان  
 بغير موالاة ۞ حتى يحكم عليه بالصحة أو الفساد إلا ما شاء الله ۞ وقلما كانوا يسألونه عن  
 هذه الأشياء ۞ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ما رأيت قوماً خيراً من أصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ۞ ما سأله عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض ۞ كلهن في القرآن منهن :  
 « بَسَّالُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ۞ قَتَلَ فِيهِ ؟ قُلْ : قِتَالٌ فِيهِ كَثِيرٌ <sup>(١)</sup> » « وَيَسْأَلُونَكَ  
 عَنِ الْمَحْضِ <sup>(٢)</sup> » قال : ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم ۞ قال ابن عمر : لا تسأل عما  
 لم يكن ۞ فإني سمعت عمر بن الخطاب يلعن من سأل عما لم يكن ۞ قال القاسم : إنكم  
 تسألون عن أشياء ما كنا نسأل عنها وننقرون <sup>(٣)</sup> عن أشياء ما كنا ننقر عنها ۞ تسألون عن  
 أشياء ما أدري ما هي ۞ ولو علمناها ما حل لنا أن نكتمها ۞ عن عمر بن إسحاق قال :  
 لَمَنْ أَدْرَكَتْ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ۞ أَكْثَرُ مِنْ سَبْقِي مِنْهُمْ ۞ فَمَا  
 رَأَيْتُ قَوْمًا أَيْسَرُ سِيرَةً ۞ وَلَا أَقْلَ تَشْدِيدًا مِنْهُمْ ۞ وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ بَسْرِ الْكَنْدِيِّ ۞ وَسُئِلَ  
 عَنْ امْرَأَةٍ مَاتَتْ مَعَ قَوْمٍ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ فَقَالَ : أَدْرَكَتْ أَقْوَامًا مَا كَانُوا يَشْدُدُونَ تَشْدِيدَكُمْ ۞  
 وَلَا يَسْأَلُونَ مَسَائِلَكُمْ ( أخرج هذه الآثار الدارمي ) ۞ وكان صلى الله عليه وسلم يستفتي الناس  
 في الوقائع فيفتيهم ۞ وترفع إليه القضايا فيقضي فيها ۞ ويرى الناس يفعلون معروفاً فيمدحه  
 أو منكراً فينكر عليه ۞ وكل ما أفتى به مستفتياً أو قضى به في قضية ۞ أو أنكره على  
 فاعله ۞ كان في الاجتماعات ۞ وكذلك كان الشيخان أبو بكر وعمر ۞ إذا لم يكن لهما علم  
 في المسألة يسألون الناس عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ۞ وقال أبو بكر رضي  
 الله عنه ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيها شيئاً - يعني الجدة - ۞ وسأل

(١) سورة البقرة ، الآية ١٧٧ (٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢٢ (٣) التفسير : التفتيش

الناس ، فلما صلى الظهر قال : أيكم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الجدة شيئاً ؟ فقال المغيرة بن شعبه : أنا . فقال : ماذا قال ؟ قال : أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم سداً . قال : أنعلم ذلك أحد غيرك . فقال محمد بن سلمة : صدق - فأعطاه أبو بكر السدس . وقصة سؤال عمر الناس في الغرة ثم رجوعه إلى خير مغيرة ، وسؤاله إياهم في الوباء ، ثم رجوعه إلى خبر عبد الرحمن بن عوف ، وكذا رجوعه في قصة الجوس إلى خبره ، وصور عبد الله بن مسعود بخير معقل بن يسار لما وافق رأيه ، وقصة رجوع أبي موسى عن باب عمر ، وسؤاله عن الحديث ، شهادة أبي سعيد له ، وأمثال ذلك كثيرة معلومة مروية في الصحيحين والسنن . وبالجملة فهذه كانت عادته الكريمة صلى الله عليه وسلم . فرأى كل صحابي ما ييسره الله له من عبادته وفتاواه وأقضيته ، فحفظها وعقلها ، وعرف لكل شيء وجهاً من قبل حقوف القرائن به ، فحمل بعضها على الإباحة ، وبعضها عن الفسخ لأمارات وقرائن كانت كافية عنده ، ولم يكن العمدة عندهم إلا وجدان الاطمئنان والتلجج من غير التفات إلى طروق الاستدلال ، كما ترى الأعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم ، وتلجج صدورهم بالتصريح والتلويح والايحاء من حيث لا يشعرون ، فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك . ثم إنهم افرقوا في البلاد ، وصار كل واحد مقتدى ناحية من النواحي . فكثرت الوقائع ، ودارت المسائل ، فاستفتوا فيها . فأجاب كل واحد حسب ما حفظه أو استنبط . وإن لم يجد فيما حفظه أو استنبط ما يصلح للجواب ، اجتهد برأيه ، وعرف العلة التي أدار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها الحكم في منصوصاته ، فطرد الحكم حيثما وجدها ، لا بألوهجاً في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام . فعند ذلك وقع الاختلاف بينهم على ضروب ، منها : أن صحابياً سمع حكماً في قضية أو فتوى ، ولم يسمعه الآخر ، فاجتهد برأيه في ذلك ، وهذا على وجوه :

أحدها : أن يقع اجتهاده وافق الحديث ، مثاله ما رواه النسائي وغيره أن ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن امرأة مات عنها زوجها ولم يفرض لها - أي لم يعين لها المهر - فقال : لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي في ذلك . فاختلفوا عليه شهراً وأخيراً ، فاجتهد

برأيه وقضى في ذلك . فاختلقوا عليه شهراً وألحوا . فاجتهد برأيه وقضى بأن لها مهر نسائها  
لا وكس ولا شطط<sup>(١)</sup> وعليها العدة . ولها الميراث . فقام معقل بن يسار . فشهد بأنه  
صلى الله عليه وسلم قضى بمثل ذلك في امرأة منهم . فخرج بذلك ابن مسعود فرحطه بفرح  
متلها قط بعد الاسلام .

ثانيها : أن يقع بينهما المتأخرة ويظهر الحديث بالوجه الذي يقع به غالب الظن .  
فيرجع عن اجتهاده إلى المسحوق . مثاله : ما رواه الأئمة من أن أبا هريرة رضي الله عنه  
كان من مذهبه أنه : من أصبح جنباً فلا صوم له . حتى أخبرته بعض أزواج النبي صلى الله  
عليه وسلم بخلاف مذهبه فرجع .

وثالثها : أن يبلغ الحديث . والكن لا على الوجه الذي يقع به غالب الظن فلم يترك  
اجتهاده . بل طعن في الحديث . مثاله : ما رواه أصحاب الأصول<sup>(٢)</sup> من أن قاطمة بنت  
قيس . شهدت عند عمر بن الخطاب بأنها كانت مطلقة الثلاث . فلم يحل لها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى . فرد شهادتها وقال : لا أترك كتاب الله بقول امرأة  
لا ندري أصدقت أم كذبت ؟ لها النفقة والسكنى . وقالت عائشة : رضي الله عنها  
لقاطمة : ألا لتقي الله ؟ يعني في قولها : لا سكنى ولا نفقة . ومثال آخر : روى الشيخان  
أنه كان من مذهب عمر بن الخطاب أن التيمم لا يميز للجنب الذي لا يجد ماء . فروى  
عنده عاز . أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر . فأصابته جنابة . ولم يجد ماء .  
فتمسك في التراب . فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« إِنَّمَا كَانَ بِكَ فَيْتَنٌ أَنْ تَفْعَلَ هَكَذَا » . وضرب يديه الأرض . فسمح بهما وجهه  
وبدبه . فلم يقبل عمر . ولم ينهض عنده حجة لقادح خفي رآه فيه . حتى استقض الحديث  
في الطبقة الثانية من طريق كثيرة . وضمحل وهم القادح . فأخذوا به .

ورابعها : أن لا يصل إليه الحديث أصلاً . مثاله : ما أخرج مسلم أن ابن عمر كان

(١) قوله : لا وكس ولا شطط : أي لا نقصان ولا زيادة . اهـ

(٢) راجع تخریج هذا الحديث في ص ٢٦



بأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن ۞ فسمعت عائشة بذلك فقالت : يا عجباً لابن عمر ۞ هذا بأمر النساء أن ينقضن رؤوسهن ۞ أفلا بأمرهن أنت يحلقن رؤوسهن ۞ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ۞ وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات . مثال آخر : ما ذكره الزهري من أن هنداً لم تبلغها رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المستحاضة ۞ فكانت تبكي لأنها كانت لا تصلي . ومن تلك الضروب أن يروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل فعلاً فحمله بعضهم على القرية ۞ وبعضهم على الإباحة ۞ مثاله : ما رواه أصحاب الأصول في قضية التحصيب - أبي النزول بالأبطح - نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم به ۞ فذهب أبو هريرة وابن عمر إلى أنه على وجه القرية ۞ فجعلوه من سنن الحج . وذهبت عائشة وابن عباس إلى أنه كان على وجه الاتفاق ۞ وليس من السنن . ومثال آخر : ذهب الجمهور إلى أن الرمل في الطواف سنة ۞ وذهب ابن عباس إلى أنه إنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاتفاق لعارض عرض ۞ وهو قول المشركين : حطّمهم حتى يثرب ۞ ولبس بسنة . ومنها اختلاف الوهم ۞ مثاله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حجّ فراه الناس ۞ فذهب بعضهم إلى أنه كان متمتعاً ۞ وبعضهم إلى أنه كان قارناً ۞ وبعضهم إلى أنه كان مفرداً . مثال آخر : أخرج أبو داود عن سعيد بن جبّير ۞ أنه قال : قلت لعبد الله بن عباس : يا أبا العباس ! عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أوجب<sup>(١)</sup> فقال : إني لأعلم الناس بذلك ۞ إنما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فمن هناك اختلفوا . خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً ۞ فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعة ۞ أوجب في مجلسه وأهل بالحج حين فرغ من ركعتيه ۞ فسمع ذلك منه أقوام ۞ فحفظته عنه ثم ركب . فلما استقلت به ناقته أهل وأدرك ذاك منه أقوام ۞ وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالاً ۞ فسمعوه حين استقلت به ناقته يهمل ۞ فقالوا : إنما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته . ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ۞

(١) أي أهل واتى بما وجب من أفعال الاحرام . اهـ

فلما علا على شرف اليبداء ، أهل وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا : إنما أهل حين علا على شرف اليبداء ، وأيم الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به ناقته ، وأهل حين علا على شرف اليبداء .

ومنها : اختلاف السهو والنسيان ؛ مثاله : ما روي أن ابن عمر كان يقول : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة في رجب فسمعت بذلك عائشة فقضت عليه بالسهو .  
ومنها : اختلاف الضبط ، مثاله : ما روي ابن عمر<sup>(١)</sup> أو عمر عنه صلى الله عليه وسلم ، من أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، فقضت عائشة عليه بأنه لم يأخذ الحديث على وجهه . مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكي عليها أهلها ، فقال : إنهم يبكون عليها وإنها تعذب في قبرها . فظن العذاب معلولاً للبكاء ، فظن الحكم عاماً على كل ميت<sup>(٢)</sup> .

ومنها : اختلافهم في علة الحكم ، مثاله : القيام للجنائز ، فقال قائل : لتعظيم الملائكة ، فيعم المؤمن والكافر ؛ وقال قائل : لهول الموت فيعمهما ؛ وقال<sup>(٣)</sup> الحسن بن علي رضي الله عنهما : «مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم بجنائز يهودي فقام لها كراهية أن تعلق فوق رأسه فيخص الكافر .

ومنها : اختلافهم في الجمع بين المختلفين ، مثاله : رخص<sup>(٤)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتعة عام خيبر ثم رخص فيها عام أوطاس ، ثم نهى عنها ، فقال ابن عباس : كانت الرخصة للضرورة ، والنهي لانقضاء الضرورة ، والحكم باقٍ على ذلك . وقال

(١) أخرجه في الصحيحين من حديث عائشة وابن عمر

(٢) في الصحيحين من حديث جابر قال : مر بنا جنازة فقام لها النبي «ص» وقتنا معه ، قيل له : يا رسول الله إنها جنازة يهودي فقال : إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها ، ومن حديث سهل بن حنيف فيهما فقال ليست نفساً ؟

وأما ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث الحسن بن علي وقوله فيه : كراهية أن يعلق رأسه ، فيخص الكافر ، فقد قال في نيل الأوطار : إن ذلك لا يعارض الأخبار الأولى الصحيحة ، ومقتضى التعليل بقوله : ليست نفساً ، أن ذلك يستحب لكل جنازة ، اهـ .

« محمد بهجة البيطار »

(٣) أخرجه في الصحيحين من حديث علي

الجمهور : كانت الرخصة إباحة والنهي نسخاً لها . مثال آخر : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن استقبال القبلة في الاستنجاء " فذهب قوم إلى عموم هذا الحكم ، وكونه غير منسوخ ،  
ورآه جابر يقول قبل أن يتوفى بعاصم مستقبل القبلة ، فذهب إلى أنه نسخ للنهي المتقدم .  
ورآه ابن عمر قضى حاجته مستدير القبلة ، مستقبل الشام " فردّه به قوفهم ، وجمع قوم بين  
الروایتين . فذهب الشعبي وغيره إلى أن النهي مختص بالصحواء ، فإذا كان في  
المراحض ، فلا بأس بالاستقبال والاستدبار . وذهب قوم إلى أن القول عام محكم ،  
والفعل يحتمل كونه خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم . فلا ينتهض ناسخاً ، ولا مخصصاً .  
وبالجملة فاختلقت مذاهب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخذ عثم التابعون . كذلك  
كل واحد ما تيسر له ، فحفظ ما سمع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
ومذاهب الصحابة ، وعقلها . وجمع المختلف على ما تيسر له ، ورجح بعض الأقوال على  
بعض . واضمحل في نظرهم بعض الأقوال ، وإن كان مأثوراً عن كبار الصحابة ،  
كالمذهب المأثور عن عمر وابن مسعود في نعيم الجنب ، اضمحل عندهم لما استفاض من  
الأحاديث عن عمار وعمران بن الحصين وغيرهما . فعند ذلك صار لكل عالم من علماء  
التابعين مذهب على حياله . فانتصب في كل بلد إمام ، مثل سعيد بن المسيّب ، وسالم بن  
عبد الله بن عمر في المدينة ، وبعدهما الزهري والقاضي يحيى بن سعيد وريعة بن عبد  
الرحمن فيها ، وعطاء بن أبي رباح بمكة ، وإبراهيم النخعي والشعبي بالكوفة ، والحسن البصري  
بالبصرة ، وطاوس بن كيسان باليمن ، ومكحول بالشام . فأظلم الله أكباداً إلى علومهم  
فرغبوا فيها ، وأخذوا عنهم الحديث . وفتاوى الصحابة ، وأقوا بلهم . ومذاهب هؤلاء العلماء ، وتحقيقاتهم  
من عند أنفسهم . واستغنى منهم المستفتون . ودارت المسائل بينهم ورفعت إليهم الأفضية ،  
وكان سعيد بن المسيّب وإبراهيم و أمثالهما ، جمعوا أبواب الفقه أجمعها . وكان لهم في كل باب  
أصولٌ نلقوها من السلف . وكان سعيد وأصحابه يذهبون إلى أن أهل الحرمين أثبت الناس  
في الفقه ، وأصل مذهبهم فتاوى عبد الله بن عمر وعائشة . ابن عباس وقضايا قضاة المدينة  
(١) عن أبي مزيرة عن رسول الله « سر » قال : إذا جلس أحدكم لحاجته ، فلا يستقبل القبلة ، ولا  
يستديرها . رواه أحمد وصححه .

فجمعوا من ذلك ما يسهل الله لهم ، ثم نظروا فيها نظر اعتبار وتفطيش ، فما كان منها مجمعا عليه بين علماء المدينة ، فأنهم يأخذون عليه بنواجزهم ، وما كان فيه اختلاف عندهم فأنهم يأخذون بأقوالها وأرجحها ، أما بكثرة من ذهب اليهم منهم أو لموافقة بقياس قوي ، أو تخريج صريح من الكتاب والسنة أو نحو ذلك ، وإذا لم يجدوا فيها حفظوا منه جواب المسألة خرجوا من كلامهم وتبعوا الأئمة والاختصاص ، فحل لهم مسائل كثيرة في كل باب باب ، وكانت إبراهيم وأصحابه يرون أن عبد الله بن مسعود وأصحابه أثبت الناس في الفقه ، كما قال علقمة لمسروق : هل أحد منهم أثبت من عبد الله ؟ وقول أبي حنيفة رضي الله عنه : لا وزاعي : إبراهيم أفقه من سالم ، ولولا فضل الصحبة لقلت : أن علقمة أفقه من عبد الله بن عمر وعبد الله هو عبد الله . وأصل مذهبه فتاوى عبد الله بن مسعود وقضايا علي رضي الله عنهما . وفتاواه وقضايا شريح وغيره من فضاة الكوفة ، فجمع من ذلك ما يسهل الله لهم ثم صنع أهل المدينة في آثار أهل المدينة ، وخارج كما خرجوا ، فلخص له مسائل الفقه في كل باب باب . وكان سعيد بن المسيب لسان فقهاء المدينة ، وكان أحفظهم لقضايا عمر ، ولحديث أبي هريرة . وإبراهيم لسان فقهاء الكوفة ، فإذا تكلموا بشيء ولم ينسياه إلى أحد ، فإنه في الأكثر منسوب إلى أحد من السلف صريحا أو إيماء ونحو ذلك . فاجتمع عليهما فقهاء بلدهما ، وأخذوا عنهما ، وعقلوه ، وخرجوا عليه والله أعلم .

\* \* \*

٢٣

## بيان أسباب اختلاف مذاهب الفقهاء

قال الإمام ولي الله الدهلوي قدس سره في الحجة البالغة أيضا ، تحت هذه الترجمة ما صورته (١) : « اعلم أن الله تعالى أنشأ بعد عصر التابعين نشأ من حَمَلَةِ الْعِلْمِ ، وإنجازا لما وعده رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : « يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ »

خَلَفَ عُدُولُهُ<sup>(١)</sup> « فَأَخَذُوا عَمَّنْ اجْتَمَعُوا مِنْهُمْ صِفَةُ الْوُضُوءِ وَالْفَسْلِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالنِّكَاحِ وَالْبَيْعِ وَسَائِرَ مَا يَكْثُرُ وَقُوعُهُ » وَرَوَوْا حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَصَمَّعُوا قَضَايَا قِضَاةِ الْبُلْدَانِ ، وَفَتَاوَى مُفْتِيهَا ، وَسَأَلُوا عَنِ الْمَسَائِلِ ، وَاجْتَهَدُوا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ . ثُمَّ صَارُوا كَبَرَاءَ قَوْمٍ ، وَوَسَدُوا إِلَيْهِمُ الْأُمْرَ ، فَنَسَجُوا عَلَى مَنَازِلِ شُيُوخِهِمْ ، وَلَمْ يَأْلُوا فِي تَتَبُعِ الْأَيْمَاءِ وَالْإِقْنَاءِ فَقَضَوْا وَأَفْتَوْا ، وَرَوَوْا ، وَعَلِمُوا ، وَكَانَ صَنِيعُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ مُشَابِهًا ، وَحَاصِلُ صَنِيعِهِمْ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِالْمُسْتَدِّ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُرْسَلِ جَمِيعًا ، وَيَسْتَدِلُّ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، عَلِيًّا مِنْهُمْ أَنَّهَا إِمَّا أَحَادِيثٌ مَنْقُولَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَصَرَهَا وَفَجَعَلَهَا مَوْقُوفَةً كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ ، وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَحَافَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ<sup>(٢)</sup> ، فَقِيلَ لَهُ : أَمَا تَحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا غَيْرَ هَذَا ؟ قَالَ : بَلَى ، وَلَكِنْ أَقُولُ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ عُلُقَمَةُ ، أَحَبُّ إِلَيَّ . وَكَأَيْ قَالِ الشَّعْبِيِّ ، وَقَدْ سَمِعْتُ عَنْ حَدِيثٍ ، وَقِيلَ إِنَّهُ يَرْفَعُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : لَا بَأْسَ عَلَى مَنْ دُونَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ إِلَيْنَا ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَنَقْصَانٌ ، كَانَ عَلَى مَنْ دُونَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ يَكُونُ اسْتِنْبَاطًا مِنْهُمْ مِنَ الْمَنْصُوصِ ، أَوْ اجْتِهَادًا مِنْهُمْ بِأَرَائِهِمْ ، وَهُمْ أَحْسَنُ صَنِيعًا فِي كُلِّ ذَلِكَ عَنِ يَجْبِي بَعْدَهُمْ ، وَكَثُرَ إصَابَةُ وَأَقْدَمُ زَمَانًا ، وَأَوْعَى عِلْمًا ، فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ بِهَا ، إِلَّا إِذَا اخْتَلَفُوا ، وَكَانَ حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخَالِفُ قَوْلَهُمْ مَخَالَفَةً ظَاهِرَةً ، وَانَّهُ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَحَادِيثُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ رَجَعُوا إِلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ ، فَإِنْ قَالُوا بِنَفْسِهِمْ بَعْضُهَا أَوْ بَصَرُفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ ، أَوْ لَمْ يَبْصُرُوا بِذَلِكَ ، وَلَكِنْ اتَّفَقُوا عَلَى تَرْكِهِ ، وَعَدِمَ الْقَوْلُ بِمُوجِبِهِ فَإِنَّهُ كَابْدَاءِ عِلَّةٍ فِيهِ ، أَوْ الْحُكْمُ بِنَفْسِهِ أَوْ تَأْوِيلُهُ ، أَتَبِعُوهُمْ فِي كُلِّ ذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ سَيِّفِي حَدِيثٍ<sup>(٣)</sup> « وَلَوْ أَنَّ الْكَلْبَ » « جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ ، وَلَكِنْ لَا أَدْرِي مَا حَقِيقَتُهُ ! » بِمَعْنَى : حَكَاهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مَخْتَصَرِ الْأُصُولِ لَمْ أَرِ الْفُقَهَاءَ يَعْلَمُونَ بِهِ ، وَانَّهُ إِذَا اخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُ الصَّحَابَةِ

(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَابْنُ عَسَاكِرَ . (٢) أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَاحِدٌ وَاصْحَابُ الدِّينِ مِنْ

حَدِيثِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ .

(٣) إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي أَنَا أَحَدُكُمْ فَلْيَسْلُ سِلْمًا ، أَحَدَاهُمْ بِالْزَّابِ ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَفِي

بَعْضِ رَوَايَاتِهِ اخْتِلَافٌ .

« مُحَمَّدٌ بِهَجَةٍ »



في مسألة ، فالشخص عند كل عالم مذهب أهل بلده وشيوخه ، لأنه أعرف بصحيح أقوالهم من السقيم ، وأوعى الأصول المناسبة لها ، وقلبه أميل إلى فضلهم ، وتبحرهم في مذهب عمر وعثمان وابن عمر وعائشة وابن عباس وزيد بن ثابت وأصحابهم مثل سعيد بن المسيب فإنه كان أحفظهم انضايًا عمر ، وحديث أبي هريرة ، ومثل عروة وسالم وعطاء بن يسار وقاسم وعبيد الله بن عبد الله والزُّهري ويحيى بن سعيد وزيد بن أسلم وربيعة - أحق بالأخذ من غيره عند أهل المدينة ، لما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل المدينة ، ولأنهم أوعى الفقهاء ، ومجمع العلماء في كل عصر ، ولذلك ترى مالكا يلازم محجتهم ، ومذهب عبد الله بن مسعود وأصحابه وقضايا علي وشريح والشعبي وفنائه إبراهيم أحق بالأخذ عند أهل الكوفة من غيره ، وهو قول علقمة حين مال مسروق إلى قول زيد بن ثابت في التشريك ، قال : هل أحد منكم أثبت من عبد الله فقال : لا ، ولكن رأيت زيد ابن ثابت وأهل المدينة بشر كون ، فإن اتفق أهل البلد على شيء أخذوا بنواجده ، وهو الذي يقول في مثله مالك : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا ، وإن اختلفوا أخذوا بأقواها وأرجحها ، إما بكثرة القائلين به ، أو لموافقه لقياس قوي أو تخريج من الكتاب والسنة ، وهو الذي يقول في مثله مالك : هذا أحسن ما سمعت ، فإذا لم يجدوا فيما حفظوا منهم جواب المسألة ، خرجوا من كلامهم ، وتتبعوا الأئمة والافتضاء . وألهموا في هذه الطبقة التدوين ، فدون مالك ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب بالمدينة ، وابن جريج وابن عيينة بمكة والثوري بالكوفة وربيعة بن الصبيح بالبصرة ، وكلهم مشوا على هذا المنهج الذي ذكرته . ولما حج المنصور قال لمالك : قد عزم أن أمر بكتبتك هذه التي صنعتها فتتسخ ، ثم أبعث في كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة ، وأمرهم بأن يعملوا بما فيها ، ولا يتعدوه ، إلى غيره ! فقال : يا أمير المؤمنين ! لا تفعل هذا ، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وأتوا به من اختلاف الناس ، فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لا تقسمهم . ويحكى نسبة هذه القصة إلى هرون الرشيد

وأنه شاور ملكاً في ان يعلّق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه ، فقال : لا  
تفعل ! فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان ،  
وكل سنة مضت . قال : وفقك الله يا أبا عبد الله . ( حكاة السيوطي ) . وكان مالك  
من أثبتهم في حديث المذنبين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأوثقهم إسناداً ، وأعلمهم  
بقضايا عمر ، وأقاربهم عبد الله بن عمر وعائشة وأصحابهم من الفقهاء السبعة ، وبه وبأمثاله  
قام علم الرواية والفتوى . فلما وسد اليه الأمر حدث وأفتى وأجاد وعليه انطبق قول النبي  
صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> : « يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْأَبْلِ » . بِطَائِبُونَ  
الْعِلْمَ فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ . على ما قاله ابن عيينة وعبد الرزاق  
وناهيك بهما . فجمع أصحابه رواياته بمختاراته ، وناصروها ، وحرروها وشرحوها  
وخرجوا عليها ، وتكلموا في أصولها ودلائلها ، وتفرقوا الى المغرب ونواحي الأرض .  
ففع الله بهم كثيراً من خلقه . وإن شئت أن تعرف حقيقة ما قلناه من أصل مذهبه  
فانظر في كتاب الموطأ . تجده كما ذكرنا . وكان أبو حنيفة رضي الله عنه ألزمهم بمذهب  
إبراهيم وأقرانه ، لا يجاوزه ، إلا ما شاء الله . وكان عظيم الشأن في التخريج على مذهبه ،  
دقيق النظر في وجوه التخريجات ، مقبلاً على الفروع أتم إقبال . وإن شئت أن تعلم  
حقيقة ما قلنا ، فلخص أقوال إبراهيم وأقرانه من كتاب الآثار لمحمد رحمه الله ، وجامع  
عبد الرزاق . ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ، ثم قايسه بمذهبه تجد أنه لا يفارق تلك  
الحجة إلا في مواضع يسيرة ، وهو في تلك اليسيرة أيضاً لا يخرج عما ذهب إليه فقهاء  
الكوفة ، وكانت أشهر أصحابه ذكراً أبو يوسف رحمه الله فولي قضاء القضاة  
أيام هرون الرشيد . فكان سبباً لظهور مذهبه ، والقضاء به في أقطار العراق وخراسان ،  
وما وراء النهر . وكان أحسنهم تصنيفاً وألزمهم درساً محمد بن الحسن ، وكان من خبره  
أنه تفقه على أبي حنيفة وأبي يوسف ، ثم خرج الى المدينة فقرأ الموطأ على مالك ، ثم  
رجع الى نفسه فطبق مذهب أصحابه على الموطأ مسألة مسألة . فان وافق فيها ، وإلا فان

رأى طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين الى مذهب أصحابه فكذلك ، وإن وجد قياساً ضعيفاً أو تخريجاً ليناً يخالفه حديث صحيح فيما عمل به الفقهاء أو يخالفه عمل أكثر العلماء ، تركه إلى مذهب من مذاهب السلف ، مما يراه أرجح ما هناك وهذا لا يزالان على محجة إبراهيم وأقرانه ما أمكن لهما . كان أبو حنيفة رضي الله عنه يفعل ذلك وإنما كان اختلافهم في أحد شيئين : إما أن يكون شيخهما تخريج على مذهب إبراهيم يزاحمان فيه ، أو يكون هناك لإبراهيم نظرائه أقوال مختلفة يخالفان شيخهما في ترجيح بعضها على بعض فذهب محمد رحمه الله وجمع رأيه هؤلاء الثلاثة ، وتقع كثير من الناس ، فتوجه أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه الى تلك التصانيف تلخيصاً وتقريباً أو شرحاً أو تخريجاً أو تأسيساً أو استدلالاً ، ثم تفرقوا الى خراسان وما وراء النهر ، فيسمى ذلك مذهب أبي حنيفة .

« ونشأ الشافعي في أوائل ظهور المذاهب وترتيب أصولها وفروعها ، فنظر في صنيع الأوائل فوجد فيه أموراً كبرت عنانه عن الجريان في طريقهم ، وقد ذكرها في أوائل كتاب الأم . منها : أنه وجدهم يأخذون بالمرسل والمقطع ، فدخل فيهما الخلل ، فانه اذا جمع طرق الحديث بظهر أنه كم من مرسل لا أصل له ، كم من مرسل يخالف مسنداً ، فقرر أن لا يأخذ بالمراسل إلا عند وجود شروط ، وهي مذكورة في كتب الأصول . ومنها : أنه لم تكن قواعد الجمع بين المختلفات مضبوطة عندهم ، فكان ينطرق بذلك خال في مجتهدياتهم ، فوضع لها أصولاً ، ودونها في كتاب ، وهذا أول تدوين كان في أصول الفقه . مثاله : ما بلغنا أنه دخل على محمد بن الحسن وهو بطعن على أهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع اليقين ، ويقول : هذا زيادة على كتاب الله ، فقال الشافعي : أتدبت عندك أنه لا تجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد ؟ قال : نعم . قال : فلم قلت : إن الوصية للوارث لا تجوز ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَنْ « لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ » وقد قال الله تعالى : « كَتَبَ عَلَيْنَا إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ (١) » الآية ، وأورد عليه أشياء من هذا القبيل ، فانقطع كلام محمد بن الحسن . ومنها : أن بعض الأحاديث الصحيحة لم يبلغ علماء التابعين عن وسد اليهم الفتوى فاجتهدوا بأرائهم .

وأتبعوا العمومات واقتدوا بمن مضى من الصحابة ، فأفتوا حسب ذلك ، ثم ظهرت بعد ذلك في الطبقة الثالثة ، فلم يعملوا بها ، ظناً منهم أنها تخالف عمل أهل مدينتهم ، وسنتهم التي لا اختلاف لهم فيها ، وذلك قادح في الحديث ، وعلة مسقطه له ؛ أو لم تظهر في الثالثة ، وإنما ظهرت بعد ذلك عندما أمن أهل الحديث في جمع طرق الحديث ، ورحلوا إلى أقطار الأرض ، وبحثوا عن حملة العلم ، فكثرت من الأحاديث ما لا يرويه من الصحابة إلا رجل أو رجلان ولا يرويه عنه أو عنهما إلا رجل أو رجلان وهلم جرا . . . فغني على أهل الفقه ، وظهر في عصر الحفاظ الجامعين لطرق الحديث كثير من الأحاديث رواها أهل البصرة مثلاً ، وسائر الأقطار في غفلة منه ، فبين الشافعي أن العلماء من الصحابة والتابعين ، لم يزل شأنهم انهم يطلبون الحديث في المسألة ، فإذا لم يجدوا تمسكوا بنوع آخر من الاستدلال ، ثم إذا ظهر عليهم الحديث بعد ، رجعوا من اجتهادهم إلى الحديث ، فإذا كان الأمر على ذلك ، لا يكون عدم تمسكهم بالحديث قدحاً فيه ، اللهم إلا إذا بينوا العلة القادحة . مثاله : حديث القائلين ، فإنه حديث صحيح ، روي بطرق كثيرة ، ومعظمها ترجع إلى أبي الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبد الله ، أو : محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله ، كلاهما عن ابن عمر ، ثم تشعبت الطرق بعد ذلك ، وهذان ، وإن كانا من الثقات ، لكنهما ليسا ممن وسد إليهم الفتوى ، وعوّل الناس عليهم . فلم يظهر الحديث في عصر سعيد بن المسيّب ، ولا في عصر الزهري ، ولم يمش عليه المالكية ، ولا الحنفية ، فلم يعملوا به ، وعمل به الشافعي . كحديث « خيار المجلس » فإنه حديث صحيح ، روي بطرق كثيرة ، وعمل به ابن عمر وأبو هريرة من الصحابة . ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاشرهم ، فلم يكونوا يقولون به ، فرأى مالك وأبو حنيفة هذه علة قادحة في الحديث وعمل به الشافعي .

ومنها : أن أقوال الصحابة جمعت في عصر الشافعي فتكثرت واختلفت وتشعبت ، ورأي كثير آ منها يخالف الحديث الصحيح ، حيث لم يبلغهم ، ورأي السلف لم يزالوا

يرجعون في مثل ذلك إلى الحديث ، فترك التمسك بأقوالهم ، أما لم ينفقوا ، وقال : هم رجل ونحن رجال !

ومنها : أنه رأى قوماً من الفقهاء يخلطون الرأي بالنسبة لم يسوغه الشرع بالقياس الذي أثبتته ، فلا يميزون واحداً منها من الآخر ، ويسمونهم تارة بالاستحسان ، وأعني بالرأي ان ينصب مظنة حرج او مصلحة عملة الحكم ، وانما القياس ان تخرج العلة من الحكم المنصوص ، وبمدار عليها الحكم ، فأبطل هذا النوع اتم إبطال ، مثاله : رُشد اليقيم أصرخي ، فأقاموا مظنة الرشد ، وهو بلغ خمس وعشرين سنة ، مقامه ، وقالوا : اذا بلغ اليقيم هذا العمر ، سلم اليه ماله . قالوا : هذا استحسان ، والقياس أن لا يسلم اليه . وبالجملة لمسا رأى في صنيع الاوائل مثل هذه الأمور ، أخذ الفقه من الرأس ، فأسس الأصول وفرع الفروع ، وصنف الكتب ، فأجاد وأفاد ، واجتمع عليه الفقهاء ، ونصرفوا اختصاراً وشرحاً واستدلالاتاً وتحريكات ، ثم تفرقوا في البلدان ، فكان هذا مذهباً للشافعي والله اعلم .»

\*\*\*

٢٤

### بيان الفرق بين اهل الحديث واصحاب الرأي

قال الامام ولي الله الدهلوي قدس سره تحت هذا العنوان في الحجة البالغة ما نصه (١) :  
 اعلم انه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيب ، وإبراهيم الزهري ، وفي عصر مالك وسفيان ، وبعد ذلك قوم يكرهون الخوض بالرأي ، ويهابون الفتيان والاستنباط الا اضرورة لا يجزون منها بدا . وكان أكبرهم روية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . سئل عبد الله بن مسعود عن شيء فقال : إني لأكره أن أحل لك شيئاً حرّمه



الله عليك ، أو أحرّم ما أحله الله لك . وقال معاذ بن جبل : يا أيها الناس ! لا تعجلوا  
 بالبلاء قبل نزوله ، فإنه لم ينفع المسلمون أن يكون فيهم من إذا سئل مرّد . وروى  
 نحو ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود في كراهة التكلم فيما لم ينزل . وقال ابن  
 عمر لجابر بن زيد : إنك من فقهاء البصرة ، فلا تفت إلا بقرآن ناطق ، أو سنة ماضية ،  
 فإنك إن فعلت غير ذلك ، هلك وأهلك . وقال أبو النضر : لما قدم أبو سلمة  
 البصرة ، أتته أنا والحسن ، فقال للحسن : أنت الحسن ؟ ما كان أحد بالبصرة أحب  
 إليّ لقاء منك ، وذلك أنك بانني أنك تفتي برأيتك ، فلا تفت برأيتك إلا أن يكون سنة  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كتاب منزل . وقال ابن المنكدر : إن العالم بدخل  
 فيما بين الله وبين عباده ، فليطلب لنفسه المخرج . وسئل الشعبي : كيف كنتم تصنعون  
 إذا سألتم ؟ قال : على الخبير وقعت ، كان إذا سئل الرجل قال لصاحبه : أفيتهم ، فلا  
 يزال حتى يرجع إلى الأول . وقال الشعبي : ما حدثوك هؤلاء عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ، فخذ به ، وما قالوه برأيتهم ، فألقه في الحش . ( أخرج هذه الآثار عن آخرها  
 الدارمي ) .

« فوقع شيوع تدوين الحديث والآثر في بلدان الاسلام وكتابة الصحف والنسخ »  
 حتى قل من يكون أهل الرواية إلا كان له تدوين أو صحيفة أو نسخة من حاجتهم »  
 لموقع عظيم ، فطاف من أدرك من عظمائهم ذلك الزمان بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر  
 واليمن وخراسان ، وجمعوا الكتب ، وتبعوا النسخ ، وأمعنوا في التفحص عن غريب  
 الحديث ، ونوادر الآثار فاجتمع باهتمام أولئك من الحديث والآثار ما لم يجتمع لأحد  
 قباهم ، وتيسر لهم ما لم يتيسر لأحد قباهم ، وخلص إليهم من طرق الأحاديث شيء كثير ،  
 حتى كان يكثر من الأحاديث عندهم مئة طريق فما فوقها ، فكشف بعض الطرق ما  
 استتر في بعضها الآخر ، وعرضوا محل كل حديث من الفراية والاستفاضة ، وأمكن لهم  
 النظر في المتابعات والشواهد ، وظهر عليهم أحاديث صحيحة كثيرة لم تظهر على أهل

الفتوى من قبل . قال الشافعي لأحمد : أنتم أعلم بالأخبار الصحيحة منا ، فإذا كان خبر صحيح فأعلموني حتى أذهب اليه ، كوفيًا كان أو بصريًا أو شاميًا . ( حكان ابن الهمام ) . وذلك لانه كم من حديث صحيح لا يرويه إلا أهل بلد خاصة ، كأفراد الشاميين والعراقيين أو أهل بيت خاصة ، كنسخة يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى ، ونسخة عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ، أو كان الصحابي مقلًا خاملًا لم يحمل عنه إلا شذمة قليلون . فمثل هذه الاحاديث يفتل عنها عامة أهل الفتوى ، واجتمعت عندهم آثار فقهاء كل بلد من الصحابة والتابعين ، وكان الرجل فيما قبلهم لا يتمكن إلا من جمع حديث بلده وأصحابه ، وكان من قباهم يعتمدون في معرفة أسماء الرجال ومراتب عدالتهم على ما يخلص إليهم من مشاهدة الحال ، ونتيج القرائن ، وأمعن هذه الطبقة في هذا الفن ، وجعلوا شيئًا مستقلًا بالتدوين والبحث ، وناظروا في الحكم بالصحة وغيرها ، فأنكشف عليهم بهذا التدوين والمناظرة ما كان خافيًا من حال الاتصال والانقطاع . وكانت سفيان وو كيع وأمثالها يجتهدون غاية الاجتهاد فلا يتمكنون من الحديث المرفوع المتصل إلا من دون ألف حديث ، كما ذكره أبو داود السجستاني في رسالته إلى أهل مكة . وكان أهل هذه الطبقة يروون أربعين ألف حديث ، فما بقرب منها ، بل صح عن البخاري أنه اختصر صحيحه من ستة آلاف حديث . وعن أبي داود انه اختصر سننه من خمسة آلاف حديث ، وجعل احمد مسنده ميزانًا يعرف به حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما وجد فيه ولو بطريق واحد منه ، فله اصل والأ فلا اصل له ، فكان رؤوس هؤلاء عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هارون وعبد الرزاق وأبو بكر بن ابي شيبة ومُسَدَّد وهناد واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه والفضل بن دكين وعلي المديني واقرانهم . وهذه الطبقة هي الطراز الاول من طبقات المحدثين ، فرجع المحققون منهم بعد إحكام فن الرواية ومعرفة مراتب الاحاديث الى الفقه ، فلم يكن عندهم من الرأي ان يجمع على تقليد رجل من مضي مع ما يرون من الاحاديث والآثار المناقضة في كل مذهب من تلك المذاهب ، فأخذوا يتبعون احاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وآثار

الصحابة والتابعين والمجتهدين ، على قواعد احكموها في نفوسهم ، وانا أبينها في كلمات بسيرة :

« كان عندهم انه اذا وجد في المسألة قرآن ناطق فلا يجوز التحول الى غيره ، واذا كان القرآن محتملاً لوجه ، فالسنة قاضية عليه ، فاذا لم يجدوا في كتاب الله اخذوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء كان مستفيضاً دائراً بين الفقهاء ، او يكون مختصاً بأهل بلد ، او أهل بيت ، او بطريق خاصة ، وسواء عمل به الصحابة والفقهاء أو لم يعملوا به ، ومتى كان في المسألة حديث فلا يتبع فيها خلاف اثر من الآثار ، ولا اجتهاد احد من المجتهدين ، واذا فرغوا جهدهم في تتبع الاحاديث ، ولم يجدوا في المسألة حديثاً ، اخذوا بأقوال جماعة من الصحابة والتابعين ، ولا ينقيدون بقوم دون قوم ، ولا بلد دون بلد ، كما كان يفعل من قبلهم ، فان اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شيء فهو المقنع ، وإن اختلفوا اخذوا بحديث أعلمهم علماً ، وأورعهم ورعاً ، أو أكثرهم ضبطاً ، أو ما اشتهر عنهم ، فان وجدوا شيئاً يستوي فيه قولان ، فهي مسألة ذات قولين ، فان عجزوا عن ذلك أيضاً تأملوا في عمومات الكتاب والسنة وإيماءاتهما ، واقتضاءاتهما ، وحملوا نظير المسألة عليها في الجواب إذا كانتا متقاربتين بآدي الرأي ، لا يعتمدون في ذلك على قواعد من الاصول ، ولكن على ما يخلص الى الفهم ، وبثليج به الصدر ، كما أنه ليس ميزان التواتر عدد الرواة ، ولا حاملهم ، ولكن اليقين الذي يعقبه في قلوب الناس ، وكانت هذه الاصول مستخرجة عن صنيع الأوائل ونصر بحاجتهم . وعن ميمون بن مهران قال : كان أبو بكر اذا ورد عليه الخصم ، نظر في كتاب الله ، فان وجد فيه ما يقضي بينهم ، قضى به ، وان لم يكن في الكتاب ، وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الامر سنة ، قضى بها ، فان أعياء خرج فسأل المسلمين وقال : أتاني كذا وكذا ، فهل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بقضاء ؟ فرموا اجتمع اليه نفر ، كلهم يذكر من سول الله صلى الله عليه وسلم فيه قضاء ، فيقول أبو بكر : الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ على ديننا ، فان أعياء ان يجد فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جمع رؤوس الناس

وخيارهم ، فاستشارهم فاذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به . وعن شريح ، أن عمر بن الخطاب كتب إليه : « إن جاءك شيء في كتاب الله فاقض به » ولا يلتفتك عنه الرجال ؛ فان جاءك ما ليس في كتاب الله ، فانظر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاقض بها ؛ فان جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانظر ما اجتمع عليه الناس ، فخذ به ؛ فان جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم فيه أحد قبلك ، فاختر أي الأمرين شئت ؛ إن شئت ان تجتهد برأيك ثم تقدم ، فتقدم ، وإن شئت أن تتأخر ؛ فتأخر ولا أرى التأخر إلا خيراً لك . وعن عبد الله بن مسعود ، قال : أتى علينا زمان ، لسنا نقضي ، ولسنا هنالك ؛ وإن الله قد قدر من الأمر أن قد بلغنا ماترون ، فمن عرض له قضاء بعد اليوم فليقض فيه بما في كتاب الله عز وجل ، فان جاءه ما ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يقض به رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقض بما قضى به الصالحون ، ولا يقل : إني أخاف ، وإني أرى <sup>(١)</sup> فان الحرام بين والحلال بين وبين ذلك أمور متشبهة ، قدع ما يربك إلى مالا يربك » . وكان ابن عباس إذا سئل عن الأمر ، فان كان في القرآن أخبر به ، وإن لم يكن في القرآن ، وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر به ، وإن لم يكن فعن أبي بكر وعمر ، فان لم يكن ، قال فيه برأيه . عن ابن عباس أمانتخافون أن تعذبوا أو يخسف بكم أن تقولوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال فلان . — عن قتادة قال : حدث ابن سيرين رجلاً بجديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الرجل : قال فلان كذا وكذا . فقال ابن سيرين : أحدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقول : قال فلان كذا وكذا عن الاوزاعي ، قال : كتب عمر بن عبد العزيز : أنه لا رأي لاحد في كتاب الله ، وإنما رأي الائمة فيما لم ينزل فيه كتاب ، ولم تمض فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا رأي لاحد في سنة منها رسول الله صلى الله عليه وسلم . عن الاعمش ، قال : كان إبراهيم يقول : يقوم <sup>(٢)</sup> عن يساره ، فحدثته عن سميع الزيات عن ابن عباس <sup>(٣)</sup> أن النبي صلى الله عليه

(١) رواه بنحو هذا الطبراني في الأوسط عن عمر وأخرجه الشيخان واصحاب السنن من حديث الزهري بن بشير بلفظ : الحلال والحرام بين ، وبينهما أمور مفهومات لا يلزمها كثير من الناس . وله تمة (٢) أي المتيقن من يسار الامام . اهـ (٣) أخرجه الشيخان واصحاب السنن . (هـ)



وسلم أقامه عن يمينه ، فأخذ به . عن الشعبي ، جاءه رجل يسأله عن شيء فقال : كان ابن مسعود يقول فيه كذا وكذا ، قال أخبرني أنت برأيتك . فقال : ألا تعجبون من هذا ؟ أخبرته عن ابن مسعود وبسألني عن رأيي ! ودبني عندي أثر من ذلك ! والله لأن أتفني بأغنية <sup>(١)</sup> أحب إلي من أن أخبرك برأيي . (أخرج هذه الآثار كلها الدارمي) . وأخرج الترمذي عن أبي السائب . قال : كنا عند وكيع فقال لرجل ممن ينظر في الرأي : أشعر <sup>(٢)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقول أبو حنيفة : « هو مشد » قال الرجل : فانه قد روي عن إبراهيم النخعي أنه قال : الإشعار مشد ، قال : رأيت وكيعاً غضب غضباً شديداً وقال : أقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول : قال إبراهيم ؟ ! ما أحقك بأن تحبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا !! وعن عبد الله بن عباس وعطاء ومجاهد ومالك بن أنس رضي الله عنهم أنهم كانوا يقولون : ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه وسردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

« وبالجملة فلما مهدوا الفقه على هذه القواعد ، فلم تكن مسألة من المسائل التي تكلم فيها من قبلهم ، والتي وقعت في زمانهم إلا وجدوا فيها حديثاً مرفوعاً ، متصلاً أو مرسلأ أو موقوفاً صحيحاً أو حسناً أو صالحاً للاعتبار ، أو وجدوا أثراً من آثار الشيخين ، أو سائر الخلفاء وقضاة الأمصار ، وفقهاء البلدان ، أو استنباطاً من عموم ، أو إجماعاً أو اقتضاء . فيسر الله لهم العمل بالسنة على هذا الوجه ، وكان أعظمهم شأنًا وأوسعهم رواية . وأعرفهم للحديث مرتبة ، وأعمقهم فقهاً أحمد بن محمد بن حنبل ثم إسحاق بن راهويه وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع شيء كثير من الأحاديث والآثار .

« ثم أنشأ الله تعالى قرناً آخر ، فأروا أصحابهم قد كفوا مؤونة جمع الأحاديث ، وتمهد الفقه على أصلهم فتفرغوا لفنون أخرى ، كتمييز الحديث الصحيح المجمع عليه بين كبراء أهل الحديث كزيد بن هرون ، ويحيى بن سعيد القطان ، وأحمد ، وإسحاق ، وأضرابهم ، وكجمع أحاديث الفقه التي بني عليها فقهاء الأمصار وعلماء البلدان مذاهبهم ، وكالحكم على كل حديث بما يستحقه ، وكالشاذة والفائدة من الأحاديث التي لم يرووها ، أو طرقها التي

(١) الأغنية : واحدة الاغاني . اهـ (٢) الاشعار : ان يضرب في صفحة سنن الهدي من الجانب الايمن بمحبرة حتى يتلخظ بالدم ظاهراً . اهـ



لم يخرجوا من جهتها الاوائل مما فيه اتصال أو علو سند أو رواية فقيه عن فقيه أو حافظ عن حافظ ونحو ذلك من المطالب العلمية ، وهؤلاء هم : البخاري ومسلم وأبو داود وعبد بن حميد والدارمي وابن ماجه وأبو يعلى والترمذي والنسائي والدارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب والديلمي وابن عبد البر وأمثالهم . وكان أوسعهم علماً عندي ، وأنفهم تصنيفاً ، وأشهرهم ذكراً رجال اربعة متقاربون في العصر .

واولهم : أبو عبد الله البخاري ، وكان غرضه تجريد الأحاديث الصحاح المستفيضة المتصلة من غيرها ، واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها ، فصنف جامع الصحيح ، ووفي بما شرط . وبلغنا ان رجلاً من الصالحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه وهو يقول : مالك اشتغلت بفقه محمد بن إدريس وتركت كتابي ؟ قال : يا رسول الله وما كتابك ؟ قال : صحيح البخاري . ولعمري ! إنه نال من الشهرة والقبول درجة لا يرام فوقها .

وثانيهم : إسماعيل النيسابوري تولى تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدثين المتصلة المرفوعة ، مما يستنبط منه السنة ، وأراد تقريبها الى الأذهان ، وتسهيل الاستنباط منها ، فرتب ترتيباً جيداً وجمع طرق كل حديث في موضع واحد ليتضح اختلاف المثلون ، وتشعب الاسانيد أصرح ما يكون ، وجمع بين المختلفات ، فلم يدع لمن له معرفة لسان العرب عنراً في الإعراض عن السنة الى غيرها .

وثالثهم : أبو داود السجستاني ، وكان همته جمع الأحاديث التي استدلل بها الفقهاء ودارت فيهم ، وبني عليها الاحكام علماء الامصار ، فصنف سننه ، وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل . قال أبو داود : « ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه » وما كان منها ضعيفاً صرح بضعفه ، وما كان فيه علة بينها بوجه يعرفه الخائض في هذا الشأن ، وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب اليه ذاهب ولذلك صرح الغزالي ، غيره بأن كتابه كافٍ للمجتهد .

ورابعهم : أبو عيسى الترمذي ، وكأنه استحسن طريقة الشيوخين حيث بينا وما أجمعنا ،

وطريقة أبي داود حيث جمع كل مذهب إليه ذاهب ، فجمع كلتا الطريقتين وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار ، فجمع كتاباً جامعاً ، واختصر طرق الحديث اختصاراً لطيفاً ، فذكر واحداً ، وأوماً الى ما عداه ، وبين امر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو منكر ، وبين وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة من امره ، فيعرف ما يصلح للاعتبار عما دونه ، وذكر انه مستفيض أو غريب . وذكر مذاهب الصحابة وفقهاء الامصار ، وصحى من يحتاج الى التسمية وكفى من يحتاج الى الكنية ، ولم يدع خفاء لمن هو من رجال العلم ؛ ولذلك يقال : إنه كافٍ للمجتهد مغنى للمقلد .

« وكان بارزاً هؤلاء في عصر مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون المسائل ، ولا يهابون الفتن ، ويقولون : على الفقه بناء الدين ، فلا بد من إشاغته ، ويهابون رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والرفع اليه ، حتى قال الشعبي : على من دون النبي صلى الله عليه وسلم أحبُّ إلينا ، فان كان فيه زيادة أو نقصان ، كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابراهيم : أقول : قال عبد الله وقال علقمة أحبُّ إلينا . وكان ابن مسعود اذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تربد<sup>(١)</sup> وجهه وقال : هكذا أو نحوه . وقال عمر حين بعث رهطاً من الأنصار الى الكوفة : انكم تأتون الكوفة فتأتون قوماً لهم أزيز<sup>(٢)</sup> بالقرآن ، فيأتونكم فيقولون : قدم اصحاب محمد ، فيأتونكم ، فيسألونكم عن الحديث ، فأقولوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن عون : كان الشعبي اذا جاءه شيء أنقى ، وكان ابراهيم يقول ويقول . ( أخرج هذه الآثار الدارمي . )

« فوقع تدوين الحديث والفقه والمسائل من حاجتهم بموقع من وجه آخر ، وذلك أنه لم يكن عندهم من الاحاديث والآثار ، ما يقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التي اختارها أهل الحديث ، ولم تنشر صدورهم للنظر في أقوال علماء البلدان ، وجمعها والبحث عنها ، واتهموا أنفسهم في ذلك ، وكانوا اعتقدوا في أئمتهم أنهم في الدرجة العليا من

(١) تربد : تغير (٢) أي صوت بالبكاء

التحقيق ، وكان قلوبهم أميل شيء إلى أصحابهم ، كما قال علقمة : هل أحد منهم أثبت من عبد الله ؟ وقال أبو حنيفة : إبراهيم أفقه من سالم ، ولولا فضل الصحبة لقلت : علقمة أفقه من ابن عمر ، وكان عندهم من الفطانة والحدس وسرعة انتقال الذهن من شيء إلى شيء ما بقدرهم به على تخريج جواب المسائل على أقوال أصحابهم ، و « كل ميسر لما خلق له » و « كل حزب بما لديهم فرحون » فهدوا الفقه على قاعدة التخريج .  
وذلك أن يحفظ كل أحد كتاب من هو لسان أصحابه وأعرفهم بأقوال القوم ، وأصحهم نظراً في الترجيح ، فيتأمل في كل مسألة وجه الحكم ، فكلما سئل عن شيء أو احتاج إلى شيء . رأى فيما يحفظه من تصريحات أصحابه ، فإن وجد الجواب فيها ، وإلا نظر إلى عموم كلامهم ، فأجراه على هذه الصورة أو إشارة ضمنية لكلام ، فاستنبط منها ، وربما كان لبعض الكلام إيحاء أو اقتضاء بفهم المقصود ، وربما كان للمسألة المصرح بها نظير يحمل عليها ، وربما انظروا في علة الحكم المصرح به بالتخريج أو باليسر والحذف ، فأداروا حكمه على غير المصرح به . وربما كان له كلامان ، لو اجتماعاً على هيئة القياس الاقتراضي أو الشرطي ، أنتجا جواب المسألة . وربما كان في كلامهم ما هو معلوم بالمثل والقسمة غير معلوم بالحد الجامع المانع ، فيرجعون إلى أهل اللسان ، ويتكفون في تحصيل ذاتياته . وترتيب حد جامع مانع له . وضبط مبيحه ، وتمييز مشكله ، وربما كان كلامهم محتملاً بوجهين ، فينظرون في ترجيح أحد المحتملين . وربما يكون تقريب الدلائل حقيقاً . فيبينون ذلك ، وربما استدلل بعض المخرجين من فعل أئمتهم وسكوتهم ونحو ذلك ، فهذا هو التخريج ، ويقال له : القول المخرج لفلان كذا على مذهب فلان أو على أصل فلان ، أو على قول فلان ، وجواب المسألة كذا وكذا . ويقال لهؤلاء : المجتهدون في المذهب ، وعنى هذا الاجتهاد على هذا الأصل من قال : من حفظ المبسوط كان مجتهداً ! أي : وإن لم يكن له علم برواية أصلاً . ولا بجديد واحد ، فوقع التخريج في كل مذهب ، وكثر . فأبي مذهب كان أصحابه مشهورين وسيد إلهم القضاء والإفتاء .

واشتهر تصانيفهم في الناس ، ودرسوا درساً ظاهراً انتشر في أنظار الأرض ، ولم يزل يُنشر كل حين ، وأي مذهب كان أصحابه خاملين ، ولم يولوا القضاء والافتاء ، ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين . » انتهى .

\*\*\*

## ٢٥

### بيان مال الناس في الصدر الاول وبعده

قال الامام أبو زيد الديلمي رحمه الله تعالى في تقويم الادلة : « كانت الناس في الصدر الأول — أعني : الصحابة والتابعين والصالحين يبنون أمورهم على الحجة ، فكانوا يأخذون بالكتاب ثم بالسنة ، ثم بأقوال من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يصح بالحجة ، فكان الرجل يأخذ بقول عمر في مسألة ، ثم يخالفه بقول علي في مسألة أخرى . وقد ظهر من أصحاب أبي حنيفة أنهم واقفوه مرة ، وخالفوه أخرى ، بحسب ما تتضح لهم الحجة ، ولم يكن المذهب في الشريعة عمرياً ، ولا علوباً ، بل النسبة كانت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكانوا قروناً أثني عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخير ، فكانوا يرون الحجة لا علماءهم ، ولا تقوسهم ، فلما ذهبت القوى عن عامة القرن الرابع ، وكسلوا عن طلب الحجة ، جعلوا علماءهم حجة واتبعوهم ، فصار بعضهم حنفياً ، وبعضهم مالكيّاً ، وبعضهم شافعيّاً ، ينصرون الحجة بالرجال ، ويعتقدون الصحة بالميلاد على ذلك المذهب ، ثم كل قرن بعدهم اتبع عالمه كيف ما أصابه بلامتياز ، حتى تبدلت السنن بالبدع ، فضل الحق بين الهوى . » انتهى .

وقال العلامة الدهلوي في الحجة البالغة ، في باب حكاية حال الناس قبل المئة الرابعة وبعدها : « اعلم أن الناس كانوا قبل المئة الرابعة غير مجتمعين على التقليد الخالص للمذهب

واحد بعينه . قال أبو طالب المكي في قوت القلوب : إن الكتب والمجموعات محدثة ، والقول بمقالات الناس ، والفُتْيَا بمذهب الواحد من الناس ، واتخاذ قوله ، والحكاية له من كل شيء ، والنفقة على مذهبه ، لم يكن الناس قديماً على ذلك في القرنين الأول والثاني . انتهى .

قال الدهلوي قدس سره : « وبعد القرنين » حدث فيهم شيء من التخريب » غير أن أهل المئة الرابعة لم يكونوا مجتمعين على التقليد الخالص على مذهب واحد ، والنفقة له ، والحكاية لقوله ، كما يظهر من التتبع » بل كان فيهم العلماء والعامة ، وكانت من خبر العامة أنهم كانوا في المسائل الإجماعية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين ، أو جمهور المجتهدين ، لا يقلدون إلا صاحب الشرع ، وكانوا يتعلمون من الرضوخ والغسل والصلاة والزكاة ونحو ذلك من آباءهم أو معلمي بلدانهم ، فيمشون حسب ذلك ، وإذا وقعت لهم واقعة استفتوا فيها أي مفت ، وجدوا من غير تعيين مذهب ، وكان من خبر الخاصة أنه كان أهل الحديث منهم يشتغلون بالحديث ، فيخلص إليهم من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة ما لا يحتاجون معه إلى شيء آخر في المسألة من حديث مستفيض أو صحيح قد عمل به بعض الفقهاء ، ولا عذر لتارك العمل به ، أو أقوال متظاهرة لجمهور الصحابة والتابعين ، مما لا يحسن مخالفتها ، فإن لم يجد — أي أحدهم — في المسألة ما يطعن به قلبه ، لتعارض النقل وعدم وضوح الترجيح ، ونحو ذلك ، رجع إلى كلام بعض من مضى من الفقهاء ، فإن وجد قولين اختار أوثقهما ؟ سواء كان من أهل المدينة أو من أهل الكوفة ، وكان أهل التخريب منهم يخرجون فيها لا يجدونه مصرحاً ، ويمتهدون في المذهب ، وكان هؤلاء ينسبون إلى مذهب أصحابهم فيقال : فلان شافعي ، وفلان حنفي ، وكان صاحب الحديث أيضاً قد ينسب إلى أحد المذاهب ، لكثرة موافقته له ، كالتسائي والبيهقي ، ينسبان إلى الشافعي ، فكان لا يتولى القضاء ولا الافتاء إلا مجتهد ، ولا يسمى الفقيه إلا مجتهد ، ثم بعد هذه القرون ، كان ناس آخرون ، ذهبوا يميناً وشمالاً ، وحدث فيهم أمور ، منها الجدل والخلاف في علم الفقه وتفضيله ، على ما ذكره الغزالي ، أنه لما انقرض عهد الخلفاء الراشدين المهديين ، أفضت الخلافة إلى قوم تولوها بغير استحقاق ولا



استقلال علم الفتاوى والأحكام ۞ فاضطروا الى الاستعانة بالفقهاء ۞ والى استصحابهم في جميع احوالهم ۞ وقد كان بقي من العلماء من هو مستمر على الطراز الاول ۞ وملازم صفو الدين ۞ فكانوا اذا طلبوا هربوا واعرضوا ۞ فرأى اهل تلك الاعصار عز العلماء ۞ وإقبال الائمة عليهم ۞ مع إعراضهم ۞ فاشترأبوا بطلب العلم توصلاً إلى نيل العز ۞ ودرك الجاه ۞ فأصبح الفقهاء ۞ بعد ان كانوا مطلوبين طالبين ۞ وبعد ان كانوا اعزة بالاعراض عن السلاطين ۞ اذلة بالاقبال عليهم ۞ الا من وفقه الله ۞ وقد كان من قبلهم قد صنف ناس في علم الكلام ۞ واكثروا القول والقييل ۞ والايراد والجواب ۞ وتمهيد طرق الجدل ۞ فوقع ذلك منهم بموقع من قبل ان كان من الصدور والملوك من مالت نفسه الى المماطرة في الفقه ۞ وبيان الادلى من مذهب الشافعي وأبي حنيفة رحمه الله فترك الناس الكلام وفنون العلم واقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة رحمه الله على الخصوص ۞ وتساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان واحمد بن حنبل وغيرهم وزعموا ان غرضهم استنباط دقائق الشرع ۞ وتقرير علل المذهب ۞ وتمهيد أصول الفتاوى ۞ وأكثروا فيها التصانيف والاستنباطات ۞ ورتبوا فيها انواع المجادلات والتصنيفات ۞ وهم مستمرون عليه الى الآن لسنا ندري ما الذي قدر الله تعالى فيما بعدها من الاعصار ۞ انتهى حاصله ۞ ومنها: أنهم اطمأنوا بالنقل ودب التقليد في صدورهم ديب النمل ۞ وهم لا يشعرون ۞ وكان سبب ذلك تراحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم ۞ فانهم لما وقعت فيهم المزاومة في الفتوى ۞ كان كل من اتقى بشيئ من فتواه ورد عليهم ۞ فلم ينقطع الكلام الا بسير الى تصریح رجل من المتقدمين في المسألة ۞ وايضاً جور القضاة ۞ فان القضاة لما جاور أكثرهم ۞ ولم يكونوا امناء ما لم يقبل منهم الا ما لا يريب العامة فيه ۞ ويكون شيئاً قد قيل من قبل ۞ وايضاً جهل رؤوس الناس ۞ واستغناء الناس من لا علم له بالحديث ۞ ولا بطريق التخریج كما ترى ذلك ظاهراً في أكثر المتأخرين ۞ وقد نبه عليه ابن الممام وغيره ۞ وفي ذلك الوقت يسمى غير المجتهد فقيها ۞ ومنها: ان اقبل أكثرهم على التعصبات في كل فن ۞ فممنهم من زعم انه يؤسس علم اسماء الرجال ۞ ومعرفة مراتب الجرح والتعديل ۞ ثم خرج من ذلك الى التاريخ ۞ قديمه وحديثه ۞ ومنهم من تفحص عن نوادر الاخبار وغرائبها ۞ وان دخلت

في حد الموضوع . ومنهم من أكثر القول والقبيل في أصول الفقه ، واستنبط كل لأصحابه قواعد جدلية ، فأورد فاسنقصي ، وأجاب ونقصي ، وعرف ، وقسم ، فحور : طول الكلام تارة ، وتارة اختصر . ومنهم من ذهب إلى هذا بفرض الصور المستبعدة التي من حقها أن لا يتعرض لها عاقل ، وبفحص العمومات والإيماءات من كلام المخرجين فمن دينهم ، بما لا يرضي استماعه عالم ولا جاهل . وفتنة هذا الجدل والخلاف والتعمق ، قربية من الفتنة الأولى حيث نشاجروا في الملك ، وانتصر كل رجل لصاحبه : فكما أعقبت تلك ملكاً عضواً ، ووقائع صماء عمياء ، فكذلك أعقبت هذه جهلاً واختلاطاً وشكوكاً ووهماً ما لها من إرجاء . فنشأت بعدم قرون على التقليد الصرف ، لا يميزون الحق من الباطل ، ولا الجدل عن الاستنباط . فالفقيه يومئذ هو الثريار المتشدد الذي حفظ أقوال الفقهاء ، قويا وضعيفا ، من غير تمييز ، ومردداً بشقة شديدة . والحديث من عدة الأحاديث ، صحيحها وسقيمها ، وهذا كهد الأسمار بقوة الحية . ولا أقول ذلك كلياً مطرداً ، <sup>(١)</sup> فان طائفة من عباده ، لا يضرهم من خذلهم ، وهم حجة الله في أرضه ، وإن قلوا .

« ولم يأت قرن بعد ذلك إلا وهو أكثر فتنة ، وأوفر تقليداً ، وأشد انتزاعاً للامم من صدور الرجال ، حتى اطعموا بترك الخوض في أمر الدين ، وبأن يقولوا : « إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ، وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ » <sup>(٢)</sup> ، وإلى الله المشتكى ، وهو المستعان . وبه الثقة وعليه التكلان . » انتهى كلام ولي الله الدهلوي . وقد سبقه إلى كشف هذه الأصرار الشيخ الأكبر قدس سره في الفتوحات المكية حيث قال في الباب الثامن عشر وثلاثة ، في معرفة منزل نسخ الشريعة المحمدية وغير المحمدية ، بالأغراض النفسية — عافانا الله وإياكم من ذلك مانعه — بعد آيات صدر بها هذا الباب :

« اعلم — وفقنا الله وإياك — أيها الولي الحميم ، والصفي الكريم ، أنا روينا في هذا الباب عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أصاب من عرضه ، فجاء إليه يستحله

(١) يشير إلى الحديث عند أحمد والبخاري عن معاوية مرفوعاً : « لا يزال طائفة من امتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظالمون على الناس . » « بهجة »

(٢) سورة الزخرف الآية ٢٢

من ذلك ، فقال له : يا ابن عباس ! إني قد نلت منك ، فاجعاني في حلٍّ من ذلك .  
 فقال : أعوذ بالله أن أحلَّ ما حرم الله ! إن الله قد حرم أعراض المسلمين ، فلا أحله ،  
 ولكن ، غفر الله لك . فانظر : ما أعجب هذا التصريف ، وما أحسن العلم . ومن هذا  
 الباب حلف الإنسان على ما أبيح له فعله أن لا يفعله ، أو يفعله ، ففرض الله تحلة الأيمان ،  
 وهو من باب الاستدراج والمكر الإلهي ، إلا لمن عصمه الله بالتنبيه عليه ، فما شتم شارع  
 إلا الله تعالى ، قال لنبيه صلى الله عليه وسلم : « لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ »<sup>(١)</sup>  
 ولم يقل له : « بما رأيت » . بل عاتبه سبحانه وتعالى ، لما حرم على نفسه باليمين ، في قضية  
 عائشة وحفصة<sup>(٢)</sup> ، فقال تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ! لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ؟ تَبْغِي  
 مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ ؟ » فكان هذا مما أرتبه نفسه . فهذا يدل أن قوله تعالى « بما أراك الله »  
 الله ، أنه ما يوحى به إليه ، لا ما يراه في رأيه . فلو كان الدين بالرأي لكان رأي النبي  
 صلى الله عليه وسلم أولى من رأي كل ذي رأي ، فإذا كان هذا حال النبي صلى الله عليه  
 وسلم ، فيما رآته نفسه فكيف رأي من ليس بمعصوم ؟ ومن الخطأ أقرب إليه من  
 الاصابة ؟ فدل أن الاجتهاد الذي ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هو في طلب  
 الدليل على تعيين الحكم في المسألة الواقعة ، لا في تشريع حكم في النازلة ، فان ذلك شرع  
 لم يأذن به الله . ولقد أخبرني القاضي عبد الوهاب الأسدي الأسدي بحدوثي بمكة  
 المشرفة سنة تسع وتسعين وخمسمئة قال : رأيت رجلاً من الصالحين بعد موته في المنام ،  
 فسألته ما رأيت ؟ فذكر أشياء ، منها : قال : ولقد رأيت كتباً موضوعة ، وكتباً  
 مرفوعة ، فسألت ما هذه الكتب المرفوعة ؟ فقبل لي : هذه كتب الحديث . فقلت :  
 وما هذه الكتب الموضوعة ؟ فقبل لي : هذه كتب الرأي ، حتى يسأل عنها أصحابها .  
 فرأيت الأمر فيه شدة .

« اعلم — وفقنا الله وإياك — أن الشريعة هي المحجة الواضحة البيضاء ، محجة  
 السعداء ، وطريق السادة ، من مشى عليها نجا ، ومن تركها هلك » قال<sup>(٣)</sup> رسول الله

(١) سورة النساء الآية ١٠٤

(٢) أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي في التفسير والإيمان والتهذيب وغيرهما . بهجة

(٣) سورة التحريم الآية ١

(٤) أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي . بهجة

صلى الله عليه وسلم لما أنزل عليه قوله تعالى : « وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ »<sup>(١)</sup> خط رسول الله صلى الله عليه وسلم في الارض خطاً ، وخط خطوطاً على جانبي الخط ، يميناً وشمالاً ، ثم وضع صلى الله عليه وسلم إصبعه على الخط ، وقال تالِيّاً : « وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا » فاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ » وأشار إلى تلك الخطوط التي خطها عن يمين الخط ويساره ، « فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ » وأشار إلى الخط المستقيم . ولقد أخبرني بمدينة سلا - مدينة بالمغرب على شاطئ البحر المحيط - يقال لها : منقطع التراب ، ليس وراءها أرض - رجل من الصالحين الاكابر من عامة الناس - قال : رأيت في النوم حجة بيضاء ، مستوية عليها نور سهلة ، ورأيت عن يمين تلك المحجة وشمالها خنادق وشهاباً وأودية ، كلها شوك ، لا تسلك لضيقها ، وتوَعَّرَ مسالكها ، وكثرة شوكة ، والظلمة التي فيها ، ورأيت جميع الناس يخبطون فيها خبط عشواء ، ويتركون المحجة البيضاء السهلة ، وعلى المحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقر قليل معه يسير ، وهو ينظر إلى من خلفه ، وإذا في الجماعة متأخر عنها ، لكنه عليها ، الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن قرقر المحدث ، كان شيداً فاضلاً في الحديث ، اجتمعت بابه - فكان يفهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقول له : ناد في التماس بالرجوع إلى الطريق - فكان ابن قرقر يرفع صوته ويقول في ندائه : ولا من داع ، ولا من مستداع : « هلموا إلى الطريق هلموا » قال : فلا يجيبه أحد ، ولا يرجع إلى الطريق أحد . « واعلم أنه لما غلبت الأهواء على النفوس ، وطلبت العلماء المراتب عند الملوك ، تركوا المحجة البيضاء ، وجنحوا إلى التأويلات البعيدة ، ليمشوا أغراض الملوك فيما لهم فيه هوى قس ، ليستندوا في ذلك إلى أمر شرعي ، مع كون الفقيه ربما لا يعتقد ذلك ، ويفتي به . وقد رأينا منهم جماعة على هذا ، من قضائهم وفقائهم . ولقد أخبرني الملك الظاهر غازي بن الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب - وقد وقع بيني وبينه في مثل هذا كلام - فنادى بمملوك وقال : جئني بالخرمدان : فقلت ما شأن الخرمدان ؟ قال أنت تنكر علي ما يجري في بلدي ومملكتي من المنكرات والظلم ، وأنا والله أعتقد مثل ما نعتقد أنت فيه من أن ذلك كله منكر ، ولكن والله يا سيدي ، ما منه منكر الا بفتيا



فقيه ، وخط يده عندي بجواز ذلك ، فعليهم لعنة الله . ولقد أفتاني فقيه ، هو فلان - وعين لي أفضل فقيه عنده في بلده في الدين والنقش - بأنه لا يجب علي صوم شهر رمضان هذا بعينه . بل الواجب علي شهر في السنة ، والاختيار لي فيه أي شهر شئت من شهور السنة . قال السلطان : فلنته في باطني ، ولم أظهر له ذلك - وهو فلان ، فسماه لي - رحم الله جميعهم .

« فليعلم ان الشيطان قد مكته الله من حضرة الخيال ، وجعل له سلطانا فيها ، فاذا رأى ان الفقيه يميل إلى هوى يعرف أنه يرضى عند الله ، زين له سوء عمله بتأويل غريب ، يهد له فيه وجهاً يحسنه في نظره ، ويقول له : إن الصدر الاول قد دانوا الله بالرأي وقاس العلماء في الاحكام ، واستنبطوا العلل للأشياء ، فطردوها ، وحكموا في المسكوت عنه بما حكموا به في المنصوص عليه ، للعلة الجامعة بينهما ، والعلة من استنباطه ، فاذا مهد له هذا السبيل ، جنح إلى نيل هواه وشهوته بوجه شرعي في زعمه ، فلا يزال هكذا فعله في كل ماله ، او لسلطانه فيه هوى نفس ، ويرد الأحدث النبوية ويقول : لو أن هذا الحديث يكون صحيحاً ، وإن كان صحيحاً يقول : لو لم يكن له خبر آخر يعارضه وهو ناسخ له ، لقال به الشافعي ان كان هذا الفقيه شافعيًا . أو قال : أبو حنيفة - إن كان الرجل حنفيًا - وهكذا قول أتباع هؤلاء الأئمة كلهم . ويرون ان الحديث والاخذ به مضلة وان الواجب تقليد هؤلاء الأئمة وامثالهم فيما حكموا به . وان عارضت اقوالهم الاخبار النبوية ، فالأولى الرجوع إلى أقوالهم وترك الاخذ بالاخبار والكتابات والسنة فان قلت لهم : قد روينا عن الشافعي رحمه الله أنه قال : إذا أقام الحديث يعارض قولي ، فاضربوا بقولي الخاطئ وخذوا بالحديث فان مذهبي الحديث ، وقد روينا عن أبي حنيفة أنه قال لأصحابه : حرام علي كل من أفتى بكلامي ما لم يعرف دليلي . وماروبنا شيئاً من هذا عن أبي حنيفة إلا من طريق الحنفيين ، ولا عن الشافعي إلا من طريق الشافعية . وكذلك المالكية والحنابلة . فاذا ضايقهم في محال الكلام هربوا وسكتوا . وقد جرى لنا هذا معهم مراراً بالمغرب وبالمشرق ، فما منهم أحد على مذهب من يزعم انه على مذهبه . فقد انتسخت الشريعة بالاهواء . وإن كانت الاخبار الصحاح موجودة مسطرة في الكتب الصحاح وكتب التواريخ بالتجريح والتعديل موجودة والاسانيد محفوظة بصوفاة من التغيير



والتبدل ، ويمكن إذا ترك العمل بها ، واشتغل الناس بالرأي ، ودانوا أنفسهم  
بفتاوي المتقدمين ، مع معارضة الأخبار الصحاح لها ، فلا فرق بين عدمها ووجودها ، إذا  
لم يبق لها حكم عندهم . وأي نسخ أعظم من هذا . وإذا قلت لاحدكم في ذلك شيئاً يقول  
لك : هذا هو المذهب ، وهو والله كاذب ، فإن صاحب المذهب قال له : إن عارض الخبر  
كلامي ، فخذ بالحديث واترك كلامي في الحش ، فإن مذهبي الحديث . فلو أنصف لكان  
على مذهب الشافعي من ترك كلام الشافعي للحديث المعارض . فالله يأخذ بيد الجميع .  
انتهى كلام الشيخ الاكبر قدس سره .

\*\*\*

٢٦

فتوى الامام تقي الدين الجي المباسمي فبين تفقه في مذهب

ثم اشتغل بالحديث فرأى في مذهبه ما يخالف الحديث كيف يعمل ؟

سئل شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن نعيمية عليه الرحمة والرضوان ، عن رجل تفقه  
على مذهب من المذاهب الأربعة ، وتبصر فيه ، واشتغل بعده بالحديث ، فوجد أحاديث  
صحيحة لا يعلم لها ناسخاً ولا منسوخاً ولا معارضاً ، وذلك المذهب فيه ما يخالف تلك  
الأحاديث ، فهل له العمل بالمذهب ، أو يجب عليه الرجوع إلى العمل بالحديث ومخالفة  
مذهبه ؟ فأجاب رحمه الله تعالى : « قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع ، أن الله تعالى  
افترض على العباد طاعته وطاعة رسوله ، ولم يوجب على هذه الأمة طاعة أحد بعينه في كل  
ما أمر به ونهى عنه إلا رسوله صلى الله عليه وسلم ، حتى كان صدق الأمة وأفضلها  
بعد نبيها صلى الله عليه وسلم ، ورضي . » يقول : « أطيعوني ما أطعت الله ، فإذا عصيت  
الله فلا طاعة لي عليكم . » واتفقوا كههم على انه ليس احد معصوماً في كل ما أمر به ونهى  
عنه ، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولهذا قال غير واحد من الائمة : كل احد يؤخذ  
من كلامه ويترك ، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهؤلاء الائمة الاربعة قد نهوا  
الناس عن تقليدكم في كل ما بقولونه . وذلك هو الواجب ، وقال ابو حنيفة : « هذا

رأى في هذا احسن ما رأيت ، فمن جاء برأي خير منه قبلناه « ولهذا لما اجتمع افضل اصحابه أبو يوسف بإمام دار الهجرة مالك بن انس ، وسأله عن مسألة الصاع « وصدقة الخضر وات « ومسألة الاحاس « فأخبره مالك بما دلت عليه السنة في ذلك ، فقال : رجعت لقولك يا أبا عبد الله ولو رأي صاحبي مارأيت لرجعت كما رجعت . ومالك رحمه الله كان يقول : « إنما انا بشر اصاب واخطى فاعرضوا قولي على الكتاب والسنة . » أو كلام هذا معناه . والشافعي رحمه الله كان يقول : « إذا صح الحديث بخلاف قولي فاضربوا بقولي الخاطئ . وإذا رأيت الحجة موضوعة على طريق فهي قولي . » وفي مختصر المزني لما اختصره ذكر انه اختصره من مذهب الشافعي لمن اراد معرفة مذهبه . قال : مع إعلانه نهيه عن تقليده وتقليد غيره من العلماء . والامام احمد رحمه الله كان يقول : « من ضيق علم الرجل ان يقلد دينه الرجال . » قال : لا تقلد دينك الرجال ، فانهم لم يسلموا أن يقلطوا . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال <sup>(١)</sup> : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين . . . » ولازم ذلك ان من لم يفقهه في الدين لم يرد الله به خيراً ، فيكون التفقه في الدين فرضاً . والتفقه في الدين معرفة الاحكام الشرعية بأدلتها السمعية ، فمن لم يعرف ذلك لم يكن متفهماً في الدين . لكن من الناس من قد همجز عنها ، فيلزمه ما يقدر عليه . واما القادر على الاستدلال فقبل : يحرم عليه التقليد مطلقاً ؛ وقيل : يجوز مطلقاً . وقيل : يجوز عند الحاجة ، كما اذا ضاق الوقت عند الاستدلال . وهذا القول اعدل الاقوال انشاء الله تعالى . والاجتهاد ليس هو امراً لا يقبل التجزؤ ، والانقسام ، بل يكون الرجل مجتهداً في فن او باب أو مسألة دون فن وباب ومسألة وكل فاجتهاده بحسب وسعه ، فمن نظر في مسألة قد تنازع العلماء فيها ، فرأى مع احد القولين نصواً لم يعلم لها معارضاً بعد نظر مثله ، فهو بين الامرين : إما ان يتبع قول القائل الآخر لمجرد كونه الامام الذي اشتغل على مذهبه ، ومثل هذا ليس بحجة شرعية . بل مجرد عادة تعارضها عادة غيره واشتغاله بمذهب امام آخر ، وأما يتبع القول الذي ترجح بنظره بالنصوص الدالة عليه ، فحينئذ موافقته لإمام بقاوم به ذلك الامام ، وتبقى النصوص النبوية سالمة في حقه عن

(١) أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث معاذ بن عمرو

المعارض بالعمل . فهذا هو الذي يصلح . وإنما نزلنا هذا التنزيل . لأنه قد يقال ان نظر هذا قاصر ، وليس اجتهاده تاماً في هذه المسألة لضعف آلة الاجتهاد في حقه ، اما اذا قدر على الاجتهاد التام الذي يعتقد معه ان القول الآخر ليس معه ما يدفع النص فهذا يجب عليه اتباع النصوص ، وان لم يفعل ، كان متبعاً للظن ، وما نهى الاقنص ، وكان من اكبر العصاة لله ورسوله . بخلاف من يكون للقول الآخر حجة راجحة على هذا النص ، يقول : « انا لا اعلمها » فهذا يقال له : قال الله تعالى « فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ <sup>(١)</sup> » وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » والذي تستطيعه من العلم والفقه في هذه المسألة قد دلت على ان حكمك في ذلك حكم المجتهد المستقل ، اذا تغير اجتهاده وانتقال الانسان من قول الى قول لاجل ما تبين له من الحق ، هو محمود فيه ، بخلاف اقراره على قول لاحجة معه عليه . وترك القول الذي وضحت حجته . او الانتقال عن قول الى قول بمجرد عادة ، واتباع هوى ، فهذا مذموم . واذا كان المقلد قد سمع الحديث وتركه ، لا سيما اذا كان قد رواه ايضاً عدل ، فمثل هذا وحده لا يكون عذراً في ترك النص ، فمن ترك الحديث لاعتقاده أنه لم يصح ، أو راويه مجهول ، ونحو ذلك ، ويكون غيره قد علم صحته وثقة راويه ، فقد زال عذر ذلك في حق هذا . ومن ترك الحديث لاعتقاده أن ظاهر القرآن يخالفه ، أو القياس ، أو عمل لبعض الامصار ، وقد تبين لآخر ان ظاهر القرآن لا يخالفه ، وان نص الحديث الصحيح مقدم على الظواهر ومقدم على القياس والعمل ، لم يكن عذر ذلك الرجل عذراً في حقه . فان ظهور المدارك الشرعية للاذهان وخفاها عنها امر لا يضبط طرفاه ، لا سيما اذا كان التارك للحديث معتقداً انه يترك العمل به المهاجرون والانصار ، اهل المدينة النبوية وغيرها الذين يقال انهم لا يتركون الحديث الا لاعتقادهم انه منسوخ او معارض براجح وقد بلغ من بعدهم ان المهاجرين والانصار لم يتركوه ، بل قد عمل به بعضهم او من سمعه منهم ، ونحو ذلك مما يقدرح في هذا المعارض للنص . واذا قيل لهذا المستفتي المسترشد : أنت أعلم أم الامام الفلاني ؟ كانت هذه معارضة فاسدة ، لان الامام الفلاني قد خالفه في هذه المسألة من هو نظيره

(١) سورة النباين الآية ١٦

من الائمة ، ولست من هذا ولا من هذا ، ولكن نسبة هؤلاء الائمة الى نسبة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي معاذ ونحوهم الى الائمة وغيرهم ، فكما أن هؤلاء الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع ، فاذا تنازعوا في شيء ردوه إلى الله وإلى رسوله ، وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع آخر . وكذلك موارد النزاع بين الائمة . وقد ترك الناس قول عمرو ابن مسعود رضي الله عنهما في مسألة تيمم الجنب ، واخذوا بقول أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وغيره لما احتج بالكتاب والسنة ، وتركوا قول عمر في دية الاصابع ، واخذوا بقول معاوية بن أبي سفيان ، لما كان من السنة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ ، وقد كان بعض الناس ينظر ابن عباس رضي الله عنهما في المتعة فقال له : قال أبو بكر وعمر ، فقال ان عباس : يوشك ان ينزل عليكم حجارة من السماء ! اقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقولون : قال أبو بكر وعمر . وكذلك ابن عمر رضي الله عنهما لما سأله عنها ، فأمر بها ، فعارضوه بقول عمر ، فبين لهم ان عمر لم يرد ما يقولونه ، فألحوا عليه ، فقال لهم : أرسول الله احق ان يتبع ام عمر ؟ مع علم الناس بأن ابا بكر وعمر اعلم من ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ! ولو فتح هذا الباب لأوجب ان يعرض عن أمر الله ورسوله ، وبقي كل امام في أتباعه بمنزلة النبي في امته . وهذا تبديل للدين وشبهه بما عاب الله به النصارى في قوله : (۱) اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ! مُبْخَاةٌ عَمَّا يُشْرِكُونَ ، والله سبحانه أعلم . اهـ كلام الامام تقي الدين قدس سره .



## ٣٧

### بيان معرفة الحق بالدليل

قال الإمام الرباني أبو العباس أحمد الشهير بزروق المغربي قدس الله سره في كتابه قواعد التصوف :

قاعدة ٠ — العلماء مصدقون فيما ينقلون ، لأنه موكول لأمانتهم ، مبحوث معهم فيما يقولون ، لأنه نتيجة عقولهم ، والعصمة غير ثابتة لهم ، فلزم التبصّر طلباً للحق والتحقيق ، لا اعتراضاً على القائل والناقل . ثم إن ألقى المتأخر بما لم يُسبق إليه ، فهو على رتبته ، ولا يلزمه القدح في المتقدم ، ولا إساءة الأدب معه ، لأن ما ثبت من عدالة المتقدم قاضٍ برجوعه للحق عند بيانه لو سمعه . انتهى

وقال الأصفهاني في « أطباق الذهب » في المقالة الثالثة والثلاثين : « مشرّ المقادير بين يدي المحقق ، كالضرب عند البصير المحدث ؛ ومثل الحكيم والحشوي ، كالمتبصر والمشوي . ما المقلد إلا جمل محشوش ، له عمل مغشوش . فصارام لوح منقوش . يقنع بظواهر الكلمات ، ولا يعرف النور من الظلمات . يركض خيول الخيال ، في ضلال الضلال . شغله نقل النقل ، عن نخبة العقل . وقته رواية الرواية ، عن در الدراية . يروي في الدين عن شيخهم ، كمن بقود الأعمى في ليل مدلمهم . ومن عرف الحق بالعنفت ، تورط في هوة العنت . والحق وراء السماع ، وبالعالم بمعزل عن الرقاع . فما أسعد من هدي إلى العلم ونزل رباعه ، وأري الحق حقاً ورزق أتباعه . »

وقال أيضاً في المقالة الرابعة والثلاثين : « الحق يتضح بالأدلة ، والشهور تشتهر بالأهلة ، وشفاء الصدور يحصل بالبله . طالب الحق ضيف الله . والدليل القاطع سيف الله . به ينك العلم وينشر ، وبه يقرر الحق ويقشر . ومثل العلوم والبرهان . كمثل المصباح والأدهان . الحجة الأحكام ، كالعماد للخيام . إعصار الظن كديره كعصارة الدن . الزم اليقين تكن من المتقين . فشواظ الوهم يشوي حمامة القلب شيئاً ، وإن الظن لا بعني من الحق شيئاً<sup>(١)</sup> . انتهى

(١) سورة يوسف ، الآية ٢٦



وفي كتاب قاموس الشريعة : « لا يصح لامرئ إلا موافقة الحق ، ولا يلزم الناس طاعة أحد لأجل أنه عالم أو إمام مذهب ، وإنما يلزم الناس قبول الحق ممن جاء به على الإطلاق ونبذ الباطل ممن جاء به بالاتفاق . »

وفيه أيضاً : « كل مسألة لم يخل الصواب فيها من أحد القولين ، فسد أحدهما لقيام الدليل على فساده ، صح أن الحق في الآخر . قال الله تعالى : « فماذا بعد الحق إلا الضلال ؟ ! فأنى تُصرفون ؟ »

وفيه أيضاً : « والذي يحرم على العالم تضييع الاجتهاد والسكوت بعد التبصرة ، والاقرار بعد القطع ، حديث عبادة بن الصامت <sup>(١)</sup> : يا بعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن نقول الحق ونعمل به . وأن لا تأخذنا في الله لومة لائم . في السر واليسر ، والمشط والمكروه . » انتهى

وقال الإمام مفتي مكة الشيخ محمد عبد العظيم بن ملا فروع في رسالته : القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد : « في الفصل الاول : « علم أنه لم يكلف الله تعالى أحداً من عباده أن يكون حنفياً أو مالكيّاً أو شافعيّاً أو حنبليّاً ، بل أوجب عليهم الايمان بما بعث به محمد صلى الله عليه وسلم ، والعمل بشريعته ، غير أن العمل بها متوقف على الوقوف عليها ، والوقوف عليها له طريقان ، إما أن يكون منها مما يشترك فيه العامة وأهل النظر ، كالعلم بربضية الصلاة ، والزكاة ، الحج ، الصوم ، والوضوء ، إجمالاً ، وكالعلم بجحمة الزنا والخمر واللواط ، وقتل النفس ونحو ذلك ، مما علم من الدين بالضرورة ، فذلك لا يتوقف فيه على اتباع مجتهد ومذهب معين . بل كل مسلم عليه اعتقاد ذلك . يجب عليه ، فمن كان في العصر الأول فلا يخفى وضوح ذلك في حقه . ومن كان في الأعصار المتأخرة ، فلوصل ذلك إلى عمله ضرورة من الاجماع والتواتر والآيات والسنن المستفيضة المصروفة بذلك في حق من وصلت إليه . وأما ما لا يتوصل إليه ، إليه إلا بضرب من النظر والاستدلال ، فمن كان قادراً عليه بتوفر آله ، وجب عليه فعله . كلائمة المجتهدين . ومن لم يمكن له قدرة عليه وجب عليه اتباع من أرشده ، إلى ما كلف به من هو من أهل النظر والاجتهاد والعدالة ، وسقط

عن العاجز تكليفه في البحث والنظر لعجزه « لقوله تعالى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا »<sup>(١)</sup> وقوله تعالى : « فَاَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ »<sup>(٢)</sup> وهي الاصل في اعتماد التقليد « كما أشار اليه المحقق الكمال بن الهمام في التحرير . » انتهى  
وقال الامام ابن الجوزي في تلبيس إبليس : « اعلم أن المفلد على غير ثقة فيما قلد ، وفي التقليد إبطال منفعة العقل ، لأنه خلق للتأمل والتدبر . وفيح يمن أعطي شمة يستضي بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة . واعلم أن عموم أصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم التفحص عن أدلة إمامهم ، فيتبعون قوله ، وينبغي النظر الى القول لا الى القائل كما قال علي رضي الله عنه للحارث بن عبد الله الأعور بن الحوطي ، وقد قال له : أنتظن أن طلحة والزبير كانا على الباطل ؟ فقال له : يا حارث ! إنه ملبوس عليك ، إن الحق لا يعرف بالرجال « اعرف الحق تعرف أهله . » انتهى

وقال ابن القيم : « فاذا جاءت هذه — أي النفس المطمئنة — بتجريد المتابعة للرسول صلى الله عليه وسلم ، لجأت تلك — أي الامارة — بتحكيم آراء الرجال وأقوالهم ، فأنت بالشبهة الضالة ، بما يمنع من كمال المتابعة « ونقسم بالله ما مرادها الا الاحسان والتوفيق والله يعلم أنها كاذبة ، وما مرادها الا التفتت من سجن المتابعة ، الى غضاها رادتها وحفظها ، وتريه — أي : تري النفس الامارة صاحبها الآراء — تجريد المتابعة للنبي صلى الله عليه وسلم وتقديم قوله على الآراء في صورة تنقص العلماء واساءة الادب عليهم المنفي الى اساءة الظن بهم ، وأنهم قد قاتنهم الصواب ، فكيف لنا قوة برّد عليهم او نخطي بالصواب دونهم ، وتقاسمهم بالله ان أرادوا الاحسانا وتوفيقا . « أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ »<sup>(٣)</sup> وعظمهم ، وقيل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً . »<sup>(٤)</sup>

والفرق بين تجريد متابعة المعصوم وإهدار أقواله وإغاثتها : أن تجريد المتابعة أن لا تقدم على ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم قول أحد ولا رأي ، كائناً من كان ، بل تنظر في صحة الحديث أولاً ، فاذا صح ، نظر في معناه ثانياً ، فاذا تبين له ، لم يعدل عنه ، ولو خالفه من بين المشرق والمغرب . ومعاذ الله أن تنفق الأمة على ترك ما جاء به تيمنا صلى الله عليه وسلم ، بل لا بد أن يكون في الامة من قال به ، ولو خفي عليك ، فلا تعجل

جهلك بالقائل حجة على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في تركه . بل اذهب إلى النص ولا تضعف ، واعلم أنه قد قال به قائل قطعاً ، ولكن لم يصل إليك علمه . هذا مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم ، واعتقاد حرمتهم وأمانتهم ، واجتهادهم في حفظ الدين وضبطه . فهم رضي الله عنهم ، دائرون بين الأجر والأجرين ، والمفخرة ، ولكن لا يوجب هذا إهدار النصوص ، وتقديم قول الواحد منهم عليها بشبهة أنه أعلم منك ، فإن كان كذلك ، فمن ذهب إلى النصوص أعلم ، فهلاً وافقته إن كنت صادقاً . فمن رضى أقول العلماء على النصوص ، ووزنها بها ، وخالف بها ما خالف النص ، لم يهدر أقوالهم ، ولم يهضم جانبهم . بل اقتدى بهم ، فأنهم كلهم أمروا بذلك ، بل مخالفتهم في ذلك أسهل من مخالفتهم في القاعدة الكلية التي أمروا بها ، ودعوا إليها من تقديم النص على أقوالهم ومن هذا يتبين الفرق بين تقليد العالم في جميع ما قال وبين الاستمانة بفهمه ، والاستضاءة بنور علمه . فالاول بأخذ قوله من غير نظر فيه ، ولا طلب دليله من الكتاب والسنة ، المستعين بأفهامهم ، يجعلهم بمنزلة الدليل الاول ، فاذا وصل استغنى بدلالته عن الاستدلال بغيره . فمن استدل بالنجم على القبلة ، لم يبق لاستدلالة معنى اذا شاهدها . قال الشافعي : أجمع الناس على أن من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد . ومن هذا يتبين الفرق بين الحكم المنزل الواجب الانباع ، والحكم المؤول الذي غابته أن يكون جائز الانباع ، بان الاول هو الذي أنزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم متتلواً أو غير متلو . اذا صحح وسلم من المعارضة ، وهو حكمه الذي ارتضاه لعباده ، ولا حكم له سواه ، وإن الثاني أقوال المجتهدين المختلفة التي لا يجب اتباعها ، ولا يكفر ولا يفسق من خالفها ، فإن أصحابها لم يقولوا : هكذا حكم الله ورسوله قطعاً ، وحاشاهم عن قول ذلك ، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النهي عنه في قوله : « واذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك » فانكم أن تخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم ، أعون من أن تخفروا ذمة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك

ان تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن انزلهم على حكمك ، فانك لا تدري أنصيب حكم الله أم لا . - أخرجه الامام أحمد في مسنده ، ومسلم في صحيحه من حديث يريدة - بل قالوا : اجتمعنا رأينا ، فمن شاء قبله ، ومن شاء لم يقبله ، ولم يلزم أحد منهم بقول الائمة . قال الامام أبو حنيفة : « هذا رأيي ، فمن جاء بخير منه قبلته » ولو كان هو عن حكم الله ، لما ساع لابي يوسف ومحمد وغيرهما مخالفتهم فيه . وكذلك قال مالك لما استشاره هارون الرشيد في أن يحمل الناس على ما في الموطأ ، فمنعه من ذلك وقال : قد نقر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاد ، وصار عند كل قوم من الاحاديث ما ليس عند الآخرين . وهذا الشافعي ينهي أصحابه عن تقليده ويوصيه بترك قوله اذا جاء الحديث بخلافه . وهذا الامام احمد منكر على من كتب فتاويه ودونها بقول : لا تقلدوني ولا تقلد فلاناً وفلاناً ، وخذ من حيث اخذوا . « انتهى كلام ابن القيم ، نقله الفلاني في « إيقاظ الهمم » .

وقال السيد الشريف المشتهر فضله في سائر الأقطار الأمير عبد القادر الحسيني الجزائري ثم الدمشقي في مقدمة كتابه « ذكرى العاقل ، وتنبيه الغافل » مانصه : « اعلّموا أنه يلزم العاقل أن ينظر في القول ولا ينظر إلى قائله ، فإن كان القول حقاً قبله ، سواء كان قائله معروفاً بالحق أو الباطل ، فان الذهب يستخرج من التراب والبرجس من البصل ، والترباق من الحيات ، ويحتقن الورد من الشوك ، فالعاقل يعرف الرجال بالحق ، ولا يعرف الحق بالرجال ، والكلمة من الحكمة ضالة العاقل ، يأخذها من عند كل من وجدها عنده ، سواء كان حقيراً أو جليلاً . وأقل درجات العالم أن يتميز عن العامي بأمور ، منها : أنه لا يهاف العسل إذا وجده في محجمة الحجام ، ويعرف أن الدم قذر لا لكونه في المحجمة ولكنه قذر في ذاته ، فاذا عدت هذه الصفة في العسل فكونه في ظرف الدم المستقذر لا يكسبه تلك الصفة ، ولا يوجب نقرة عنه . وهذا وهم باطل غلب على أكثر الناس . فمهما نسب كلام إلى قائل حسن اعتقادهم فيه قبلوه ، وإن كان القول باطلاً ، وإن نسب القول إلى من ساء فيه اعتقادهم ردّوه ، وإن كان حقاً . ودائماً يعرفون الحق

بالرجال ، ولا يعرفون الرجال بالحق ؛ وهذا غابة الجهل والخسران . فالحتاج إلى الترياق  
إذا هربت نفسه منه ، حيث علم أنه مستخرج من حية ، جاهل ، فيلزم تنبيهه على أن  
قرته جهل محض ، وهو سبب حرمانه من الفائدة التي هي مطلوبة . فان العالم هو الذي  
يسهل عليه إدراك الفرق بين الصدق والكذب في الأقوال ، وبين الحق والباطل في  
الاعتقادات ، وبين الجميل والقيبح في الأفعال ، لا بأن يكون ملتبساً عليه الحق والباطل ،  
والكذب بالصدق ، والجميل بالقيبح ، وبيصير يتبع غيره ويقلده فيما يعتقد وفيما يقول ،  
فان هذه مآقي الأخطاء الجاهل ، والتابعون من الناس على قسمين : قسم عالم بسعد نفسه : مسدد  
أفئده ، وهو الذي عرف الحق بالدليل لا بالتقليد ، ودعا الناس إلى معرفة الحق بالدليل ، لا بأن  
يقلده ، ثم قسم مهلك لنفسه ، ومهلك لغيره ، وهو الذي قلداً آباءه وأجداده فيما يعتقدون ويستحسنون ،  
وتترك النظر بعقله ودعا الناس لتقليده ، والأعمى لا يصح أن يقود العميان ، وإذا كان تقليد  
الرجال مذموماً غير مرضي في الاعتقادات ، فتقليد الكتب أولى وأحرى بالذم ، وإن بهيمة  
نقاد ، أفضل من مقلد بنقاد ، وإن أقوال العلماء والمتدبين متضادة متخالفة في الأكثر ،  
واختيار واحد منها واتباعه بلا دليل باطل ، لأنه ترجيح بلا مرجع ، فيكون معارضاً  
بمثله . وكل إنسان من حيث هو إنسان ، فهو مستعد لإدراك الحقائق على ما هي عليه ،  
لأن القلب الذي هو محل العلم بالاضافة إلى حقائق الأشياء كالمرآة بالاضافة إلى صور  
المتلونات ، تظهر فيها كلها على التعاقب ، لكن المرآة قد لا تكشف فيها الصور لأسباب :  
أحدها : نقصان صورتها كجواهر الحديد قبل أن بدو رويش كل ويصقل ، والثاني : خشية  
وحده ، وإن كان تاماً الشكل ؛ والثالث : لكونه غير مقابل للجهة التي فيها الصورة .  
كما إذا كانت الصورة وراء المرآة ؛ والرابع : لحجاب مرسل بين المرآة والصورة ؛ والخامس :  
للجهل بالجهة التي فيها الصورة المطلوبة ، حتى يتعذر بسببه أن يحاذي به الصورة وجهتها ،  
فكذلك القلب مرآة مستعدة لان تنجلي فيها صور المعلومات كلها ، وإن خلت القلوب  
عن العلوم التي خلت عنها لهذه الأسباب الخمسة : أولها : نقصان في ذات القلب ، كقاب  
الصبي ، فإنه لا تنجلي له المعلومات لنقصانه ؛ والثاني : لكدورات الاشغال الدنيوية ،



والخبط الذي يتراكم على وجه القلب منها ، فالاقبال على طلب كشف حقائق الاشياء ،  
والاعراض عن الاشياء الشاغلة القاطعة هو الذي يحل القلب ويصفيه ، والثالث : أن  
يكون معدولاً به عن جهة الحقيقة المطلوبة ، والرابع : الحجاب ، فان العقل المتجرد للفكر  
في حقيقة من الحقائق ، ربما لا تنكشف له ، لكونه محجوباً باعتقاد سبق إلى القلب وقت  
العباءة ، على طريق التقليد ، والقبول بحسن الظن ، فان ذلك يحول بين القلب والوصول  
إلى الحق ، ويمنع أن ينكشف في القلب غير ما تلقاه بالتقليد ، وهذا حجاب عظيم حجب  
أكثر الخلق عن الوصول إلى الحق ، لانهم محجوبون باعتقادات تقليدية رسمت في قلوبهم  
وجمدت عليها قلوبهم ، والخامس : الجهل بالجهة التي يقع فيها العثور على المطلوب ، فان  
الطالب لشيء ليس يمكنه أن يحصله إلا بالذكر للعلوم التي تناسب مطلوبه ، حتى إذا  
تذكرها ورتبها في نفسه ترتيباً مخصوصاً ، يعرفه العلامة ، فعند ذلك يكون قد صادف  
جهة المطلوب ، فتظهر حقيقة المطلوب لقلبه ، فان العلوم المطلوبة التي ليست فطرية ، لا تصاد  
إلا بشبكة العلوم الحاصلة ، بل كل علم لا يحصل إلا عن علمين سابقين ، يلتقيان ويزدوجان  
على وجه مخصوص ، فيحصل من ازدواجهما علم ثالث على مثال حصول النتاج من ازدواج  
الفعل والأثر ، ثم كما أن من أراد أن يستنتج فرساً لم يمكنه ذلك من حمار وبيير ، بل من  
أصل مخصوص من الخيل : الذكور والاتي ، وذلك اذا وقع بينهما ازدواج مخصوص ،  
فكذلك كل علم فله أصلان مخصوصان ، بينهما طريق مخصوص في الازدواج ، يحصل  
من ازدواجهما العلم المطلوب ، فالجهل بتلك الأصول ، وبكيفية الازدواج ، هو المانع  
من العلم ، ومثاله ما ذكرناه من الجهل بالجهة التي الصورة فيها ، انتهى ملخصاً

## ٢٨

## بيان أن معرفته الشيء ببرهانه طريقة القرآن الكريم

قال الاستاذ العلامة مفتي الديار المصرية الشيخ محمد عبده في مقالة أثرت عنه ماصورته: «سعادة الناس في دنياهم وأخراهم بالكسب والعمل ، فإن الله خلق الانسان ، وأناط جميع مصالحه ومنافعه بعمله وكسبه . والذين حصلوا سعادتهم بدون عمل ولا سعي ، هم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وحدهم ، لا يشار كهم في هذا أحد من البشر مطلقاً . والكسب مهما تعددت وجوهه ، فانها ترجع إلى كسب العلم ، لأن أعمال الانسان إنما تصدر عن إرادته ، وإرادته تنبعث عن آرائه ، وآراؤه هي نتائج علمه ؛ فالعلم مصدر الأعمال كلها : دنيوية وأخروية ، فكما لا يسعد الناس في الدنيا إلا بأعمالهم ، كذلك لا يسعدون في الآخرة إلا بأعمالهم ، وحيث كان للعلم هذا الشأن ، فلا شك أن الخطأ فيه خطأ في طريق السير إلى السعادة عائق أو مانع من الوصول إليها . فلا جرم أن الناس في أشد الحاجة إلى ما يحفظ من هذا الخطأ ، ويسير بالعلم في طريقه القويم ، حتى يصل السائر إلى الغاية . »

ثم قال : «اعتنى العلماء في كل أمة بضبط اللسان ، وحفظه من الخطأ في الكلام ، ووضعوا لذلك علومًا كثيرة . وما كان لسان هذا الشأن إلا لأنه مجلى للفكر ، وترجمان له ، وآلة لا يصلح معارفه من ذهن إلى آخر ، فأجدر بهم أن تكون عنايتهم بضبط الفكر أعظم ، كما أن اللفظ مجلى الفكر هو غطاؤه أيضاً ، فإن الانسان لا يقدر على إخفاء أفكاره إلا بحجاب الكلام الكاذب ، حتى قال بعضهم : ان اللفظ لا يوجد إلا لخبثي الفكر . »

ثم كشف الأستاذ النقاب عن حقيقة الفكر الصحيح الذي ينتفع بالميزان ، وبكونه مطلقاً يجري في مجراه الذي وضعه الله تعالى عليه ، إلى أن يصل إلى غايته ؛ أما المقيد بالعادات ، فهو الذي لا شأن له ، وكأنه لا وجود له ، وقد جاء الاسلام ليعتق الافكار من رقها ، ويحلها من عقلاها ، فترى القرآن ناعياً على المقلدين ، ذاكراً لهم بأسوأ ما يذكر به المجرم ولذلك بني على اليقين . ثم قال :

« على طالب العلم أن يسترشد بمن تقدمه » سواء كانوا أحياء أم أمواتاً ، ولكن عليه أن يستعمل فكره فيما يؤثر عنهم ، فإن وجدته صحيحاً ، أخذ به ، وإن وجدته فاسداً تركه . » وحينئذ يكون من قال الله تعالى فيهم : « قَبَشِرْ عِبَادِي الَّذِينَ يَسْتَفْهِمُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ » (١) الآية ؛ وإلا فهو كالحبوان ، والكلام كاللجام له أو الزمام يمنع به عن كل ما يريد صاحب الكلام منعه عنه . وينقاد إلى حيث يشاء المتكلم أن يتقاد إليه من غير عقل ولا فهم . »

ثم ألمع إلى الأشياء التي تجعل الفكر صحيحاً مطلقاً ، فقال : « إن الكلام عنه يحتاج إلى شرح طويل ، ويمكن أن نقول فيه كلمة جامعة يرجع إليها كل ما يقال ، وهي الشجاعة — الشجاع : هو الذي لا يخاف في الحق لومة لائم — فتنى لاح له يصرح به ويجاهر بنصرتة ، وإن خالف في ذلك الأولين والآخرين . ومن الناس من بلوح له نور الحق ، فيبقى متمسكاً بما عليه الناس ، ويجهل في إطفاء نور الفطرة ، ولكن ضميره لا يستريح ، فهو بوجه إذا خلا بنفسه ، ولو في فراشه . لا يرجع عن الحق ، أو يكتم الحق لأجل الناس ، إلا الذي لم يأخذ إلا بما قال الناس ، ولا يمكن أن يأتي هذا من موقن بعرف الحق معرفة صحيحة . »

وبعد أن أفاض في الكلام على الشجاعة ، وبين احتياج الفكر والبصيرة في الدين إليها قال : « وهنأشيء يحسبه بعضهم شجاعة ، وما هو بشجاعة » وإنما هو وقاحة ؛ وذلك كالاستهزاء بالحق ، وعدم المبالاة بالحق ، فترى صاحب هذه الخلقة يخوض في الأئمة ، ويعرض بثقفيص أكابر العلماء ، غروراً وحماقة . والسبب في ذلك أنه ليس عنده من الصبر والاحتمال وقوة الفكر ، ما يسبر به أغوار كلامهم . ويحص به حججهم وبراهينهم ليقبل ما يقبل عن يئنة ، ويترك ما يترك عن يئنة ، وهذا ولا شك أجبن ممن تحمل ثقل التقليد ، على ما فيه . وربما تنبع في عقله خواطر ترشده إلى البصيرة ، أو تلمع في ذهنه بوارق من الاستدلال ، لو مشى في نورها لاهتدى وخرج من الحيرة . وأما المستهزئ فهو أقل احتمالاً من المقلد ، فإن الهوى الذي يعرض لفكره إنما يأتيه من عدم صبره وثباته

على الأمور ، وعدم التأمل فيها . والخاص أن الفكر الصحيح بوجود الشجاعة ، وهي  
ههنا هي التي يسميها بعض الكتاب المصريين « الشجاعة الأدبية » وهي قسبان : شجاعة  
في رفع القيد الذي هو التقليد الأعمى ، وشجاعة في وضع القيد ، الذي هو الميزان  
الذي لا ينبغي أن يقر رأي ولا فكر إلا بعد ما يوزن به ، ويظهر رجحانه ، وبهذا يكون  
الإنسان الصحيح عبداً للحق وحده ، وهذه الطريقة طريقة معرفة الشيء بدليله وبرهانه ،  
ما جاءتنا من علم المنطق ، وإنما هي طريقة القرآن الكريم الذي ما قرر شيئاً إلا واستدل عليه ،  
وأرشد متبعيه إلى الاستدلال ، وإنما المنطق آلة لضبط الاستدلال ، كما أن النحو آلة  
لضبط الألفاظ في الإعراب والبناء . » انتهى

\*\*\*

٢٩

بيان أن من المصالح هذه المذاهب المدونة وفوائدها مرهنة من أصل التفرع  
على كلام الفقهاء وغير ذلك

قال الامام ولي الله الدهلوي قدس سره في الحجة البالغة : « ومما يناسب هذا المقام ،  
التنبيه على مسائل ضلت في بواقيها الأفتاء ، وزلت الأقدام ، وطفئت الأقلام ، منها :  
أن هذه المذاهب الأربعة المدونة المحررة قد اجتمعت الأمة ، أو من يعتد به منها ، على  
جواز تقليدها إلى يومنا هذا ، وفي ذلك من المصالح ما لا يحصى ، لا سيما في هذه الأيام  
التي قصرت فيها الهمم جداً ، وأشربت النفوس الهوى وأعجب كل ذي رأي برأيه .  
فما ذهب إليه ابن حزم حيث قال : « التقليد حرام ولا يحل لأحد أن يأخذ  
قول أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بلا برهان لقوله تعالى : « اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ  
إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ » . » وقوله تعالى : « وَإِذَا

(١) ما مبتدأ ، خبره قوله فيما يأتي : إنما يتم فمن له ضرب من الاجتهاد .

(٢) سورة الاعراف ، الآية ٢

قِيلَ لَهُمْ أَنْبِئُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ قَالُوا: بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا آبَاءَنَا .<sup>(١)</sup> وقال  
 مادحاً لمن لم يقلد: «فَبَشِّرْ عِبَادِي الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ،  
 أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ .<sup>(٢)</sup>» وقال تعالى: «فَإِنْ  
 تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»<sup>(٣)</sup>  
 فلم يبح الله تعالى الرد عند التنازع إلى أحد دون القرآن والسنة . وحرّم بذلك الرد عند  
 التنازع إلى قول فائل : لأنه غير القرآن والسنة . وقد صح إجماع الصحابة كلهم  
 أوّلهم عن آخرهم ، وإجماع التابعين أوّلهم عن آخرهم ، وإجماع تابعي التابعين أوّلهم عن  
 آخرهم ، على الامتناع والمنع من أن يقصد منهم أحد إلى قول إنسان منهم ، أو من قبلهم  
 فيأخذوه كله . فليعلم من خذ بجميع أقوال أبي حنيفة أو جميع أقوال مالك أو جميع أقوال  
 الشافعي أو جميع أقوال أحمد ، رضي الله عنهم ، ولم يترك قول من أتبع منهم أو من غيرهم  
 إلى قول غيره ، ولم يعتد على ما جاء في القرآن والسنة غير صارف ذلك إلى قول إنسان  
 بعينه — أنه قد خالف إجماع الأمة كلها ، أو لها عن آخرها ، ييقن لا إشكال فيه ؛  
 وأنه لا يجد لنفسه سلفاً ولا إنساناً في جميع الأعصار المحمودة الثلاثة ، فقد اتبع غير سبيل  
 المؤمنين ، نعوذ بالله من : منه المنزلة . وأيضاً فإن هؤلاء الفقهاء كلهم قد نهوا عن تقليد  
 غيرهم فقد خالفهم من قديم . أيضاً فما الذي جعل رجلاً من هؤلاء أو من غيرهم ، أولى أن  
 يقلد من عمر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب ، أو ابن مسعود ، أو ابن عمر أو ابن عباس  
 أو عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنهم . فلو سألنا التقليد لكان كل واحد من هؤلاء  
 أحقّ بأن يتبع من غيره . اهـ . إنما يتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة  
 وفيمن ظهر عليه ظهوراً بيناً ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكذا ، ونهى عن كذا ،

(١) سورة البقرة الآية ١٧٠ (٢) سورة الزمر ، الآية ١٨ (٣) سورة النساء الآية ٥٨

(٤) إنما يتم من كلام الداهري وهو خبر لقوله السابق في طليعة البحث : «فما ذهب إليه  
 ابن حزم» . «بهجة»



وأنه ليس بمنسوخ ، إما بأن يتبع الأحاديث ، وأقوال المخالف والموافق في المسألة ، فلا  
يجد لها نسخاً ، أو بأن يرى جمّاً غفيراً من المتبحرين في العلم بذهبون إليه ، ويرى المخالف  
له لا يحتاج إلا بقياس أو استنباط ، أو نحو ذلك ، فحينئذ لا سبب لخاتمة حديث النبي صلى  
الله عليه وسلم إلا قاق خفي أو حمى جلي . وهذا هو الذي أشار إليه الشيخ عز الدين بن  
عبد السلام حيث قال : « ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف  
ما أخذ إمامه ، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً ، وهو مع ذلك يقلده فيه ، ويترك من شهد الكتاب  
والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبهم جموداً على تقليد إمامه ، بل يتحيل لدفع ظاهر الكتاب  
والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة ، فضلاً عن مقلّذه . » وقال : « لم يزل الناس  
يسألون من اتقى من العلماء من غير تقييد بمذهب ولا إنكار على أحد من السائلين ، إلى أن  
ظهرت هذه المذاهب ، ومتعصبوها من المقلدين ، فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن  
الأدلة ، مقلداً لهم فيما قال ، كأنه نبي أرسل ، وهذا نأي عن الحق ، وبعد عن الصواب ،  
لا يرضى به أحد من أولي الألباب . » وقال الامام أبو شامة : « ينبغي لمن اشتغل بالفقه أن  
لا يقتصر على مذهب إمام ، ويعتقد في كل مسألة صحة ما كان أقرب إلى دلالة الكتاب  
والسنة والحكمة ، وذلك سهل عليه إذا كان اتقن معظم العلوم المتقدمة ، ويجتنب التعصب  
والنظر في طرائق الخلاف المتأخرة فإنها مضية للزمان ، ولصفوة مكدره ، فقد صحح عن  
الشافعي أنه نهى عن تقليده وتقليد غيره . قال صاحبه المزني في أول مختصره : « اختصرت  
هذا من علم الشافعي ، ومن معنى قوله لأقربته على من أراد ، مع إعلانيه نهية عن تقليده  
وتقليد غيره ، لينظر فيه لدينه ، ويمتاط لنفسه ، أي مع إعلاني من أراد علم الشافعي :  
نهى الشافعي عن تقليده وتقليد غيره . » انتهى . وفيمن<sup>(١)</sup> يكون عامياً يقلد رجلاً من الفقهاء  
بسينه يرى أنه يمتنع من مثله الخطأ ، وأن ما قاله هو الصواب البتة ، وأضمر في قلبه أن لا يترك  
تقليده وإن ظهر الدليل على خلافه . وذلك ما رواه الترمذي عن عدي ابن حاتم أنه قال :  
« سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ : اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ  
الله » قال إنهم لم يَكُونُوا يعبدونهم ، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه ، وإذا

(١) وفيمن : عطف على قوله : إنما يتم فيمن له ضرب الخ (٢) سورة التوبة . الآية ٣٢

حرموا عليهم شيئاً حرموه . وفيمن <sup>(١)</sup> لا يجوز أن يستفتي الحنفي مثلاً فقيها شافعيًا وبالعكس ولا يجوز أن يقتدي الحنفي بإمام شافعي مثلاً ، فإن هذا قد خالف إجماع القرون الأولى وناقض الصحابة والتابعين ؛ وليس محله <sup>(٢)</sup> فيمن لا يدين إلا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يستقد حلالاً إلا ما أحله الله ورسوله ، ولا حراماً إلا ما حرمه الله ورسوله ؛ لكنه لما لم يكن له علم بما قاله النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا بطريق الجمع بين المختلفات من كلامه ، ولا بطريق الاستنباط من كلامه اتبع علماء راشداً على أنه مصيب فيما يقول ، وبني ظاهراً متبع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن خالف ما يظنه ، أفلح من ساعته من غير جدال ولا إصرار ، فهذا كيف ينكره أحد ، مع أن الاستفتاء والافتاء لم يزل بين المسلمين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا فرق بين أن يستفتي هذا دائماً ، أو يستفتي هذا حيناً ، وذلك حيناً ، بعد أن يكون مجعاً على ما ذكرناه . كيف لا ولم نؤمن بفتييه أباً كان أنه أوحى الله إليه الفقه ، وفرض علينا طاعته ، وأنه معصوم ؛ فإن اقتدينا بواحد منهم ، فذلك لعلمنا بأنه عالم بكتاب الله وسنة رسوله ، فلا يخلو قوله إما أن يكون من صريح الكتاب والسنة ، أو مستنبطاً منها ، ينحو من الاستنباط ؛ أو عرّف بالقرائن أن الحكم في صورة ما منوطة بعلة كذا ، وإطمأن قلبه بتلك المعرفة ، ففاس غير المتخصص على المتخصص ، فكأنه يقول : ظننت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كلما وجدت هذه العلة ، فالحكم ثمة هكذا والمقيس مندرج في هذا العموم . فهذا أيضاً معزي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن في طريقه ظنون . ولولا ذلك لما قلد مؤمن بمجتهد . فإن بلغنا حديث من الرسول المعصوم الذي فرض الله علينا طاعته بسند صالح يدل على خلاف مذهبه ، وتركنا حديثه واتبعنا ذلك التخمين ، فمن أظلم منا ؟ وما عذرنا يوم يقوم الناس لرب العالمين ؟

« ومنها : أن التخريج على كلام الفقهاء وتنبع لفظ الحديث لكل منهما أصل أصيل في الدين ، ولم يزل المحققون من العلماء في كل عصر يأخذون بهما ، فمنهم من يقل من ذا ، وبكثير من ذاك ، ومنهم من يكثّر من ذا ، ويقل من ذاك ، فلا

(١) وفيمن : عطف على ما تقدم . (٢) أي قول ابن حزم المتقدم

ينبغي أن يهمل أمر واحد منهما بالمرّة ٥ كما يفعله عامة القريبيين ٥ وإنما الحق : البحث  
 أن بطابق أحدهما بالآخر ٥ وأن يجبر خلال كل بالآخر ٥ وذلك قول الحسن  
 البصري ٥ « مستكم والله الذي لا إله إلا هو بينهما » بين العالي والجافي ٥ فمن كان من أهل  
 الحديث ينبغي أن يعرض ما اختاره وذهب إليه على رأي المجتهدين ٥ من التابعين ٥ ومن  
 كان من أهل التخريج له أن يجعل من السنن ما يحرز به من مخالفة الصريح الصحيح ٥ ومن  
 القول برأيه فيما فيه حديث أو أثر بقدر الطاقة ٥ ولا ينبغي لمحدث أن يتعمق بالقواعد التي  
 أسكنها أصحابه ٥ وليست مما نص عليه الشارع ٥ فيرد به حديثاً أو قياساً صحيحاً كرد  
 ماله أدنى شائبة الارسال والانقطاع كما فعله ابن حزم : رد حديث تحريم المعازف لشائبة  
 الانقطاع في رواية البخاري ٥ على أنه سيف نفسه متصل صحيح ٥ فان مثله إنما يصار إليه  
 عند التعارض ٥ وكقولهم : فلان أحفظ الحديث إلا من غيره ٥ فيرجحون حديثه على  
 حديث غيره ٥ لذلك وإن كان في الآخر ألف وجه من الرجحان ٥ وكان اهتمام جمهور  
 الرواة عند الرواية بالمعنى برؤوس المعاني دون الاعتبارات التي يعرفها المتعمقون من أهل  
 العربية ٥ فاستدلّهم بنحو الفاء والواو ٥ وتقديم كلمة وتأخيرها ونحو ذلك من التعمق ٥  
 وكثيراً ما يعبر الراوي الآخر عن تلك القصة فيأتي مكان ذلك الحرف بحرف آخر ٥  
 والحق أن كل ما يأتي به الراوي فظاهره أنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم ٥ فان ظهر  
 حديث آخر ٥ أو دليل آخر ٥ وجب المصير إليه ٥ ولا ينبغي لمخرج أن يخرج قولاً  
 لا يفيد نفسه كلام أصحابه ٥ ولا يفهم منه أهل العرف ٥ والعلماء باللغة ٥ ويكون بناء  
 على تخريج مناسط ٥ أو حمل نظير المسألة عليها ٥ مما يختلف فيه أهل الوجوه ٥ وتعارض  
 الآراء ٥ ولو أن أصحابه مثلوا عن تلك المسألة ربما يحملون النظر على النظر ٥ لمانع ٥ وربما  
 ذكروا علة غير ماخرجه هو ٥ وإنما جاز التخريج لأنه في الحقيقة من تقليد المجتهد ٥ ولا يتم  
 إلا فيما يفهم من كلامه ٥ ولا ينبغي أن يرد حديثاً أو أثراً تطابق عليه القوم لقاعدة  
 استخراجها هو أو أصحابه كحديث المصرة<sup>(١)</sup> ٥ وكوسقاط ذوي القربى<sup>(٢)</sup> ٥ فان رعاية

(١) راجع ص ٧٧ من هذا الكتاب (٢) أي قربي النبي (ص) من النبي والقبيلة ٥

الحديث أوجب من رعاية تلك القاعدة المحرجة . والى هذا المعنى أشار الشافعي حيث قال :  
« مهما قلت من قول أو أصلت من أصل ، فبلغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف  
ما قلت ، فالقول ما قاله صلى الله عليه وسلم . »

« ومنها : أن تتبع الكتاب والآثار بمعرفة الاحكام الشرعية ، على مراتب : أعلاها  
ان يحصل له من معرفة الاحكام ، بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل ، ما يتمكن به من  
جواب المستفتين في الوقائع غالباً ، بحيث يكون جوابه أكثر مما يتوقف فيه ، وتخص  
( اي هذه المعرفة ) باسم الاجتهاد . وهذا الاستعداد يحصل تارة بالامعان في جميع  
الروايات ، وتبعية الشاذة والفاذة منهما كما أشار اليه أحمد بن حنبل ، مع ما لا ينفك منه  
العاقل العارف باللغة من معرفة مواقع الكلام ، وصاحب العلم بآثار السلف ، من طريق  
الجمع بين المختلفات ، وترتيب الاستدلالات ، ونحو ذلك ؛ وتارة بإحكام طرق التخريج  
على مذهب شيخ من مشايخ الفقه ، من معرفة جملة صالحة من السنن والآثار ، بحيث يعلم  
أن قوله لا يخالف الإجماع . وهذه طريقة أصحاب التخريج . وأوسطها من كلتا  
الطريقتين ، أن يحصل من معرفة القرآن والسنن ما يتمكن به من معرفة رؤوس مسائل  
الفقه المجمع عليها ، بأدلتها التفصيلية . ويحصل له غاية العلم ببعض المسائل الاجتهادية .  
من أدلتها ، وترجيح بعض الأقوال على بعض ، ونقد التخريجات ، ومعرفة الجيد والزييف .  
وان لم يتكامل له الأدوات كما يتكامل للمجتهد المطلق . فيجوز لمثله أن يلتزم من  
المذهبيين إذا عرف دليلهما ، وعلم ان قوله ليس مما لا ينفذ فيه اجتهاد المجتهد . ولا يقبل  
فيه قضاء القاضي . ولا يجري فيه فتوى المفتين ، وأن يترك بعض التخريجات التي سبق  
الناس إليها ، اذا عرف عدم صحتها . ولهذا لم يزل العلماء ممن لا بدعي الاجتهاد المطلق ،  
يصنفون ويرتبون ويخرجون ويرجعون . واذا كانت الاجتهاد بتجزأ عند الجمهور .  
والتخريج بتجزأ ، وانما المقصود تحصيل الظن ، وعليه مدار التكليف ، فما الذي يستبعد  
من ذلك ؟ وأما ما دون ذلك من الناس ، فمذهبه فيما يرد عليه كثيراً ، ما أخذه عن  
- والعروف ان ذلك مذهب الامام أبي حنيفة وقد اخرج ابو داود والسنن من حديث عمرو بن عبس قال : صلى  
بنا رسول الله ( ص ) الى بير من الغنم فلما سلم اخذ وبرة من جنب البعير ثم قال : « ولا يحل لي من  
غنائمكم مثل هذا الا الخمس ، والخمس مردود فيكم . »



أصحابه وآبائه وأهل بلده من المذاهب المتبعة ، وفي الوقائع النادرة فتاوى مفتيه ، وفي القضايا ما يحكم القاضي ، وعلى هذا وجدنا محقق العلماء من كل مذهب ، قديماً وحديثاً ، وهو الذي أوصى به أئمة المذاهب أصحابهم . »

ثم قال الدهلوي رحمه الله : « قال ابن الصلاح : من وجد من الشافعية حديثاً يخالف مذهبه ، نظر : إن كنت له آلة الاجتهاد مطلقاً ، أو في ذلك الباب أو المسألة ، كانت له الاستقلال بالعمل به ، وإن لم يكمل له آلة الاجتهاد ، وشق مخالفة الحديث بعد أن يبحث ، فلم يجد المخالف جواباً شافياً عنه ، فله العمل به ، إن كان عمل به إمام مستقل غير الشافعي ، ويكون هذا عذراً له في ترك مذهب إمامه ههنا ، وحسنه النووي . »

« ومنها : أن أكثر صور الاختلاف بين الفقهاء لاسيما في المسائل التي ظهر فيها أقوال الصحابة في الجانبين ، كتكبيرات الشربق ، وتكبيرات العيدين ، ونكاح المحرم ، وتشهد ابن عباس وابن مسعود ، والاختفاء بالبسملة وبآمين والاشفاع والابتار في الإقامة ونحو ذلك إنما هو في ترجيح أحد القولين . وكان السلف لا يختلفون في أصل المشروعية وإنما كان خلافهم في أولى الأمرين . ونظيره اختلاف القراء في وجوه القراءة ، وقد عللوا كثيراً من هذا الباب بأن الصحابة مختلفون ، وأنهم جميعاً على الهدى ، ولذلك لم يزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين في المسائل الاجتهادية ، ويسلمون قضاء القضاة ، ويعملون في بعض الأحيان بخلاف مذهبهم ، ولا ترى أئمة المذاهب في هذه المواضع إلا وهم بضجعون القول ويبينون الخلاف . يقول أحدهم : هذا أحوط ، وهذا هو المختار ، وهذا أحب إلي . ويقول : ما بلغنا إلا ذلك . وهذا كثير في المبسوط ، وآثار محمد رحمه الله ، وكلام الشافعي رحمه الله . ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القوم ، فقوتوا الخلاف وثبتوا على مختار أئمتهم . والذي يروى من السلف من تأكيد الأخذ بمذهب أصحابهم وأن لا يخرج منها بحال ، فإن ذلك إما لأمر جبرائي ، فإن كل إنسان يجب ما هو مختار أصحابه وقومه حتى في الزي والمطاعم ، أو لصولة ناشئة من ملاحظة الدليل ، أو لنحو ذلك من الأسباب . فظن البعض تعصباً دينياً ، حاشاهم من ذلك . وقد كان في الصحابة والناهبين ومن بعدهم من يقرأ البسملة ، ومنهم من لا يقرأها ، ومنهم من يجهر بها ، ومنهم



من لا يجهر بها ، وكان منهم من بقنت في الفجر ، ومنهم من لا بقنت في الفجر ، ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف والتي ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ مما مسته النار ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الأوبل ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ، ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض ، مثل ما كان أبو حنيفة أو أصحابه والشافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف أئمة المدينة من المالكية وغيرهم ، وإن كانوا لا يقرؤون البسمة لأمرا ولا جهراً ، وصلى الرشيد إماماً وقد احتجم ، فصلى الإمام أبو يوسف خلفه ، ولم يعد ، وكان أئمة الإمام مالك بأنه لا وضوء عليه ، وكان الإمام أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الرعاف والحجامة ، فقليل له : فإن كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ ، هل يصلي خلفه ؟ فقال : كيف لا أصلي خلف الإمام مالك وسعيد بن المسيب ؟ وروي أن أبا يوسف ومحمداً كانا يكبران في العيدين تكبير ابن عباس لأن هرون الرشيد كان يحب تكبير جده ، وصلى الشافعي رحمه الله الصبح قريباً من مقبرة أبي حنيفة رحمه الله فلم يقنت تأديباً معه ، وقال أيضاً : ربما انحدرنا إلى مذهب أهل العراق ، وقال مالك رحمه الله للمنصور وهارون الرشيد ، ما ذكرنا عنه سابقاً ، وفي البرازية عن الإمام الثاني ، وهو أبو يوسف ثم أخبر رحمه الله ، أنه صلى يوم الجمعة مغسلاً من الحمام ، وصلى بالناس وفرقوا ، ثم أخبر بوجود قارة ميتة في بئر الحمام ، فقال : إذن نأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة : « إِذَا بَلَغَ الْعَمَلُ قَلْعَيْنِ كَلِمَ بِحَمَلٍ خَبِيْثًا » انتهى

ثم قال الدهلوي قدس سره « ومنها : أني وجدت بعضهم يزعم أن هتالك فرقتين لثالث لهما : أهل الظاهر ، وأهل الرأي ؛ وأن كل من قاس واستنبط فهو من أهل الرأي . كلا والله ! بل ليس المراد بالرأي نفس الفهم والعقل ، فإن ذلك لا ينفك من أحد من العلماء ، ولا الرأي الذي لا يعتمد على سنة أصلاً ، فإنه لا ينتحله مسلم البتة ، ولا القدرة على الاستنباط والقياس ، فإن أحمد وإسحق بل الشافعي أيضاً ليسوا من أهل الرأي بالاتفاق ، وهم يستنبطون ويقيسون ، بل المراد من أهل الرأي قوم توجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين ، أو

بين جمهورهم إلى التخريج على أصل رجل من المتقدمين فكان أكثر أسرهم حمل النظر على النظر ، والرد إلى أصل من الأصول ، دون تتبع الأحاديث والآثار . والظاهري من لا يقول بالقياس ، ولا بآثار الصحابة والتابعين ، كداود ، وابن حزم ، وبينهما المحققون من أهل السنة كأحمد وإسحق . » انتهى

\*\*\*

٣ -

بيان وجوب موالاة الأئمة المجتهدين

وأنه إذا وجد لواحد منهم قول صحيح الحديث بخلافه

فلا بد له من عذر في تركه ، وبيان العذر

قال الامام شيخ الاسلام نبي الدين أحمد بن تيمية رضي الله عنه وأرضاه ، وجعل الجنة متقلباً ومثواه ، آمين . في كتابه « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » في مقدمته بعد الخطبة ما صورته « يجب على المسلمين بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين ، كما نطق به القرآن » خصوصاً العلماء الذين هم ورثة الأنبياء ، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يهتدى بهم في ظلمات البر والبحر ، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرابتهم .

ثم قال : « فانهم خلفاء الرسول في أمته ، والمحبون لما مات من سنته . بها قام الكتاب وبه قاموا ، وبهم نطق الكتاب ، وبه نطقوا . ولعل أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً بتمسك مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته ، دقيق ولا جليل ، فانهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه ، فلا بد له من عذر في تركه ، وجماع الأعداء ثلاثة أصناف :

أحدهما عدم اعتقاد أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله ؛ والثاني عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول ؛ والثالث اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ . وهذه الأصناف الثلاثة تنفرع إلى أسباب متعددة :

**السبب الأول .** — أن لا يكون الحديث قد بلغه . ومن لم يبلغه الحديث لم يكف أن يكون عالماً بوجبه ، وإذا لم يكن قد بلغه وقد قال في تلك القضية بموجب ظاهر آية أو حديث آخر أو بموجب قياس أو بموجب استصحاب ، فقد هوأفق ذلك الحديث تارة ويخالفه أخرى . وهذا السبب الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفاً لبعض الأحاديث ، فإن الإحاطة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن لأحد من الأئمة . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً ، ويبلغه أولئك أو بعضهم لمن يبلغونه ، فينتهي علم ذلك إلى من شاء الله من العلماء . ومن الصحابة والتابعين ومن بعدهم ؛ ثم في مجلس آخر قد يحدث أو يفتي أو يقول شيئاً ، ويشهده بعض من كان غائباً عن ذلك المجلس ، ويبلغونه لمن أمكنهم ، فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء ، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء ؛ وإنما يفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم ، أو جودته ، وأما إحاطة واحد بجميع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا لا يمكن أدعائه قط ! واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين الذين هم أعلم الأمة بأمور رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنته وأحواله ، خصوصاً الصديق رضي الله عنه ، الذي لم يكن يفارقه حضراً ولا سفيراً . بل كان يكون في غالب الأوقات ، حتى أنه يسمر عنده بالليل في أمور المسلمين . وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فإنه ، صلى الله عليه وسلم ، كثيراً ما يقول : « دخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر » . ثم مع ذلك لما سئل أبو بكر رضي الله عنه عن ميراث الجدة قال : « مالك في كتاب الله من شيء » ، ولكن أسأل الناس ، فسألهم . فقام المغيرة بن شعبة . ومحمد بن مسلمة ، فشهدا

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه وعبد الرزاق في جامعه من حديث قبيصة بن ذؤيب وله تنمة .

أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس ؛ وقد بلغ هذه السنة عمران بن حصين ، وليس هؤلاء الثلاثة مثل أبي بكر وغيره من الخلفاء . ثم قد اقتصوا بعلم هذه السنة التي قد اتفقت الأمة على العمل بها . وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، لم يكن يعلم سنة الاستئذان حتى أخبره بها أبو موسى « استشهد بالأَنْصار » . وعمر أعلم من حدثه بهذه السنة ولم يكن عمر أيضاً يعلم أن المرأة ترث من دية زوجها « بل يرى أن الدية للعاقلة » حتى كتب إليه الضحاك بن سفيان ، وهو أمير الرسول صلى الله عليه وسلم على بعض البوادي ، يخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « ورث امرأة أشيم الضيائي من دية زوجها » فترك رأيه لذلك وقال : « لو لم نسمع بهذا افضينا بخلافه » . « ولم يكن يعلم حكم المحرم في الجزية » حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » . ولما قدم « مخرج » ، وبلغه أن الطاعون بالشام ، استشار المهاجرين الأولين الذين معه ، ثم الأنصار « ثم مسلمة الفتح » فأشار كل عليه بما رأى ، ولم يخبره أحد ، سنة حتى قدم عبد الرحمن بن عوف « فأخبره بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطاعون وأنه قال : « إِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ » وَإِذَا سَمِعْتُمْ يَدَ بَارِضٍ فَلَا تُقَدِّمُوا عَلَيْهِ » وتذاكر هو وابن عباس أمر الذي يشك في صلاته « فلم يكن قد بلغته السنة في ذلك حتى حدثه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم » أنه بطرح الشك وبني على ما استيقن . وكان مرة في السفر فهاجت ربح فجعل يقول : من يحدثنا عن الربح ؟ قال أبو هريرة : « فبلغني وأنا في أخريات الناس » فحدثت راحتي حتى أدركته ، فحدثته بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم عند هبوب الربح <sup>(٧)</sup> « فهذه مواضع لم يكن يعلمها حتى بلغه إياها من ليس مثله . ومواضع أخر لم يبلغه

(١) الحديث في الصحيحين وغيرهما (٢) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي ومحمد

(٣) رواه أحمد وإسحاق وأبو داود والترمذي (٤) رواه الشافعي (٥) الحديث في الصحيحين وغيرهما

(٦) روى مسلم وأحمد وابن ماجه والترمذي أحاديث بمعناه . راجع نيل الأوطار ج ٣ ص ٩١ و٩٢

(٧) أخرجه أبو داود وابن ماجه وعند مسلم من حديث عائشة قالت : « كان النبي (ص) إذا عصفت

الريح قال : اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها ، وخير ما أرسلت به » .

ما فيها من السنة ، ففرض فيها أو أنفي فيها بغير ذلك : مثل ما قضى في دية الأصابع أنها مختلفة بحسب منافعها ، وقد كان عند أبي مومني وابن عباس - وهما دونه بكثير في العلم - علم بأن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> قال : « هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ » يعني الأوبهام والخنصر ، فبلغت هذه السنة لما رواه في إمارته ففرض بها ، ولم يجد المسلمون بدءاً من اتباع ذلك ، ولم يكن عيباً في عمر رضي الله عنه حيث لم يبلغه الحديث . وكذلك كان ينهى المحرم عن التطيب قبل الإحرام وقبل الإفاضة إلى مكة بعد رمي جمرة العقبة ، هو وابنه عبد الله رضي الله عنهما وغيرهما من أهل الفضل ، ولم يبلغهم حديث عائشة<sup>(٢)</sup> رضي الله عنها : « طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه قبل أن يحرم ، ولخله قبل أن يطوف » ، وكان يأمر لابس الخلف أن يمسح عليه إلى أن يخالعه من غير توقيت ، وابعه على ذلك طائفة من السلف ، ولم يبلغهم أحاديث التوقيت التي صحت عند بعض من ليس مثلهم في العلم وقد روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة صحيحة<sup>(٣)</sup> .

وكذلك عثمان رضي الله عنه لم يكن عنده علم بأن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت الموت ، حتى حدثته الأربعة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري بقضيتها لما توفي زوجها وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال<sup>(٤)</sup> لها : « أَمْسِكِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَمْلُغَ الرِّكَابُ أَجَلَهُ » فأخذ به عثمان . وأهدي له مرة صيد كان قد صيد لأجله ، فهم بأكله حتى أخبره علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ردّ لحمًا أهدي له<sup>(٥)</sup> .

وكذلك علي رضي الله عنه قال : « كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي مِنْهُ » وإذا حدثني غيره استعملته ، فإذا حلف لي صدقته .

(١) رواه الجماعة إلا مسلماً (٢) أخرجه في الصحيحين (٣) أخرجه الطبراني من حديث أبي امامه أن النبي (ص) كان يمسح على الخفين والمهامة ثلاثاً في السفر ويوماً وليلة في الحضر . والحديث متكلم فيه . راجع نيل الاوطار ج ١ ص ٢٠٦ (٤) رواه الخمسة وصححه الترمذي . ولم يذكر النساء وابن ماجه ارسال عثمان (٥) رواه احمد وابن ماجه . والنهي في الصحيحين من حديث أبي قتادة أنه أكل منه « محمد بهجه البيطار »



وحدثني أبو بكر - وصدق أبو بكر - وذكر حديث<sup>(١)</sup> صلاة التوبة المشهور ،  
وأفتى هو وابن عباس وغيرهما بأن المتوفى عنها إذا كانت حاملاً تعتد أبعده الأجلين ، ولم  
يكن قد بلغتهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ ، حيث أفتاها  
النبي صلى الله عليه وسلم بأن غدتها وضع حملها .<sup>(٢)</sup> وأفتى هو وزيد وابن عمر وغيرهم بأن  
المفوضة إذا مات عنها زوجها فلا مهر لها ، ولم تكن بلغتهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم<sup>(٣)</sup> « في بروع بنت واشق » وهذا باب واسع يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عدداً كثيراً جداً ، وأما المنقول منه عن غيرهم ، فلا يمكن الإحاطة  
به ، فإنه ألوف ؛ فان هؤلاء كانوا أعلم الأمة وأفقهها وأنقاهها وأفضلها ، فمن بعدهم أنقص  
فضلاء بعض السنة عليه أولى ، فلا يحتاج الى بيان ، فمن اعتقد أن كل حديث صحيح  
قد بلغ كل واحد من الأئمة أو إماماً معيناً فهو مخطئ خطأ فاحشاً قبيحاً .

ولا يقولن قائل : « إن الأحاديث قد دونت وجمعت ، فحفظوها والحال هذه بعيد ! »  
لأن هذه الدواوين المشهورة في السنن ، إنما جمعت بعد انقراض الأئمة المتبوعين ، ومع  
هذا فلا يجوز أن يدعى انحصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في دواوين معينة .  
ثم لو فرض انحصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليس كل ما في الكتب بعلمه  
العالم ، ولا بكاد ذلك يحصل لأحد ، بل قد يكون عند الرجل الدواوين الكثيرة  
وهو لا يحيط بما فيها ؛ بل الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين أعلم بالسنة  
من المتأخرين بكثير ، لأن كثيراً مما بلغهم وصحَّ عندهم ، قد لا يبلغنا إلا عن مجهول  
أو باسناد منقطع ، أو لا يبلغنا بالكلية . فكانت دواوينهم صدورهم التي تحوي أضعاف  
ما في الدواوين ، وهذا أمر لا يشك فيه من علم القضية . ولا يقولن قائل : « من لم  
يعرف الأحاديث كلها لم يكن مجتهداً » لانه إن اشترط في المجتهد علمه بجميع ما قاله  
النبي صلى الله عليه وسلم ، وفعله فيما يتعلق بالاحكام ، فليس في الأمة مجتهد ، وإنما غاية  
العالم ان يعلم جمهور ذلك وعظمه بحيث لا يخفى عليه إلا القليل من التفصيل ، ثم انه قد

(١) أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه وابن السني في عمل اليوم والليلة . (٢) راجع ص ٦٧ ح ٤

(٣) أي فانه قضى لها بمهر مثلها والحديث عند احمد واهل السنن . « بهجه »

يخالف ذلك القليل من التفصيل الذي يبلغه .

**السبب الثاني .** — أن يكون الحديث قد بلغه ، لكنه لم يثبت عنده ، وإما أن محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الإسناد مجهول عنده ، أو متهم أو مبيء الحفظ ، وإما أنه لم يبلغه مسنداً بل منقطعاً ، أو لم يضبط لفظ الحديث ، مع أن ذلك الحديث قد رواه الثقات لغيره بإسناد متصل ، بأن يكون غيره يعلم من المجهول عنده الثقة ، أو يكون قد رواه غير أولئك المجهولين عنده ، أو قد اتصل من غير الجهة المنقطعة ، وقد ضبط ألفاظ الحديث بعض المحدثين الحفاظ ، أو لتلك الرواية من الشواهد والمناجات ما يبين صحتها . وهذا أيضاً كثير جداً ، وهو في التابعين وتابعيهم إلى الأئمة المشهورين من بعدهم . أكثر من العصر الأول أو كثير من القسم الأول ، فإن الأحاديث كانت قد انتشرت واشتهرت ، لكن كانت تبلغ كثيراً من العلماء من طرق ضعيفة ، وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة غير تلك الطرق ، فتكون حجة من هذا الوجه ، مع أنها لم تبلغ من خالفها من هذا الوجه ، ولهذا وجد في كلام غير واحد من الأئمة تعليق القول بوجوب الحديث على صحته ، فيقول : قولي في هذه المسألة كذا ، وقد روي فيها حديث بكذا ، فإن كان صحيحاً فهو قولي .

**السبب الثالث .** — اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره ، مع قطع النظر عن طريق آخر ، سواء كان الصواب معه أو مع غيره ، أو معهما عند من بقول : كل مجتهد مصيب ، ولذلك أسباب :

منها : أن يكون الحديث يعتقد أحدهما ضعيفاً ، ويعتقده الآخر ثقة — ومعرفة الرجال علم واسع — ثم قد يكون المصيب من يعتقد ضعفه لاطلاعه على سبب جرح ، وقد يكون الصواب مع الآخر لمعرفته أن ذلك السبب غير جرح ، وإما لأن جنسه غير جرح ، أو لأنه كان له فيه عذر يمنع الجرح . وهذا باب واسع ، وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم . ومنها : أن لا يعتقد أن الحديث صحيحاً سمع الحديث ممن حدث عنه ، وغيره يعتقد أنه سمعه

لاسباب توجب ذلك معروفة .

ومنها : أن يكون للمحدث حالان : حال استقامة ، وحال اضطراب ، مثل أن يختلط أو تحرق كتبه ، فمحدث به في حال الاستقامة صحيح ، ومحدث به حال الاضطراب ضعيف ، فلا بدري ذلك الحديث من أي التوعين . وقد علم غيره أنه مماحدث به في حال الاستقامة .

ومنها : أن يكون المحدث قد نسي ذلك الحديث ، فلم يذكره فيما بعد . وأنكر أن يكون حدثه معقداً أن هذا علة توجب ترك الحديث ، ويرى غيره ان هذا مما يصح الاستدلال به ، والمسألة معروفة .

ومنها : ان كثيراً من الحجازيين يرون أن لا يخرج بحديث عراقي أو شامي إن لم يكن له أصل بالحجاز حتى قال قائلهم : « تزولوا أحاديث أهل العراق بمنزلة أحاديث أهل الكتاب » لا تصدقوهم ، ولا تكذبوهم . وقيل لا آخر : « سفیان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله حجة ؟ » قال : إن لم يكن له أصل بالحجاز فلا . وهذا لا عنقادهم أن أهل الحجاز ضبطوا السنة فلم يشذ عنهم منها شيء ، وان احاديث العراقيين وقع فيها اضطراب أوجب التوقف فيها . وبعض العراقيين يرى ان لا يخرج بحديث الشاميين ، وان كان أكثر الناس على ترك التضعيف بهذا فمضى كان الاسناد جيداً كان الحديث حجة ، سواء كان الحديث حجازياً او عراقياً او شامياً او غير ذلك .

وقد صنف ابوداود السجستاني كتاباً في مفاريد أهل الامصار من السنن ، يبين ما اختص به أهل كل مصر من الامصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم ، مثل المدينة ومكة والطائف ودمشق وحمص والكوفة والبصرة وغيرها ، إلى اسباب اخر غير هذه .

السبب الرابع - اشتراطه في خبر الواحد العدل الحافظ شروطاً يخالفه فيها غيره .

مثل اشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب والسنة ، واشتراط بعضهم أن يكون المحدث فقيهاً إذا خالف قياس الاصول ، واشتراط بعضهم انتشار الحديث وظهوره إذا كان فيما تعم به البلوي ، إلى غير ذلك مما هو معروف في مواضعه .

**السبب الخامس** - أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده ، لكن نسيه ، وهذا يرد في الكتاب والسنة ، مثل الحديث المشهور عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يُجَنَّبُ في السفر فلا يجد الماء . فقال : « لا يهلي حتى يجد الماء » فقال له عمار <sup>(١)</sup> : « يا أمير المؤمنين ! أما تذكرُ إذ كنت أنا وانت في الابل فأجنبنا ، فأما أنا فتعمرغت كما تمرغ الدابة » وأما انت فلم نصل ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إنما يكفيك هكذا » وصرَبَ يديه الأرض فمسح بهما وجهه وكفيه » فقال له عمر : « اتق الله يا عمار » فقال : « إن شئت لم أحدث به » فقال : « بل نوليك من ذلك ما توليت » . فهذه سنة شهدها عمر ، ثم نسيها ، حتى أفنى بخلافها ، وذكره عمار فلم يذكره ، وهو لم يكذب عماراً ، بل أمره أن يحدث به . وأبلغ من هذا أنه خطب الناس فقال : « لا يزيد رجل على صداق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبناته إلا رددته » فقالت امرأة : « يا أمير المؤمنين ! لم تحرمنا شيئاً أعطانا الله إياه ؟ ثم قرأت : « أَوْ آتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً <sup>(٢)</sup> » . فرجع عمر إلى قولها ، وقد كان حافظاً للآية ولكن نسيها . وكذلك ما روي أن علياً ذكر الزبير يوم الجمل شيئاً عهد بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره حتى انصرف عن القتال ، وهذا كثير في السلف والخلف .

**السبب السادس** - عدم معرفته بدلالة الحديث ، تارة لكون اللفظ الذي في الحديث غريباً عنده ، مثل لفظ : المزابنة ، والمحاقلة ، والمحاصرة ، والملاسة ، والمنازعة ، والغرر ، إلى غير ذلك من الكلمات الغريبة التي قد يختلف العلماء في تفسيرها <sup>(٣)</sup> ، وكذلك الحديث المرفوع <sup>(٤)</sup> : « لَا طَّلَاقَ وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ » . فأنهم قد فسروا الإغلاق بالإكراه ، ومن يخالفه لا يعرف هذا التفسير ، وتارة لكون معناه في اقته وعرفه ، غير معناه في لغة النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يحمله على ما يفهمه في اقته ، بناء على أن الأصل بقاء اللغة ، كما سمع بعضهم آثاراً في الرخصة في النبيذ ، فظنوه بعض أنواع المسكر

(١) راجع ص ٦٦ ج ١ (٢) سورة النساء الآية ١٩ (٣) راجع معانيها في «إنهاية»

« بهجة »

(٤) أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة .

لأنه لغتهم ، وإنما هو ما ينبذ لتحلية الماء قبل أن يشرب ، فإنه جاء مفسراً في أحاديث كثيرة صحيحة ، ومحموا لفظ الخمر في الكتاب والسنة ، فاعتقدوه عصير العنب المشد خاصة ، بناء على أنه كذلك في اللغة ، وإن كان قد جاء من الأحاديث أحاديث صحيحة تبين أن الخمر اسم لكل شراب مسكر ، وتارة لكون اللفظ مشتركاً أو مجملاً ، أو متردداً بين حقيقة ومجاز ، فيحمله على الأقرب عنده ، وإن كان المراد هو الآخر ، كما حمل جماعة من الصحابة في أول الأمر الخيط الأبيض والخيط الأسود على الحبل ، وكما حمل آخرون قوله (١) : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم » على اليد إلى الابط ، وتارة لكون الدلالة من النص خفية ، فإن جهات دلالات الأقوال متسعة جداً ، يتفاوت الناس في إدراكها ، وفهم وجوه الكلام بحسب منع الحق سبحانه ومواهبه ، ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم ولا يتفطن لكون هذا المعنى داخلاً في ذلك العام ، ثم قد يتفطن له تارة ثم ينسأ بهد ذلك ، وهذا باب واسع جداً لا يحيط به إلا الله ، وقد يغلط الرجل فيفهم من الكلام ما لا تحتمله اللغة العربية التي بعث الرسول صلى الله عليه وسلم بها .

السبب السابع . - اعتقاده أن لا دلالة في الحديث ، والفرق بين هذا وبين الذي قبله : أن الأول لم يعرف جهة الدلالة ، والثاني عرف جهة الدلالة ، لكن اعتقد أنها ليست دلالة صحيحة ، بأن يكون له من الأصول ما يرد تلك الدلالة ، سواء كانت في نفس الأمر صواباً أو خطأ ، مثل أن يعتقد العام المخصوص ليس بحجة ، وأن المفهوم ليس بحجة ، وأن العموم الوارد على سبب مقصور على سببه ، أو أن الأمر المجرد لا يقتضي الوجوب ، أو لا يقتضي الفور ، أو أن المعروف باللام لا عموم له ، أو أن الأفعال المنفية لا تنفي ذواتها ، ولا جميع أحكامها ، أو أن المقتضي لا عموم له ، فلا يدعى العموم في المضمرات والمعاني إلى غير ذلك مما يتسع القول فيه . فإن شطر أصول الفقه تدخل مسائل الخلاف منه في هذا القسم ، وإن كانت الأصول المجردة لم تحط بجميع الدلالات المختلف فيها ،



وتدخل فيه افراد اجناس الدلالات هل هي من ذاك الجنس ام لا ؟ مثل أن يعتقد أن هذا اللفظ المعين مجمل بأن يكون مشتركاً لا دلالة تعين أحد معنييه ، او غير ذلك

السبب التاسع . - اعتقاده ان تلك الدلالة قد عارضها ما دل على انها ليست مرادة مثل معارضة العام بخاص ، او المطلق بمقيد او الاسم المطلق بما ينفي الوجوب ، او الحقيقة بما يدل على المجاز ، الى انواع المعارضات . وهو باب واسع ايضا ، فان تعارض دلالات الاقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم .

السبب العاشر . - اعتقاده ان الحديث معارض بما يدل على ضعفه او نسخه او تأويله إن كان كاملاً للتأويل بما يصلح ان يكون معارضاً بالاتفاق ، مثل آية او حديث آخر او مثل إجماع ، وهذا نوعان (أحدهما) ان يعتقد ان هذا المعارض راجح في الجملة ، فيتمين احد الثلاثة من غير تعيين واحد منها ، وتارة يعين احدهما بأن يعتقد انه منسوخ او انه مؤمل ، ثم قد يغلط في النسخ ، فيعتقد المتأخر متقدماً ، وقد يغلط في التأويل بأن يحمل الحديث على ما لا يحتمله لفظه ، او هناك ما يدفعه ، واذا عارضه من حيث الجملة ، فقد لا يكون ذلك المعارض دالاً ، وقد لا يكون الحديث المعارض في قوة الاول ، اسناداً او متناً ، وتجيء هنا الاسباب المتقدمة وغيرها في الحديث الاول . والاجماع المدعى في الغالب فما هو عدم العلم بالمخالف ، وقد وجدنا من أعيان العلماء من صاروا الى القول بأشياء ، متمسكهم فيها عدم العلم بالمخالف ، مع ان ظاهر الأدلة عندهم يقتضي خلاف ذلك ، لكن لا يمكن العالم ان يتبدى قولاً لم يعلم به ، قائلاً مع علمه بأن الناس قد قالوا خلافه حتى ان منهم من يعلق القول فيقول : ان كان في المسألة إجماع فهو أحق ما يتبع ، والا فالقول عندي كذا وكذا . وذلك مثل من يقول : لا اعلم احداً اجاز شهادة العبد ، وقبولها محفوظ عن علي وأبي وشریح وغيرهم ، ويقول : اجمعوا على ان المعتق بعضه لا يرث ، ومورثه محفوظ عن علي وابن مسعود ، وفيه حديث حسن عن

(١) رواه النسائي من حديث ابن عباس بلفظ : « المكاتب يعتق بقدر ما أدى ، ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ، وورث بقدر ما عتق منه » وهو عند أبي دارود والترمذي بمعناه . ( ١٠٠ )

النبي صلى الله عليه وسلم . ويقول آخر : لا أعلم أحداً أوجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة<sup>(١)</sup> ، وإيجابها محفوظ عن أبي جعفر الباقر . وذلك ان غاية كثير من العلماء أن يعلم قول اهل العلم الذين ادر كههم في بلاده . واقوال جماعات غيرهم ، كما تجد كثيراً من المتقدمين لا يعلم الا قول المدنيين والكوفيين ، وكثيراً من المتأخرين لا يعلم الا قول اثنين او ثلاثة من الائمة المتبوعين . وما خرج عن ذلك فانه عنده مخالف الاجماع ، لانه لا يعلم به فائلاً . وما زال بقرع سمعه خلافه ، فهذا لا يمكنه أن يصير الى حديث يخالف هذا ، لخوفه ان يكون هذا خلافاً للاجماع : او لاعتقاده أنه مخالف للاجماع — والاجماع اعظم الحجج — وهذا عذر كثير من الناس في كثير مما يتركونه وبعضهم معذور فيه حقيقة ، وبعضهم معذور فيه وليس في الحقيقة بمعذور . وكذلك كثير من الاسباب قبله وبعده .

السبب العاشر . — معارضته بما يدل على ضعفه او نسخه او تأويله ، مما لا يعتقد غيره او جنسه معارض ، او لا يكون في الحقيقة معارضاً راجحاً ، كمعارضة كثير من الكوفيين الحديث الصحيح بظاهر القرآن ، واعتقادهم ان ظاهر القرآن من العموم ونحوه مقدم على نص الحديث . ثم قد يعتقد ما ليس بظاهر ظاهراً ، لما في دلالات القول من الوجوه الكثيرة . ولهذا ردوا حديث "الشاهد واليمين" ، وان كان غيرهم يعلم ان ليس في ظاهر القرآن ما يمنع الحكم بشاهد ويمين ، ولو كان فيه ذلك ، فالسنة هي المفسرة للقرآن عندهم . وللشافعي في هذه القاعدة كلام معروف ، ولا أحد فيها رسالته المشهورة في الرد على من يزعم الاستفناء بظاهر القرآن عن تفسير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد اورد فيها من الدلائل ما يضيق هذا الموضع عن ذكره . ومن ذلك دفع الخبر الذي تخصيص لعموم الكتاب ، او تقييد لمطلقه ، او فيه زيادة عليه ، واعتقاد من يقول ذلك ان الزيادة على النص كتحديد المطلق نسخ ، وان تخصيص العام نسخ ، ومعارضة طائفة من

(١) له : في غير الصلاة (٢) عن ابن عباس ان رسول الله (ص) قضى يمين وشاهد .

» بهجة »

رواه احمد ومسلم وابو داود وابن ماجه وغيره بمعناه

المدينين الحديث الصحيح بعمل أهل المدينة ۞ بناء على أنهم يجمعون على مخالفة الخبر ۞ وإن إجماعهم حجة مقدمة على الخبر ۞ كمخالفة أحاديث خيار المجلس ۞ بناء على هذا الأصل وإن كان أكثر الناس قد يثبتون أن المدينين قد اختلفوا في تلك المسألة ، وأنهم لو اجمعوا وخالفهم غيرهم ۞ لكانت الحجة في الخبر ۞ ومعارضة قوم من البلدين بعض الأحاديث بالقياس الجلي ۞ بناء على أن القواعد الكلية لا تنقض بمثل هذا الخبر إلى غير ذلك من أنواع المعارضات سواء كان المعارض مصيباً أو مخطئاً ۞

« فهذه الأسباب العشرة ظاهرة ۞ وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة في ترك العمل بالحديث ۞ لم نطلع نحن عليها فإن مدارك العلم واسعة ۞ ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن العلماء ۞ والعالم قد يبدي حجته ۞ وقد لا يبديها ۞ وإذا أبداه ۞ قد تبلغنا ۞ وقد لا تبلغ ۞ وإذا بلغتنا ۞ فقد ندرك موضع احتجاجه ۞ وقد لا ندركه ۞ سواء كانت الحجة صواباً في نفس الأمر أم لا ۞ لكن نحن ۞ وإن جوزنا هذا ۞ فلا يجوز لما أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح ۞ وافقه طائفة من أهل العلم إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة ۞ وإن كان أعلم ۞ إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية ۞ فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأي العالم ۞ والدليل الشرعي يمنع أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر ۞ ورأي العالم ليس كذلك ۞ ولو كان العمل بهذا التجوز جائزاً لما بقي في أبدنا شيء من الأدلة التي يجوز فيها مثل هذا ۞ لكن الغرض أنه في نفسه قد يكون معذوراً في تركه له ونحن معذرون في تركنا لهذا الترك ۞ وقد قال سبحانه : « تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ ۞ ۞ ۞ » وقال سبحانه : « فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » وليس لأحد أن يعارض الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بقول أحد من الناس ۞ كما قال ابن عباس رضي الله عنهما لرجل سأله عن مسألة فأجابه فيها بحديث ۞ فقال له : قال أبو بكر وعمر ۞ ۞ فقال ابن عباس : هوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء ! أقول : قال رسول الله صلى الله عليه ، ونقولون : قال أبو بكر وعمر !! وإذا كان التبرك يكون

لبعض هذه الأسباب ، فإذا جاء حديث صحيح فيه تحليل أو تحريم أو حكم ، فلا يجوز أن يعتقد أن التارك له — من العلماء الذين وصفنا أسباب تركهم — يعاقب لكونه حلل الحرام ، أو حرم الحلال . أو حكم بغير ما أنزل الله . وكذلك إن كان في الحديث وعيد على فعل من لعنة أو غضب أو عذاب ونحو ذلك ، فلا يجوز أن يقول : إن ذلك العالم الذي أباح هذا أو فعله داخل في هذا الوعيد . وهذا مما لا نعلم بين الأمة فيه خلافاً إلا شيئاً عن بعض معتزلة بغداد مثل المريسي وأضرابه أنهم زعموا أن المخطئ من المجتهدين يعاقب على خطئه ، وهذا <sup>(١)</sup> لأن لحق الوعيد لمن فعل المحرم مشروط بعلمه بالتحريم أو بتمكنه من العلم بالتحريم . فإف من نشأ بادية ، أو كان حديث عهد بالاسلام ، أو فعل شيئاً من المحرمات ، غير عالم بتحريمها ، لم يأتهم ، ولم يحد ، وإن لم يستند في استحلاله إلى دليل شرعي ، فمن لم يأنف الحديث المحرم ، واستند في الإباحة إلى دليل شرعي أولى أن يكون معذوراً . ولهذا كان هذا مأجوراً ، محموداً لأجل اجتهاده . قال الله سبحانه : « وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ » . . . إلى قوله : « وَعِيسَى » ، فاخص سليمان بالفهم ، وأثنى عليهما بالحكم والعلم . وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب ، فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » . فتبين أن المجتهد مع خطئه له أجر . وذلك لأجل اجتهاده ، وخطوئه مغفور له ، لأن درك الصواب في جميع أعيان الأحكام ، إما متعذر أو متعسر ، وقد قال تعالى : « مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » وقال تعالى : « يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ » وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأصحابه عام الخندق : « لا يبطلن أحد العصر إلا في بني قريظة » فأدركتهم صلاة العصر في الطريق ، فقال بعضهم : لا نصلي إلا في بني قريظة ، وقال بعضهم : لم يرد منا هذا ، فصلوا في الطريق ، فلم يعب واحدة من الطائفتين . فالاولون تمسكوا بعموم الخطاب ، فجعلوا صورة الفوات داخلية في العموم . والآخرون كان معهم من الدليل ما يوجب خروج هذه الصورة عن العموم ، فإن المقصود

(١) أي عدم جواز أن يقول أن ذلك العالم الخ . اهـ

المبادرة إلى القوم ، وهي مسألة اختلف فيها الفقهاء اختلافاً مشهوراً ، هل يخص العموم  
 بالقياس ؟ ومع هذا فالذين صلوا في الطريق كانوا أصوب ، وكذلك بلال رضي الله عنه ،  
 لما باع الصاعين بالصاع ، أمره النبي صلى الله عليه وسلم برده ، ولم يرتب على ذلك حكم  
 آكل الربا من التفسير واللحن والتغليظ ، لعدم علمه كان بالتحريم ، وكذلك عدي بن  
 حاتم ، وجماعة من الصحابة لما اعتقدوا أن قوله تعالى : « حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ  
 مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ » معناه الحبال البيض والسود ، فكان أحدهم يجعل عقالين : أبيض  
 وأسود ، وبأكل حتى يتبين أحدهما من الآخر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعدي :  
 « إِنَّ وَسَادَكَ إِذَنْ لَعَرِيضٌ ، إِنَّمَا بَيَاضُ النَّهَارِ وَسَوَادُ اللَّيْلِ » ، فأشار إليه عدم  
 فقهه لمعنى الكلام ، ولم يرتب على هذا الفعل ذم من أفطر في رمضان ، وإن كان من أعظم  
 الكبائر ، بخلاف الذين أفطروا المشجوج في البرد ، بوجوب الغسل ، فاغتسل ، فمات ، فانه  
 قال : « قَتَلُوهُ ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ ! هَلَّا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا ؟ إِنَّمَا شَفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ » ، فان  
 هؤلاء أخطوا وبغير اجتهاد ، إذ لم يكونوا من أهل العلم ، وكذلك لم يوجب على أسامة بن  
 زيد قوداً ولا دية ولا كفارة لما قتل الذي قال : « لا إله إلا الله » في غزوة الحُرقات ،  
 فانه كان معتقداً جواز قتله بناءً على أن هذا الاسلام ليس بصحيح ، مع أن قتله حرام ، وعمل  
 بذلك السلف وجمهور الفقهاء في أن ما استباحه أهل البغي من دماء أهل العدل يتأويل ما نفع ،  
 لم بضمن بقود ولا دية ولا كفارة ، وإن كان قتلهم وقتلهم محرماً ، وهذا الشرط الذي  
 ذكرناه في حقوق الوعيد لا يحتاج أن يذكر في كل خطاب ، لاستقرار العلم به في القلوب ، كما  
 أن الوعد على العمل مشروط بإخلاص العمل لله ، وبعدم حبوط العمل بالردة ، ثم إن هذا الشرط  
 لا يذكر في كل حديث فيه وعد ، ثم حيث قدر قيام الموجب للوعيد ، فإن الحكم يتخلف عنه ،  
 الوعيد متعددة : منها التوبة ، ومنها الاستغفار ، ومنها الحسنات الماحية للسيئات ، ومنها بلاء  
 للمانع ، وموانع الحقوق الدنيا ومصائبها ، ومنها شفاعة شفيعة مطاع ، ومنها رحمة أرحم الراحمين .

(١) أخرجه في الصحيحين من غير وجه عن عدي (٢) رواه أبو داود والدارقطني من حديث

(بهجه)

جابر وله تنمية (-) أخرجه الشيخان وغيرهما .



فاذا عدت هذه الاسباب كلها - ولن تعدم الا في حق من عتأ وتمرد وشرد على الله شراد البعير على أهله - فهناك يلحق الوعيد به ، وذلك أن حقيقة الوعيد ، بيان أن هذا العمل سبب في هذا العذاب ، فيستفاد من ذلك تحريم الفعل وقبحه أما أن كل شخص قام به ذلك السبب يجب وقوع ذلك المسبب به ، فهذا باطل قطعاً لتوقف ذلك المسبب على وجود الشرط وزوال جميع الموانع . وإيضاح هذا : أن من ترك العمل بحديث ، فلا يخلو من ثلاثة أقسام : « إما أن يكون تركاً جائزاً باتفاق المسلمين ، كالترك في حق من لم يبلغه ، ولا قصر في الطلب مع حاجته الى الفتيا أو الحكم ، كما ذكرناه عن الخلفاء الراشدين وغيرهم ، فهذا لا يشك مسلم ان صاحبه لا يلحقه من معرة الترك شيء .

« وإما ان يكون تركاً غير جائز ، فهذا لا يكاد يصدر من الائمة ان شاء الله تعالى ، لكن الذي قد يخاف على بعض العلماء ، ان يكون الرجل قاصراً في درك تلك المسألة ، فيقول مع عدم أسباب القول ، وان كان له فيها نظر واجتهاد ، او يقصر في الاستدلال فيقول قبل ان يبلغ النظر نهايته ، مع كونه متمسكاً بحجة ، او يغلب عليه عادة او غرض يمنعه من استيفاء النظر ، لينظر فيما يعارض ما عنده وان كان لم يقل الا بالاجتهاد والاستدلال فان الحد الذي يجب ان ينتهي اليه الاجتهاد قد لا ينضبط للمجتهد . ولهذا كان العلماء يخافون مثل هذا ، خشية ان لا يكون الاجتهاد المعتبر قد وجد في تلك المسألة المخصوصة . فهذه ذنوب ، لكن لحوق عقوبة الذنب بصاحبه ، انما تنال ان لم يتب . وقد يحوها الاستغفار والاحسان والبلاء والشفاعة والرحمة . ولم يدخل في هذا من يغلبه الهوى . ويصره حتى ينصر ما يعلم أنه باطل ، أو من يجزم بصواب قول أو خطئه ، من غير معرفة منه بدلائل ذلك القول قبيحاً وإثباتاً ، فان هذين في النار ، كما قال أنه باطل ، أو من يجزم بصواب هو قول اول النبي صلى الله عليه وسلم « القضاء ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاضٍ في الجنة فرجلٌ علم الحق فقضى به ، وأما اللذان في النار » فرجلٌ قضى للناس على جهل ، ورجلٌ علم الحق وقضى بخلافه . والمفتون كذلك . لكن لحوق الوعيد للشخص المعين أيضاً له موانع كما بيناه ، فلو فرض وقوع بعض هذا من بعض الأعيان من العلماء المحمودين عند الأمة ،

مع أن هذا بعيد أو غير واقع ، لم يمتد أحدٌ من هذه الأسباب ، ولو وقع لم يقدح في إمامتهم على الإطلاق فإنا لانعتقد في القوم العصمة ، بل نجوز عليهم الذنوب ، ونرجو لهم مع ذلك أعلى الدرجات ، لما اختصهم الله به من الأعمال الصالحة ، والأحوال السنية .  
وانهم لم يكونوا مصرين على ذنب ، وليسوا بأعلى درجة من الصحابة رضي الله عنهم .  
والقول فيهم كذلك فيما اجتهدوا فيه من الفتاوى والقضايا والدماء التي كانت بينهم وغير ذلك ، ثم انهم مع العلم بأن التارك الموصوف معذور بل مأجور ، لا يمتنعنا أن نتبع الأحاديث الصحيحة التي لم نعلم لها معارضا يدفعها وإن نعتقد وجوب العمل بها على الأمة ، ووجوب تبليغها . وهذا مما لا يختلف العلماء فيه . « انتهى المقصود من هذا البحث من فتوى شيخ الاسلام ، ولها نعمة بديمة فللنظر .



# خاتمة الكتاب

في

## فوائد متنوعة

يضرر اليها الاثري

١

ببيل الترفي في علوم الدين

قال الامام نبي الدين رحمه الله في إحدى وصاياه : « جماع الخير » أن يستعين بالله سبحانه وتعالى في تلقي العلم المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فانه هو الذي يستحق أن يسعى علماً ، وما سواه ، إما أن يكون علماً ، ولا يكون نافعاً ، وإما أن لا يكون علماً ، وإن سمي به ، ولئن كان علماً نافعاً ، فلا أن يكون في ميراث محمد صلى الله عليه وسلم ما يغني عنه مما هو مثله وخير منه . وليكن همه فهم مقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم في أمره ونهيه ، وسائر كلامه ، فاذا اطمان قلبه أن هذا هو مراد الرسول ، فلا يعدل عنه فيما بينه وبين الله تعالى ، ولا مع الناس إذا أمكنه ذلك . وليجتهد أن يقتصر في كل باب من أبواب العلم بأصل مأثور من النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا اشتبه عليه مما قد اختلف فيه الناس ، فليدع بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا قام يصلي من الليل : « اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ، إِهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ

مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، فَإِنَّ اللَّهَ  
تَعَالَى قَالَ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عِبَادِيَ  
كُلُّكُمْ ضَالٌّ ، إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِيَكُمْ . انتهى

\* \* \*

## ٢

## قاعدة المحققين في مسائل الدين وعلماء الفرق

قال المحقق ابن القيم رحمه الله في كتابه طريق الهجرتين : « إن عادتنا في مسائل  
الدين كلها ، دقها وجلها ، أن نقول بموجبها ، ولا نضرب بعضها ببعض ، ولا نتمصب لطائفة  
على طائفة ، بل نوافق كل طائفة على ما معها من الحق ، ونخالفها فيما معها من خلاف الحق ،  
لا نستأني من ذلك طائفة ولا نقالة ، ونرجو من الله أن يحيا على ذلك ونموت عليه ، ونلقى  
الله به ، ولا قوة إلا بالله . » انتهى

وقال حكيم مصره بل عصره ، الشيخ محمد عبده مفتي مصر ، في كتاب الاسلام  
والنصرانية مع العلم والمدنية ، في مبحث « سماحة الاسلام » ما لفظه : « آخذ بيد القارى  
الآن ، وأرجع به الى ما مضى من الزمان ، وأقف به وقفة بين يدي خلفاء بني أمية ،  
والأئمة من بني العباس ، ووزرائهم ، والفقهاء ، والمتكلمون والمحدثون والأئمة المجتهدون من  
حولهم ، والأدباء ، والمؤرخون والأطباء والفلكيون والرياضيون والجغرافيون والطبيعيون  
وسائر أهل النظر من كل قبيل ، مطيعون بهم ، وكل مقبل على عمله ، فاذا فرغ عامل من  
العمل ، أقبل على أخيه ، ووضع يده في يده ، بصافح الفقيه المتكلم ، والمحدث الطبيب  
والمجتهد الرياضي والحكيم ، وكل يرى في صاحبه عوناً على ما يشغل هو به ، وهكذا  
أدخل به بيتاً من بيوت العلم ، فأجد جميع هؤلاء سواء في ذلك البيت ، يتعاهدون

ويتباحثون ، والامام البخاري حافظ السنة بين يدي عمران بن حطان الخارجي بأخذ عنه الحديث ، وعمرو بن عبيد رئيس المعتزلة بين يدي الحسن البصري شيخ السنة من التابعين يتلقى عنه ، وقد سئل الحسن عنه فقال للسائل : « لقد سألت عن رجل كأن الملائكة أدبته » وكان الأنبياء ربه ، ان قلم بأمر قعد به ، وان قعد بأمر قام به ، وان أمر بشيء كان ألزم الناس له ، وان نهى عن شيء كان أترك الناس له ، مارأيت ظاهراً أشبه بباطن منه ، ولا باطناً أشبه بظاهر منه . » بل أرفع بصري ، فأجد الامام أباً حنيفة أمام الامام زيد بن علي ، صاحب مذهب الزيدية من الشيعة ، بتعلم منه أصول العقائد والفقه ، ولا يجد أحدهم من الآخر إلا ما يجد صاحب الرأي في حادثة من يتنازع فيه . اجتهداً في بيان المصلحة ، ومما من أهل بيت واحد . أمر به بين تلك الصفوف التي كانت تختلف وجهتها في الطلب ، وغايتها واحدة ، وهي العلم ، وعقيدة كل واحد منهم أن « أفكر ساعة خير من عبادة ستين سنة كما ورد في بعض الأحاديث . »<sup>(١)</sup>

ثم قال : « الخلفاء أئمة في الدين مجتهدون ، وبأيديهم القوة ، وتحت أمرهم الجيش ، والفقهاء والمحدثون والمتكلمون والأئمة المجتهدون الآخرون ، هم قادة أهل الدين ، ومن جند الخلفاء . الدين في قوته ، والعقيدة في أوج سلطانها ، وسائر العلماء ممن ذكرنا يخدمون في آكد أفعالهم بالخير والسعادة » ورفه العيش ، وحرية الفكر ، لا فرق في ذلك بين من كان من دينهم ، ومن كان من دين آخر ، فهناك بشير القاري المنصف إلى أولئك المسلمين ، وأنصار ذلك الدين ، ويقول : « هنا يطلق اسم التسامح مع العلم في حقيقته ، هنا بوصف الدين بالكرم ، والحكم هنا يعرف كيف يتفق الدين مع المدنية . عن هؤلاء العلماء الحكماء ، تؤخذ فنون الحرية في النظر » ومنهم تهبط روح المسألة بين العقل والوجدان ، أو بين العقل والقلب كما يقولون . يرى القاري أنه لم يكن جلاذ بين العلم والدين ، وإنما كان بين أهل العلم أو بين أهل الدين شيء من التخالف في الآراء ، شأن الأحرار في الأفكار الذين

(١) أخرجه أبو الشيخ في العظمة عن أبي هريرة ورواه السيوطي بالضعف « بهجة »



أطلقوا من غل العقيد « وعوفوا من علة التقليد . ولم يكن يجري فيما بينهم اللز والتمسك بالآلقاب ، فلا يقول أحد منهم لآخر : إنه زنديق أو كافر أو مبتدع أو ما يشبه ذلك ولا تتناول أحداً منهم يدٌ بأذى إلا إذا خرج عن نظام الجماعة وطلب الاخلال بأمن العامة فكان كالمعضو المجذم فيقطع ليذهب ضرره عن البدن كله . »

ثم قال بعد ذلك تحت عنوان « ملازمة العلم للدين » وعدوى التعصب في المسلمين ماصورته : « متى ولى المسلمون بالشك والفسيق ، ورمى زيد بأنه زنديق ؟ أمثرتنا فيما سبق إلى مبدأ هذا المرض ، ونقول الآن : إن ذلك بدأ فيهم عندما بدأ الضعف في الدين يظهر بينهم وأكلت ائتن أهل البصرة من أهله -- تلك ائتن التي كان يثيرها أعداء الدين في الشرق وفي الغرب خلفض سلطانه وتوهين أركانه -- وتصدّر للقول في الدين برأيه من لم تمزج روحه بروح الدين ، وأخذ المسلمون بظنون أن من البدع في الدين ما يحسن إحداثه لتعظيم شأنه تقليداً لمن كان بين أيديهم من الأمم المسيحية وغيرها ، وأنشأوا بنسب ماضي الدين ، ومقالات سلفهم فيه ، ويكتمون برأي من يرونه من المتصدرين المتعالمين ، وتولى شؤون المسلمين جُهاًلهم ، وقام بإرشادهم في الأغلب ضلّالهم . في أثناء ذلك حدث الغلو في الدين ، واستمرت نيران العداوات بين النظار فيه ، وسهل على كل منهم لجهله بدبته أن يرمي الآخر بالمروق منه لأدنى سبب ، وكما ازدادوا جهلاً بدبته ، ازدادوا غلواً فيه بالباطل ، ودخل العلم والفكر والنظر ، وهي لوازم الدين الإسلامي ، في جملة ما كرهوه ، وانقلب عندهم ما كان واجباً من الدين ، محظوراً فيه . »

\*\*\*

٣

### وصية الغزالي في معاملة المذموم

قال الامام الغزالي رحمه الله تعالى في كتابه فيصل الفرقة ، في نشة الفصل الأول بعد حكمه على من يتخبط في الجواب ، ويمجّز عن كشف الغطاء بأنه ليس من أهل النثار ،

وإنما هو مقلد مانصه : « وشرط المقلد أن يسكت ويسكت عنه لأنه قاصر عن سلوك طريق الحجاج ، ولو كان أهلاً له كان متنبهاً لا تابعاً ، وإماماً لا مأموماً ، فان خاض المقلد في الحاجة ، فذلك منه فضول ، والمشتغل به صار كضارب في حديد بارد ، وطالب إصلاح الفاسد ، وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر ؟ »

وقال رحمه الله في موضع آخر منه : « فاذا رأيت الفقيه الذي بضاعته مجرد الفقه يخوض في التكفير والتضليل ، فأعرض عنه ، ولا تشغل به قلبك ولسانك ، فإن التحديث بالعلوم غريزة في الطبع ، لا يصبر عنه الجهال ، ولا تجله كثر الخلاف بين الناس ، ولو ينسكت من الأيدي من لا يدري ، لقل الخلاف بين الخلق . »

أقول : هذا بمعنى قول سقراط : لو سكت من لا يعلم لسقط الاختلاف .  
وقال الغزالي قدس سره في كتابه « المنقذ من الضلال » : « لا مطمع في الرجوع إلى التقليد بعد مفارقتة ، إذ من شرط المقلد أن لا يعلم أنه مقلد ، فاذا علم ذلك انكسرت زجاجة تقليده وهو شعب لا يرأب ، وشعث لا يلم بالتلفيق والتأليف ، إلا أن يذاب بالنار ، ويستأنف لها صيغة أخرى مستجدة . » انتهى

\*\*\*

٤

### بيان من يسلم من الأعطال

قال الامام السيد مرتضى الجاني في كتابه إنبات الحق : « واعلم أنه لا يكاد يسلم من هذه الأعطال إلا أحد رجلين : إما رجل ترك البدعة كلها ، والتمذهب والتقليد والاعتزاء إلى المذاهب ، والأخذ من التعصب بنصيب ، وبقي مع الكتاب والسنة كرجل نشأ قبل حدوث المذاهب ، ولم يعبر عن الكتاب والسنة بعبارة منه مبتدعة ، وامتنع بالله وأنصف ووقف في مواقف التعارض والاشتباه ، ولم يدع علم ما لم يعلم ، ولا تكلف ما لا يحسن . »

وهذا هو مسلك البخاري وأئمة السنة غالباً في ترجمة تصدير الأبواب ، وفي العقائد بالآيات  
 القرآنية والأخبار النبوية ، كما صنع في أبواب القدر وكتاب التوحيد والرد على الجهمية  
 وأبواب المشيئة . ورجل أنقن العلمين : العقلي والسبعي ، و كان من أئمتهم معاً ، بحيث  
 يرجع إليه أئمتهم في وقائعهم ومشكلاتهم ، مع حسن قصد وورع وإنصاف وتجرى للحق  
 فهذا لا يخلف عنه هداية الله وإعاقته ، وأما من عادي أحد هذين العلمين ، وعادي أهله ،  
 ولم يكن على الصفة الأولى من لزوم ما يعرف ، وترك ما لا يعرف ، فإنه لا بد أن تدخل  
 عليه البدع والأغلاط والشناعات . »



## ثمة في مقصدين

٩

### المقصود الاول

في ان طلب الحديث ان يتق به الله عز وجل ، وان طلب الشارع للعالم لكونه وسيلة إلى التعبد به

قال العلامة أبو إسحاق الشاطبي في الموافقات في مقدمتها السابعة : « كل علم شرعي فطلب الشارع له إنما يكون من حيث هو وسيلة إلى التعبد به لله تعالى ، لا من جهة أخرى . فان ظهر فيه اعتبار جهة أخرى ، فبالتابع . » ثم ساق الأدلة على ذلك ، ومنها : أن الشارع إنما جاء بالتعبد ، وهو المقصود من بعثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وجوّد الكلام في ذلك على عادته رحمه الله . ثم قال في المقدمة الثامنة : « العلم الذي هو العلم ، المعتبر شرعاً ، أعني الذي مدح الله ورسوله أهله على الاطلاق ، هو العلم الباعث على العمل الذي لا ينبغي صاحبه جارباً مع هواه كيفما كان . بل هو المقيّد لصاحبه بمقتضى ضاه ، الحامل على قوانينه طوعاً أو كرهاً . ومعنى هذه الجملة : أن أصل العلم في طلبه وتحصيله على ثلاثة مراتب :

المرتبة الاولى : الطالبون له ولما يحصلوا على كماله بعد ، وإنما هم في طلبه في رتبة التقليد

فهو لاء إذا دخلوا في العمل به فبمقتضى الحمل التكليفي ، والحث الترغيب والترويب ، وعلى مقدار شدة التصديق ، يخف ثقل التكليف ، فلا يكتفي العلم ههنا بالحمل دون أمر آخر خارج مقوله من زجر أو قصاص أو حدة أو تعزير أو ما جرى هذا المجرى . ولا احتياج ههنا إلى إقامة برهان على ذلك ، إذ التجربة الجارية في الخلق ، قد أعطت هذه المرتبة برهاناً لا يحتمل متعلقه النقيض بوجه .

والمرتبة الثانية : الواقفون منه على براهينه ، ارتفاعاً عن حضيض التقليد الجرد

واستبصاراً فيه ، حسبما أعطاه شاهد النقل الذي بصدقه العقل تصديقاً بطمئن اليه ، ويعتمد عليه ، إلا أنه بعد منسوب إلى العقل لا إلى النفس ، بمعنى أنه لم يصر كالوصف الثابت

الانسان ، وإنما هو كالأشياء المكتسبة . والعلوم المحفوظة التي يتحكم عليها العقل ، ويعتمد في استجلابها حتى تصير من جملة مودعائه . فهو لاه إذا دخلوا في العمل ، خف عليهم خفة أخرى زائدة على مجرد التصديق في المرتبة الأولى ، بل لانسبة بينهما ، إذ هو لاه بأبى لهم البرهان المصدق أن يكذبوا ، ومن جملة التكدب الخفي العمل على مخالفة العلم الحاصل لهم ، ولكنهم حين لم يصبروا كالوصف ، ربما كانت أوصافهم الثابتة من الهوى والشهوة الباعثة الغالبة أقوى الباعثين . فلا بد من الافتقار إلى أسر زائد من خارج ، غير أنه يتسع في حقهم فلا يقتصرون فيه على مجرد الحدود والتعزيرات . بل تهم أمور أخرى ، كحسان العادات ، ومطالبة المراتب التي بلغوها بما يليق بها ، واشباه ذلك . وهذه المرتبة أيضاً يقوم البرهان عليها من التجربة . لأنها أخفى مما قبلها ، فيحتاج إلى فضل نظر موكول إلى ذوي النباهة في العلوم الشرعية ، والأخذ في الانصافات السلوكية .

والمرتبة الثالثة : الذين صار لهم العلم وصفاً من الأوصاف الثابتة ، بمثابة الأمور البديهية في المعقولات الأولى ، أو تقاربها ، ولا ينظر إلى طريق حصولها ، فإن ذلك لا يحتاج إليه ، فهو لاه لا يخجلهم العلم وأهواءهم إذا تبين لهم الحق ، بل يرجعون إليه رجوعهم إلى دواعيهم البشرية وأوصافهم الخلقية . وهذه المرتبة هي المترجم لها . والدليل على صحتها من الشريعة كثير كقوله تعالى : « أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَ » وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ؟ ثم قال : « هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ؟ » الآية . فنسب هذه المحاسن إلى أولي العلم من أجل العلم ، لا من أجل غيره . وقال تعالى : « اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ، كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا فَيَتَقَشَّرُ مِنْهُ جُلُودٌ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ » والذين يخشون ربهم هم العلماء لقوله : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » وقال تعالى : « وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ » الآية .



ولما كان السحرة قد بلغوا في علم السحر مبلغ الرسوخ فيه ، وهو معنى هذه المرتبة ، بادروا إلى الانقياد والايان ، حين عرفوا من علمهم أن ما جاء به موسى عليه السلام حق ليس بالسحر ولا الشعوذة ، ولم يمنعهم من ذلك التخويف ولا التعذيب الذي توعدهم به فرعون . وقال تعالى : « وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ، وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ » فحصر تعقلها في العالمين . وهو قصد الشارع من ضرب الأمثال . وقال : « أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى ؟ » ثم وصف أهل العلم بقوله : « الَّذِينَ يُؤْفُونَ بَعْدَ اللَّهِ » إلى آخر الأوصاف ، وحاصلها يرجع إلى أن العلماء هم العالمون . وقال في أهل الايمان — والايان من فوائد العلم — : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ » إلى أن قال : « أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا » ومن هذا قرن العلماء في العمل بمقتضى العلم بالملائكة الذين لا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون <sup>(١)</sup> فقال تعالى : « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَالْمَلَائِكَةُ ، وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » شهادة الله تعالى وفق علمه ظاهرة التوافق ، إذ المخالف محال ، وشهادة الملائكة على وفق ما علموا صحيحة لأنهم محفوظون من المعاصي ، وأولو العلم أيضاً ، كذلك من حيث حفظوا بالعلم . وقد كان الصحابة رضي الله عنهم إذا نزلت عليهم آية فيها تخويف ، أحزنهم ذلك ، وأقلقهم ، حتى يسألوا النبي صلى الله عليه وسلم ، كنزول آية البقرة <sup>(٢)</sup> : « وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ » الآية . وقوله : « الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ » الآية . وإنما القلق والخوف من آثار العلم بالمنزل والادلة أكثر من احصائها هنا ، وجميعها

(١) الحشر ، ٢١	(٢) المائدة ، ٦٧	(٣) الرعد ، ٢٣	(٤) الانفال ، ١
(٥) الانفال ، ٤	(٦) التحريم ، ٦٠	(٧) آل عمران ، ١٨	(٨) البقرة ، ٢٨٤
(٩) الانعام ، ٨٢			

بدل على أن العلم المعتبر هو الملجئ إلى العمل به . فان قيل : هذا غير ظاهر من وجهين :  
 أمرهما : أن الرسوخ في العلم ، اما أن يكون صاحبه محفوظاً به من المخالفة أو لا ؛  
 فان لم يكن كذلك ، فقد استوى أهل هذه المرتبة مع من قبلهم . ومعناه أن العلم بمجرد  
 غير كاف في العمل به ، ولا ملجئ إليه . وان كان محفوظاً به من المخالفة لزم أن لا يعصي  
 العالم اذا كان من الراسخين فيه ، لكن العلماء تقع منهم المعاصي ماعدا الأنبياء عليهم  
 السلام . ويشهد لهذا في أعلى الأمور قوله تعالى في الكفار : <sup>(١)</sup> « وَجَعَدُوا بِهَا »  
 وَأَسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوًّا . وقال : <sup>(٢)</sup> « الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ :  
 يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ ، وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ  
 يَعْلَمُونَ . » وقال : <sup>(٣)</sup> « وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ ، وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ  
 اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ؟ » وقال : <sup>(٤)</sup> « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ :  
 مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ! » ثم قال : <sup>(٥)</sup> « وَلَيَبْشُرَنَّ الَّذِينَ يَبْشُرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ  
 كَانُوا يَعْلَمُونَ » وسائر ما في هذا المعنى ، فأثبت لم المعاصي والمخالفات مع العلم . فلو  
 كان العلم صادراً عن ذلك لم يقع .

والثاني : ما جاء في ذم العلماء السوء ، وهو كثير ، ومن أشد ما فيه قوله عليه السلام :  
 « إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعَهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ » وفي  
 القرآن : <sup>(٦)</sup> « أَنَا مُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنَسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ؟ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ  
 الْكِتَابَ ؟ ! » وقال : <sup>(٧)</sup> « إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى »  
 الْآيَةُ . وقال : <sup>(٨)</sup> « إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ

(١) النمل ١٤ (٢) البقرة ١٤٦ (٣) المائدة ٤٦ (٤) البقرة ١٠١  
 (٥) رواه الطبراني في الاصحاح ، وابن عدي في الكامل ، والبيهقي في شعب الایمان . قال المناوي منعه  
 الترمذي وغيره . (٦) البقرة ٤١ (٧) البقرة ٥٩ (٨) البقرة ١٧٤

بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ الآيَةُ ٠ وحديث الثلاثة الذين هم أول من تُسَمَّرُ بِهِم النار يوم القيامة ٠ والأدلة فيه كثيرة ٠ وهو ظاهر في أن أهل العلم غير معصومين بعلمهم ٠ ولا هو مما بينهم عن إتيان الذنوب ٠ فكيف يقال : أن العلم مانع من العصيان ؟ فالجواب عن الأول : أن الرسوخ في العلم يأبى للعالم أن يخالفه ٠ بالأدلة المتقدمة ٠ وبديل التجربة العادية ٠ لأن ما صار كالوصف الثابت لا يصرف صاحبه إلا على وفقه اعتياداً ٠ فان تخلف ٠ فعلى أحد ثلاثة أوجه :

الأول ١ - مجرد العناد ٠ فقد يخالف فيه مقتضى الطبع الجبلي ٠ فغيره أولى ؛ وعلى ذلك دل قوله تعالى : « وَاجْعِدُوا إِلَهُكُمْ » الآية وقوله تعالى : « قَدْ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ يُقَارَأْ حَسْداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ » وأشبه ذلك ٠ والغالب على هذا الوجه أن لا يقع إلا لغلبة هوى من حب دنيا أو جاه أو غير ذلك ٠ بحيث يكون وصف الهوى قد غمر القلب ٠ حتى لا يعرف معروفًا ٠ ولا ينكر منكراً ٠

والثاني : - الفلوات الناشئة عن الفلوات التي لا ينجو منها البشر ٠ فقد يصير العالم بدخول الغفلة غير عالم ٠ وعليه بدل عند جماعة قوله تعالى : « إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ ۖ » الآية ٠ وقال تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ » ومثل هذا الوجه لا يعترض على أصل المسألة ٠ كما لا يعترض نحوه على سائر الأوصاف الجبليّة ٠ فقد لا تبصر العين ٠ ولا تسمع الاذن ٠ لغلبة فكر أو غفلة أو غيرهما ٠ فترفع في الحال منفعة العين والاذن ٠ حتى يصاب ٠ ومع ذلك لا يقال إنه غير مجبول على السمع والابصار ٠ فما نحن فيه كذلك ٠

والثالث: — كونه ليس من أهل هذه المرتبة، فلم يصر العالم له وصفاً أو كالوصف، مع  
 عدم من أهلها، وهذا يرجع الى غلط في اعتقاد العالم في نفسه، أو اعتقاد غيره فيه، وبديل عليه  
 قوله تعالى: «وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بغير هدى من الله» وفي الحديث  
 «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس» الى أن قال: «أخذ الناس  
 رؤساء جهلاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا أو أضلوا» وقوله: «ستفتوني أني على  
 ثلاث وسبعين فرقة» أشدها فتنة على أمي الذين يقبسون الأمور بآرائهم،  
 الحديث. فهؤلاء وقعوا في المخالفة بسبب ظن الجهل علماً، فليسوا من الراسخين في العلم،  
 ولا ممن صار لهم كالوصف. وعند ذلك لاحظ لهم في العلم، فلا اعتراض بهم، فأما من  
 خلا عن هذه الواجهة الثلاثة فهو الداخل تحت حفظ العلم، حسبما نصته الأدلة، وفي هذا  
 المعنى من كلام السلف كثير. وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن  
 لكل شيء إقبالاً وإدباراً، وإن لهذا الدين إقبالاً وإدباراً، وإن من أقبال هذا الدين ما بعثني  
 الله به، حتى إن القبيلة لتشفقه من عند أمرها، أو قال آخرها، حتى لا يكون فيها إلا  
 الفاسق أو الفاسقان، فهما مقموعان ذليلان» إن تكلمنا أو نطقنا قبيحاً وقهراً  
 واضطهداً... الحديث. وفي الحديث: «سيأتي على أمي زمان، بكثرت القراء،  
 وبقل الفقهاء، وبقبض العلم، وبكثرة المخرج...» الى أن قال: «ثم يأتي من بعد ذلك  
 زمان، يقرأ القرآن رجال من أمي، لا يجاوز تراقيهم، ثم يأتي من بعد ذلك زمان يجادل  
 المنافق المشرك بمثل ما يقول...» وعن علي: «يا حملة العلم، اعملوا به» فان العالم من علم ثم  
 عمل، ووافق عليه عمله، وسيكون اقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم، يخالف مريرتهم  
 علانيتهم، ويخالف علمهم عملهم، بقعدون حلقاً يباهي بعضهم بعضاً، حتى ان الرجل  
 ليفض على جليسه ان يجلس الى غيره، ويدعه أو لثك، لانصعد أعمالهم تلك الى الله عز  
 وجل...» وعن ابن مسعود: «كونوا للعلم رعاة» ولا تكونوا له رعاة، فانه قد يرعوي

(١) للقصص، (٢) رواه الشيخان والترمذي (٣) رواه أبو داود والترمذي والنسائي  
 وابن ماجه من أبي هريرة (٤) رواه أبو السني وأبو نعيم عن أبي أمامة (٥) أخرجه  
 الطبراني في الاوسط والحاكم عن أبي هريرة

ولا يروي ، وقد يروي ولا يروي . . وعن أبي الدرداء : « لانكون نقياً حتى نكون عالماً ، ولا تكون بالعلم جيلاً ، حتى تكون به عاملاً . . » وعن الحسن : « العالم الذي وافق علمه عمله ، ومن خالف علمه عمله ، فذلك رواية حديث سمع شيئاً فقال . . » وقال الثوري : « العلماء اذا علموا عملوا ، فاذا عملوا شغلوا ، فاذا شغلوا فقدوا ، فاذا فقدوا طلبوا ، فاذا طلبوا هربوا . . » وعن الحسن قال : « الذي يفوق الناس في العلم ، جدير أن يفوقهم في العمل . . » وعنه في قول الله تعالى : « وَعَلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ » قال : « عَلِّمْتُمْ فَعَلِمْتُمْ ، ولم تعملوا فوالله ما ذلكم بعلم ! وقال الثوري : « العلم يهتف بالعمل ، فان أجابه والا ارتحل . » وهذا تفسير معنى كون العلم ، هو الذي يلجئ الى العمل . وقال الشعبي : « كنا نستمع على حفظ الحديث بالعمل به ، ومثله عن وكيع بن الجراح وعن ابن مسعود : « ليس العلم عن كثرة الحديث ، انما العلم خشية الله » والآثار في هذا النحو كثيرة ، وبما ذكر يتبين الجواب عن الاشكال الثاني : فان علماء السوء هم الذين لا يعملون بما يعلمون ، واذا لم يكونوا كذلك ، فليسوا في الحقيقة من الراسخين في العلم ، وانما هم رواة ، والفقه فيما رووا أمر آخر ، أو من غلب عليهم هوى غطى على القلوب واليأذ بالله . على ان المثابرة على طلب العلم والتفقه فيه ، وعدم الاجتزاء باليسير منه ، يجر الى العمل به وباجي اليه ، كما تقدم بيانه ، وهو معنى قول الحسن : « كنا نطلب العلم للدنيا ، فجرنا الى الآخرة . . » وعن معمر أنه قال : « كن يقال : من طلب العلم لغير الله ، يأبى عليه العلم حتى يصيره الى الله . » وعن حبيب بن أبي ثابت : « طلبنا هذا الأمر ، وليس لنا فيه نية ، ثم جاءت النية بعد . » وعن الثوري قال : « كنا نطلب العلم للدنيا فجرنا الى الآخرة . . » وهو معنى قوله في كلام آخر : « كنت أغبط الرجل بجهنم حوله ، وبكتب الله ، فلما ابتليت به ، وددت اني نجوت منه كفافاً لا علي ولا لي . » وعن أبي الوليد الطيالسي : « قال : سمعت ابن عيينة منذ اكثر من ستين سنة يقول : طلبنا هذا الحديث لغير الله ، فأعقبنا الله ما نرون ، ومثال الحسن : « لقد طلب أقوام العلم ، ما ارادوا به الله ، وما عنده . فما زال بهم حتى ارادوا به الله وما عنده . » فهذا أيضاً مما يدل على صحة ما تقدم . . »



ثم قال الشاطبي بعد ذلك : « ويتصدي النظر هنا في تحقيق هذه المرتبة وما هي ، والقول في ذلك على الاختصار ، أنها أمر باطن ، وهو الذي عبر عنه بالخشية في حديث ابن مسعود وهو راجع إلى معنى الآية . وعنه عبر في الحديث ، في أول ما يرفع من العلم الخشوع <sup>(١)</sup> . وقال مالك : ليس العلم بكثرة الرواية ولكنه نور يجعله الله في القلوب . » وقال أيضاً : « الحكمة والعلم نور يهدي به الله من يشاء ، وليس بكثرة المسائل ، ولكن عليه علاقة ظاهرة ، وهو التجاني عن دار الغرور والإنيابة إلى دار الخلود . وذلك عبارة عن العمل بالعلم من غير مخالفة وبالله التوفيق . » انتهى

وقال الحافظ السخاوي في فتح المغيث ، تحت قول العراقي : « واعمل بما تسمع في الفضائل » ما صورته : « الحديث مرسل » قال رجل : يا رسول الله ما ينبغي عني حجة العلم ؟ قال : العمل ؛ ولقول مالك بن مغول في قوله تعالى : « قَبِّلُوهُ وَرَأَوْهُ ظُهُورِهِمْ » قال تركوا العمل به . ولقول إبراهيم الحربي : إنه ينبغي للرجل إذا سمع شيئاً في آداب النبي صلى الله عليه وسلم أن يتمسك به ، ولأن ذلك سبب ثبوته وحفظه ونموه والاحتياج فيه إليه . ويروى أنه صلى الله عليه وسلم قال : « من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم . » وعن أبي الدرداء قال : من عمل بمشرو ما يعلم ، علمه الله ما يجهل . وعن ابن مسعود أنه قال : ما عمل أحد بما علمه الله ، إلا احتاج الناس إلى ما عنده . »

وقال النووي في الأذكار : ينبغي لمن بلغه شيء من فضائل الأعمال أن يعمل به ولو مرة ليكون من أهله ، ولا ينبغي أن يتركه مطلقاً بل يأتي بما تيسر منه . لقوله صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> : « وإذا أمرتكم بشيء فافعلوا منه ما استطعتم . »

قلت : ويروى في الترغيب في ذلك عن جابر حديث مرفوع لفضله : « من بلغه عن الله عز وجل شيء فيه فضيلة ، فأخذ به إيماناً به ، ورجاء ثوابه ، أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك . » وله شاهد : قال أبو عبد الله محمد بن خفيف : ما سمعت شيئاً من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا واستعملته ، حتى الصلاة على أطراف الأصابع ، وهي صعبة . » وقال الإمام أحمد : « ما كتبت حديثاً إلا وقد عملت به حتى مررت في الحديث أن النبي صلى

(١) روى في التيسير عن الثوري حديثاً طويلاً جاء فيه : أول ما يرفع من الناس الخشوع

(٢) تقدم ترجمته

الله عليه وسلم احتجم واعطى أبا طيبة ديناراً فأعطيت الحجام ديناراً حين احتجمت . ويقال : « اسم أبي طيبة دينار » . وحكاية ابن عبد البر ولا يصح . وعن أبي عصمة عاصم بن عصام البيهقي قال : بت ليلة عند أحمد ، فجاء بالماء ، فوضعه ، فلما أصبح نظر الى الماء ، فاذا هو كما كان ، فقال : سبحان الله ! رجل يطلب العلم لا يكون له وردٌ بالليل . وقال أحمد في قصة : صاحب الحديث عندنا من يستعمل الحديث . وعن الثوري قال : « ان استطعت ان لا تحك رأسك الا باثر فافعل » . وصلى رجل ممن يكتب الحديث يجنب ابن مهدي ، فلم يرفع يديه فلما سلم قال له : ألم تكتب عن ابن عيينة حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في كل تكبيرة ؟ قال : نعم ! قال : فماذا تقول لربك إذا لقيك في تركك لهذا ؟ وعدم استعماله ؟ وعن أبي جعفر أحمد بن حمدان بن علي : التيسابوري قال : كنت في مجلس أبي عبد الله المروزي ، فلما حضرت الظهر وأذن أبو عبد الله ، خرجت من المسجد فقال : الى أين يا أبا جعفر ؟ قلت : اتطهر للصلاة ، قال : كان ظني بك غير هذا ! بدخل عليك وقت الصلاة وانت على غير طهارة ؟ وعن أبي عمر ومحمد بن أبي جعفر بن حمدان قال : صلى بنا أبو عثمان سعيد بن اسماعيل بمسجده ، وعليه ازار ورداء ، فقلت لابي : يا أبتا هو محرم ؟ فقال لا ، ولكنه يسمع في المستخرج الذي خرجته على مسلم ، فاذا مرت به سنة لم يكن استعمالها فيما مضى ، أحب أن يستعملها في يومه ولياته ، وأنه يسمع من جملة ما قرئ علي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ازار ورداء ، فأحب ان يستعمل هذه السنة قبل ان يصبح . وعن بشر بن الحارث أنه قال : يا أصحاب الحديث ! اتؤدون زكاة الحديث ؟ ف قيل له : يا أبا نصر ! وللحديث زكاة ؟ قال : نعم ! اذا سمعتم الحديث ، فما كان فيه من عمل أو صلاة أو تسبيح استعملتموه . وفي لفظ عنه : رويناه به في جزء للحسن بن عبد الملك انه لما قيل له : كيف تؤدي زكاته قال : اعملوا من كل مثني حديث بخمسة احاديث . وروينا عن أبي رُقابة قال : اذا احديث الله لك علماً ، فأحدث له عبادة ، ولكن انما همك ان تحدث به الناس . وعن الحسن البصري قال : كان الرجل يطلب العلم فلا يلبث ان يرى ذلك في تخشعه ويهدبه ولسانه وبصره ويده .

## المفهرم الثاني

فياروي في مدح رواية الحديث ورواته من بدائع المنظومات

قال الجايظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي المؤرخ  
الشهير :

واظب على جمع الحديث وكتبه	واجهد على تصحيحه في كتبه
واسمعه من أربابه نقلاً كما	سمعوه من أسيانهم لسمعه به
واعرف ثقات رواته من غيرهم	كما تميز صدقه من كذبه
فهو المفسر للكتاب وإنما	نطق النبي لنا به عن ربه
وتفهم الأخبار تعرف حله	من حرمه مع فرضه من نديه
وهو الميكن للعباد بشرحه	سير النبي المصطفى مع صحبه
تتبع العالي الصحيح فانه	قرب الى الرحمن تحظ بقربه
وتجنب التصحيف فيه فربما	أدعى الى تحريفه بل قلبه
واترك مقالة من لحاك بجهله	عن كتبه أو بدعة في قلبه
فكفى المحدث رفعة أن يرتضي	وبعد من أهل الحديث وحزبه

وقال رحمه الله تعالى :

لَقَوْلُ الشَّيْخِ : « أَبَانِي فُلَانٌ »	وكان من الائمة عن فلان »
إلى أن ينتهي الاسناد ، أحلى	لقائي من محادثة الحسان
ومشتمل على صوت فصيح	أله إليّ من صوت القيان
وتزييني الطروس بنقش نفيس	أحب إليّ من نقش الغواني
وتخريج الفوائد والأمال	وتسطير الغرائب والحسان

وتصحيح العوال من العوالي      بنيسابور أو في أصفهان  
أحب إلي من أخبار ليلي      وقيس بن الملوح والآغاني  
فان كتابة الاخبار ترقى      بصاحبها الى غرف الجنان  
وحفظ حديث خير الخلق مما      ينال به الرضا بعد الامان  
فأجز العلم بنمو كل حين      وذكر المسرة يبقى وهو فاني

وقال الحافظ البرقاني رحمه الله تعالى :

أعلل نفسي بكتب الحديث      ث وأجل فيه لها موعدا  
وأشغل نفسي بتصنيفه      وتخريجه أبداً مرمدا  
فطوراً أصفه في الشيو      خ وطوراً أصفه مسندا  
وأفقر البخاري فيما نحا      وصفه جامداً مجهدا  
ومسلماً أذا كان زين الانا      م بتصنيفه مسلماً مرشدا  
ومالي فيه سوى أنني      أراه هوى وافق المقصدا  
وأرجو الثواب بكتب الصلا      ق على السيد المصطفى أحدا  
وأسال ربي اله العبا      د جرياً على ماله عودا

وقال الحميدي صاحب «الجمع بين الصحيحين» من قصيدة وافرة :

ولولا رواة الدين ضاعت وأصبحت      معالته في الآخرين تبسدا  
همو حفظوا الآثار من كل شبهة      وغير ممدو عما اقتنوه رقود  
وهم هاجروا في جمعها وتبادروا      الى كل أفق والمرام كؤود  
وقاموا بتعديل الرواة وجرحهم      قيام صحيح النقل وهو حديث  
بتبليغهم صحت شرائع ديننا      حدوداً تحروا حفظها وعهود  
وصح لأهل النقل منها احتجاجهم      فلم يبق إلا عاند وحقوقود

ومما ينسب للإمام الشافعي رضي الله عنه :

كل العلوم سوى القرآن مشغلة      الأ الحديث والآ الفقه في الدين

العلم ما كان فيه « قال حدثنا » وما سواه فوسواس الشياطين !

وأنشد أبو الظهير رحمه الله تعالى :

إذا رُميت أن تتوختى الهدى      وأن تأتني الحق من بابيه  
فدع كل قول ومن قاله      لقول النبي وأصحابه  
فلم تنج من محدثات الأمور      بشير الحديث وأربابه

وقال الإمام شمس الدين بن القيم الدمشقي في الكافية الشافية :

يا من يريد نجاته يوم الحسا      ب من الجحيم وموقد النيران  
اتبع رسول الله في الأقوال والـ      أعمال لا تخرج عن القرآن  
وخذ الصحيحين اللذين هما لعة      سد الدين والإيمان واسطنان  
واقراهما بعد النجود من هوى      ونمصب وحمة الشيطان  
واجعلهما حكما ولا تحكم على      ما فيهما أصلا بقول فلان  
واجعل مقالته كبعض مقالة الـ      أشياخ تنصرها بكل أوان  
وانصر مقالته كنصرك للذي      قلده من غير ما يرهان  
قد رسل الله عندك وحده      والقول منه اليك ذو تبيان  
ماذا ترى فرضا عليك معيناً      ان كنت ذا عقل وذا إيمان ؟  
عرض الذي قالوا على أقواله      أو عكس ذلك ؟ فذاك الامران  
هي مفرق الطرقات بين طريقتنا      وطريق أهل الزيغ والعدوان  
قد ر مقالات العباد جميعهم      عندما وراجع مطلع الإيمان  
واجعل جلوسك بين صاحب محمد      وتلق معهم عنه بالاحسان  
وتلق عنهم ما تلقوه همـو      عنه من الإيمان والعرفان  
أفليس في هذا بلاغ مسافر      يبغي الاله وجنة الحيوان  
ليلا التنافس بين هذا الخلق ما      كان الفرق قط في الحسان



فألرب رب واحد وكتابه  
ورسوله قد أوضح الحق المبد  
ما ثم أوضح من عبارته فلا  
والنصح منه فوق كل نصيحة  
فلأبي شي بعدل الباغي الهدى  
فالنقل عنه مصدق والنقول من  
والعكس عند سواء في الأمرين ما  
تالله قد لاح الصباح لمن له  
وأخو العمابة في عمايته بقو  
تالله قد رُفعت له الأعلام إن

وقال الحافظ ابن عبد البر :

مقالة ذي نصح وذات فوائد  
عليكم بأثار النبي فانها  
اذا من ذوي الألباب كان استماعها  
من أفضل أعمال الرجال اتباعها

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى :

هنيئاً لأصحاب خير الوري  
أولئك فازوا بشذ كبره  
وهم سبقونا إلى نصره  
ولما حرمنا لقا عينه  
عسى الله يجمعنا كلنا  
وطوبى لأصحاب أخباره  
ونحن سعدنا بشذكاره  
وهانحن أتباع أنصاره  
عكفنا على حفظ آثاره  
برحمة منه في داره

وقوله : « ولما حرمنا . . . الخ » أخذه من قول ابن خطيب داريا :

لم أسمع في طلب الحديث لسمعة  
أو لاجتماع قديمه وحديثه

لكن إذا فات الحب لقاء من بهوى تطل باستماع حديثه

وقال العلامة السيد محمد بن إسماعيل الأمير اليماني قدس الله سره:

سلام على أهل الحديث فاني  
محمو بذلوا في حفظ سنة أحمد  
وأعني بهم أسلاف سنة أحمد  
أولئك أمثال البخاري ومسلم  
رووا وارتقوا من بحر علم محمد  
كفاهم كتاب الله والسنة التي  
نشأت على حب الأحاديث من مهدي  
ونقيحها من جهنم غابة الجهد  
أولئك في بيت القصيد هم قاصدي  
وأحمد أهل الجدل في العلم والجهد  
وليس لهم تلك المذاهب من ورد  
كفت قبلهم صاحب الرسول ذوي الجهد

ولها نعمة سابقة الذيل ، صاح فيها على المتعصب بالويل !

وقال بعض الفضلاء وأجاد :

علم الحديث أجل السؤل والوطر  
وانقل رحالك عن مفناك مرتحلاً  
ولا نقل عافني شغل فليس يرى  
وأي شغل كمثل العلم تطلبه  
ألهى عن العلم أقواماً تطلبهم  
وخلفوا ما له حظ ومكرمة  
وأي فخر بدنياه لمن هدمت  
لا تفخرت بدنيا لا بقاء لها !  
يفني الرجال ويبقى علمهم لهم  
وبذهب الموت بالدنيا وصاحبها  
تظن أنك بالدنيا أخو كبير  
ليس الكبير عظيم القدر غير فني  
فأقطع به العيش تعرف لذة العمر  
لكي تفوز بنقل العلم والاثر  
في الترك للعلم من عذر لمحتذر  
ونقل ما قد روي عن سيد البشر ؟  
لذات دينا غدوا منها على غرر  
الى التي هي دأب الهون والخطر  
معائب الجهل منه كل مفتخر ؟  
وبالعفاف وكسب العلم فافتخر  
ذكرأ بجدد في الآصال والبكر  
وليس يبقى له في الناس من أثر  
وأنت بالجهل قد أصبحت ذا صفر  
ما زال بالعالم مشغولاً مدى العمر

قد زاحمت ركبته كل ذي شرف  
 فجالس العلماء المقندين بهم  
 هم سادة الناس حقاً والجلوس لهم  
 والمرء يحسب من قوم بصاحبه  
 فمن يجالس كريماً نال مكرمة  
 كصاحب العطر إن لم تستفد هبة  
 ومن يجالس ردي الطبع يرد به  
 كصاحب الكبر إن يسلم محالسة  
 وكل من ليس بنهاه الحياء ولا  
 والناس أخلاقهم شتى وأنفسهم  
 وأصوب الناس رأياً من تصرفه  
 واركن إلى كل من في وده شرف  
 فالمرء يشرف بالأخبار بصحبهم  
 إن العقيق ليسمو عند ناظره  
 والمرء ينجث بالاشرار بالفهم  
 فالألاء صفو ظهور في أصالته  
 فكن بصحب رسول الله مقندياً  
 وإن عجزت عن الحد الذي سلكوا  
 والحق يقوم إذا لاحت وجوههم  
 أضحو من السنة العليا في سنن  
 أجل شيء لديهم «قال أخبرنا  
 هذي المكارم لا فعبان من ابن  
 لا شيء أحسن من «قال الرسول»

في العلم والحلم لا في الفخر والبطر  
 تستجلب النفع أو تأمن من الضرر  
 زيادة هكذا قد جاء في الخبر  
 فاركن إلى كل صافي العرض عن كدر  
 ولم يشن عرضه شيء من الغير  
 من عطره لم تخب من ريحه العطر  
 وناله دنس من عرضه الكدر  
 من نتنه لم يوق الحرق بالشرر  
 تقوى فخف كل قبح منه وانتظر  
 منهم بصير ومنهم مخطى النظر  
 فيما به شرف الألباب والفكر  
 من نابة القدر بين الناس مشتهر  
 وإن يكن قبل شيئاً غير معتبر  
 إذا بدا وهو منظوم مع الدرر  
 ولو غدا حسن الاخلاق والسير  
 حتى يجاوره شيء من الكدر  
 فانهم للهدى كالانجم الزهر  
 فكن عن الحب فيهم غير مقتصر  
 رأيتهم من سنا التوفيق كالقمر  
 سهل وقاموا بعفظ الدين والاثر  
 عن الرسول «بما قد صبح من خبر  
 ولا التمتع بالذات والاشتر  
 وما أجل من سند عن كل مشتهر

ومجلس بين أهل العلم جاد بما  
 حلا من الدرر أو حللي من الدرر  
 يوم يمر ولم أرو الحديث به  
 فلست أحسب ذاك اليوم من عمري  
 فان في درس أخبار الرسول لنا  
 تمتعاً في رياض الجنة الخضر  
 تعللاً إذ عدنا طيب رؤيته  
 من فانه العين هد الشوق بالثر  
 كأنه بين ظهرينا نشاهده  
 في مجلس الدرس بالآصال والبر  
 زين النبوة عين الرسل خاتمهم  
 بعثنا وأولهم في سابق القدر  
 صلى عليه الله العرش ثم على  
 أشباعه ما جرى طل على زهر  
 مع السلام دواماً والرضا أبداً  
 عن صحبه الاكرمين الانجم الزهر  
 وعن عبيدك نحن المذنبين فجز  
 بالامن من كل ما نخشاه من ضرر  
 وتب على الكل منا واعطنا كرماً  
 دنيا وأخرى جميع السؤل والوطر

\* \* \*

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ  
 لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

\* \* \*

جاء في آخر نسخة المؤلف قدس سره

يقول جامعه :

كانت البداية في تصنيفه في احدى الجمادين عام (١٣٢٠) . ولما تم ترتيبه شرعت في  
 تبليغه ليلة أول العشر الاخير من رمضان من العام المذكور في السدة اليمنى العليا من  
 حرم جامع السنانية في دمشق الفيحاء . ثم صحبته في رحلتي القدسية في أواخر المحرم  
 وبيضت جانباً كبيراً من آخره في عمان البلقاء أيام مسيري الى القدس منها واقامتي بها  
 عشرة أيام من أوائل صفر الى أن كملت نسخاً وتبييضاً بعونه تعالى صباح الخميس خمس  
 بقين من صفر المذكور عام (١٣٢١) في المسجد الاقصي داخل حرمة الشريف ، أيام

اقامني في حجرته القبلية . والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً . قاله رحمه ، ورقه  
 بقلمه ، العبد الدليل الضعيف ، أفقر الورى لرحمة مولاه ، محمد جمال الدين بن محمد سعيد  
 ابن قاسم بن صالح بن اسماعيل بن أبي بكر القاسمي الدمشقي ، غفر الله له ولوالديه ،  
 ولاسلافه واشياخه واولاده ومحبيه ، ولجميع المؤمنين والحمد لله رب العالمين .

ثم جاء تحت هذه العبارة بالخبر الأحمر :

بحمده تعالى تم مقابلة على أصلي ، وكتبه مولاه جمال الدين

في ١٩ ذي الحجة ١٣٢٤

تنبيه : يجب ان يتصل السطر الثامن عشر بالتاسع عشر من الصفحة ١٥٣ وان تكون  
 « ان » في اول السطر التاسع عشر أن . كما انه سقط سطر في ص (٢٨٥) بعد السطر  
 الخامس وهو :

وانه من خصائص هذه الامة ، وانه من الدين ، واستحباب طلب العلو فيه .

وسقط السطر الثاني في اول ص ٢٠٩ :

نحن له بحافظين جداً ، انا نزيد الواو والالف ونقص ، فهذا القرآن مكتوب بين

وسقط في ص (٢٤٧) س (٢) بعد انتهى

ثم نقل بعد ذلك تعذر الحكم بالتصحيح في هذه الاعصار عن ابن الصلاح . انتهى

وسقط في ص (٢٧٩) س (١٠) بعد السنة :

حجة على جميع الامة ، وليس عمل احد من الامة حجة على السنة ، ولان السنة

وسقط في ص (٣٢٥) س (٦) بعد كلمة ابطال :

وقال من استحسن ، فانه اراد ان يكون شارعا ، حكاه ابن الحاجب في مختصر الاصول .



# فهرس

## المقدمات :

- |  |    |
|--|----|
| إهداء الكتاب .                                     | ٣  |
| السيد جمال الدين القاسمي للأمر شكيب أرسلان .       | ٥  |
| التعريف بالكتاب للسيد محمد رشيد رضا .              | ٩  |
| كلمة مصحح الكتاب الأستاذ الشيخ محمد بهجة البيطار . | ١٨ |

## الكتاب

- |   |    |
|---|----|
| خطبة الكتاب   | ٣  |
| مقدمة الكتاب في مطالع مهمة :                        | ٦  |
| المطلع الاول — ضرورة التصنيف في كل عصر .            | ٦  |
| المطلع الثاني — إهداء الكتاب .                      | ٨  |
| المطلع الثالث — الامانة العلمية .                   | ٩  |
| المطلع الرابع — أهم من ألف في الاصطلاح .            | ١٠ |
| الباب الاول في التوريد بشأن التمريض وفيه مطالب :    | ١٣ |
| شرف علم الحديث .                                    | ١٣ |
| فضل راوي الحديث .                                   | ١٨ |
| الامر النبوي برواية الحديث وإسماعه .                | ٢٢ |
| حث السلف على الحديث .                               | ٢٣ |
| إجلال الحديث وتعظيمه والرهبة من الزيف عنه .         | ٢٥ |
| فضل المحامي عن الحديث والمحيي للسنة .               | ٢٨ |
| أجر التمسك بالسنة اذا اتبعت الاهواء وأوثرت الدنيا . | ٣٠ |

بيان أن الواقعة في أهل الاثر من علامات أهل البدع .	٣١
ماروي أن الحديث من الوحي .	٣٢
إيادي المحدثين البيضاء على الأمة وشكر مساعيهم .	٣٣
الباب الثاني في معنى الحديث وفيه مباحث :	٣٥
ماهية الحديث والخبر والاثار .	٣٥
بيان الحديث القديمي .	٣٩
ذكر أول من دون الحديث .	٤٥
بيان أكثر الصحابة حديثاً وفتوى .	٤٧
ذكر صدور التابعين في الحديث والفتا .	٥٠
الباب الثالث في بيان علم الحديث وفيه مسائل :	٥٠
ماهية علم الحديث ، رواية ودراية ، وموضوعه وغايته .	٥١
المقصود من علم الحديث .	٥٢
حد المسند والمحدث والحافظ .	٥٣
الباب الرابع في معرفة أنواع الحديث وفيه مفاصل :	٥٥
بيان المجموع من أنواعه .	٥٥
بيان الصحيح .	٥٦
بيان الصحيح لذاته والصحيح لغيره .	٥٦
تفاوت رتب الصحيح .	٥٧
اثبت البلاد في الحديث الصحيح في عهد السلف .	٥٨
أقسام الصحيح .	٥٩
معنى قولهم : أصح شيء في الباب كذا .	٥٩
أول من دون الصحيح .	٥٩

- ٦٠ بيان أن الصحيح لم يستوعب في مصنف .
- ٦١ بيان أن الاصول الخمسة لم يفتها من الصحيح إلا اليسير .
- ٦٢ ذكر من صنف في أصح الاحاديث .
- ٦٢ بيان الثمرات المجتناة من شجرة الحديث المباركة .
- ٦٢ الثمرة الاولى - صحة الحديث توجب القطع به .
- ٦٥ • الثمرة الثانية - وجوب العمل بكل ما صح من الاحاديث .
- ٦٦ « ، - الافتاء بموجب النص .
- ٧٠ الثمرة الثالثة - لا يضر الخبر عمل اكثر الامة بخلافه .
- ٧١ الثمرة الرابعة - وجوب فهم كلام الرسول من غير غلو ولا نقصير .
- ٧٣ الثمرة الخامسة - لزوم قبول الصحيح وان لم يعمل به احد .
- ٧٥ الثمرة السادسة - الصحابة لم يكونوا كلهم مجتهدين .
- ٧٧ الثمرة السابعة - متى ثبت الخبر ، صار أصلاً من الاصول .
- ٧٨ الثمرة الثامنة - لا يضر صحة الحديث تفرد صحابي به .
- ٧٩ الثمرة التاسعة - ما كل حديث صحيح يحدث به العامة .
- ٨١ بيان الحديث الحسن - ذكر ماهيته .
- ٨٢ بيان الحسن لذاته ولغيره .
- ٨٢ ترقى الحسن لذاته الى الصحيح بتعدد طرقه .
- ٨٣ بيان أول من شهر الحسن .
- ٨٤ • معنى قول الترمذي : « حسن صحيح » .
- ٨٤ • الجواب عن جمع الترمذي بين الحسن والفرابة على اصطلاحه .
- ٨٥ مناقشة الترمذي في بعض ما يصححه أو يحسنه .
- ٨٦ بيان أن الحسن على مراتب .
- ٨٧ بيان كون الحسن حجة في الأحكام .

- ٨٧ قبول زيادة راوي الصحيح والحسن .
- ٨٨ بيان ألقاب للحديث تشمل الصحيح والحسن ، وهي : الجيد والقوي والصالح والمعروف والمحموظ والمجود والثابت والمقبول .
- ٨٩ بيان الضعيف — ماهية الضعيف وأقسامه .
- ٨٩ تفاوت الضعيف .
- ٩٠ بحث الضعيف اذا تعددت طرقه .
- ٩١ ذكر قول مسلم رحمه الله : أن الراوي عن الضعفاء غاش آثم جاهل .
- ٩٢ تشنيع الامام مسلم على رواية الأحاديث الضعيفة والمنسكرة . وقذفهم بها الى العوام ، وإيجابه رواية ما عرفت صحة بخارجه .
- ٩٣ تحذير الامام مسلم من روايات القصاص والصالحين .
- ٩٤ ذكر المذاهب في الأخذ بالضعيف واعتماد العمل به في الفضائل .
- ٩٥ الجواب عن رواية بعض كبار الأئمة الضعفاء .
- ٩٧ ما شرطه المحققون لقبول الضعيف .
- ٩٧ تزيف ورع الموسوسين في المتفق على ضعفه .
- ٩٨ ترجيح الضعيف على رأي الرجال .
- ٩٩ بحث الدواني في الضعيف .
- ١٠١ رد الشهاب الخفاجي على الدواني ومناقشته .
- ١٠٢ مسائل تتعلق بالضعيف .
- ١٠٤ ذكر أنواع تشترك في الصحيح والحسن والضعيف : المسند ، المتصل ، المرفوع ، المعنعن ، المؤنن ، المعلق ، المدرج ، المشهور ، المستفيض ، الغريب ، العزيز ، المصحف ، المنقلب ، المسلسل ، العالي .
- ١٠٨ مطلب في الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة .
- ١٠٩ النازل الفرد : المطلق والنسبي ، المتابع ، الشاهد .

- ١١١ ذكر أنواع تختص بالضعيف : الموقوف ، المقطوع ، المنقطع ، المعضل ، الشاذ ، المنكر ، المتروك ، المعطل . اضطرب ، المقلوب ، المدلس ، المرسل .
- ١١٤ المذهب الاول في المرضل : وهو أنه ضعيف مطلقاً .
- ١١٥ المذهب الثاني في المرسل : وهو أنه حجة مطلقاً .
- ١١٨ ذكر مناقشة الفريق الأول لما ذكره أهل المذهب الثاني .
- ١٢٠ ذكر المذهب الثالث في المرسل من اعتدل في شأنه وفصل فيه .
- ١٢٣ بيان أكثر من تروى عنهم المراسيل والموازنة بينهم .
- ١٢٥ ذكر مرسل الصحابة .
- ١٢٥ مراتب المرسل .
- ١٢٦ بحث قول الصحابي : من السنة كذا ، وقوله : أمرنا بكذا ، ونهينا عن كذا .
- ١٢٨ الكلام على الخبر المتواتر وخبر الآحاد .
- ١٢٩ بيان أن خبر الواحد الثقة حجة يلزم به العمل .
- ١٣٢ الكلام على الحديث الموضوع وفيه مباحث :
- ٠٠٠ ماهية الموضوع وحكم روايته .
- ١٣٣ معرفة الوضع والحامل عليه .
- ١٣٨ مقالة في الأحاديث الموضوعة في فضيلة رجب .
- ١٤٤ فتوى ابن حجر الهيتمي في خطيب لا يبين مخرجي الأحاديث .
- ١٤٤ ما جاء في نهج البلاغة من وجوه اختلاف الخبر وأحاديث البدع .
- ١٤٦ ضرر الموضوعات على غير المحدثين وإن الدواع لمعرفتها الرسوخ في الحديث .
- ١٤٧ هل يمكن معرفة الموضوع بضابط من غير نظر في سنده ؟
- ١٤٨ بيان أن للقلب السليم إشرافاً على معرفة الموضوع .
- ١٥٥ حديث : « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .
- ١٥٨ ما كل حديث في باب الترغيب يتحدث به العامة .
- ١٦٣ وجوب تعرف الحديث الصحيح من الموضوع إن بطالع المؤانفات التي لم تميز



- بين صحيح الأحاديث وسقيمها .
- ١٦٦ لا عبرة بالأحاديث المنقولة في كتب الفقه والتصوف ما لم يظهر سندها وإن كان مصنفها جليلاً .
- ١٦٦ الرد على من يزعم تصحيح بعض الأحاديث بالكشف .
- ١٦٩ الباب الخامس في الجرح والتعديل وفيه مسائل :
- ١٦٩ طبقات السلف في ذلك .
- ١٧٠ جرح الضعفاء من النصيحة .
- ١٧٠ تعارض الجرح والتعديل .
- ١٧٢ تجريح بعض رجال الصحيحين لأبعابهم .
- ١٧٦ الناقلون المبدعون .
- ١٧٨ الناقلون المحمولون .
- ١٧٨ قول الراوي : حدثني الثقة ، أو من لا أنهم ، هل هو تعديل له ؟
- ١٧٨ ما وقع في الصحيحين وغيرهما من نحو : ابن فلان ، أو ولد فلان .
- ١٧٩ قولهم : عن فلان أو فلان : وهما عدلان .
- ١٧٩ من لم يذكر في الصحيحين أو أحدهما لا يلزم منه جرحه .
- ١٧٩ \* اقتصار البخاري على رواية إشارة إلى نقد في غيرها .
- ١٨٠ ترك رواية البخاري لحديث لا يوهنه .
- ١٨٠ من روي له حديث في الصحيح لا يلزم صحة جميع حديثه .
- ١٨١ ما كل من روى المناكير ضيف .
- ١٨١ متى يترك حديث المتكلم فيه ؟
- ١٨٢ جواز ذكر الراوي بلقبه الذي يكرهه للتعريف وأنه ليس بغيبة له .
- ١٨٢ الاعتماد في جرح الرواة وتعديلهم على الكتب المصنفة في ذلك .
- ١٨٢ عدالة الصحابة أجمعين .
- ١٨٣ معنى الصحابي .

- ١٨٣ تفاضل الصحابة .
- ١٨٦ الباب السادس في الاستناد وفيه مباحث :
- ١٨٥ × فضل الاستناد .
- ١٨٦ × معنى السند والاستناد والمسند والمثنى .
- ١٨٧ أقسام تحمل الحديث .
- ١٨٩ الاجازة ، ومعنى قولهم : « أجزت له كذا بشرطه » .
- ١٩٠ أقدم اجازة عثرت عليها .
- ١٩١ هل قول المحدث : « حدثنا وأنبأنا وأخبرنا بمعنى واحد ؟ »
- ١٩٣ معنى قول المحدث : « به قال حدثنا » .
- ١٩٣ الرمز بـ « ثنا » و « أنا » و « ح » .
- ١٩٤ × عادة المحدثين في قراءة الاستناد .
- ١٩٤ الاتيان بصيغة الجزم في الحديث الصحيح والحسن دون الضعيف .
- ١٩٥ متى يقول الراوي : « أو كما قال » ؟
- ١٩٥ × السر في تفرقة البخاري بين قوله : « حدثنا فلان » وقال لي فلان .
- ١٩٦ سر قولهم في خلال ذكر الرجال : « يعني ابن فلان أو هو ابن فلان » .
- ١٩٦ قولهم : « دخل حديث بعضهم في بعض » .
- ١٩٧ قولهم : « أصح شيء في الباب كذا » .
- ١٩٧ قولهم : « وفي الباب عن فلان » .
- ١٩٧ × أكثر ما وجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض .
- ١٩٨ هل يشترط في رواية الأحاديث السند أم لا ؟
- ٢٠٠ - فوائد الأسانيد المجموعة في الأثبات .
- ٢٠٢ + ثمرة رواية الكتب بالاسانيد في الاعصار المتأخرة .
- ٢٠٢ + تحمل الاخبار على الكيفيات المعروفة من ملح العلم لا من صلبه « وكذا

استخراج الحديث من طرق كثيرة .	
توسيع الحفاظ رحمهم الله في طبقات السامع .	٢٠٣
الفرق بين المخرج والمخرج .	٢٠٤
مر ذكر الصحابي في الاثر ومخرجه من المحدثين .	٢٠٥
الباب السابع في أحوال الرواة وفيه مباحث :	٢٠٧
رواية الحديث بالمعنى .	٢٠٧
جواز رواية بعض الحديث بشروطه .	٢١١
تكرار الحديث في الجوامع والسنن والمسانيد .	٢١٢
الخلافا في الاستشهاد فيها بالحديث على اللغة والنحو .	٢١٥
الباب الثامن في آداب المحدث وطالب الحديث :	٢١٨
آداب المحدث .	٢١٨
آداب طالب الحديث .	٢١٩
ما يفتقر إليه المحدث .	٢١٩
ما يستحب للمحدث عند التحديث .	٢١٩
طرق درس الحديث .	٢٢١
أمثلة من لا تقبل روايته ومنهم من يحدث لا من اصل صحيح .	٢٢٢
الادب عند ذكره تعالى وذكر رسوله والصحابة والتابعين .	٢٢٢
الاهتمام بتجويد الحديث .	٢٢٣
الباب التاسع في كتب الحديث وفيه فوائده :	٢٢٥
طبقات كتب الحديث .	٢٢٥
رموز كتب الحديث على طريقة ابن حجر في التدريب .	٢٢٩
« إمام » . . . . . السيوطي في الجامع الكبير والصغير .	٢٣٠

- ٢٣١ ما اشتمل من هذه الكتب على الصحيح فقط أو مع غيره .
- ٢٤١ الرجوع إلى الأصول الصحيحة المقابلة على أصل صحيح لمن أراد العمل بالحديث .
- ٢٤٢ إذا كان عند العالم الصحيحان أو أحدهما أو كتاب من السنن موثوق به هل له أن يفتي بما فيه ؟
- ٢٤٤ هل يجوز الاحتجاج في الأحكام بجميع ما في هذه الكتب من غير توقف أم لا ؟ وهل تعذر التصحيح في الأزمان المتأخرة أم لا ؟
- ٢٤٨ الاهتمام بمطالعة كتب الحديث .
- ٢٤٨ أرباب المهمة الجليلة في قراءتهم كتب الحديث في أيام قليلة .
- ٢٥٠ قراءة البخاري لتنازلة الوباء !
- ٢٥٥ الباب العاشر في فقه الحديث .
- ٢٥٥ بيان أقسام ما دون في علم الحديث .
- ٢٥٧ كيفية تلقي الأمة الشرع من النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٥٩ السنة حجة على جميع الأمة وليس عمل أحد حجة عليها .
- ٢٦٧ العمل بالحديث بحسب ما بدا لصاحب الفهم المستقيم .
- ٢٦٨ لزوم الافتاء بلفظ النص مهما أمكن .
- ٢٦٩ حرمة الافتاء بضعف النص .
- ٢٧٠ رد ما خالف النص أو الاجماع .
- ٢٧١ تشنيع المتقدمين على من يقول : العمل على الفقه لا على الحديث .
- ٢٧٣ رد السندي على من يقول : « ليس مثلنا أن يفهم الحديث ! »
- ٢٧٧ « » من يقرأ كتب الحديث لا للعمل .
- ٢٧٨ التحذير من التعسف في رد الأحاديث إلى المذاهب .
- ٢٨٢ التهيب من عدم توفيق الحديث وهجر من يعرض عنه والفضب لله في ذلك .

ما يثبت من قول أحد عند قول النبي صلى الله عليه وسلم .	٢٨٦
ما يقوله من بلغه حديث كان يعتقد خلافه	٢٨٩
ماروي عن السلف في الرجوع الى الحديث .	٢٨٩
حق الادب فيما لم تدرك حقيقته من الاخبار النبوية .	٢٩٢
اسرار السلف الاحاديث على ظاهرها .	٢٩٣
قاعدة الامام الشافعي في مختلف الحديث .	٢٩٦
فذلكة وجوه الترجيح بين ما ظاهره التعارض .	٣٠١
وجوه الترجيح باعتبار الاسناد .	٣٠٢
» » ■ المتن .	٣٠٣
» » ■ المدلول .	٣٠٤
» » » أمور خارجة .	٣٠٤
الناسخ والمنسوخ .	٣٠٥
التحليل على إسقاط حكم أو قلبه .	٣٠٥
أسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع .	٣١٢
أسباب اختلاف مذاهب الفقهاء .	٣١٩
الفرق بين أهل الحديث وأصحاب الرأي .	٣٢٥
حال الناس في الصدر الاول وبعده .	٣٣٤
فتوى ابن تيمية فيمن تفقه على مذهب ثم اشتهل بالحديث فرأى في مذهبه	٣٤١
ما يخالف الحديث • كيف يعمل ؟	
معرفة الحق بالدليل .	٣٤٥
معرفة الشيء برهانه طريقة القرآن الكريم .	٣٥٣
هذه المذاهب المدونة من المصالح ، وفوائد من أصل التخريج	٣٥٤
وجوب موالاته الائمة المجتهدين .	٣٦٢



٣٧٨	فرائد الكتاب في فوائده متنوعة بضطر البها الاثري
٣٧٨	سبيل الترقى في علوم الدين
٣٧٩	قاعدة المحققين في مسائل الدين وعلماء الفرق
٣٨١	وصية الغزالي في معاملة المتعصب
٣٨٢	بيان من يسلم من الاغلاط
٣٨٤	تنبيه في مقصدين
٣٨٤	المقصد الاول: في أن طلب الحديث أن يتق به الله عز وجل وان طلب الشارع للعلم لكونه وسيلة الى التعبد به
٣٩٣	المقصد الثاني: فيما روي في مدح رواية الحديث ورواته

## نصوبيات

الصواب	ص	س	الصواب	ص	س
أو أن	١٤٣	٢٠	الجواد	٤	١٤
المتعبدون	١٤٧	١٣	عمل على	١٠	١٦
أجمع	١٥٠	٣	أبو عمر وعثمان	١١	٢
فخلهم	١٥٩	٧	الثامن ٠٠٠ بي	٢٠	١٢
ومثلها	١٦٤	٢٣	ناجئة	٣١	٥
لم يحكم	١٦٥	١٩	لمحدث	٣٩	١٥
بعقبها	١٦٥	٢٠	طلحة والمقداد	٤٨	١٩
قلت إنه (ص) كان يسرح	١٦٦	١٠	بقوا	٤٩	١١
لحينه كل يوم مرتين قلت			يخفئ	٦٣	٤
يسيرة مثل	١٧٨	١١	روى	٦٥	٩
واشتراط	١٨٢	١٠	أو يقوم	٦٥	١٧
هو ما ينتهي	١٨٧	٢	لنقطت	٦٨	٧
فلا خلاف	١٨٨	٩	ورد	٧٠	١٧
الجوهر الثمين	١٩٠	١٤	عدم المعارض	٧٦	٦
خيامة	١٩١	٢	قسه	٧٧	١١
التسوية	١٩٢	٥	المواق	٨٤	٩
الاصطلاح	١٩٢	١١	اختلف	٨٦	٣
تفصيلا	١٩٢	١٧	فيلحق	٨٧	١٢
أهل الحديث	٢٠٤	٤	أغفل ذلك	٨٨	٣
على وائلة	٢٠٨	٢٠	المجود والثابت	٨٨	٢١
وعبدان	٢٠٩	٦	إلى من	٩٤	١٨
حازم	٢٠٩	٨	له	١٠٣	١٠
جواب المتن	٢١٢	١٢	حمل	١١٥	٤
فيها	٢١٣	١١	سكنت	١١٥	١٢
لا بعيد	٢١٤	٢١	بيان صحة	١٤١	١٤

ص	س	الصواب	ص	س	الصواب
٢١٤	٢٣	ترجمة الثانية	٢٦٠	٨	أشهر ممن
٢١٦	١٥	عدم استدلالهم بالحديث	٢٦٤	١	ثبت عنه
		عدم صحة	٢٦٤	٥	قما الحجة
٢١٧	٨	في كلامهم وروايتهم	٢٦٤	١٣	لأبي نفسه
٢١٨	٩	اللعن والتعريف	٢٦٥	٤	ولاخبار غير
٢٢٨	٩	ككثير	٢٧٢	١١	فان ورد
٢٢٩	١١	بلخصوا	٢٧٤	٢١	ما نُزِّل
٢٣٠	١٨	(طص) له في الصغير	٢٧٥	٤	أهل الاجتهاد
٢٣٢	٩	تسمية صاحب	٢٧٥	١٨	أعذاراً لا يسلم
٢٣٥	١٦	صح سند	٢٧٧	٣	على الخبر
٢٤٠	١	القائل لا على الناقل	٢٧٨	٢١	لا يرى
٢٤٣	٢	حدث به	٢٨٩	٢	لم يتبع الحق
٢٤٥	١٨	لا يجوز أن يكون كله كذبالان	٢٨٩	١٧	حتى لا يصرف على
		العادة تمنع في الاخبار الكثيرة	٢٨٠	٨	ويحمد على تقليدهم
٢٤٦	٤	وكتاب أبي بكر الاسماعيلي	٢٨٠	١٥	لا أن أقوال
		وكتاب	٢٨٢	٤	عن النبي
٢٤٦	١٤	فخالفه فيه جمع	٢٨٢	١٢	فقل الفتي
٢٤٦	١٤	لما تقدم	٢٨٧	١	أنقلكم حملاً
٢٤٦	١٥	فكانه قيل	٢٨٨	١٥	عن رسول
٢٤٦	٢٠	كذلك على الصواب	٢٩٢	١١	لم ولا كيف
٢٤٧	٨	لم نجد لمن	٢٩٧	٥	الله كان
٢٤٧	١٢	فيضعون جنوبهم	٢٩٨	١٤	ويوجز القراءة فخالفهم
٢٤٧	١٢	قامم بن إصبع	٢٩٨	١٨	أفيحتمل معنى
٢٤٧	٢٠	والأما فيه	٢٩٨	٢١	ذنب السرحان
٢٥٥	١٥	لم يوقتها	٣٠٠	١٢	وعلى ما حضرم
٢٥٨	٧	تفرد به جمهور	٣٠٠	١٢	أفتجد
٢٥٩	٢	ما أجمع	٣٠٢	٢	ما رواه أكثر على ما

الصواب	ص	ص	الصواب	ص	ص
أما المقيد	١٩	٣٥٢	إسلامه على من تأخر إسلامه	٤	٣٠٣
الإنسان عبداً	٥	٣٥٤	بما يتحول	٣	٣٠٨
وأيضاً	١٥	٣٥٥	عن اسم	٦	٣٠٩
ما يجترز	٥	٣٥٨	ولا يسقط	٥	٣١٠
كرد حديث المصراة	٢٢	٣٥٨	وقضى . . . بأن لها	١	٣١٥
وكان سقاط سهم ..	٢٢	٣٥٨	عمار	١٦	٣١٥
في جمع الروابات	٧	٣٥٩	فحصل لهم	٥	٣١٩
يحصل له من	١٣	٣٥٩	صنع في آثارهم كما صنع اهل	١٠	٣١٩
أبو يوسف رحمه	١٤	٣٦١	المدينة		
بهم قام	١٢	٣٦٢	لا على من دون	١٢	٣٢٠
العلماء من الصحابة	١	٣٦٣	كما كان أبو حنيفة	٤	٣٢٣
مالك	٢٠	٣٦٣	ألا لا وصية	٢٠	٣٢٣
او انكر	٦	٣٦٨	وذلك انه	٧	٣٢٦
الى عدم	٨	٣٧٥	وجعلوه	٩	٣٢٧
بقود	١٦	٣٧٥	بشيعون	٢٣	٣٢٧
يتخلف عنه لما منع مومنانع لحوق	١٩	٣٧٥	بادي	١٤	٣٢٨
بلاء . . الدنيا	٢٠	٣٧٥	ونقصيله	٢٣	٣٣٥
قال . . . النبي	١٩	٣٧٦	امناء لم يقبل	١٩	٣٣٦
الجنة فأما الذي في الجنة	٢٠	٣٧٦	بجال	٢١	٣٤٠
والحلم	١٨	٣٨٠	مخشوش	١١	٣٤٥
مستتباً	٢	٣٨٢	واقعه	١٣	٣٤٥
الحامل له على	١٠	٣٨٤	والعلم بمزل	١٦	٣٤٥
علمه عمله	١٨	٣٨٩	السابعة والثلاثين	١٧	٣٤٥
علامة ظاهرة	٦	٣٩١	فلا تجعل	٢٤	٣٤٧
عمر ومحمد	١٣-١٢	٢٩٢	منها ما خالف	٧	٣٤٨
			والمستعين بأفهامهم	١٢	٣٤٨

# المنفذ من الضلال

## لحجة الاسلام الغزالي

مقرر شعبية الفلسفة

ألف الغزالي هذا الكتاب وقد «أناف منه على الحسين» وجمع فيه خلاصة آرائه وأفكاره في الفرق الفلسفية المعروفة في زمنه « وضمنه نزعاته الصوفية النقية ، وخير ما يهتدي به الحائر .

قدمه بمقدمة ضافية عن الفلسفة الاسلامية وفلسفة الغزالي وتحليل للكتاب نفسه للدكتوران جميل صليبا وكامل عباد الثمن ٢ قرشاً سورياً

# الثقافة الإسلامية

## الصنم والبعض

ألقى هذه المحاضرة القيمة الاستاذ الشيخ محمد بهجة البيطار في ردهة المجمع العلمي العربي وجمع فيها الأصول السديدة للجمع بين الثقافتين : القديمة والحديثة « وقد كانت محاضراته فصل الخطاب في هذا الموضوع الخطير

الثمن ٥ قروش سورية



قصة

# حي بن يقظان

مقرر شعبية الفلسفة

ابن طفيل أحد فلاسفة الفردوس المفقود «الاندلس» الافذاذ ، وقد كتب هذه القصة بأسلوب يجمع بين المذاق والطرافة والفائدة وهي خير ما كتب في الجمع بين الدين والفلسفة ، أو بين العقل والقلب .  
قدمه بمقدمة ضافية عن الفلسفة الاسلامية في المغرب مع تحليل للكتاب ومقارنة بينه وبين قصة روبنصون كروزيه الدكتوران جميل صليبا وكامل عياد

## لقطة العجولان

في الحكمة والمنطق والتوحيد والاصول

تأليف الإمام الزركشي أحد رجالات القرن الثامن المقدّمين  
شرحه المرحوم السيد جمال الدين القاسمي شرحاً مستفيضاً ، وفيه من المبادئ الاساسية لهذه العلوم الاربعة ما لا تجده في غيره .

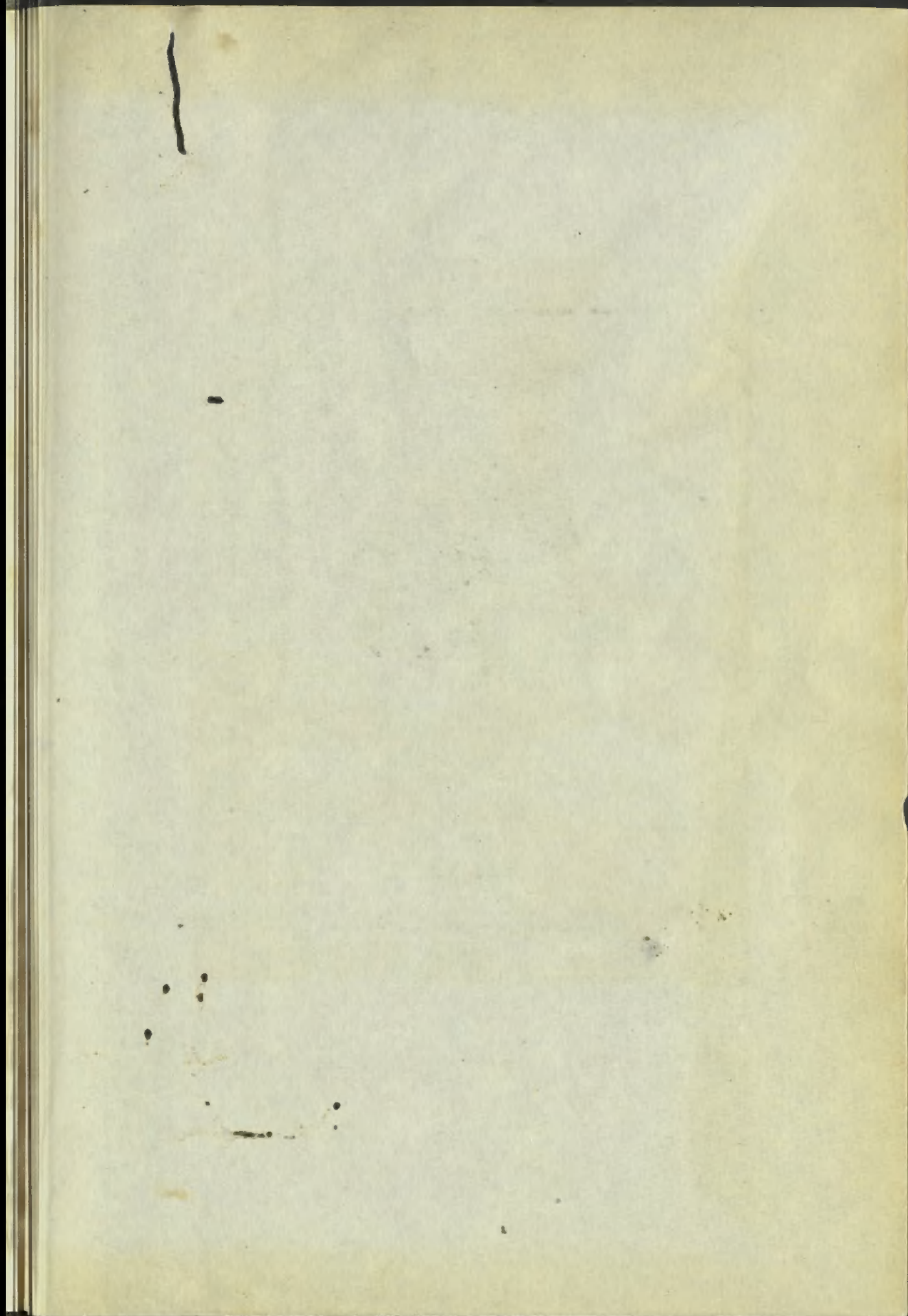
الثلثون ١ - قروش سورية

1

-

• •  
• •

• — •





297.08:K19KA:c.1

القاسمي، جمال الدين محمد بن محمد  
قواعد التحديث من فنون مصطلح الحدي

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01003996

American University of Beirut



297.08

K19KA

General Library



8  
A